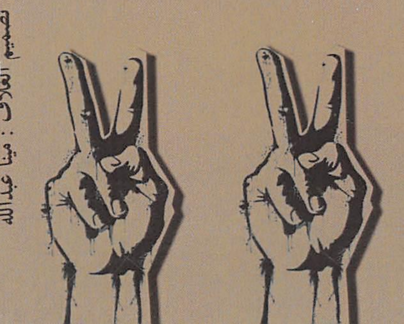

المركز القومى للترجمة
مـارك ليفـين
السلام المستحيل
إسرائيل/ فلسطين منذ 1989
ترجمة وتقديم
أنوار عبد الخالق
مراجعة
طلعت الشايب
المشروع القومى للترجمة
215

هذا الكتاب دراسة جادة وموضوعية تشرح وتوضح للقارئ كيف أن عملية السلام فكرة زائفة، وأن تحقيق السلام في الأراضي المحتلة يعتبر ضربا من المستحيل، ذلك لعدم وجود مطالب مادية وملموسة يمكن تحقيقها بالنسبة للشعب الفلسطيني، أما بالنسبة لإسرائيل فإن فكرة السلام قد تم استغلالها وتوظيفها على يد حكومات الليكود والعمل المتعاقبة من أجل إحكام قبضة إسرائيل على باقي الأراضي المحتلة. وفيه يوضح مارك ليفين كيف أجهضت إسرائيل، ببراعة فائقة، عملية قيام الدولة الفلسطينية عن طريق " مصفوفة التحكم" التي صممها ونفذها العلماء والقادة العسكريون في إسرائيل بغرض التوسع في الاستيطان وليس من أجل السلام.

إن هدف هذا الكتاب هو تقديم تحليل شامل لعملية أوسلو، والتي رسخت لمدى طويل العمليات التاريخية التي كشفت عن مدى الفجوة بين إسرائيل /فلسطين خلال القرنين الماضيين، بينما ظلت مركزة على تاريخ الدولة بعد 1989.



تصميم الغلاف : مينا عبدالله

السلام المستحيل

إسرائيل/ فلسطين منذ ١٩٨٩

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحى

- العدد: 2153
- السلام المستحيل: إسرائيل/ فلسطين منذ ١٩٨٩
- مارك ليفين
- أنوار عبد الخالق
- طلعت الشايب
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:
IMPOSSIBLE PEACE: Israel / Palestine Since 1989
By: Mark LeVine

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

السلام المستحيل
إسرائيل/ فلسطين منذ ١٩٨٩

تأليف: مارك ليفين

ترجمة وتقديم: أنوار عبد الخالق

مراجعة: طلعت الشايب



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ليفين، مارك.
السلام المستحيل: إسرائيل/ فلسطين منذ ١٩٨٩/ تأليف: مارك ليفين، ترجمة وتقديم: أنوار عبد الخالق، مراجعة: طلعت الشايب
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣
٣٢٤ ص، ٢٤ سم
١- النزاع العربى الإسرائيلى.
٢- السلام العالمى
(أ) عبد الخالق ، أنوار (مترجم ومقدم)
(ب) الشايب، طلعت (مراجع)
(جـ) العنوان ٣٤١,٥

رقم الإيداع ١٠٥٦٥ / ٢٠١٢

الترقيم الدولى: 978-977-216-133-1

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

شكر وعرفان

أود أن أتقدم بخالص الشكر للعديد من الزملاء الذين ساعدتنى تعليقاتهم أثناء البحث والإعداد لهذا الكتاب، بمن فيهم: دانيل سكرويتر، وسالم تمارى، وريما حمامى، والمحكّمون المجهولون الذين شاركوا فى قراءة المسوّدة الأولى لهذا الكتاب.

كما أتوجه بشكر خاص إلى نيكولاس جويات وإيلين ميكنلاى المحررين، على دعمهما وتعليقاتهما المهمة التى ساعدت فى إتمام هذا الكتاب، وبدونهم ما كان يمكن أن يكتمل هذا العمل.

كما أهدى هذا الكتاب إلى؛ سارة ألكسندر، وهى مؤلفة موسيقية رائعة وناشطة من أجل السلام، فقد علّمتنى أن الوقت لم يفت بعد لعقد صلات جديدة بين أناس من المفترض أنهم ليسوا فى حالة حوار.

تقديم

ما دام لدينا نحن ـ الفلسطينيين ـ الرغبة فى السلام والحلم بالعدل والحرية، فإن بناء المستوطنات لابد أن يتوقف. السلام لا يمكن أن يتحقق بينما تتم مصادرة الأراضى المحتلة، ولا يمكن أن نقرره البلدوزرات والأسلاك الشائكة، وسواء أكان الإسرائيليون يريدون أن يعترفوا أولاً، فإن من حق الفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم، وأستعير هنا كلمات الشاعر محمود درويش "وطنى ليس حقيبة وأنا لست مسافرًا" (١).

كتاب **(السلام المستحيل)** دراسة جادة وموضوعية تشرح وتوضح للقارئ، كيف أن عملية السلام فكرة زائفة، وأن تحقيق السلام فى الأراضى المحتلة يعتبر ضربًا من المستحيل، ذلك لعدم وجود مطالب مادية وملموسة يمكن تحقيقها بالنسبة للشعب الفلسطينى. أما بالنسبة لإسرائيل فإن فكرة السلام قد تم استغلالها وتوظيفها على يد حكومات الليكود والعمل المتعاقبة من أجل إحكام قبضة إسرائيل على باقى الأراضى المحتلة.

يوضح مارك ليفين كيف أجهضت إسرائيل، ببراعة فائقة، عملية قيام الدولة الفلسطينية عن طريق "مصفوفة التحكم" التى صممها ونفذها العلماء والقادة العسكريون فى إسرائيل بغرض التوسع فى الاستيطان، وليس من أجل السلام.

ومنذ حرب لبنان ١٩٨٣، وخروج منظمة التحرير منها، وحتى قبيل انتفاضة ١٩٨٧، تم إهمال وتجاهل القضية الفلسطينية التى تراجعت على جداول أعمال الدول العربية والأجنبية، ومن ثم لم يكن غريبًا أن تأتى الانتفاضة الفلسطينية

الأولى ١٩٨٧، باعتبارها تعبيرًا عن غضب الشعب الفلسطينى بسبب ما لحق به تجاهل وإهمال عالميين. والحقيقة أن الانتفاضة الأولى حققت إنجازات مهمة لتحتل جدول الاهتمامات العالمية والعربية، وكان من أهم نتائج الانتفاضة؛ قرار الأردن فى ٣١ يوليو ١٩٨٨، الذى يقضى بفك الارتباط القانونى والإدارى للضفة الغربية، وهو ما يفيد بتنازل الأردن عن ادعاءاته بالسيادة على الضفة وإخلائه الطريق أمام منظمة التحرير لملء هذا الفراغ السياسى فيها، ومن ثم وضع هذا القرار المنظمة أمام تحدٍ غير مسبوق منذ نشأتها، وأوجب عليها التحرك السريع لاستثمار إيجابياته، فكان قرار الاستقلال وقيام الدولة هو رد المنظمة على قرار فك الارتباط(٢).

ورغم عدم اعتراف الولايات المتحدة بقيام دولة فلسطين، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٧٧/٤٣ فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨، وقررت الاعتراف بدولة فلسطين، غير أن إسرائيل متمثلة فى شخص رئيس وزرائها آنذاك، إسحاق شامير، رفضت قيام دولة فلسطينية فيما سمّاه شامير "أرض إسرائيل".

كذلك لابد من أن نشير إلى أهمية الدور الذى لعبه مؤيدو إسرائيل فى الولايات المتحدة الأمريكية، ففى بداية فترة حكم رونالد ريجان، كان واضحًا أنه يستنكر التزام جيمى كارتر، الرئيس الأسبق، بفكرة الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية، وذلك عندما سأله الصحفيون فى فبراير ١٩٨١، عن رأيه بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، وكانت إجابته "لم أكن موافقًا عندما أشارت إليها الإدارة السابقة بأنها غير قانونية"(٣)، وأصر على أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ يترك الضفة مفتوحة أمام الجميع، العرب والإسرائيليين على

السواء. وكان ريجان يرفض دعوة عرفات لانسحاب إسرائيل قائلاً: إنه "لم يكن يعلم أن منظمة التحرير الفلسطينية منتخبة من قبل الفلسطينيين" [٤].

ربما يكون تزايد الحديث عن اللوبى الصهيونى وتأثيره فى سياسة الولايات المتحدة، والتى ظهرت على أنها توظّف كل القوى السياسية والاقتصادية، وأحياناً العسكرية من أجل اليهود وبسبب الضغط الصهيونى. يعرّف الدكتور عبد الوهاب المسيرى "التفكير الصهيوني" فى أطروحته عن الصهيونية فى كتابه "الصهيونية والحضارة الغربية" بأنه تفكير نخبوى فى جوهره، وهو نخبوى على مستويين بالنسبة لليهود وبالنسبة للعرب. أما بالنسبة للعرب فإنه يمكن، على المستوى الفلسفى، القول بأن الفكر الصهيونى بتحويله الأمة إلى مطلق مكتف بذاته، كان يعنى على المستوى المعرفى نقل العرب وإبادتهم. أما على مستوى الممارسات الصهيونية ضد العرب (من طرد وسجن وتعذيب وإبادة) فإن هذه الممارسات أصبحت من الأخبار اليومية التى تتناقلها الصحف[٥].

ويعتقد الكثير من القادة السياسيين أمثال، إسحاق رابين وموشى ديان وأفنيرى، بأن الخطر الأساسى الذى يتهدد إسرائيل هو؛ تجميد الهجرة، وهو الذى سيؤدى إلى اضمحلال الدولة بسبب عدم سريان دم جديد فيها. لقد تجسدت الرؤية الصهيونية للواقع بكل متناقضاتها فى شخص بن جوريون، والذى طالب بتأكيد مركزية المستوطنين الصهاينة، وبمبادرة منه سنة ١٩٤٨، تبنت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية برنامج بلتمور الذى كان هدفه "المعلن" لأول مرة وهو؛ إنشاء دولة إسرائيل، وكان بن جوريون هو من نصح بعدم الإشارة إلى حدود الدولة، لأن الجيش الإسرائيلى وحده هو الذى سيعيّن الحدود. كذلك مطالبته بجعل القدس عاصمة للدولة الجديدة.

ويتفق بن جوريون وهرتزل على أن حالة اندماج اليهود مع غيرهم من الشعوب قد باءت بالفشل، ولكن بينما كان هرتزل يعرف أنه لا سبيل إلى نجاح الصهيونية بدون الاعتماد على إحدى القوتين العظميين - تحديدًا الولايات المتحدة - كان بن جوريون يرى أن اليهود يمكنهم الاستقلال ذاتيا دون مساعدة خارجية، وكما يعتقد أن العنف غاية في حد ذاته ووسيلة بعث حضارى "بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم ثانية"[٦]، وبن جوريون هو المسئول عن القوى العسكرية الصهيونية، وأسس جماعة الحارس ثم الهاجاناه، ونادى بتسليح المواطنين اليهود، وقام بضم كل المنظمات العسكرية الصهيونية مثل الأرجون والبالما وضمها إلى الهاجاناه، وحولها كلها إلى "جيش الدفاع"، وبعث العنف إنما هو بعث للشخصية اليهودية التى طمست معالمها سنين طوالا من المنفى، والعنف هو الخلاص من المنفى الروحى. وصرح بن جوريون بأن أسوأ ما يمكن أن يفاجئه به العرب هو: أن يوافقوا على عقد صلح (٢/٢/١٩٧٠) [٧].

أما مايكل رايس فى كتابه "الوطن المغتصب: إسرائيل فى فلسطين والبحث عن الحل" فيصف الفلسطينيين من الناحية السياسية: بأنهم سذج وغير مدركين للأهمية الأساسية التى حققها خصومهم ببراعة، اعتمادًا على البحث عن أصدقاء فى مكاتب الحكم، وارتياد مواقع العالم الصناعى التى لم يعرفها معظم الفلسطينيين، وأنهم أضاعوا الوقت فى المنازعات المدمرة والانتقال من حزب إلى حزب داخل الصراعات العربية، وفى الوقت الذى بدأت إسرائيل فى مناقشة سياستها عقب احتلالها لأجزاء من الضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان وقطاع غزة، لم يفعل العرب إلا القليل لإحراز التقدم فى قضيتهم، مما أدى إلى صرف الانتباه عن تغلغل إسرائيل فى مراكز القوة والتأثير فى بلاد الغرب الصناعية أكثر من ذى قبل[٨]. والحقيقة أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، لم تشهد إسرائيل أى صراع مباشر

مع دولة عربية خاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ١٩٧٩، ولكن جيش الدفاع الإسرائيلى قام باجتياح الأراضى اللبنانية فى محاولة لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية، وقد اعتمد رئيس الوزراء مناحم بيجين، بدعم من شارون، وزير الدفاع، إستراتيجية واضحة، فتوقيع صلح مع أقوى دولة عربية (مصر) يسمح له بالظهور أمام العالم بمظهر رجل سلام (توج بجائزة نوبل لعام ١٩٧٨) وقام بتركيز جهوده على الأراضى الفلسطينية (القدس – الضفة الغربية – غزة) التى يسعى إلى بسط سيطرته عليها بأى ثمن، ومن هنا جاء إطلاقه لخطة استيطان واسعة للأراضى الفلسطينية[٩].

وفى كتاب "نهاية عملية السلام" يشرح إدوارد سعيد كيف استطاعت إسرائيل أن تحرز نجاحًا كبيرًا بعد حرب ١٩٦٧، وأن تسبق العرب اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا وتحول ما كان دولة محاصرة قلقة على مستقبلها إلى قوة نووية، والأهم من ذلك إلى قوة محتلة تتحكم فى ملايين العرب، وتواصل معاملتها لهم باعتبارهم بشرًا غرباء وأدنى فى المرتبة: ليس هناك شك فى أن إسرائيل تريد التطبيع مع جيرانها باعتباره ضمانًا لأمنها، ولكن مع تسارع سياسية الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة، وتتابع المغامرات الطموح مثل؛ اجتياح لبنان وتبديد المكاسب السياسية، كل ذلك يبدو وكأن إسرائيل تتخبط من دون اتزان أو اعتبارات لضمان البقاء. ويطرح إدوارد سعيد سؤاله التالى على قادة إسرائيل:

إلى أين سيؤدى كل هذا العنف ضد العرب، كل هذا التحقير المتعمّد، هذا الإنفاق من دون حساب لقوتكم؟ هل سنقبل بكم؟ هل سننسى الماضى وننسى كل ما سلبتم من أراض وقتلتم من بشر ودمّرتم من مساكن؟ وننسى التفجير والتعذيب والعذاب الذى فرضتموه علينا بالجملة؟[١٠].

تبدو كل هذه الأسئلة بلا معنى بالنسبة للسياسة الإسرائيلية اليوم. إن منطق العنف أو فرض القوة المجرد من أى فكر إستراتيجى؛ هو ما تؤمن به إسرائيل، ففى أكتوبر ٢٠٠٨، يعلق الجنرال حادى أيزنكوت (قائد المنطقة العسكرية شمال إسرائيل) على تفجير المراكز السياسية والثقافية التابعة لحزب اللـــه، التى لم يبقَ منها سوى لوحة الحجارة بأن ما حدث فى بيروت سيتكرر فى كل قرى تقصف منها إسرائيل، وسنلجأ دومًا إلى استخدام قوة غير متكافئة(١١)، ويعتبر "العنف" أو "بعث العنف" مهمًا جدًا بالنسبة لإسرائيل أو لجيش الدفاع الذى لا يقوم بالدفاع عن إسرائيل وحسب، بل إنه المكان الذى تولد فيه الحضارة الإسرائيلية ذاتها: إن الجيش مدرسة للشباب الناشئ: دار حضانة لتفرد الأمة وحضارتها وشجاعتها، وهنا فى الجيش يجب أن يجند معلمونا بكل ما أوتينا من قوة. والجيش هو أكبر معهد تعليمى فى أرض الميعاد، فالمهاجرون يلتحقون بالمعهد حال وصولهم إلى إسرائيل، حيث يكتسبون الخبرات ويتعلمون العبرية ويطرحون عنهم تصور المنفى، ليصبحوا مواطنين إسرائيليين عاديين"(١٢).

وعلى الرغم من إحكام إسرائيل قبضتها على الأراضى المحتلة الفلسطينية، فإن التراث الفلسطينى من الانتفاضات ومن ممارسة مظاهر العصيان المدنى والمقاومة المدنية ضد سلطات الاحتلال، ظلت تمثل خطوة مهمة فى حركة التحرير الوطنى الفلسطينى. ولابد من أن نشير إلى أن "الانتفاضات" التى حدثت فى فلسطين، أدت إلى ميلاد قيم وأنماط سلوك جديدة بين الفلسطينيين من سكان الأرض المحتلة: فعلى سبيل المثال؛ ظهرت أنماط جديدة من التكافل الاجتماعى مثل، مساعدة الأسر المحتاجة فى المناطق المحاصرة، وإمداد هذه المناطق بالمواد الغذائية المحملة على أظهر الحمير، حتى يتسنى لها اجتياز المناطق الوعرة بعيدًا عن سيطرة قوات الاحتلال، وقيام الحدادين مجانًا بإصلاح أبواب المحلات التى

تفتحها قوات الاحتلال عنوة، وتعديل السكان فى الأراضى المحتلة لأنماطهم الاستهلاكية، وأصروا على الاستهلاك الضرورى من إنتاجهم المحلى. كما أخذ الناس تدريجيًا فى الاستغناء عن السلع المستوردة، ولجأوا إلى الوسائل والأساليب التقليدية فى المعيشة للتغلب على ما تفرضه سلطات الاحتلال من عقوبات، فعلى سبيل المثال عندما قامت سلطات الاحتلال بقطع إمدادات البنزين عن الضفة الغربية، استبدل الكثيرون السيارات بالحمير لقضاء مصالحهم، وعندما كانت تقوم بقطع المياه، فإن الأهالى كانوا يلجأون إلى حفر الآبار والاعتماد على مياهها، كذلك قام الأهالى بزراعة كل جزء من الأرض يمكن زراعته بما فى ذلك الأراضى البور والمهجورة(١٣).

إن من أبرز سمات ونتائج الانتفاضة، أنها أدت إلى تحويل مركز ثقل العمل الوطنى الفلسطينى نحو مجاله الطبيعى على أرض فلسطين ذاتها، فبعد أن كان هذا العمل مقتصرًا على الانطلاق من دول الجوار العربى نحو الأرض المحتلة، أصبح يدور من داخل الأرض ذاتها، وهو ما حرره إلى حد كبير من الضغوط والعراقيل التى كان يواجهها وهو ينطلق من خارج الأرض الفلسطينية(١٤).

إن المهمة السياسية الأولى أمام مفاوضات تنبع من الانتفاضات الفلسطينية هى، أولاً إظهار الصورة الحقيقة لإسرائيل باعتبارها قوة كولونيالية تقوم باضطهاد الفلسطينيين منتهكة قوانين الحرب والسلم، وأيضًا إظهار حقيقة القيادة الفلسطينية نفسها، تفككها وإغفالها ما فعلته إسرائيل بوصفها قوة محتلة. وفى رأى إدوارد سعيد؛ أن الاعتراف بالواقع ليس معناه الاستكانة له ولنتائجه، ولكن ينبغى أن ننظر إلى الواقع بهدوء، على المستويين التكتيكى والإستراتيجى، وأول ما سنلاحظه هو "القيادة الفلسطينية" التى دخلت فى عملية أوسلو وقبلت الطوق الأمريكى المدمر

وقدمت كل تنازلاتها البائسة (من ضمنها تنازل إزاء حملة الاستيطان المستمرة). فالإسرائيليون لن يوقفوا سياسة الاستيطان، ولن يرفعوا الحصار عن حياة الفلسطينيين عمومًا، وإن كان هناك قطاع من الرأى العام الإسرائيلى علينا التوجه إليه، مثلما تبين من المؤتمر الوطنى الأفريقى بثبات سياسة التوجه إلى البيض فى الصراع ضد الفصل العنصرى[١٥].

إن قوانين حقوق الإنسان تعطى الشعوب حق مقاومة الاحتلال بكل وسيلة متاحة، وكذلك حق اللاجئين فى العودة، ولكن التلميح بأن التفجيرات الانتحارية لا تخدم القضية الفلسطينية وتغير الحقيقة، وذلك لأن مفهوم عملية السلام لا يعطى الفلسطينيين سوى أقل ما يمكن من الحقوق، ليس بينها السيادة وليس سوى القليل من حق تقرير المصير. وفى رأى إدوارد سعيد، أن كل قراءة متأنيّة لاتفاقيات أوسلو أو طابا يوضح بأنها "صممت لإحباط الطاقات الفلسطينية وإدامة السيطرة الإسرائيلية. وعلينا أن نبدأ على الصعيد العملى برفض هذه النقاط الثلاث، ونطرح بدلاً منها سياسة عدم التعاون مع أوسلو، وفى نفس الوقت بناء مؤسساتنا المدنية والثقافية. كما أننا بحاجة إلى تنسيق أكثر بين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها. ما أراه الآن هو: أن الكل يحاول التعايش مع الوضع المستحيل الحالى الذى لن يؤدى إلى نتيجة[١٦].

عندما وضع بوش خريطة الطريق أمام الطرفين كانت تبدو وكأنها لا تؤدى إلى شيء، وتعهد عباس بالسيطرة على حماس والمتطرفين الإسلاميين، ولكن شارون رفض تجميد الاستيطان، وبدأ الإسرائيليون بناء حاجز ضد الإرهاب، وعندما قام العرب بتنبيه جورج دبليو بوش إلى أن الجدار العازل سيؤدى إلى مزيد من العنف، وفعلاً استمرت العمليات الانتحارية، وأصر المسئولون الأمريكيون

على أن المصدر النهائى لخريطة الطريق الفلسطينية الإسرائيلية هو "الأرض مقابل السلام" ويوضح مارك ليفين فى الفصل الثالث، أنه لا أرض ولا سلام خاصة بعد الانسحاب من قطاع غزة، ويصف الموقف فى إسرائيل فلسطين بأنه اضطهاد عنصرى زاحف، أسفر عن حقبة جديدة من الجغرافية الناشئة بين إسرائيل وفلسطين، وهذه الفترة تبدو باعتبارها واحدة من أكثر مظاهر الإدماج الاستبدادى التى تبعث عقودا من أقوى صور الديموجرافية الصهيونية والتوسع المكانى، والمحاولات التى لا حول لها من أجل تهويد كامل الفضاء الإسرائيلى والفلسطينى. وعلى الرغم من الشعارات الرنانة لعملية أوسلو، فإنها لا تنهى الاستيطان الإسرائيلى فى الأرض المحتلة، وتبقى الصهيونية حركة إثنوقراطية عميقة، بينما القومية الفلسطينية (وهى محصورة فى رؤيتها فى السيادة على الأرض مثل أى قومية أخرى) تبقى ضعيفة لكن تجبر الشخصية الصهيونية الإسرائيلية على تغيير ملموس، إما عن طريق العنف أو بالطرق السلمية، ما دامت الرؤيتان المتنافستان تستثمران فى السيادة على كل من الشخصية الفلسطينية والإسرائيلية، فإن أحلام أوسلو سوف تدفن بسبب الحرب الدائرة على مناطق صغيرة من الأرض فى الضفة الغربية.

يضع مارك ليفين يده على الأسباب الحقيقية لفشل عملية السلام، ويؤكد أن مباحثات أوسلو لم تكن لديها أية فرصة لتحقيق السلام، وذلك لعدم وجود ضمانات حول القضايا المهمة مثل: المستوطنات والقدس وحق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطينى، وعن الجانب الإسرائيلى كشف ليفين النقاب عن التخطيط الدقيق للساسة والعلماء الإسرائيليين منذ ١٩٦٧، لوضع خطط استعمارية طويلة الأمد، مثل خطة آلون لخريطة إسرائيل، التى نجحت إسرائيل بالفعل بعد ذلك فى تنفيذها عن طريق تخطيط منظم لبناء المستعمرات، وأوضح ليفين بموضوعية كبيرة كيف أن

حكومات الليكود والعمل، وإن اختلفت، كانت متفقة على أن توسيع المستوطنات هو ضمان البقاء الأكيد لدولة إسرائيل، وإحكام قبضتها تمامًا على الأرض المحتلة عن طريق ما وصفه فى كتابه بـ"مصفوفة التحكم"، وتناول لينرت تفاصيل مباحثات أوسلو وأسباب فشلها لكى تخدم فى النهاية نموذج الاستيطان الصهيونى الفريد الذى تمثله إسرائيل، والمتخفى وراء قناع السلام المستحيل أو السلام الزائف.

أنوار عبد الخالق

أغسطس ٢٠١٠

الهوامش

١- من كلمات حيدر عبد الشافى الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية فى ضوء أحكام القانون الدولى - محمد شوقى عبد العال حافظ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٣.

٢- نقلاً عن حنان عشرواى (كتاب الاستشراق الأمريكى الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥: دوجلاس ليتل).

٣- الاستشراق الأمريكى - دوجلاس ليتل - ترجمة طلعت الشايب مرجع سابق.

٤- المرجع نفسه.

٥- الصهيونية والحضارة الغربية - د.عبد الوهاب المسيرى - كتاب البلاد - ٢٠٠٣.

٦- المرجع نفسه.

٧- المرجع نفسه.

٨- الوطن المغتصب: إسرائيل فى فلسطين والبحث عن الحل مايكل رايس - ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم - ٢٠٣. المركز القومى للترجمة.

٩- إسرائيل المنطلقة إلى حروب لا تنتهى، مقال جان بول شايولو فى النسخة العربية من لومدنة ديبلوماتيلك تصدر مع الأخبار - إبريل ٢٠١٠.

١٠- نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها: إدوارد سعيد - دار الأدب - ٢٠٠٢.

١١- إسرائيل المنطلقة إلى حروب لا تنتهى - مصدر سابق.

١٢- الصهيونية والحضارة الغربية .. مرجع سابق.

١٣- الدولة الفلسطينية - مرجع سابق.

١٤- المرجع نفسه.

١٥- نهاية عملية السلام - مرجع سابق.

١٦- المرجع نفسه.



Tripoli
LEBANON
Mediterranean
Sea
Beirut
Sidon
Lebanon Mts.
Bekaa Valley
Anti Lebanon Mts.
Damascus
N
Tyre
Qiryat Shmona
Dan
U.N. Buffer Zone
Quneitra
Golan Heights
SYRIA
Nahariyya
Akko
Haifa
Safad
Sea of
Galilee
Tiberius
Nazareth
Afula
Beth
Shean
Ramtha
Dera
Jenin
Hadera
Netanya
Tulkarm
Nablus
Jordan River
Jarash
Herzliyya
Qalqiliya
Tel Aviv
Petah Tiqwa
Jaffa
West Bank
Rishon Le Zion
Lod
Ramallah
Amman
Ashdod
Ramla
Jericho
Jerusalem
Ashqelon
Bethlehem
Madaba
Gaza
Qiryat
Gat
Hebron
Ein Gedi
Dead Sea
Dhiban
Beershiva
JORDAN
Al-Arish
Karak
ISRAEL
EGYPT
Negev
Arabah
Sinai
Key
1967 Cease-fire line
1973 Cease-fire line
Occupied Palestinian territories
Eilat
Aqaba
0 25 50 75 100 km

تصدير المؤلف للطبعة العربية

بقلم مارك ليفين

عندما كانت النسخة الإنجليزية الأصلية لهذا الكتاب جاهزة للنشر في أواخر ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، كانت وتيرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منخفضة، حتى بمعاييرها الخاصة. لم يحدث أي تقدم ملحوظ في المفاوضات على مدى العقد الأخير. الأرض المحتلة غرقت في مستنقع العنف. إسرائيل كانت قد اجتاحت قطاع غزة في عملية عرفت بـ"الرصاص المصبوب: *Cast Lead*"، خلفت ١٥٠٠ قتيل فلسطيني معظمهم من المدنيين، أما إدارة أوباما الجديدة فكانت مثل سابقتها غير مستعدة لعمل أي شيء للحد من العنف.

حدثت تطورات كثيرة في السنتين اللتين أعقبتا صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، ولكن أغلب التطورات كانت لتعزيز الوضع الراهن بدلاً من تحديه، ويقول البعض إن الموقف "تجمد"، لكن هناك حقائق جديدة تُخلق على الأرض يوميًا حتى وإن كانت أطراف التفاوض الرئيسية (إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس والحكومة الأمريكية)، والرباعية (الولايات المتحدة – روسيا – الاتحاد الأوربي – إنجلترا) قد قدمت القليل من الناحية السياسية لكسر الجمود.

والسبب في عدم تحريك الموقف واضح، ببساطة لا يوجد أي مجال للتحرك داخل إطار عملية أوسلو للسلام، وعندما اخترت "**السلام المستحيل**" عنوانًا للكتاب، فعلت ذلك لإيماني بأن آليات البناء على المدى الطويل، سواء أكانت تاريخية أم

اقتصادية أم سياسية أو اجتماعية، كلها قد تآمرت على عملية السلام التى سعى أبطالها لتحقيقها فعليا على أرض الواقع. منذ عام ٢٠٠٩، لم يتغير شىء فى الآلية السياسية على الأقل فيما يخص الأطراف السياسية المعنية.

وإذا نظرنا خارج منشور المفاوضات الرئيسى سنجد بعض التغيرات المهمة التى ربما تساعد على فتح المجال؛ للتحرك نحو سلام قائم على العدل، على المدى البعيد. التغيير الأول هو؛ الاحتجاج العالمى القوى ضد هجمات إسرائيل على غزة، والحصار المستمر للقطاع. ولم تحقق عملية "الرصاص المصبوب" أى أهداف ملموسة سواء إستراتيجيا أو عسكريًا، فهى لم تضعف حماس داخليًا، بل على العكس، أحكمت حماس قبضتها بصورة أكثر قوة على قطاع غزة، وعانت إسرائيل من التأنيب العالمى غير المسبوق بسبب اعتداءاتها، وترتب على ذلك صدور تقرير الأمم المتحدة المعروف "بتقرير جولد ستون"، والذى وثّق بكل دقة الانتهاكات الواسعة والمنظمة التى ارتكبتها إسرائيل بحق قوانين الحرب والقوانين الدولية، كما سجل وإن كان على نحو أقل؛ مخالفات حماس كذلك.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية؛ كان تحرك مجتمع النشطاء السياسيين على إثر الحرب فى غزة ومن أجلها، بصورة غير مسبوقة، مما أدى ذلك إلى وجود علاقات وإستراتيجيات جديدة ضد الاحتلال، وتضمن هذا التحرك جماعات إسرائيلية وجماعات الدياسبورا اليهودية، التى قادت حملة ضد مسائل كانت محرمة قبل ذلك مثل؛ سلب الممتلكات والمقاطعات، ويعتبر انتشار الحركة ضد المقاطعات وسلب الممتلكات والعقوبات، إحدى النقاط المشرقة فى توازن القوى غير المتكافئة بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطينى.

وهناك جانب مشرق آخر، ربما على نحو يثير السخرية، وهو التناقص المستمر فى مكانة الولايات المتحدة فى العالمين، العربى والإسلامى. فقد أدى خطاب أوباما الشهير الذى وجهه فى يونيو ٢٠٠٩، إلى العالم الإسلامى من القاهرة، أو هكذا يقولون، إلى تحسن موقف أمريكا فى المنطقة إلى حد بعيد.

ولكننى لا أرى ما يمكن أن نعتبره دليلاً كافيًا لتدعيم هذا الادعاء، لأن الشعوب فى منطقة العالم الإسلامى قد اعتادت الكلمات الغربية أو الأمريكية الجميلة التى غالبًا ما تعقبها أفعال تناقض معناها الحقيقى، ولذلك رحبوا بخطاب أوباما، ولكن بأسلوب "دعنا ننتظر لنرى ما سيحدث". ولكن المؤكد أن رفض أوباما المطلق أن يواجه حكومة نيتانياهو، بالإضافة إلى زيادة القوى العسكرية ضد الإرهاب، وكذلك دعمه المستمر للحكومات الاستبدادية غير المحدودة فى المنطقة، كل ذلك هدم تمامًا الثقة والدعم اللذين كان أوباما قد حققهما فى خطاب القاهرة.

وإذا كان لفقدان الثقة والنفوذ الأمريكى أى تأثير، فإنه بالقطع يذكِّر كلاً من الفلسطينيين والإسرائيليين بأنهم، فى نهاية المطاف، لا يمكن أن يعتمدوا على أحد لإيجاد حل جديد للصراع سوى أنفسهم، ذلك لأن الصراع يبدو مستمرًا طبقًا لجميع المؤشرات عامًا بعد عام وعقدًا بعد عقد، فى وجود قيادات سياسية متصلبة عديمة الفائدة بالنسبة للشعبين. إسرائيل مستمرة فى إعادة القيادات والسياسات الفاشلة، حكومة نيتانياهو وباراك غير القادرة على عمل أى شيء سوى التوسع فى المستوطنات فى قلب القدس الفلسطينية والضفة الغربية. أما السلطة الفلسطينية فتعانى هى الأخرى ضعفًا شديدًا، وتعتمد من أجل البقاء على الدعم المالى والمنح المقدمة من القوى التالية: إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى، وقد سعت هذه القوى لتقويض الديمقراطية والحرية فى فلسطين فى كل جولة. بينما تقبض

حماس بصلابة على غزة، وإن كانت عاجزة عن منح الحرية أو السلاح أو حتى مقاومة ناجحة من خلال سياساتها.

وفى هذا الوضع لا يبقى إلا الدور القيادى للحركات الشعبية بالنسبة الشعبيين مثل: العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التى تكافح الاحتلال بأكثر الطرق إبداعًا، وكذلك جماعات التضامن الإسرائيلية مثل؛ لجنة مناهضة هدم المنازل وحركة النشطاء المتنامية التى تحاول، أثناء كتابة هذه السطور، حماية حى الشيخ جراح فى القدس الشرقية من زحف المستوطنين. ربما يكون الشىء الأكثر أهمية هو؛ وجود الجماعات الدينية اليهودية الآخذة فى النمو، التى انقلبت ضد الاحتلال والاستيطان اليهودى الذى تمثله، وهذه الجماعات على استعداد لمساندة نشطاء السلام العالمى والفلسطينى ضد دولة إسرائيل ومستوطنيها.

من المؤكد أن "السلام الاقتصادي" الذى دافع عنه اليمين الإسرائيلى طويلاً، باعتباره بديلا لقيام الدولة الفلسطينية لم يعد يرضى أحدًا، كما تذكرنا وسائل الإعلام بصفة روتينية بأن "رام اللـــه مزدهرة اقتصاديًا" وأن الحكومة الجيدة ممثلة فى شخص رئيس الوزراء سلام فياض، المفضل لدى الفلسطينيين والطبقات الراقية والمتوسطة فى المدن الرئيسة كلها، مهتمة بالتجارة أكثر من السلام. ولكن ذلك ليس لأنهم قد تخلوا عن فكرة السيادة وأصبحو فجأة مستعدين لقبول بعض الشيكلات والدولارات واليوروهات كتعويض عن آمالهم القومية، وإنما تولدت الحركة نتيجة لسببين هما؛ اليأس وإستراتيجية "الصمود"، أو بطريقة ما البقاء فى الأرض فى موقف مغاير لنوع إستراتيجيات المقاومة التى اتسمت بها الانتفاضة الأولى والثانية، موقف يتدرج من الإضراب المنتظم إلى الثورة التى لم تعد مجدية.

بالإضافة إلى ذلك يبدو أن حركة الاستيطان بدأت تفهم بصورة متزايدة؛ أن الحصول على الأرض والتخلص من الشعب الفلسطينى لن يتحقق: وأنهم قد أجبروا على الاختيار بين ترك ما يعتقدون فى أنه "أرض الميعاد التلمودية"، وتقسيم إسرائيل إلى دولتين باعتباره حلاً، أو استيعاب الفلسطينيين فيما يمكن اعتباره نظامًا لأكثر من جنسية أو نظام الدولة الواحدة. وفى الحقيقة أنهم بدأوا يتصورون فكرة أن نظام الدولة الواحدة أو الدولتين يمكن أن يصلح.

وفى الحقيقة تعتبر هذه الفكرة قديمة فى "الصهيونية المراجعة". حتى هرتزل كتب فى روايته "تل أبيب" التى صوّرت كيف تكون فلسطين تحت الحكم اليهودى، وتصوّرت أيضًا الفلسطينيين باعتبارهم مواطنين، ولقد اعتبر الحاخام إبراهام إسحاق كوك، الأب الروحى لحركة مراجعة الصهيونية، ضد القومية، كما كان يرى أن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم يعتبر خطيئة.

وبالطبع مثلما كان الأمر، فى السنوات الأخيرة للتفرقة العنصرية بالنسبة للبيض المستنيرين فى جنوب أفريقيا، نجد أن معظم التيار الرئيسى واليمينيين فى إسرائيل الذين يميلون إلى فكرة الدولة الواحدة أو الدولتين بوصفها حلاً، ويحاولون المراوغة فى قضايا المساواة الكاملة فى السياسة والاقتصاد. بعضهم يقر إقصاء غزة التى تديرها حماس وآخرون يتحدثون عن درجة من المواطنة، ولكن كل ذلك يعتبر نقلات طبيعية فى الطريق إلى إيجاد ديمقراطية إسرائيلية فلسطينية، يتمتع فيها سكان البلد بنفس الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية.

ومع تزايد الحظر ونزع الشرعية الخاصة بالليبرالية الجديدة فى إسرائيل والأراضى المحتلة بين الفلسطينيين من كل طبقات المجتمع، فإن فرص أوسلو لتكون على الأجندة الاقتصادية تنخفض لتصبح لا شىء، وهناك مجموعة من

العروض من الاتحاد الفيدرالى إلى قيام دولتين متوازيتين، لهما سيادة مشتركة، ثم تطوير هذه العروض بواسطة جماعات، المسار الثانى من الإسرائيليين والفلسطينيين، والخبراء الدوليين، لتصبح ببطء جزءًا من الوعى السياسى والإعلامى بين الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى.

وليس هناك شك أنه باستمرار الوضع الراهن فى أن يكون تحولاً تدريجيًا نحو الانحلال السياسى والاجتماعى للشعبين، الإسرائيلى والفلسطينى، فإن هذه الحلول البديلة سوف تكتسب الأهمية وتصبح أكثر إلحاحًا.

وبينما أكتب هذا التصدير، نجد إسرائيل فى خضم تحقيقات اللجنة التى شكلتها بخصوص الهجوم على أسطول الحرية فى مايو ٢٠١٠، وأسفر عن مقتل تسعة ركاب من السفينة التركية، بوساطة الكوماندوز الإسرائيلى.

لقد أثار ذلك الهجوم استياء العديد حتى من الصقور الإسرائيليين الذين أفزعتهم رعونة الهجوم الإسرائيلى، وما ترتب عليه من كارثة فى العلاقات العامة لدولتهم. وحتى رئيس الوزراء نيتانياهو، وهو نفسه عسكرى، أنحى باللائمة تحديدًا على جيش الدفاع الإسرائيلى، لهذا الإخفاق التام، واضطر على الأقل لتخفيف الحصار مؤقتًا، ويعتبر ذلك نجاحًا – إن جاز لنا أن نطلق عليه– أحرزه "أسطول الحرية" لغزة، فقد كشف على الأقل إمكانية العمل الجماعى للنشطاء السياسيين المحليين، وبأنه يمكن ربطهم بنشطاء آخرين فى العديد من الدول والمجتمعات، لهم هدف واضح دعاية كافية.

وكذلك أوضح ضرورة تجنب ذلك النوع من العنف الذى يمكن لإسرائيل أن تلجأ إليه بكل سهولة؛ باعتباره حجة لاستخدام القوة العسكرية المفرطة. فى الوقت نفسه يستمر الاحتلال بكامل قوته، وتستمر علاقات إسرائيل برعاتها: الولايات

المتحدة والاتحاد الأوربى بالقوة نفسها فى الوقت الراهن. وحتى الشركاء المسلمين مثل تركيا أو دبى (رغم أن إسرائيل قد اغتالت برعونة ودون مواربة أحد أعضاء حماس، محمود المبحوح فى بداية العام) مستمرون فى التجارة مع إسرائيل، على الرغم من قوة الصفعة التى تلقتها حكومات هذه الدول منها.

وأخيرًا، يبدو أن السلام اليوم سيبقى مستحيلاً فى إطار أوسلو، وليس كما كان فى عام ٢٠٠٨ أو عام ١٩٩٨م، أو فى بداية العملية قبل خمس سنوات. ولكن هناك بصيص أمل فى ظهور تصورات جديدة لكيفية العيش فى سلام وعدل وأن يتدبرها الفلسطينيون- وهم محدودو الاختيار- بل والإسرائيليون كذلك. سوف يستغرق ذلك سنوات إن لم يكن عقودًا لتكتمل هذه الدراما، ولكننى أظل على يقين بأن الآليات البنيوية التى وصفتها فى هذا الكتاب ستبقى جوهرية فى توضيح بداية القصة ونهايتها.

مارك ليفين

أغسطس ٢٠١٠

مقـــدمة

ســـلام مستحيـــل

حينما شرعت فى كتابة هذا الكتاب، كان جيش الدفاع الإسرائيلى قد قام لتوّه بإجلاء آخر المستوطنين اليهود من قطاع غزة. كان العنوان الرئيسى فى جريدة هاآرتس، التى تعتبر بمثابة نيويورك تايمز الإسرائيلية، هو "حقبة الاستيطان الإسرائيلى فى غزة تنتهى بإخلاء مستوطنة نتساريم". بينما كان رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون، والرئيس الفلسطينى عباس، على موعد لمناقشة "صفحة جديدة" من العلاقات بين الشعبين. وعندما انتهيت من تحرير الكتاب، كانت حماس قد قامت بتفجير جزء صغير من الحدود بين قطاع غزة ومدينة رفح المصرية، وقد قامت بفعل ذلك لكى يهرب الغزّاويون من الحصار المفروض عليهم من إسرائيل، ردًا على هجمات حماس الصاروخية على مدينة سيدروت الإسرائيلية القريبة. بعد أقل من أسبوعين من زيارة الرئيس جورج بوش الأولى و(الوحيدة) للأراضى المقدسة "لدفع عملية السلام"، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت؛ أن إسرائيل فى حالة حرب فى غزة[١].

فى عام ١٩٩٤، شهد قطاع غزة أول عملية انتشار للجنود الإسرائيليين (وليس المستوطنون بالتأكيد) وذلك تنفيذًا لإعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتى التى عرفت باسم اتفاقيات أوسلو. كانت اتفاقية أوسلو الأولى قد تم توقيعها علانية من قبل وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز، ومفاوض منظمة

التحرير الفلسطينية محمود عباس، في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر من العام السابق، بحضور الرئيس كلينتون وإسحق رابين وياسر عرفات ووارين كريستوفر، ووزير الخارجية الروسى أندريه كوزيروف. ونصت الاتفاقية على؛ أنه فى خلال فترة انتقالية سيتمكن الفلسطينيون من الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي؛ بينما تؤدى مفاوضات الوضع الدائم فى خلال ثلاثة أعوام إلى إقامة ما كان يفترضه الجميع، وهو دولة فلسطينية على معظم المناطق التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧، وإن لم يفصح أحد عن ذلك صراحة آنذاك، وكما نعرف فإن الأمور لم تسر كما كان مخططًا أو على الأقل طبقًا لما توقعه معظم الناس لهذه الخطة.

متابعة المشهد المشوّه

إسرائيل وفلسطين، أو إسرائيل وفلسطين أو فلسطين، إسرائيل، أو فلسطين، أو إريتز إسرائيل أو حتى مجرد فلسطين. من المستحيل تقريبًا أن تسمًى المشهد الصغير للدولة التى تبلغ مساحتها الكلية نحو ٢٦٣٠٠ كيلو متر مربع (٨٠٠٠ ميل مربع) وهى تقريبًا نفس مساحة ولاية نيوجيرسى الأمريكية، دون ادّعاء سياسى أيضًا فى نفس الوقت. الدولة هى موطن لنحو ١١ مليون نسمة، منهم ٥٣,٠٠٠٠٠ من اليهود الذين يعيشون فى إسرائيل، (منهم نصف مليون يعيشون فى المستوطنات بمن فيهم أولئك الذين يعيشون فى محيط القدس الشرقية). ونحوا ١٤,٠٠٠٠٠ فلسطينى بالإضافة إلى ٢٥,٠٠٠٠٠ فلسطينى يعيشون فى الضفة الغربية ونحو ١٥,٠٠٠٠٠ يعيشون فى غزة، وفى هذا الكتاب، سوف أستخدم اسم "فلسطين" للإشارة إلى الدولة منذ عهد الرومان، مرورًا بفترة الانتداب، واسم إسرائيل

للإشارة إلى دولة إسرائيل داخل حدودها عام ١٩٦٧، واسم "فلسطين وإسرائيل" و"إسرائيل فلسطين" للإشارة إلى الأراضى الفلسطينية تحت الانتداب خلال فترة العثمانيين وفترات الانتداب، ومنذ عام ١٩٤٨، على التوالى[٢]، و"الضفة الغربية" و"غزة" للإشارة إلى الأراضى الفسطينية منذ ١٩٤٨. ومع هذا فإن العناصر الديموجرافية والجغرافية تبين أن الدولة ككل، أصبحت اليوم مقسّمة بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين، وسوف تترتب على ذلك الوضع، عواقب جسيمة فى المستقبل إذا لم يتم الوصول إلى حل بين الدولتين فى الأعوام القليلة القادمة.

إذ تجولّت فى هذه الأرض الجميلة شديدة التنوع والصراع، فلا يمكن أن تغيب عنك التناقضات التى شكّلت تاريخ فترة ما بعد ١٩٨٩، فى إسرائيل فلسطين. وإذا سلكت طريق الجنوب أو الغرب عبر الطرق الحدودية بين إسرائيل والضفة الغربية، فسوف ترى على اليمين مدنًا عصرية طبقًا لمقاييس العالم المتقدم (تحتل إسرائيل المركز ٢٣ فى ترتيب التقدم الإنسانى على مستوى العالم طبقًا لمؤشر التنمية البشرية) وهى تفوق بذلك معظم دول العالم العربى الإسلامى. وإذا اتجهت إلى الخط الأخضر فسوف ترى العديد من المستوطنات على جانبى هذا الخط والمعروف دوليًا بأنه الحدود بين إسرائيل والأراضى المحتلة. وإذا اتجهت إلى المنطقة الداخلية لإسرائيل، فسوف تجد نفسك فى المدن المتقدمة التى تم تأسيسها فى بدايات ١٩٥٠، لتسكين اليهود المهاجرين من الدول الإسلامية والقرى العربية غير المعروفة، والتى رفضت الحكومة إمدادها بالبنية التحتية أو الخدمات. إذا اتجهت أكثر نحو الشمال سوف تصل إلى الجليل، وهى المنطقة الوحيدة فى إسرائيل التى لا تزال بها نسبة ملحوظة من السكان الفلسطينيين.

على يسارك وباتجاه الشرق والجنوب، تجد المدن الفلسطينية الأكثر فقرًا وتكدسًا للضفة الغربية، حيث يصل الترتيب إلى أقل من ١٠٠ لكل عام يمر. حيث إن معظم المبانى الحديثة تكون أعلى التخطيط الموجود والتى عادةً ما تكون غير قانونية طبقًا لقوانين الاستيطان الإسرائيلي؛ ولهذا فهى أكثر عرضة للهدم، وعلى مسافة قريبة يوجد قلب الأراضى اليهودية للضفة الغربية، ثم بعد ذلك الصحراء ونهر الأردن، ثم باتجاه الجنوب داخل إسرائيل توجد صحراء النقب.

يمكنك فى يوم آخر أن تبدأ صباحك فى تل أبيب، والتى أعلنت حديثًا بأنها موقع الإرث العالمى من قبل اليونسكو؛ وذلك بسبب تنوع أبنيتها والتى لا مثيل لها فى فترة(١٩٣٠ - ١٩٤٠) والتى تم بناؤها على مستوى الطرز العصرية المعمارية. وبعد تناول الإفطار على مقهى مطل على البحر المتوسط تجد مدينة يافا الفلسطينية، المجاورة لتل أبيب، (على الرغم من جهود زعماء العشرين ألف مجتمع فلسطينى لتذكير مجتمعاتهم بالمجد السابق لمدينتهم).

يمكنك أن تقود سيارتك باتجاه القدس، والتى تم تلوين أسطحها باللون الأحمر، وهو اللون المعتاد لأسطح مستوطنات البحر الأبيض المتوسط اليهودية. وبعد تناول وجبة شهية فى أحد مطاعم شارع صلاح الدين فى الجانب الفلسطينى للمدينة (إذا كنت تفضل ضوضاء شارع الملك جورج الذى يقع به المعهد اليهودى)، فيمكنك أن تجد طريقك إلى رام اللـــه، وهى العاصمة الحقيقية لما تبقى من الحلم الفلسطينى عند المدخل المؤدى إلى الصفوة الفلسطينية.

إن الطريق يستغرق نحو نصف ساعة، ولكنه اليوم قد يستغرق عدة ساعات، وذلك بسبب نقاط التفتيش المتعددة (الفصل والعزل كما يمكن أن يطلق عليه) - الجدار الذى تبنيه إسرائيل فى عمق أراضى الضفة الغربية. إن هدف إسرائيل من

بناء هذا الجدار هدف مزدوج. الهدف الأول، وضع حد حقيقى مع الضفة الغربية هو فى صالح إسرائيل أكثر من حدود عام ١٩٦٧، وفى نفس الوقت لتقليل الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل. معظم الإسرائيليين ويشاركهم المؤيدون الإسرائيليون فى الولايات المتحدة وأوربا، أشاروا إلى تقليل عدد الهجمات الإرهابية ببناء الجدار. ولكن هناك أقلية على استعداد للاعتراف بتورطهم فى بناء الجدار فى عمق الضفة الغربية، وهى سياسة تم إعلان عدم شرعيتها من قبل محكمة العدل الدولية[٣].

إذا أعلنت الأراضى المحتلة، كما يحدث غالبًا، منطقة عسكرية مغلقة فى أى يوم، فيجب أن تستدير عائدًا إلى إسرائيل إلا إذا كنت مستوطنًا، وفى هذه الحالة سيكون عليك أن تتقدم إلى الطرق الجانبية التى تخترق الضفة الغربية وتقطع العديد من المدن الفلسطينية عن بعضها، وبغض النظر عن النظام السياسى الحالى فإن المشهد يقدم بعضًا من المشاهد التوراتية التى يمكن تخيلها. إذا وصلت رام اللـــه على وقت الغداء، يمكنك الاتجاه جنوبًا إلى الخليل أو نابلس أو جنين أو طولكرم، وهى البؤرة الأساسية للمقاومة ضد الاحتلال، وتشعر هناك بالشعور المكثف للغضب والعنف اللذين يتولدان يوميًا. ولرؤية مشهد أفضل ـ حيث إن اليهود الإسرائيليين احتلوا معظم الأماكن العالية فى الضفة الغربية – يمكنك زيارة واحدة من عشرات المستوطنات على الطريق، ويمكنك نزول أحد حمامات السباحة أو تناول القهوة فى أحد المقاهى العامة والتحدث مع أحد الأشخاص، الذى يمكن أن يكون أو لا يكون أحد المستوطنين من ذوى الثقافة الغربية المتطرفين دينيًا. والذين يقومون بالبناء على أعلى سفوح الضفة الغربية، حسبما أعلنت حكومتهم عن استعدادها المستمر لمقايضة الأرض مقابل السلام.

الجدار، والمستوطنات ونقاط الحراسة الحصينة الموجودة فوق التلال والعنف الذى يحيط بها، كل ذلك يعكس التصاعد المستمر للصراع بين اليهود الصهاينة والعرب الفلسطينيين فى فلسطين وإسرائيل على مدى أكثر من قرن. إنه المشهد الذى على أساسه تم تصميم عملية السلام فى اتفاقية أوسلو. إن هدف هذا الكتاب هو؛ تقديم تحليل شامل لعملية أوسلو، والتى رسخت لمدى طويل العمليات التاريخية التى كشفت عن مدى الفجوة بين إسرائيل وفلسطين، خلال القرنين الماضيين، بينما ظلت مركزة على تاريخ الدولة بعد ١٩٨٩.

سوف يناقش هذا الكتاب انهيار اتفاقيات أوسلو، ليس فقط بسبب فشل إحياء الاتفاقيات الموقعة من قبل زعماء الشعبين. لقد فشلت لأن بنود الاتفاقيات الإيديولوجية وراءها، والتاريخ جعلت من المستحيل تحقيق الهدف المنشود للسلام الشامل بين الشعبين. ببساطة، اتفاقية أوسلو ما كانت قادرة أبدًا على تحقيق السلام أو العدل للفلسطينيين أو الإسرائيليين. لمعرفة السبب، فإننا نحتاج ليس فقط للكشف عن تاريخ فلسطين وإسرائيل، ولكن لفحص النظام العالمى الذى يتزايد توجهه نحو العولمة فى ربع القرن الأخير.

إن كتابة تاريخ صحيح لفلسطين وإسرائيل منذ عام ١٩٨٩، من هذا المنظور تعنى كتابة "تاريخ الحاضر" ولست أقصد بهذا مجرد تاريخ الذى يغطى يومنا هذا، ولكن تاريخ يبنى بالأحرى على قراءة شاملة لتاريخ البلاد خلال القرن الماضى، والذى يتيح لنا أن نرى الأحوال المختلفة لاحتمالية التجربة الفلسطينية – الإسرائيلية المعاصرة[٤]. المشكلة أن معظم تواريخ إسرائيل وفلسطين ليست مجرد تواريخ "للحاضر" ولكنها تواريخ "فى الحاضر" بمعنى أن هذه التواريخ ليست

منفصلة عن علاقات القوة والصراعات السياسية التى تحيط بالدولة وتاريخها، بما فى ذلك تلك المحيطة بتمثيلات الصراع داخل الدوائر الأكاديمية والإعلام.

لاستعارة جملة من نيتشه، المؤرخون للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، "يحملون آثار تلك المعاناة الناتجة عن التاريخ المفرط"[٥]. هذه الجروح لا تشمل فقط المعاناة البدنية والنفسية للفلسطينيين والإسرائيليين التى هى نتاج أكثر من قرن من الصراع. تدوين التاريخ أيضًا كان ضحية حيث كان كثيرًا ما يختزل إلى الرؤية الضرورية والطبيعية والانتصارية لتاريخ البلاد بالنسبة للإسرائيليين والغربيين والتاريخ العالمى بصفة أشمل سواء فى سرده لما بعد ١٩٨٩ أو الفترة الطويلة لتاريخ فلسطين الحديث.

مثل هذه الرؤية تصوّر الصهيونية كفكرة مركزة من البداية على عودة، ليس فقط السكان الأصليين لفلسطين ولكن لشعب تصوّر أنه كان أكثر تقدمًا، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من السكان الحاليين[٦]. هذا "التخلف" المفترض لسكان فلسطين من غير اليهود أعطى لليهود فقط القدرة لتطويره إنتاجيًا (كتخضير الصحراء)، ولهذا منح اليهود فقط وليس الفلسطينيون الحق فى حكم البلاد، (كما قال ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل)[٧]. أوجه التشابه بين هذه الادعاءات والادعاءات الأخرى التى تدعم الإمبريالية الأوربية والاستعمار - بما فيها المشروعات الاستعمارية الاستيطانية فى أمريكا وجنوب أفريقيا وأستراليا - تم توثيقها من قبل العلماء[٨].

الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو، أحد أهم فلاسفة ما بعد الحرب، أدرك سهولة أن يقع التاريخ فريسة للأجندات الإيديولوجية والسياسية، (فقد قام أولاً بتشخيص ديناميكية هذه العملية بعد أن قام بالتدريس فى تونس أثناء ثورة الطلبة

فى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨)[٩]. وقد كان يؤمن أنه للتغلب على مثل هذا التوجه، فينبغى على التاريخ " كشف الماضى لتمزيق الحاضر وجعله مستقبلاً يترك وظيفة التاريخ الأساسية خلفه"[١٠]، تحديدًا من خلال أفكاره الخاصة بالأركيولوجية والجينيايولوجية، حاول أن يؤسس علاقة نقدية بين الماضى والحاضر. كانت أساسًا لبعض السيناريوهات المتخيلة للمستقبل التى فاقت السرديات غير النقدية والغائية التى تقدمها الدول والإيديولوجيات المعارضة على السواء.

هناك العديد من العناصر التى تعقد عملية بناء هذا النوع من تاريخ فلسطين إسرائيل، الذى يمكن أن يظهر حقائق الحاضر على نحو كتابات فوكو عن السجن والأنظمة الصحية، من أهم هذه العناصر الدور الإشكالى للحداثة والعولمة الحالية فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على مدى القرنين الماضيين. منذ البداية تعرف الصهيونية نفسها بأنها حركة قومية حديثة، وهدفها أن تكون "منارة" للحرية والتقدم لشرق أوسط يغط فى سبات وتخلف، (مدينة تل أبيب التى تأسست عام ١٩٠٩، تلخص هذا الفكر، حيث تعرفها الجملة الأولى فى قانونها المحلى بالمدينة الحديثة، كما كان أول شعار لها هو المنارة)[١١]، وبعد ٨٥ عامًا كما سنكتشف لاحقًا سوف يبرر شيمون بيريز مكان إسرائيل فى الشرق الأوسط من خلال دورها باعتبارها قيادة لنشر الحداثة والعولمة بعد الحرب الباردة والعولمة فى المنطقة.

المشكلة كانت وتظل أن الحداثة مرتبطة على نحو وثيق بمصفوفة قوى، والتى تجعل من الصعب تحقيق السلام والتعايش فى فلسطين والمناطق الأخرى والسابق احتلالها فى العالم. "معاملات" هذه المصفوفة تتضمن "القومية الاقتصادية" كما هى متمثلة فى الصهيونية والقومية الفلسطينية وكل إيديولوجية قومية أخرى و"الرأسمالية" التى تعتمد فى نجاحها أساسًا على إنتاج التراتبات والانقسامات داخل

وبين المجتمعات، و"الاستعمار" الذى كان القوة المولدة للثلاثة معًا وليس فقط فى فلسطين إسرائيل، لكن فى العالم أجمع[١٢].

الدور المعاصر القوى للخطاب الاستعمارى (الذى تولد عن سياسات الحكومة الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة) والإمبريالية (الممثلة فى السياسات الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة والدول الأوربية الرئيسية، والمؤسسات العالمية مثل البنك الدولى فى الشرق الأوسط)، كل ذلك يعنى أن وعود الغرب بالحرية والرفاه والحداثة تبدو اليوم حلمًا لا يمكن تحقيقه، ومثلمًا كان الأمر قبل قرن. بهذا الفهم فإن ذلك المساء الخريفى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣، عندما صافح إسحاق رابين ياسر عرفات على مضض، كان بداية وهم سيُعكّر صفو أفق السلام العادل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين بدلاً من أن يحسّنها.

هذا الوهم ما زال من الصعب إزالته. العدد الكبير من التقارير السياسية والإعلامية يمنعنا من رؤية إسرائيل وفلسطين بوضوح، وعلى القارئ أن يتحرك إلى ما هو أبعد من ذلك من أجل الوصول إلى رواية تاريخية دقيقة للبلاد. خلال سنوات أوسلو كانت عملية السلام تملؤ الصحف ونشرات الأخبار التليفزيونية، لتجعل من الصعب على الناس قبول تاريخ لا يتطابق مع قناة سى إن إن أو افتتاحيات نيويورك تايمز.

لتصحيح التشوهات الناتجة عن هذه الروايات نحتاج أن نقدم على مناقشة كاملة لقرن من التاريخ حتى عام ١٩٨٩، حتى نتمكن من تحليل الفترة الأساسية محل الدراسة. هذا هو الأساس فقط الذى يمكننا من "متابعة الخطوط الهشة للحاضر" كما يقول فوكو، لمعرفة لماذا وكيف، ونفتح مجال الحرية أو التحول الممكن[١٣].

هذا التحول لا يمكن أن يكون فقط مبنيًا على المنظور التاريخى الزمنى. ومن المهم العثور على الإطار الجغرافى الصحيح. وكما ذكرت سابقًا فإن تاريخ فلسطين إسرائيل الحركتين القوميتين المتنافستين هناك، تأثرتا منذ البداية بمراحل العولمة المختلفة خلال أواخر القرن ١٩ والقرن الـــ٢٠ والقرن ٢١. هذا يستوجب منظورًا كونيًا كافيًا أو أفضل، وكلاهما موجود على أرض إسرائيل وفلسطين، وتتحرك إلى ما هو أبعد من الدولة الأمة باعتبارها مجالا أساسيا للتعريف، ويرفض سرديات الانتصار غير النقدية المرتبطة بالعولمة. بدل ذلك نحن فى حاجة إلى أن نركز على تحركات وتدفقات وانتشار ومشاركة الشعوب المتبادلة فى السلع والأفكار بين المجتمعين، وبداخل وخارج الفضاء الإسرائيلى الفلسطينى.

إن فعل ذلك ضرورى للتغلب على الماهيوية والمركزية العرقية فى كتابة تاريخ فلسطين وإسرائيل لمدة طويلة، ولكى يستمر الكثيرون فى فعل ذلك، حيث قاموا بتدوين التاريخ فى الغرب بشكل أوسع[١٤]، وقاموا بوضع الكثير من النظريات الخاصة بالصراعات، خاصة الصراعات الدينية أو تلك المبنية على كراهية قديمة، والمنفصلة وغير المرتبطة بأمور سياسية وإستراتيجية أوسع فى المنطقة، ترى أن إسرائيل الديمقراطية والمحبة للسلام تواجه خصمًا عنصريًا عنيدًا وباستمرار. كل أولئك المؤرخين يدينون بشهرتهم إلى هذا النوع من الغشاوة التاريخية والجغرافية السابق ذكرها.

الحاجة إلى أوسلو جديدة

بمجرد أن بدا واضحًا فشل أوسلو فى خريف ٢٠٠٠، ظهر سريعًا خطاب اللوم فى المجالين السياسى والإعلامى. بعض الزعماء الإسرائيليين يشاركهم بعض

من زملائهم من يهود الشتات جادلوا بشكل مستمر؛ أن عرفات لم يكن "يفعل كل ما فى استطاعته لمقاومة الإرهاب". آخرون ادعوا أن السلطة الفلسطينية، وهى الحكومة المؤقتة للفلسطينيين كانت فاسدة لأقصى درجة، ولم تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقيات أوسلو المختلفة.

كان هناك كثير من الصدق فى هذه الاتهامات، وهو ما جعل الكثير من الليبراليين المساندين لعملية السلام ييأسوا بمرور الوقت من أن يقدم الفلسطينيون على الخيارات والتنازلات الصعبة من أحل تحقيق السلام الدائم مع إسرائيل. هذا الخطاب سيبلغ ذروته مع انهيار محادثات كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠، عندما يشارك الرئيس كلينتون رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك فى إلقاء اللوم على ياسر عرفات لتقويده عملية السلام.

وكما سيخبرك معظم الفلسطينيين، أن هذا الاتهام كان ضد تأكيدات الرئيس كلينتون للزعيم الفلسطينى قبل القمة بأنه لن يلقى عليه اللوم إذا فشلت المحادثات. من جانبهم تناقش الزعماء الفلسطينيون بأن إسرائيل فشلت فى التعايش مع جوهر فكرة اتفاقات أوسلو: مبدأ الأرض مقابل السلام. فى سنوات أوسلو توسعت إسرائيل كثيرًا فى بناء المستوطنات وزيادة سكانها[١٠]، كما قامت ببناء شبكة واسعة منها الطرق للاستخدام الحصرى للمستوطنين، مدمرة بذلك الزراعة الفلسطينية مطوقة القرى فى هذه العملية. وفى نفس الوقت قامت الحكومات الإسرائيلية المتوالية بإغلاق الأراضى المحتلة. التوسع فى الاستيطان، وإقامة الأسوار أضرت بشدة الاقتصاد الفلسطينى الذى كان من المفترض أن يحصل على امتيازات وقوة خلال أعوام أوسلو. كان ذلك هو سر فشل أوسلو، كما كان وراء موجة العنف التى تلته.

الحقائق الملموسة تعكس صحة معظم هذه الادعاءات: طبقًا لمنظمة العفو الدولية، خلال سنوات عملية السلام منذ، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣، وحتى اندلاع

انتفاضة الأقصى التى جاءت بعدها بسبع سنوات، زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين من ٢٤٠,٠٠٠ إلى ٣٨٠,٠٠٠، وهى زيادة تمثل أكثر من ٥٠%، فى هذه الفترة نفسها قامت إسرائيل ببناء شبكة واسعة من الطرق الجانبية واغتصاب وتدمير مساحات كبيرة من الزراعات الفلسطينية والمراعى من أجل هذا الغرض[١٦].

أكثر من ٣٥,٠٠٠ هكتار من الأراضى الفلسطينية تمت مصادرتها من أجل هذا الغرض، كما تم للحكومة بناء أكثر من ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية، كان معظمها خلال السنة الأخيرة لعملية السلام فى عهد رئاسة إيهود باراك، وتم تدمير ٧٤٠ منزلاً فلسطينيًا، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ منزل آخر منذ بداية انتفاضة الأقصى. وعلى نفس الحال فإن عمليات الإغلاق للأراضى المحتلة، واستمرار سيطرة إسرائيل على الاقتصاد الفلسطينى سببت خسائر ببلايين الدولارات نتيجة تدمير البضائع أو إتلافها، إلى جانب ضياع عائدات الضرائب وضياع الدخل من العمل داخل حدود إسرائيل١٩٦٧، التى أصبحت مغلقة فى وجه العمال الفلسطينيين.

بينما قتل قرابة ١١٠٠ مدنى إسرائيلى منذ اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٠٠٠ إلى منتصف ٢٠٠٧، ومعظمهم فى الهجمات الإرهابية، فقد قرابة ٥٠٠٠ فلسطينى أرواحهم على يد القوات الإسرائيلية التى دمرت ما قيمته أكثر من مليار دولار من البنية التحتية خلال نفس الفترة. إنه ذلك السياق الذى جعل معظم المراقبين يتوصلون إلى أن عملية أوسلو، كما كان يتخيلها الإسرائيليون والفلسطينيون، كانت قد أصبحت تاريخًا، حتى عندما كان السياسيون والمراقبون يحتفلون بالانسحاب الإسرائيلى من غزة[١٧].

أوسلو من منشور العولمة

المشهد المضطرب لفلسطين وإسرائيل يعكس التناقضات التى من صميم العولمة. إن المصطلح هو واحد من أكثر المصطلحات كلية عليه، فهو غير مفهوم لا يطور على النحو التصميمى فى الخطاب السياسى والعلمى.

وكونها واقعة على مفترق الطرق بين أوربا وأفريقيا وآسيا، ظلت فلسطين طويلاً مرتبطة بأهم الشبكات الاقتصادية والثقافية التى تربط بين القارات الثلاث. فى العصر الحديث، خصوصا خلال القرن ١٩ (منذ غزو نابليون فى عام ١٧٩٩، وحتى الحرب العالمية الأولى) كانت تجربة فلسطين مع العولمة تعكس الطبيعة الملتبسة للفترة الأولى فى التكامل العالمى، مرحلة الإمبريالية الأوربية العليا، والتى بدأت مع ما يسمى بـــ "بالاندفاع نحو أفريقيا" فى سبعينيات القرن التاسع عشر، واندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. خلال هذه الفترة أصبحت الدولة العثمانية أكثر ضعفًا، ليس فى مواجهة القوى الأوربية المتزايدة فحسب، ولكن مع زيادة السيطرة الأوربية على الاقتصاد العالمى، والاختراق الاقتصادى والسيطرة على أراضى الإمبراطورية العثمانية (كما يتمثل فى اتفاقية التجارة الإنجليزية التركية فى ١٨٣٨).

هذه العملية لم تمنع، ولكنها فى الحقيقة ساعدت إلى حد ما فى سرعة النمو الاقتصادى (بصرف النظر عن حرب القرم وتبعاتها) والحقيقة؛ أن تطور الدولة خلال الفترة الأخيرة للعثمانيين جعلت قيام الصهيونية على أرض فلسطين افتراضا ممكنا، بالإضافة إلى ظهور نخبة فلسطينية محلية اقتصادية وفكرية[١٨]. بمجرد أن احتلت بريطانيا فلسطين عام ١٩١٧، وتزايد الوجود المكثف للاحتلال الصهيونى، أصبح أكثر صعوبة على معظم العرب الفلسطينيين أن يحددوا شكل ومجال مشاركتهم فى الاقتصاد المحلى والإقليمى والدولى.

بسبب هذه القوى المحركة، ليس من الغريب أن تكون مسألة تحديد تأثير العولمة على فلسطين وإسرائيل، مركزية لفهم التاريخ الأكبر للبلاد، وخاصة منذ عام ١٩٨٩ عند صحبت الانتفاضة نهاية الحرب الباردة، وبداية الهجرة الكبرى لليهود السوفيت، والتكامل التام لإسرائيل رغم مجيئه فى شكل عالٍ من التشويه وعدم الانتفاع به. كل ذلك وضع أساس تحول الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. ولفهم دور العولمة فى تطور هذا الصراع وعملية السلام، نحتاج أولاً أن نفهم كيف استخدم مصطلح العولمة وأحيانًا أسيء استخدامه فى مناقشة تطور اقتصادات العالم والشرق الأوسط.

تم صك مصطلح العولمة فى ثمانينيات القرن الماضى باعتباره اسمًا يشير إلى "عولمة الأسواق" بمعنى توسع المؤسسات متعددة الجنسية فى أسواق جديدة فى مناطق متفرقة من العالم، حيث يمكّنهم من بيع منتجاتهم كما لو كان العالم بأسره كيانا واحدًا[١٩]. انتشر هذا المصطلح بسرعة كبيرة منذ ذلك التاريخ، وخلال العقدين الماضيين ليشتمل على عمليات سياسية وثقافية مختلفة، ولكن ظل التركيز على الأبعاد الاقتصادية والجماعية. وحقيقة أن ما تصفه التحليلات والتعليقات الرئيسية اليوم بالعولمة هو، أنها فكرة تمثل السيطرة السائدة للقوى الاقتصادية الكبرى والمؤسسات المالية العالمية، مثل المؤسسات "العامة" كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمؤسسات "الخاصة" كالبنوك الدولية والمؤسسات العابرة للحدود القومية، التى تحكم الاقتصاد العالمى.

هذه الإيديولوجية التى يشار إليها عادة بـــ "نمـــوذج اجمـــاع واشـــنطن"[٢٠]، بسبب دور الخزانة الأمريكية والبنك الدولى وصندوق النقد الـــدولى ***IMF***، فـــى ترويجه حول العالم، وتنامى التكامل الاقتصادى العالمى المبنى فرضًا على مبـــادئ

التجارة الحرة والتعريفة والضرائب المنخفضة ومعدلات التبادل الحرة والخصخصة وتحرير الاقتصاد القومى.

فى العالم المتطور عادةً ما تتحقق هذه السياسات باستخدام برامج الهيكلة (والتى تعتمد عادةً على تقديم القروض الكبيرة) التى يديرها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذان يهدفان إلى "فتح" الدول أمام المصالح الاقتصادية النخبوية الخاصة المتزايدة من العرب وشرق آسيا والخليج العربى.

هناك العديد من المشاكل المرتبطة بهذا المفهوم للعولمة ليس أقلها هو؛ أن نمو التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادى التى تعرف بها العولمة، أصبحت بشكل مثير للدهشة مركزة بين الاقتصادات الصناعية المتقدمة. وبنفس الأهمية فإن الليبرالية الجديدة لم تؤد فقط إلى تكامل كونى أعظم، وتوزيع للثروات والموارد أو إلى سياسات المزيد من الهجرة، وإنما أدت بدلاً من ذلك إلى تركيز أعظم للثروة وعدم المساواة والصراعات داخل وبين الدول، بالإضافة إلى تهميش أجزاء ملحوظة من العالم عن عملية التكامل(٢١)، وإلى أن ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى فى منتصف عام ٢٠٠٠، فإن دول الشرق الأوسط التى تجنبت زيادة الفقر وعدم المساواة، كانت على خلاف إسرائيل والأراضى المحتلة هى التى لم تتعولم حسب نموذج إجماع واشنطن(٢٢).

على أرض إسرائيل وفلسطين بدأت هذه القوى المحركة فى أواخر السبعينيات، وتم تكثيفها فى الثمانينيات والتسعينيات، وكما سنرى فى الفصل الرابع أن الاقتصاد الإسرائيلى منذ بدء عملية التحرير فى أواخر السبعينيات، كان غالبية الإسرائيليين الذين هم بالتأكيد أفضل حالاً من الفلسطينيين، قد بدأوا يرون دخولهم ومستويات معيشتهم تتدهور انهيارا، بينما كان الاقتصاد يخدم الاحتياجات الضيقة لرأس المال الإسرائيلى الخاص والعالمى.

فى أحوال كثيرة كانت تجربة الفلسطينيين العرب مع العولمة، تعكس تجربة المنطقة من العالم النامى: إقصاء من إدارة وتوجيه العولمة داخل أراضيهم وتهميش من العمليات الأساسية. نمو الاقتصاد العالمى وتكامل الأسواق المالية وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتوسيع نطاق المعلومات وزيادة كفاءة وسرعة الإنتاج والاتصالات التى تتصف بها العولمة[٢٣].

سبب هذه القوى المحركة، يكمن فى جذور العولمة، فى تطور الإمبريالية والاستعمار الأوربى، ومن خلالهما فى الرأسمالية. وكما أوضحت بعاليه؛ فإن القومية والرأسمالية وحتى الحداثة نفسها، مرتبطة بشكل معقد بعمليات الإمبريالية والرأسمالية الأوربية. بدون استغلال الشعوب والموارد على يد الإمبريالية والاستعمار[٢٤]، فإن تطور الرأسمالية الدولة الأمة والخطابات الحديثة عن النهضة والتقدم الغربى مقارنة بباقى العالم، كان يمكن أن يفوق الخيال.

هذه القوى المحركة هل التى جعلت الجغرافى ديفيد هارفى يقول: إن العولمة المعاصرة تمثل "الإمبريالية الجديدة" التى وجدت فيها المؤسسات والحكومات، وأن من السهل (إن لم يكن الأسهل) أن تقوم بعملية التراكم عن طريق السلب (بمعنى السيطرة على موارد وأرض وعمل دولة ما)، مثلما هو سهل عن طريق التوسع فى الإنتاج[٢٥]، وكما هو موضح تمامًا فى كتابات الاقتصاديين الإسرائيليين جوناثان نيتزان وشمشمون بيتشلر[٢٦]، فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *MENA*، فإن العولمة أيضا لا يمكن فصلها عن عولمة الحرب فى أواخر القرن العشرين، بمعنى حصول المؤسسات الدفاعية وفى بعض الحالات مجمعات السلاح – البترودولار، على أرباح لا نظير لها، وحققت قوة متزايدة داخل الاقتصادات القومية لدول كثيرة، وجعلت من المستحيل تأسيس نظم ليبرالية وحرة حقيقية للتجارة الدولية وتدفقات رأس المال والهجرة.

هذه القوة المحركة زادت فى أعقاب ١١ سبتمبر، مع تحول ما يمكن أن يطلق عليه "عولمة خفيفة" إلى عولمة أثقل وأكثر عسكرية حتى قبل ذلك، فإن نشطاء العولمة عادةً ما كانوا يخرجون القطة من الحقيبة، وكما اعترف توماس فريدمان؛ الصحفى بجريدة نيويورك تايمز، فإن العولمة الاقتصادية "لن تعمل بدون قبضة خفية، مكدونالدز لا يمكن أن ينتعش بدون ماكدونالدز دوجلاس. القبضة الخفية التى تجعل العالم آمنًا أمام تكنولوجيات وادى السيليكون لكى تزدهر، تسمى الجيش الأمريكى والقوات الجوية والبحرية والمارينز". فى نهاية الأمر هو العنف والكثيرُ منه كما نرى فى العراق وأفغانستان وفلسطين وأماكن أخرى كثيرة الضرورى لجعل نظام السوق الحرة يعمل كما يريد من صمموها ومن يديرونها.

على مدى جيلين كانت إسرائيل تتصرف باعتبارها واحدة ممن فرضوا النظام فى الشرق الأوسط، وكما سنرى فى حالة فلسطين، فإن تصميم فرص نظام أوسلو الجديد يمكن أن ينتج عنه الكثير من العنف أيضًا، خاصة امتزاج ما أسميه بالفوضى المدارة المكفولة التى جعلت إسرائيل تعمل على إضعاف المؤسسات السياسية الفلسطينية وروابط المجتمع، ومبدأ الصدمة بالإصلاحات الهيكلية الليبرالية الجديدة التى تطالب بها الولايات المتحدة والمؤسسات النقدية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والدول الأوربية المانحة، لتلحق أضرارًا ملحوظة بالاقتصاد الفلسطينى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كان أول ما لاحظت، تلك الفوضى الزاحفة داخل الأراضى المحتلة خلال العام الثانى لانتفاضة الأقصى أثناء سفرى خاصة فى المناطق المضطربة مثل نابلس وغزة. كان العنف عشوائيًا، وكان الفاعلون من صغار السن الذين يعملون دون رقابة، والسيطرة أقل ولم أكن أجد سببًا إستراتيجيا للعنف من حولى. رأيت

الكثير والكثير من الفلسطينيين يغرقون فى التجريد. وتوصلت إلى فهم مؤداه؛ أن التحلل السريع للحياة السياسية الفلسطينية كان من إنتاج وإدارة إسرائيل، وذلك لهدف محدد وهو إضعاف المجتمع الفلسطينى بدرجة تسمح بفرض استيطان نهائى، وهو الشيء الذى لم تكن إسرائيل قادرة على عمله فى أعوام أوسلو عندما كان هناك تفاوض مباشر بين الجانبين.

ويمكن أيضا لهذه الفوضى أن تتخفّى تحت اتجاهات أخرى، وذلك عندما أصبحت السياسات الاقتصادية الحرة جزءًا من المشهد الإسرائيلى من أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات. كما يمكن لهذه الفوضى أن تكون تنتحل دور طليعة إرهاصا بتوجه قادم، حيث كانت هذه الفوضى المتزايدة المتولدة من قبل إسرائيل داخل الأراضى تسبق إستراتيجيات ونتائج انتهاج الولايات المتحدة لسياسة مشابهة فى العراق.

العولمة الثقافية أيضا كان لها دور مهم فيما أسفرت عنه عملية أوسلو والصراع الإسرائيلى - الفلسطينى فى العقدين الأخيرين، كما سيتضح فى الفصل الخامس عندما نناقش تطور حركات مثل حماس وشاس. عالم الاجتماع البريطانى جون توميلسون يقدم تعريفًا للعولمة يصف تداخل القوى المحركة الاقتصادية والثقافية بأنه؛ صلة معقدة بين الدول والمجتمعات والمؤسسات والأنظمة البيئية[٢٧]. هذا الرأى معاكس للمفهوم العام لدور الثقافة فى الشرق الأوسط الذى كان دائما عائقًا أمام التحديث والعولمة، والحقيقة أن كل التحليلات للدولة وللعالم العربى بشكل أوسع من قبل عامة المفكرين أو مؤسسات مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ترى أن سبب فشل الفلسطينيين وشعوب الشرق الأوسط الأخرى فى تحقيق عولمة ناجحة يرجع أساسا، إن لم يكن حصريا،

إلى عوامل داخلية مثل التخلف الاقتصادى والسياسى إلى مجموعة من المعوقات الثقافية للتنمية[٢٨]. حتى المفكرين العرب فى تقارير مثل تقرير التنمية الإنسانية العربية الشهير، لم يتطرقوا إلى تأثير الإمبريالية الأوربية والاستعمار بالمرة[٢٩].

أما بخصوص العولمة السياسية، فقبل عقد كان الكثير من المفكرين يتوقعون أن الدولة الأمة، سوف تختفى مع ممارسة العولمة[٣٠]. هذه الفكرة لم تصدق بسبب مؤسسات استمرار هياكل والدولة حتى تحت العولمة (يشهد على ذلك فشل أعضاء الاتحاد الأوربى أخيرًا فى الموافقة على دستور مشترك) ولكن الكثير من الدول الأضعف وبخاصة فى العالم النامى، تم إجبارها على تبنى سياسات إجماع واشنطن، أو لعل النخب الحاكمة لهذه الدول، وجدت ذلك فى صالحها اقتصاديًا وسياسيًا، بسبب ذلك لم يكن أمام الحكومات مجال واسع لتخطيط وتطبيق سياسات لا تتبع إجماع واشنطن، حتى وإن كانت فى صالح الأغلبية بين شعوبهم. أدى ذلك إلى بروز الظاهرة الجديدة نسبيًا (من منظور اجتماعى علمى)، ظاهرة الدول والمجتمعات الضعيفة، وهو العامل المحرك الذى يجعل من الصعوبة المتزايدة للمواطنين أن يطوروا ويحققوا سياسات تتعارض مع أو تتحدى أهداف وسياسات فاعلية أكثر قوة، سياسيًا واقتصاديًا[٣١].

المنطق وراء تلاشى دور الدولة أمام أوسلو، جاء أفضل تعبير له من قبل شيمون، بيريز بعد أن أصدر أهم توضيح لأجندة الليبرالية الجديدة فى إسرائيل – فلسطين والمنطقة بصفة عامة، وهو كتاب "الشرق الأوسط الجديد"[٣٢]، وكما أوضح "نحن نعيش فى عالم الأسواق فيه أكثر أهمية من الدول"، وإذا استمرت عملية السلام سوف يأتى سريعًا اليوم الذى يكون فيه الوعى الذاتى والهوية الشخصية للإسرائيليين والفلسطينيين مبنيّتين على حقيقة جديدة فوق إقليمية، خارج نطاق المجال القومى[٣٣].

أوضح بيريز أن الشكل الأخير للعولمة قد وصل إلى الشرق الأوسط، وأن وضع إسرائيل بطبيعة الحال هو لعب دور المحرك الاقتصادى والثقافى لباقى المنطقة. ليس من المستغرب ألا يوافق معظم العرب، ومنهم الفلسطينيون على رؤية بيريز. قبل ذلك بستين عامًا قام جون فرانكفورتر، القاضى بالمحكمة العليا الأمريكية، بتفسير الأمر عندما أوضح أن فلسطين جزء مؤكد من العالم الحديث، ولا توجد حواجز فاصلة لحمايتها من اختراق القوى التى تقف وراء التكنولوجيا والأفكار الغربية(٣٤).

حقيقة الأمر، أن النخب السياسية والاقتصادية فى العالم النامى قد استخدمت بشكل متزايد برامج التحرير والخصخصة لتقوية سلطتهما على اقتصاد دولهما، ومصر والصين أمثلة جيدة على ذلك، ووصل الأمر إلى حد اتهام المعارضين لتلك السياسات بأنهم مجرمون، كما انتهجت النخب توجهات عدة لتنفيذ سياسات ترضى صندوق النقد الدولى ووزارة الخزانة الأمريكية على حساب الطبقات العاملة والمتوسطة كلية، كما تم تطوير آليات تحكم جديدة لمزيد من السيطرة مثل السجون ومناطق المشروعات والمناطق الصناعية، المتصلة فى كل من إسرائيل وفلسطين بشكل وثيق بالإنشاءات الدائمة المستمرة لتوسيع الاحتلال.

ورغم ذلك فإن هذه القوى المحركة لم تكن قادرة على خلق نخبة وطنية ولو فاسدة وقابلة للبقاء فى الأراضى المحتلة، لأن أوسلو لم تسع ولم تكن تنوى أن تخلق دولة فلسطينية قابلة للحياة، وبدلاً من ذلك فإن فلسطين انضمت بعد أحداث ١١ سبتمبر، إلى ما يسمى بشبه الدول مثل العراق وأفغانستان وبدول أخرى تتسم بعدم الاستقرار، وهى تمتد من وسط أفريقيا إلى وسط آسيا باعتبارها تجسيدا لحالة الفوضى التى وصفناها سابقا، حيث أصبحت أعلى مستويات العنف والفوضى

أدوات مهمة فى إدارة واستغلال هذه الدول أو المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية. إذا تمت إقامة دولة فى الضفة الغربية وغزة فى المستقبل، فمن المرجح أن تبقى تحت وصاية المجتمع الدولى فى مكان ما بين هاييتى وكوسوفو فى المستقبل المنظور.

بنية هذا الكتاب

فى الفصول التالية سوف نستكشف كيفية ولادة حلم أوسلو ومساره الملتف ونهايته المأسوية. الفصل الأول يستكشف الدور الذى لعبته التطورات المتزايدة فى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى العالم والمنطقة. فى تشكيل الصراع بين الحركة الصهيونية والسكان العرب الفلسطينيين الأصليين فى فلسطين خلال نهاية عهد العثمانيين، وفترة الانتداب وما بعد عام ١٩٤٨، انتهاء بحرب ١٩٦٧. سأكشف لماذا أصبحت كل من الصهيونية والقومية الفلسطينية حركات عسكرية بصورة متزايدة، حتى عندما كان الفلسطينيون العرب واليهود متفاعلين يعملون معًا باعتبارهم رفاقًا، وفى نفس الوقت سوف أستكشف تاريخ إسرائيل بعد ١٩٤٨، وتشتت الحركة الفلسطينية الشعبية وسكانها المختلفين خلال فترة الحرب الباردة. والغرض هنا هو: فهم التحول فى إسرائيل من حزب العمل المسيطر تاريخيًا إلى الليكود فى عام ١٩٧٧، فى نفس اللحظة التى كانت الليبرالية الجديدة تحول فيها الاقتصاد الغربى (خصوصا فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة). كما أستكشف كذلك، كيف مهّد هذا التحول للانتفاضة توقع الزعماء من كلا الجانبين للحاجة إلى الوصول إلى حل وسط تاريخى مع نهاية الحرب الباردة.

الفصل الثانى سوف يراجع الأحداث الرئيسية والعمليات المحيطة بعملية أوسلو للسلام. هنا سيكون التركيز على إعادة ميلاد حزب العمل الإسرائيلى باعتباره حزبا من المدنيين المحترفين الذى تعتمد أفكاره وأهدافه على أن تكون إسرائيل مركزًا للعولمة فى الشرق الأوسط. هذه العملية كانت تسير يدًا بيد مع الانحسار التدريجى لدولة الرفاه الإسرئيلية التى بدأت مع الليكود، كذلك فك الارتباط أو الطلاق بين إسرائيل واقتصادها، وبين العمال الفلسطينيين الذى تم تفعيله من خلال سياسة الإغلاق الاقتصادى للأراضى المحتلة، واستبدال العمال الفلسطينيين بعمالة مهاجرة من الجنوب الكونى (أوربا الشرقية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص).

فى كل حالة سأطرح مناقشة القضايا المعاصرة لتكون رواية تاريخية أكثر تفصيلاً، والعودة إلى بداية الصراع بغرض توضيح لماذا إذن كان من المستحيل أن يكون نتاجًا لعملية أوسلو، تصبح عملية سلام المفيدة سياسيًا واقتصاديًا مطلبًا لمعظم الأطراف. يشمل ذلك الزعماء الفلسطينيين الذين انزلقوا وأحيانًا فسدوا بسبب عملية كانوا يعلمون أنها لن تفى بوعد الاستقلال التام العدل لشعبهم.

الفصل الثالث، يرسم خريطة التوسع الاستيطانى فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وخاصة منذ بداية عملية أوسلو. نظام الاستيطان أو المستوطنات والطرق الجانبية ونظام القوانين واللوائح العسكرية التى خلقت مصفوفة السيطرة على الحركة الفلسطينية، واحتمالات التحكم فى أراضيهم أو الانتفاع بها، والتى تم تطبيقها بالفعل عام ١٩٨٩. على النقيض، كان هذا النظام أكثر قوة خلال أعوام أوسلو، وكان واحدًا من الأسباب الرئيسية لفشل عملية السلام.

الفصل الرابع، يركز على البعد الاقتصادى المهم لأوسلو، الذى تم إهماله غالبا. كان من بين أهم الدوافع القوية لعملية السلام، رغبة النخبة الاقتصادية الليبرالية البازغة فى إسرائيل أن تجعل من إسرائيل محورًا للعولمة فى الشرق الأوسط وبذلك تزيد من قوتها السياسية الاقتصادية داخل إسرائيل. شروط الليبرالية الجديدة يمكن أن تمنع أوسلو من تحقيق الاستقلال أو النمو الاقتصادى لغالبية الفلسطينيين، وباعتبارها جزءًا من التحليل، فإن العلاقة بين أشكال السيطرة الاقتصادية والإقليمية سوف يتم توضيحها.

الفصل الخامس، يستكشف ظهور هذه الحركات الثلاث فى سياق ظهور ما يسمى بالأصولية فى الحقبة الكونية. وهنا أبحث كيف كان ظهور الحركات الاجتماعية الدينية فى كلا المجتمعين تغذيه رؤية للأرض مرتبة بالرؤية الأقل لأهمية السلام والتصالح مع الآخر.

الفصل الختامى، ينظر إلى ظاهرة العنف التى هى فى قلب الصراع، والتساؤل: لماذا كان من الصعب على الشعبين التحرك بعيدًا عن العنف وتجاه السلام، أو على الأقل أستخدام وسائل أخرى غير العنف لتحقيق غاياتهم، وكيف يمكن لعملية سلام أن تفرز دولة إسرائيلية أكثر عسكرية مما كانت عليه؟ ولماذا انتهت رؤية بيريز والعمل لشرق أوسطى جديد إلى شىء قريب من الرؤية القديمة؟ ما العلاقة بين اندلاع انتفاضة الأقصى وبين عسكرة العولمة بعد ١١ سبتمبر؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تجبرنا على التحرك إلى ما هو أبعد من التقليدية. إن التاريخ الذى جعل من أوسلو حلمًا مستحيلاً يتطلب أن نعيد تخيل الهوية الإسرائيلية والهوية الفلسطينية إذا كان للمجتمعين أن يبنيا مستقبلاً مشتركًا.

الفصل الأول

من العصرية إلى الخلاص المسيحي على البحر الأبيض المتوسط

كان الصراع الإسرائيلى الفلسطينى دائمًا، نزاعًا على الأرض، أى مجتمع منهم يملك الحق التاريخى الأقوى فى الأرض بين نهر الأردن والبحر المتوسط، من منهما المهيأ أفضل من الآخر ماديًا وأيديولوجيًا وسياسيًّا وماليًا لينقل فلسطين إلى العالم الحديث، ومن كلمات بن جوريون "صاحب الحق الأكبر فى حكم البلاد". اكتشاف فترة ما قبل أوسلو هذه، أمر ضرورى لفهم لماذا كانت أوسلو من البداية عملية تحمل بذور فشلها[١]، حيث نرى ونحن نتابع الفصول الخاصة بعملية السلام، أن فشل المفاوضات كان يعتمد جزئيًّا على عدم قدرة- أو عدم استعداد- الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتعلموا من تاريخهم المشترك المتنازع عليه.

يحتفظ اليهود بارتباط دينى قوىٍّ بأرض إسرائيل على مدى أكثر من ١٨٠٠ عام، بداية من تحطيم روما بالمعبد الثانى فى عام ٧٠ م، حيث كانت أغلبية المجتمع تعيش فى الشتات، وبوصفها هوية قومية تركز على الأرض، ظهرت الصهيونية منتصف القرن التاسع عشر. كانت تلك لحظة وصول خطابين فى أوربا إلى مرحلة النضج؛ "الدولة الأمة" و"الإمبريالية العالمية" اللذين سيشكل كلاهما المشروع الصهيونى.

كانت المذابح الروسية، وقضية درايفوس فى ثمانينيات القرن التاسع عشر هى التى أشعلت شرارة حركة سياسية منظمة للرجوع إلى الوطن القديم لليهود، وحتى بداية العقد الأول من منتصف القرن العشرين، لم يكن هناك إجماع على ما إذا كان "الوطن القومى اليهودي" (الذى يوصف بالكلمة الألمانية "هيمشتات" فى معظم الأدب الصهيونى) يمكن أن يكون إقليما يتمتع بالحكم الذاتى تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية أو يكون دولة مستقلة تمامًا.

لم تكن فكرة إقامة دولة مستقلة لتصبح هدفًا قابلاً للتحقيق إلا عندما قام البريطانيون بغزو فلسطين فى سنة ١٩١٧م. حتى حينذاك دفعت المحرقة غالبية اليهود الأشكيناز الأوربيين فى العالم أجمع، وكثيرا من الرأى العام غير اليهودى كذلك، إلى تفعيل فكرة الدولة اليهودية. اليهود الذين كانوا يعيشون فى دول إسلامية لهم موقف أكثر ترددًا من الصهيونية، حتى بعد أن هاجرت أغلبية كبيرة إلى إسرائيل فى خمسينيات القرن العشرين.

فكرة الهوية الفلسطينية الحديثة - التى يرى فيها العرب الفلسطينيون أنفسهم جزءًا من شعب واحد تشمل أرضه الوطنية حدود فلسطين تحت الانتداب- ظهرت مباشرة بعد التحركات الأولى للصهيونية السياسية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بينما كانت هذه الهوية متجذرة بقوة فى التقاليد المحلية (خاصة الاحتفالات الدينية التى تجمع شمل الناس من أنحاء الدولة كل عام) الهوية الفلسطينية أيضًا شجعتها الأفكار القومية التى انتشرت فى أوراسيا والتحدى المتزايد للإمبريالية الأوربية، ومن بعدها الصهيونية وضعف الدولة العثمانية.

من البداية كان هناك جدال بين الحركات الصهيونية والفلسطينية حول من لديه القدرة على تطوير البلاد، وبالتالى يمكنه أن يكون له الحق فى أن يحكمها.

ومتبنين السبل الأوربية الاستعمارية للتطوير، كان الصهاينة يجادلون بأن المجتمعات اليهودية الصهيونية والعربية الفلسطينية كانت مجتمعات منفصلة بالضرورة فى كل مراحل التطور التاريخى[٢]. كان "مارك توين" قد لاحظ وجهة نظر الصهيونية لفلسطين الجالسة فى أسمال بالية وحقول ذاوية وطاقات مقيّدة، فإن الصهاينة كانوا متيقنين أنهم سيجعلون الصحراء تزهر وتضخ حياة جديدة فى أرض قديمة (من هنا كان عنوان رواية هرتزل عن الاحتلال الصهيونى فى فلسطين الدولة القديمة الجديدة. *Alt neu land Old New Land*[٣]، [٤].

كان القادة الفلسطينيون يرون الأمور بشكل مختلف، فهم أقروا الطبيعة المتقدمة للتكنولوجيا الأوربية والصهيونية، حتى الأفكار السياسية، ولكنهم أدركوا أولاً أن فلسطين مرت بتطور ملحوظ خلال الفترة الأخيرة من الدولة العثمانية، وثانيا أن كثيرًا من الإصلاحات أو التقدم فى الزراعة أو تخطيط المدن أو المجالات الأخرى التى يجادل فيها القادة الصهاينة أو البريطانيون لن تعود عليهم بالنفع، ولكنها بالأحرى قد تزيد الجهود الصهيونية لغزو الأراضى والاقتصاد الفلسطينى[٥].

الإيديولوجيا الحصرية وراء الصهيونية والقومية الفلسطينية على السواء انعكست على الصراعات الاقتصادية والإقليمية الوليدة بين المجتمعين، خلقت صراعًا صفريًا طويل المدى بين الصهاينة والفلسطينيين مع دخول البريطانيين فلسطين عام ١٩١٧[٦]. الانتقال من السلطة العثمانية إلى البريطانية، أحدث صدمة لدى المجتمع الفلسطينى العربي[٧]. تلك الصدمة زاد من حدتها حقيقة أن الحكومة البريطانية لم تكن ملتزمة حتى بأقل حد من التزامات الحكام العثمانيين السابقين تجاه السكان الأصليين لفلسطين. بدلاً من ذلك فإن الحكومة البريطانية

دفعت بدعمها نحو المشروع الاستعماری الصهيونی كما تمثل فی تصريح نوفمبر ١٩١٧.

أقر تصريح بلفور؛ أن حكومه جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومی لليهود فی فلسطين، وستفعل كل ما فی وسعها لتحقيق هذا الإنجاز، إنه من المفهوم والواضح أنه لن يحدث أی شیء يمكن أن يكون منحازا ضد الحقوق الدينية والمدنية للجماعات غير اليهودية فی فلسطين، أو الحقوق أو الوضع السياسی الذی يتمتع به اليهود فی أی دولة أخری. أهم جزء فی التصريح كان تقديمه للحقوق السياسية لليهود فی فلسطين مقارنة بالالتزام بالحماية فقط، وليس تقديم الحقوق المدنية أو الدينية (وليس السياسية) للعرب الفلسطينيين. عدم التوازن هذا سيكون سمة للحكم البريطانی خلال معظم فترة الانتداب، مع توابع كارثية للتطور السياسی والاقتصادی للمجتمع الفلسطينی[٨].

من بين التغيرات الكثيرة التی أثرت فی تطور فلسطين فی أواخر فترات العثمانيين والانتداب، هناك أربعة تغيرات هی الأكثر صلة لفهم تاريخ الدولة بعد عام ١٩٨٩:

١- التحديث وتطور القوميتين: كان القرن التاسع عشر فترة تحولات واسعة فی الاقتصاد السياسی للدولة العثمانية. سلسلة من التشكيلات التی عرفت باسم "التنظيمات" (التی بدأت فعليا قبل قانون التنظيمات عام ١٩٣٩) وأصلحت قوانين الأرض والضرائب والأنظمة القانونية والسياسية على نحو كبير. كل هذه التغيرات زادت من قوة الأوربيين أمام الدولة العثمانية وبالأخص فی فلسطين.

لكن انفتاح الاقتصاد الفلسطينی على الاقتصاد العالمی، سهل فی الوقت نفسه، ظهور طبقة جديدة من التجار والرأسمالية (مع التركيز على تجارة البرتقال

والصابون وزيت الزيتون) كانت بمثابة رأس الحربة فى تطوير الاقتصاد الفلسطينى فى القرن الأخير من الحكم العثمانى، حيث زادت التجارة مع أوربا وداخل الإمبراطورية. تحرير قوانين تملك الأرض ونمو رأسماليتها لم يؤثر على كل الطبقات بدرجة متساوية، ومع هذا فإن هذه القوانين شجعت أيضًا على فقدان عشرات الآلاف من الفلسطينيين للأرض عندما بدأ الصهاينة فى التوسع فى شراء الأراضى. إعادة الترتيب وليس التحول بأى حال من الأحوال فى التركيبة الطبقية الفلسطينية، أضعف الفئة الأكثر فقرًا من الفلاحين الفلسطينيين لصالح الطبقات العليا (وهى عامل تغيير سوف يتكرر بعد قرن فى ظل السلطة الفلسطينية)[٩].

فى نفس الوقت فإن ظهور هوية ذات مركزية تركية بين النخبة العثمانية قلل من استعداد الدولة العثمانية لحماية الفلسطينيين، عندما أصبح وضعهم مهددًا فى الدولة. وعندما انتقلت النخبة من هوية كوزموبوليتانية إلى هوية قومية تركية، رد الفلسطينيون بتغيير ولائهم من الإمبراطورية باتجاه بؤرة قومية مشابهة أكثر محلية[١٠].

فى البداية كانت الإيديولوجيات العربية شائعة بين شرائح النخبة. ولكن القومية الفلسطينية أصبحت الشكل السائد للتعبير القومى قبل الحرب العالمية الأولى. أحد العوامل المحركة التى أثرت على هذا التطور، كان ظهور مجال عام فلسطينى، حيث كان هناك ما يقرب من ست جرائد أو أكثر فى نهاية الحقبة العثمانية، ولحق بذلك عدد متزايد من المنظمات الأهلية التى دعمت ظهور هوية قومية بين طبقة المثقفين الفلسطينية الوليدة[١١].

فى نهاية الحرب العالمية الأولى كان خطاب ويلسون عن حق تقرير المصير، الذى سيطر على خيال شعوب العالم وإنشاء عصبة الأمم، يعلن أن

الأقاليم التى تم غزوها بواسطة البريطانيين والفرنسسين خلال الحرب لابد من أن تعامل باعتبارها تحت الانتداب، وليس باعتبارها مستعمرات لم تمنح بريطانيا وفرنسا السيادة على فلسطين ولبنان وسوريا والعراق، وبدلاً من ذلك فإن الفقرة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم خولتهم أو انتدبتهم لحكم هذه الأقاليم، إلى أن يصبحوا قادرين على حكم أنفسهم ذاتيا[١٢].

وعلى الرغم من ذلك كانت فلسطين والأقاليم البريطانية والفرنسية الأخرى الموضوعة تحت الانتداب تعامل على أنها مستعمرات تم الحصول عليها باعتبارها غنائم حرب. بررت بريطانيا لعصبة الأمم أن الانتداب كان قيدًا فرضه الغزاة على أنفسهم للحد من السيادة التى يمارسونها على الإقليم الذى تم غزوه[١٣]، وأن الحكومة البريطانية لم تكن بصدد فرض أى قيد على وضعها فى فلسطين يمكن أن يتعارض مع مصالحها الإستراتيجية الكبرى، ولذا واجهت الدولة معظم الشروط غير المواتية على التجارة والعائدات مثلما كانت موجودة فى مصر أو الهند، وكان أهمها؛ عدم استعداد الحكومة البريطانية لإنفاق جزء من الدخل لتطوير البلاد والقدرات الإنتاجية لشعبها[١٤].

تحت هذا الوضع، وبينما اعترفت عصبة الأمم باستقلال فلسطين المؤقت فى ميثاقها، كانت فلسطين اليهودية وليست العربية هى التى أصبحت محور الاهتمام البريطانى، وبالفعل أصبح تدفق رأس المال اليهودى الضخم بديلاً عن العائد الحكومى، ليعطى القادة الصهاينة سلطة غير متكافئة لكيفية ومكان تخصيص الأموال[١٥]. كان إنفاق رأس المال كبيرًا وموجهًا لتطوير القطاع اليهودى الحديث، لدرجة أن الفلسطينيين كان لديهم الانطباع بأن اليهود قادرون على شراء كل شيء بما فى ذلك أوقافهم [١٦].

وعلى الرغم من القوة الاقتصادية غير المتكافئة للحركة الصهيونية "الحرب الاقتصادية" بين المجتمعين، كان هناك نمو ملحوظ فى القطاع الزراعى الفلسطينى، والقطاعات الصناعية بشكل أكبر خلال الانتداب(١٧)، ولكن الكثير من المشاريع الفلسطينية ذات الفائدة مثل تجارة الموالح فى يافا أصبح يتحكم فيها اليهود بحلول الثلاثينيات" فاقم من عدم التوزان هذا الثورة الكبرى (١٩٣٦- ١٩٣٩) حيث استغل قادة الصهاينة تلازم المقاومة العنيفة وإضرابات الفلسطينيين لتقوية تعاونهم مع الحكومة البريطانية ووضعهم الاقتصادى.

الحقيقة أن الصهيونية كانت قد أصبحت جزءًا من المشهد الفلسطينى الاقتصادى قبل ذلك بكثير، فى بدايات عام ١٨٨٠. وفى عام ١٨٩١ كتب الكاتب أستاذ علم الأخلاق أهادها آم نقدًا لاذعًا لمشروع الاستيطان الصهيونى فى فلسطين كان عنوانه "الحقيقة فى أريتز إسرائيل" (الاسم العبرى لأرض إسرائيل) جادل فيه بأن المستوطنين اليهود يعاملون العرب بعداوة وقسوة ويعتدون عليهم دون وجه حق ويضربونهم بلا خجل بدون سبب مبرر، بل إنهم يتباهون بذلك(١٨).

الشوفينية العامة لدى المستعمرين تجاه المستعمرين لم تكن السبب الوحيد الذى جعل الصهيونية، مع العقد الأول من القرن العشرين، تصبح كما وصفها عالم اجتماع إسرائيلى يدعى جيرشون شافير، بأنها "حركة قومية مسلحة"(١٩)، على نفس القدر من الأهمية كانت المنافسة الاقتصادية التى واجهها المهاجرون اليهود من قبل العمال الفلسطينيين الأقل سعرًا والأكثر مهارة غالبًا، وبوصفها رد فعل فإن القادة الاجتماعيين الصهاينة طوروا إستراتيجية "غزو سوق العمل" لتسهيل خلق فرص عمل للمهاجرين لتشغيل اليهود فقط، وعندما ثبت عدم فاعلية ذلك أصبح التركيز هو "غزو الأرض" ليتضمن شراء الأرض من أجل بناء المستعمرات اليهودية فقط،

ومن خلال ذلك تشغيل المهاجرين اليهود[٢٠]، وبينما كان ذلك أسلوبا فريدًا فإن استبدال السكان الأصليين وليس مجرد استغلالهم كان هو الإستراتيجية المشتركة لمعظم حركات المستوطنين المستعمرين، بما فيها الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وأستراليا.

٢- الهجرة المتزايدة وشراء الأراضى: خلال الفترة العثمانية المتأخرة من ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، تزايد عدد السكان العرب غير اليهود من ٥,٠٠٠٠٠ إلى نحو ٧,٠٠٠٠٠ نسمة، بينما تزايد عدد السكان اليهود من ٢٥,٠٠٠ إلى نحو ٨٥,٠٠٠ نسمة، خلال فترة الانتداب زاد عدد اليهود فى فلسطين إلى أكثر من تسعة أضعاف، أى من نحو ٥٧,٠٠٠ إلى ٥٥٥,٠٠٠ بين عامى ١٩١٧ و١٩٤٥. أما عدد السكان الفلسطينيين العرب فلم يتضاعف خلال تلك الفترة، حيث زاد من ٦٦,٠٠٠٠ إلى مليون ومائتى ألف نسمة. نسبة اليهود المئوية من السكان زادت خلال تلك الفترة من ٩% إلى ٣١%[٢١].

لم يتزايد شراء اليهود للأرض بنفس نسبة زيادتهم السكانية، حتى مع انتهاء الانتداب كان اليهود يمتلكون ٧% من الأراضى الفلسطينية تحت الانتداب. وعلى الرغم ذلك من المستحيل المبالغة فى تقدير أهمية شراء الأرض خلال فترة الانتداب. المؤكد أن الزيادة المكثفة لسياسات غزو سوق العمل والأرض، كانت متناسبة مع زيادة السكان اليهود الذين حصلوا على أراضٍ كافية تجعلهم قادرين على خلق وجود اجتماعى وسياسى وعسكرى قابل للنمو على طول الساحل فى منطقة الجليل والنقب. تزايد عدد المستوطنات اليهودية من ٢٩ مستوطنة فى عام ١٩٢٠، إلى أكثر من ٢٧٠ مع نهاية الانتداب.

مع ثلاثينيات القرن العشرين، بعد أن أصبحت مسألة الأرض عاملاً مؤثرًا رئيسيًا فى الصراع مع الصهاينة والفلسطينيين العرب، أصبح المزارعون الفلسطينيون (أكثر من أصحاب الأرض المحليين أو الغائبين) مجبرين بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة على بيع أراضيهم لليهود على الرغم من تزايد فرض بريطانيا قيود على بيع الأرض لليهود، كان يتم شراء أراض أكثر بين الثورة الكبرى - هى الفترة بين عام (١٩٣٦- ١٩٣٩) عندما قامت شرائح من المجتمع الفلسطينى بالمقاومة المسلحة ضد الوجود الصهيونى المتنامى فى البلاد- ونهاية الانتداب، مما حدث خلال السنوات الست عشرة السابقة عليها، أكثر من نصف تلك الأراضى تم شراؤه خلال العامين الأخيرين من الحكم البريطانى. استيطان الأراضى كان يتم كذلك بدون ترخيص من الحكومة وبناء مستوطنات صغيرة ذات أبراج وأسوار ليكون من السهل الدفاع عنها، وهو نفس الطراز الذى اتبعه المستوطنون بعد ١٩٦٧، بعد سنوات أوسلو عندما هددت الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من مناطق استيطان متفرقة فى الضفة الغربية.

٣- سياسات محكوم عليها بالفشل: يتميز تاريخ فلسطين الحديث بسلسلة من فترات المقاومة من قبل السكان الأصليين ضد كل أشكال التدخل الأجنبى. "روح المقاومة" هذه كان يتم تغذيتها من حين لآخر عبر قرون بعمليات عسكرية بين البدو والمدن مصحوبة بفترات غزو من قوات أجنبية (الصليبيون والمصريون والسوريون والأوربيون) الانتفاضات الشعبية التى سادت البلاد بدايةً من ثورة ١٨٣٤ ضد إبراهيم باشا، واستمرت حتى اليوم متمثلة فى انتفاضة الأقصى[٢٢].

البدو والمزارعون وسكان المدن العرب الفلسطينيون من غير اليهود، لم يكن لهم رد فعل سلبى على التغيرات المفروضة من أعلى، سواء من العثمانيين أو

المصريين أو الصهاينة أو البريطانيين. وكما هى الحال فى دول كثيرة، فإن اندماج النخب الفلسطينية فى النسيج الاقتصادى والسياسى أواخر الإمبراطورية العثمانية وبعدها الانتداب البريطانى كان يهمش الطبقات الفقيرة من المجتمع الفلسطينى. كان رد فعلهم هو الحد الأدنى من المقاومة العادية (التكاسل فى العمل، السرقات الصغيرة والعنف أحيانًا) ضد تزايد الوجود الأوربى على أراضيهم، ثم بعد ذلك ضد الصهاينة وبريطانيا وحتى ضد نخبهم نفسها[٢٣].

ما جعل هذه القوى المحركة ضارة بفلسطين هو؛ أنه فى إطار المنافسة المتزايدة مع حركة قومية أفضل تنظيمًا وتمويلاً تحظى بالدعم المؤسسى من قبل القوة المحتلة، فشلت طبقة الأعيان فى أن تقدم الوطنية الأوسع على المصالح الاقتصادية الضيقة. كان من المشاكل الرئيسية التى واجهها المجتمع الفلسطينى، أن ثقافة سياسية طائفية تعتمد على علاقات القرابة والنسب، كانت قد تبلورت تدريجيًا فى أواخر فترة العثمانيين، بدأت فجأة تعمل أفقيًا عبر خطوط طبقية، لكى تؤسس مستوى متماسكًا من التضامن السياسى. سيكون على "الأعيان" تعبئة الطبقة العاملة التى لم يكن لهم بهم علاقات قرابة أو نسب سواء مباشر أو غير مباشر لمواجهة خطر الصهيونية، ولكن دخول الفلاحين والطبقة العاملة فى سياسة الفلسطينيين بصفة عامة كان يبدو خطرًا على قوة النخب الفلسطينية مثلما كان خطرًا على القوة المتزايدة للصهيونية.

مثال على الدور الذى لعبته هذه القوة المحركة على الأرض هو؛ رد نائب عمدة يافا عندما ضغط عليه مفاوضو العمال اليهود من أجل أجور وظروف عمل أفضل للعمال، حين تجادل العمال اليهود من أجل أجور الفلسطينيين العرب عندما قال: "لماذا تزعجوننا وتتدخلون كل يوم من أجل مصلحة العمال؟ ليست لدينا

ديمقراطية. نحن نحتقر الديمقراطية، نحن نفهم شيئًا واحدًا: العامل الذى يملى شروطه علينا هو العامل الذى يريد أن يكون سيدًا علينا، ولن نخضع لذلك"[٢٤]. لم يكن تقديم مصالح طبقة العمال الفلسطينيين تحديًا لسيادتهم فحسب، ولكن الثمن كان باهظًا كذلك، حيث كان البريطانيون يعتقلون وربما ينفون القادة الذين يمارسون نوعًا من النشاط لمواجهة الخطر المتزايد للاستعمار الصهيونى[٢٥].

الأكثر خطورة من المشاكل الداخلية كان؛ نقص المرجعيات، وبسبب ذلك، الالتزام بدعم وطن قومى عربى فلسطينى، وكذلك يهودى فى فلسطين. كان يعنى ذلك إنكار حق الفلسطينيين فى إقامة الدولة. فوق ذلك كانت الحكومة ترى المؤسسات المستقلة والديمقراطية أنها تهديد للحكم البريطانى واستقراره، حيث إن هذه الكيانات ستعكس بالضرورة الرغبة العامة فى تقلص، إن لم يكن منع المشروع الصهيونى فى فلسطين. عندما أقيمت مؤسسات مثل اللجنة التنفيذية العربية كانت أضعف بكثير من مثيلاتها اليهودية، فهى لم تكن ممثلة لعدد السكان الأكبر، كما كان القمع البريطانى والنفوذ الصهيونى يعملان على إضعافها.

هذه القوى المحركة تساعدنا على فهم سبب هروب الكثير من النخب الفلسطينية من البلاد فى أواخر١٩٤٧، ولماذا فشلت المؤسسات الوطنية فى العمل بطريقة صحيحة لكى تنظم السكان الفلسطينيين وتحتفظ بهم فى أماكنهم، وسيكون لذلك أثره العميق فى حرب ١٩٤٨ وما بعدها[٢٦]، وسوف يتكرر مع القيادة الفلسطينية فى مرحلة ما بعد أوسلو التى لن تكون لها سلطة كافية على الأرض الفلسطينية والحياة الاقتصادية لكى تعمل بوصفها حكومة مناسبة.

٤ – العنف والحرب: تاريخ فترة الانتداب لم تحدده الصراعات المتبادلة فحسب. العمال الفلسطينيون العرب واليهود كانوا يتعاونون دوريا فى مسائل

العمل، كانت النخب تعمل معًا حتى نهاية الانتداب[٢٧]. لكن العنف كان عاملاً حاسمًا بالنسبة لبنية الجغرافيات الوطنية. بعض النزاعات المتبادلة خلال أواخر فترة العثمانيين كانت دافعًا لرغبة الكثير من اليهود فى إنشاء أحياء منفصلة فى المدن المختلطة مثل يافا وحيفا والقدس. انتفاضة أول مايو ١٩٢١ والعنف فى ١٩٢٩ ثورة(١٩٣٦- ١٩٣٩)، كانت كلها نتائج لزيادة التقارب المكانى الاقتصادى والمنافسة بين المجتمعين. أغلب الوقت كانت الحركة الصهيونية هى المستفيد الأكبر من هذا الراعى الذى فشل فى دفع المصالح السياسية والاقتصادية الفلسطينية، بينما كانت كل هبّات العنف خلال فترة الانتداب تؤدى إلى "انتصارات قومية" كبرى للحركة الصهيونية.

وبينما كان عدد اليهود أقل بكثير من الفلسطينيين والدول العربية المحيطية فى بداية الأعمال العدائية فى ١٩٤٨، من ناحية عدد الرجال على الأرض فى فلسطين، فإن المجتمع اليهودى استطاع أن يعبئ قرابة ٤٠٠٠٠ رجل. أما القوات العربية المشتركة فكانت نحو ٢٥٠٠٠ جندى من مصر وشرق الأردن والعراق وسوريا ولبنان والسعودية، بينما استطاع الفلسطينيون أن يجمعوا ٥٠٠٠ رجل على الأكثر (أغلبية المحاربين الفلسطينيين كانوا يُمنَعون من المشاركة بسبب القمع البريطانى العنيف و"الصراعات" الداخلية الفلسطينية، كذلك سادت فترتا الهدنة على تحديد النتيجة النهائية للحرب، حيث لم تكن القيادة الفلسطينية المرتبكة قادرة على استخدامها لتحسين وضع الفلسطينيين بأى درجة، بينما استغلت القيادة الإسرائيلية الجديدة فترات الهدوء للحصول على أسلحة وأراض أكثر كلما كان ذلك ممكنًا.

هذه الحقيقة نفت إمكانية المقاومة الفلسطينية الناجحة أمام الصهاينة، وبعد ١٥ مايو ١٩٤٨، احتل الإسرائيليون ٧٨% من فلسطين (فى خطة التقسيم عام

١٩٤٧ حصل اليهود على ٥٦% من فلسطين مقابل ٤٣ % للدولة الفلسطينية، بينما أصبحت منطقة القدس وبيت لحم منطقة دولية). الدول العربية المحيطة جزء كبير من طبقة الأعيان، كانوا على الأرجح على علم بتلك الحقيقة، ذلك أحد أسباب عدم إرسال الدول العربية قوات كافية لتحقيق هدفهم المحدد وهو؛ صد العدوان الصهيونى وإبادة الدولة اليهودية الوليدة، وتمهيد الطريق أمام دولة ديمقراطية متحدة فى كل فلسطين، بينما هربت طبقة الأعيان على أمل أن يستطيع إخوانهم العرب أو المجتمع الدولى منع ما حدث. وبينما كان الزعماء العرب يعلنون عن نيتهم القتال عن كل شبر من أرضهم[٢٨]، كانت مصلحتهم العليا هى منع ظهور الدولة الفلسطينية بقيادة المفتى جمال حسينى، وعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين.

الأفضلية فى العدد ونوعية الرجال المسلحين، والأهداف الإستراتيجية المحدودة المتعارضة مع الأهداف الإيديولوجية للدول العربية، ساعدت فى ضمان خروج الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية الوليدة منتصرة من الصراع الدامى عام ١٩٤٨. هذه لم تكن تلك فقط هى سبب الانتصار الصهيونى الإسرائيلى. كان من المهم كذلك الاستخدام الإستراتيجى للهجمات التى تستهدف المدنيين، لبسط السيطرة على الأرض بدون خسائر يهودية كبيرة. هذه السياسة بلغت أوجها فى مذبحة دير ياسين على نحو أوسع بالخطة "*D*" التى كان هدفها خلق حدود دفاعية، وإذا أمكن إفراغ وأحيانا تدمير المدن والقرى الفلسطينية الموجودة قرب المستوطنات الإسرائيلية أو الأماكن ذات الأهمية الإستراتيجية. القوات العربية الفلسطينية أيضا ارتكبت مذابح ضد المدنيين اليهود، مثلما حدث عند استيلائهم على مجمع مستوطنات جوش أتزيون فى أواخر عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٨.

ما زال الجدال مستمرًا بين الباحثين حول ما إذا كان أغلبية الفلسطينيين قد هربوا أو أخرجوا من منازلهم عنوة أثناء حرب ١٩٤٨. الدليل الأرجح بما فى ذلك الدعم الباكر والمستمر من قبل القادة الصهاينة، لفكرة نقل الجزء الأكبر من السكان الفلسطينيين العرب الأصليين إلى خارج البلاد تدعم الرأى الثانى، ولكن بصرف النظر عن دوافع القادة الصهاينة أو تعمد الأفعال التى أدت إلى فرارهم، فقد كان للفلسطينيين الحق، وما زال، فى الرجوع إلى أراضيهم بمجرد انتهاء الحرب. هذا الحق أنكرته عليهم الدولة الإسرائيلية الجديدة على الرغم من أن شروط الاتفاق الذى قبلت به إسرائيل فى الأمم المتحدة، كانت تضمن قبول الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذى تنص الفقرة ١١ منه على أن "اللاجئين الراغبين فى العودة إلى أراضيهم والعيش فى سلام لابد أن يسمح لهم بذلك فى أسرع وقت ممكن" وقد لخص بن جوريون وجهة النظر الصهيونية الإسرائيلية بعد أن رأى سكان يافا الفلسطينيين يغادرون المدينة كلهم، عندما قال ببساطة إن "الحرب هى الحرب"[٢٩].

أخيرًا فإنه إذا كان للفلسطينيين الخيار لمغادرة فلسطين خلال الحرب، فإن السكان اليهود لم يكن لهم سوى خيار انتظار الحرب، سواء فى الإسكندرية أو بيروت أو عمان. فى أعقاب المحرقة وعدم وجود مكان للذهاب إليه كانت الحرب بكلمات بينى موريس "معركة حياة أو موت" وهو المفهوم الذى بقى فى النفسية الإسرائيلية القومية إلى يومنا هذا. فى النهاية فإن جماع القدرات العسكرية المتفوقة للصهيونية الإسرئيلية، وكراهية كل الحكومات العربية تقريبًا أو قوة عظمى للقومية الفلسطينية، ورفض الزعماء العرب إرسال أعداد كافية من القوات والمؤن إلى فلسطين، وحتى تواطؤ بعضهم مع بريطانيا العظمى وإسرائيل لإحباط أهدافها، كل ذلك حدد مسار ونتيجة حرب ١٩٤٨.

الدولة والمنفى: إسرائيل- فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٦٧)

من المستحيل المبالغة فى نتائج حرب ١٩٤٨، فى فلسطين، فهى بالنسبة للفلسطينيين كارثة كاملة وفقدان ما يزيد على ٧٠% من الأراضى الفلسطينية تحت الانتداب (على الرغم أنه نادرًا ما يشار إلى أن ذلك لم يكن أكثر من ٢٢% من الأراضى التى كانوا سوف يفقدونها بناء على شروط خطة التقسيم)، فى الحقيقة أكثر من ٥٠٠ قرية تم تدميرها، ونحو ثلاثة أرباع المليون شخص من اللاجئين تفرقوا فى ٦ دول على الأقل، وفى العالم أجمع، وفقدوا حياتهم السياسية. بالنسبة لدولة إسرائيل كانت معجزة: فمن وسط رماد المحرقة وضد الجيوش الغازية من خمس دول، وسكان فلسطينيين كانوا يفوقونهم عددًا بنسبة ٢: ١ تقريبًا تم تحقيق سيادة سياسية على مساحة تزيد نحو عشرة أضعاف المساحة التى كان يسيطر عليها اليهود قبل الحرب، أكثر من ٢٠% من تلك التى كانت مخصصة للدولة اليهودية فى قرار الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧.

وكان مهمًا كذلك بالنسبة لدولة إسرائيل الجديدة، أن السكان الفلسطينيين فى المساحات التى ضمتها الدولة، قد تقلص عددهم من ٧٥٠٠٠٠ أو ٨٧٤٠٠٠ (حسب المصدر) قبل الحرب، إلى نحو ١٦٠٠٠٠ فقط، وهو ما يمثل نحو ١٤% من سكان إسرائيل البالغ عددهم ١،٧٣ مليون بعد الحرب. هذه النسبة سوف تقل عن ذلك فى العقد التالى، حيث سيهاجر نحو ٦٠٠٠٠٠ يهودى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إسرائيل ليتحول التوازن الديموجرافى لصالح سكان البلاد من اليهود [٣٠].

وعلى الرغم من التغيرات الجذرية للحقائق على الأرض، فإن العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨، كانت مبنيّة على القوى المحركة التى

تأسست على مدى خمسة عقود. خمس عمليات لعبت أدوارًا مهمة فى تشكيل البيئة التى خرجت فيها أوسلو إلى حيز الوجود.

١ - مشكلة اللاجئين

مع نهاية عام ١٩٤٨، كان هناك نحو ٣٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطينى فى الضفة الغربية، و٢٠٠٠٠٠ فى غزة و١٠٠٠٠٠ فى لبنان، وأكثر من ٦٠٠٠٠ فى سوريا. وكما أوضحت سابقًا، كان فى صميم الجدل حول مشكلة اللاجئين ما إذا كان الصهاينة، بالتالى القيادات الإسرائيلية لديهم خطة طويلة المدى لطرد غالبية السكان الفلسطينيين أو ما إذا كانت معركتهم، كما قال بينى موريس، شيئًا عارضًا إذا تم اعتبارها أثرًا جانبيًا للعمليات العسكرية الصهيونية الإسرائيلية[٣١].

وسواء أكان مخططًا أم مجرد مصادفة سعيدة غير عادية من وجهة النظر الصهيونية الإسرائيلية، فبمجرد أن أصبح غالبية الفلسطينيين خارج حدود الدولة اليهودية الجديدة، و"أنهم لن يعودوا" كما قال موشى شاريت وزير خارجية إسرائيل[٣٢]. لم يكن ذلك التوجه غير مسبوق، فقبل عام واحد نتج عن الحرب التى صاحبت تأسيس الهند وباكستان عشرات الملايين من اللاجئين فى واحدة من أكبر عمليات النقل الدائم للسكان فى تاريخ العالم. وكما حدث فى فى شبه القارة الهندية، قامت إسرائيل على الفور باتخاذ سياسة لمنع إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين، بهذا القرار أصبح اللاجئون الفلسطينيون من أكبر التجمعات السكانية فى العالم.

مشكلة اللاجئين كانت سببًا رئيسيًا فى استحالة عقد أى اتفاقية سلام بين إسرائيل والدول المجاورة عقب حرب ١٩٤٨. وعلى الرغم من استعداد بعض

العرب والقادة الإسرائيليين للتفاوض من أجل حل وسط، وكما أوضح بينى موريس (الوثائق الإسرائيلية والغربية تدل على أن نوافذ فرصة صناعة السلام بين إسرائيل والعديد من جيرانها كانت موجودة بالتأكيد خلال نهاية عام ١٩٤٨ - يوليو ١٩٦٢) لكن الفرص لم تستغل، لأن إسرائيل لم تكن على استعداد لتقديم تنازلات من أجل السلام، والزعماء العرب كانوا يشعرون بالضعف والتهديد من شعوبهم وجيرانهم، ولا يجرؤون حتى على التفكير فى السلام إلا إذا كان متضمنًا لتنازلات إسرائيلية جوهرية(٣٣).

٢- المجتمع الطبقى - العرقى

كان هناك تقريبًا ٩٠٠،٠٠٠ يهودى يعيشون فى الدول العربية الإسلامية فى ١٩٤٧، وفى الستينيات أجبر نحو ٩٩% منهم على ترك بلادهم، وذهب ثلثًا هذا العدد إلى إسرائيل. رحيل هذه الجماعات (الذى كان على غير رغبة غالبًا) كان نتيجة للمفاوضات السرية بين حكومة إسرائيل وحكوماتهم، على الرغم من أن زيادة التميز ضد اليهود بعد إعلان دولة إسرائيل ساعد أيضًا على ذلك(٣٤).

الهجرة واسعة النطاق لليهود من كل مكان فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمنت أغلبية كبيرة لليهود فى الدولة الجديدة حتى الموجة الثانية من الهجرة الواسعة من الاتحاد السوفيتى السابق فى أواخر الثمانينيات، على نفس الأهمية من وجهة نظر، الصراع كان الأسلوب الذى اندمجت به هذه الجماعات فى المجتمع الإسرائيلى. من البداية واجه يهود شمال أفريقيا تمييزًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وتهميشيًا على أيدى القادة الأشكيناز الأوربيين للدولة الجديدة(٣٥).

سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين الجدد استمرت، وإن كان بشكل أقل حدة، فى تعاملها مع مئات الآلاف من اليهود المهاجرين الذين بدأوا فى الوصول من الدول العربية والإسلامية الأخرى بمجرد تأسيس الدولة. هؤلاء المهاجرون أرسلوا إلى "مدن التنمية" التى أنشئت فى المناطق الحدودية للدولة الجديدة، بهدف عزلهم عن الأغلبية الأوربية، مع تأكيد وجود يهودى قوى فى المدن العربية الفلسطينية سابقًا وحتى اليوم (كبار الوزراء فى الدولة بمن فيهم رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون، كان يستخدم كلمة "التهويد" لوصف سياسات الاستيطان تلك)[٣٦]. سياسة مشابهة سوف تطبق لاستيطان المناطق الحدودية من الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧.

توجه الدولة الإسرائيلية التفضيلى لتراثهم الشرق أوسطى أو الشمال أفريقى، كان يضمن أن معظم يهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوق ينأون بأنفسهم عن الفلسطينيين الذى كان الكثيرون منهم يشاركونهم نفس الثقافة واللغة وعلى الأقل، نظريًا، منظورًا طبقيًا مشتركًا فى مواجهة نخبة الإشكيناز. وبدلا من ذلك، كما سنناقش على نحو أكثر تفصيلا فى الفصل الخامس، فإن هذه القوة المحركة أدت إلى خلق نظام طبقى عرقى ومن خلاله دولة عرقية، تسيطر عليها بنيويًا (سياسًا واقتصاديًا وثقافيًا ومدنيًا) مجموعة دينية عرقية هى الأشكيناز، بغض النظر عن السياسية الرسمية من المساوة السياسية والديمقراطية [٣٧].

عندما استقر مجتمع يهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا داخل الدولة، ظهر نظام اجتماعى – اقتصادى ثلاثى الأضلاع، ظل فيه اليهود الإشكيناز هم النخبة السياسية والاقتصادية والثقافية فى الدولة، بينما يهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى مواطنى إسرائيل الفلسطينيين يكونون آخر القائمة. الحقيقة أن المواطنين

الفلسطينيين فى الدولة اليهودية الذين عاشوا فى ظل حكومة عسكرية حتى ١٩٦٦، من كان من الطبيعى أن يواجهوا مستوى من التفرقة العنصرية والتمييز عن يهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان الهدف الأول من هذه السياسات هو؛ منع ظهور نوع من الهوية القومية المتماسكة التى يمكن أن تشكل تهديدًا خطيرًا لاستقرار وأمن إسرائيل باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية. بمجرد أن شعرت الحكومة بالأمان فى سيطرتها المكانية والسياسية على الباقين من السكان الفلسطينيين تم منحهم مستوى كافيًا وملحوظًا من التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادى والحرية السياسية لضمان مسالمتهم المستمرة دون عنف منظم.

بعد ١٩٦٧، ستظهر مجموعة أخرى فى قاع السلم الاجتماعى، حيث داخل فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة سوق العمل فى إسرائيل. فى الثمانينيات من القرن الماضى سوف تنتقل جماعة يهودية صغيرة من إثيوبيا إلى إسرائيل بأعداد كبيرة، وسوف يتبعها مهاجرون يهود من الاتحاد السوفيتى السابق، وأعداد متزايدة من العمال غير اليهود من تايلاند والفلبين. كل هذه التجمعات السكانية الجديدة أعادت تشكيل المشهد السياسى والاقتصادى فى إسرائيل وفلسطين بقوتين محركتين مهمتين. فهى أولاً أضافت ومن ثم أكدت التفوق السكانى لليهود فى الدولة، وثانيا أنها مكنت من إحلال عمالة جديدة فى قوة العمل الإسرائيلية، أرخص وأقل خطورة سياسيًا، "من العمال الأجانب بدلاً من الفلسطينيين" كما شرعت سياسة أوسلو "للانفصال" أو "الطلاق" ومسارها الاقتصادى للخصخصة والتحرير والليبرالية الجديدة على نطاق واسع. وكما سنرى فى الفصل الرابع فإن هذه العمليات كانت لها نتائج كارثية على اقتصاد الضفة الغربية وغزة، وكذلك على فرص السلام خلال مرحلة أوسلو.

٣- التفاوت الاقتصادى: الاقتصاد الإسرائيلى

مع نهاية حرب ١٩٤٨، كانت إسرائيل دولة معترفًا بها دوليًا، ذات اقتصاد قابل للحياة وإن كان بصعوبة، بينما اختفت فلسطين العربية، بدلاً منها كانت هناك وحدتان منفصلتان اقتصاديًا وسياسًا، وهما الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين بقيتا حتى إعادة توحدهما فى ١٩٦٧، تحت حكم نظامين منفصلين تمامًا[٣٨].

الأبعاد الاقتصادية لبناء دولة إسرائيل شهدت فى بعض الأحيان أيضًا فجوة عميقة بين البلاغة السياسية والواقع. بينما إسرائيل فعليا تحكمها الإيديولوجية الاشتراكية لحركة العمل الصهيونية، فمنذ تأسيسها والقادة الرأسماليون يؤسسون مركزًا اقتصاديًا قويًا حتى لو لم يقدره المتابعون؛ من خلاله سوف يمكنهم تمهيد الطريق نحو الخصخصة بمجرد دخول إسرائيل مرحلة هيكلة نيوليبرالية فى ثمانينيات القرن الماضى (برعاية نفس الاقتصاديين الذين صمموا التحولات النيوليبرالية البريطانية والأمريكية، والشيلية).

حتى عام ١٩٦٥، حافظت إسرائيل على معدل عال من النمو الاقتصادى؛ اعتمادًا على معايير حمائية أقوى بجانب التعويضات الألمانية والإعانات وإستراتيجيات الدعم، فقد زاد معدل إجمالى الناتج القومى أكثر من ١١% بزيادة فى معدل دخل الفرد إلى أكثر من ٦%[٣٩]. حرب ١٩٦٧ كان لها أثر إيجابى على الاقتصاد الإسرائيلى، حيث جاء فى الوقت المناسب. أولا: الأراضى المحتلة الجديدة أصبحت سوقًا موقوفة على المنتجات الإسرائيلية، وبناء عليه قفزت قفزة هائلة لاقتصادها. ثانيًا: العشرات، ثم مئات الآلاف من الفلسطينيين عادوا للعمل داخل إسرائيل. ثالثًا: الدور المتنامى لإسرائيل باعتبارها مشتريًا وموردًا رئيسيًا للسلاح، والعلاقة سريعة التطور مع الولايات المتحدة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع

المعونات الأمريكية الضخمة التى سمحت لحكومات متتالية بتقديم معونات لدعم الاستثمار فى التوسع الصناعى لأغراض عسكرية، الأمر الذى ساعد بعد ذلك فى ميلاد اقتصاد التكنولوجيا المتقدمة فى البلاد.

فى منتصف السبعينيات، بدأ الاقتصاد الإسرائيلى يمر بانكماش حاد، حيث دخل مرحلة هيكلة بنيوية وضعت أساس الفترة الليبرالية الجديدة التى ساعدت على الدفع فى اتجاه أوسلو[٤٠]. بدأت درجة ملحوظة من تحرير التجارة خلال تلك الفترة، واستمرت على مدى العقدين التاليين خصوصًا فيما يتعلق بالسياسة النقدية وأسواق رأس المال الداخلية ودور الحكومة فى الاقتصاد، وكما حدث فى أماكن أخرى فقد أدت هذه السياسات إلى تزايد سريع فى التفاوت، حيث انتقلت إسرائيل من كونها من بين الدول المتقدمة الأقل تفاوتا فى الدخل إلى واحدة من أكثرها. وكما سأشرح بالتفصيل فى الفصل الرابع؛ أنه ولد ومات الحلم الليبرالى بشرق أوسطى جديد فى خضم التغيير.

على النقيض، فإن الاقتصاد الفلسطينى واجه ما يصفه المؤرخان الاقتصاديان "روجر أوين وسيفكت باموك" بأنه مجموعة من الظروف المعوِّقة التى لم يبرأ منها أبدًا[٤١]. اقتصاد الضفة الغربية ساده الكساد، حيث اختار الفلسطينيون من أصحاب رأس المال الاستثمار فى الأردن أو خارج المنطقة[٤٢]، وواجه قطاع غزة الأسوأ تحت الحكم المصرى، لأن الحافز المصرى كان قليلاً للاستثمار هناك ليس فقط باعتبارها أرضا غير مصرية، ولكن أيضا مقارنةً بالضفة الغربية. كان سكان القطاع أفقر ماديًا ومكدسا أكثر اللاجئين، ويعتمد على المعونات الأجنبية ووكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة.

وبمجرد إعادة اتحاد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحكم الإسرائيلى، قيدت إسرائيل حصول الفلسطينيين على الأرض والمياه والتنمية الصناعية، وبالتالى عوقت تنمية الأراضى المحتلة[٤٣]، لكن الاقتصاد الفلسطينى كان ينمو بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة[٤٤]، ساعد فى ذلك أجور العاملين فى إسرائيل الذين بلغ عددهم أكثر من ١٠٠٠٠٠ عامل فى التسعينيات (٤٠% من إجمالى قوة العمل) بالإضافة إلى تحويلات العاملين الفلسطينيين فى الخارج (خصوصًا فى دول الخليج) والزيادة فى عدد المزارع الصغيرة التى كانت تعمل بعقود من الباطن للإسرائيليين.

فى مقابل هذه الاتجاهات الإيجابية، كان هناك تقلص فى المساحة المزروعة ناتج عن نزع ملكية الأراضى، وقيود أخرى على حق تملك الفلسطينيين للأراضى الزراعية، وزيادة عدد الفلسطينيين العاملين فى مجالات غير الزراعة، وأحيانًا خارج الأراضى المحتلة، (ومعظمهم فى إسرائيل). ضعف الزراعة الفلسطينية وكذلك ملكية الأراضى غطيا على المكاسب التى حدثت مع ضم الأراضى المحتلة إلى الاقتصاد الإسرائيلى الأكبر والأكثر تطورًا. عدم التماثل البنيوى بين الجانبين أعاق تطور الاقتصاد، وجعل من الأكثر صعوبة للفلسطينيين أن يقاوموا نظامًا اقتصاديا كان يكفى لكى يتلاءم مع الاستغلال الأقصى لأسواقهم، بينما يعوق إلى حد كبير قدرتهم على اختراق السوق الإسرائيلية.

٤- نمو الروح العسكرية

حدود إسرائيل التى تم تحديدها عام ١٩٤٩، بموجب اتفاقية الهدنة كانت "تقريبا مقبولة دوليًا لا أكثر ولا أقل من ذلك، ورضيت بها الدول العربية" ولكن

على طول المناطق الحدودية المنزوعة السلاح الفاصلة مع مصر وسوريا، كانت هناك بعض الصدامات بينما كان الفدائيون الفلسطينيون يتسللون بانتظام من الأردن[٤٥].

لم يكن أى من الأطراف مستعدًا للتحرك نحو حل وسط، الفلسطينيون بالتحديد لم يكونوا مستعدين للاعتراف بإسرائيل، إذا كان يعنى ذلك الاعتراف بوضعهم الحالى باعتبارهم أمة فقدت معظم أراضيها التاريخية، ويعيش معظم أبنائها فى المنفى بصفة دائمة. من جانبهم كان القادة الإسرائيليون يواجهون ضغوطًا بسيطة، ولهذا السبب فكروا فى تسوية من أجل الأراضى أو المياه لتحقيق السلام، وتبنوا سياسة علاقة غير متجانسة بهدف الانتقام من المتسللين ومعاقبة الأنظمة التى سمحت لهم بالتسلل والأمل فى ردع أى هجمات مستقبلية[٤٦].

أول معلم من معالم المشهد الإستراتيجى بعد عام ١٩٤٨، كان أزمة السويس عام ١٩٥٦، والتى أطلق عليها الكثير من العرب "العدوان الثلاثي"، والذى تحالفت فيه إسرائيل وفرنسا وبريطانيا لغزو مصر بهدف إضعاف النظام المتزايد القوة لجمال عبد الناصر، بعد قرار مصر بتأميم قناة السويس (باعتباره ردًا على سحب العرض المقدم من الولايات المتحدة وبريطانيا لتمويل بناء سد أسوان)[٤٧].

خدعة منقنة كانت تعد، تمكّن إسرائيل من الغزو، وتقوم بريطانيا وفرنسا بالتدخل "لإجبار" المتحاربين على الانفصال. فى نفس الوقت يمكن للقوتين أن تتجادلا فى أن غزو إسرائيل أثبت عدم قدرة مصر على السيطرة على القناة، وبناء عليه يجب أن توضع تحت إشراف بريطانى فرنسى مشترك. البعض اقتنع بالخدعة، لكن الولايات المتحدة نفسها عارضت ذلك وأجبرت الدول الثلاث على

الانسحاب، بعد أن دعم الرئيس الأمريكى أيزنهاور قرارًا شديد اللهجة صادر عن الأمم المتحدة ضد الغزو.

على مدى العقد التالى قام الفدائيون الفلسطينيون بعدد متزايد من الهجمات على إسرائيل. المسئولية المتزايدة للفلسطينيين فى محاولة "تحرير" أراضيهم أدت فى النهاية إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية *PLO* فى عام ١٩٦٤، واستيلاء حركة أكثر ثورية عليها وهى "فتح" بعد ذلك بثلاث سنوات. خلال تلك الفترة استمر الوضع القائم بين إسرائيل والدول العربية المجاورة ليصبح وضع الغارات عبر الحدود ثأرًا وعمليات إرهابية أحيانًا[٤٨].

لكن توازن القوى هذا سوف يتغير تمامًا فى ٥ يونيه ١٩٦٧. حرب الأيام الستة التى انتهت فى ١٠ يونيه شهدت انتصار إسرائيل ليس فقط على المتبقى من فلسطين الانتداب -الضفة الغربية وغزة - ولكن أيضًا شبه جزيرة سيناء المجاورة بأكملها ومرتفعات الجولان. الحرب ظلت توصف لفترة طويلة من قبل إسرائيل ومؤيديها بأنها حرب من أجل البقاء، ولها نفس خطورة حرب١٩٤٨. حقيقة الأمر كانت أن القادة الإسرائيليين والأمريكيين كانوا على ثقة من أن إسرائيل سوف تستطيع أن تهزم الجيوش العربية مجتمعة فى ظرف أسبوع من بداية الحرب[٤٩].

الهزيمة المذلة للعالم العربى على يد إسرائيل (معروفة عند العرب بالنكسة مقارنة مع نكبة أو مصيبة ١٩٤٨) كانت بداية النهاية لعهد جمال عبد الناصر. بمجرد غزو الضفة الغربية وقطاع غزة ظهرت عمليات ضم ونقل ودمج وعلاقة استعمارية بين الاقتصاديين، وبدأت تحكم العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين عبر الخط الأخضر، مع كل أشكال العصيان المدنى وعدم الإذعان من جانب الفلسطينيين التى يتم إخمادها بسرعة. على المستوى العالمى بدأت حرب استنزاف

واستمرت لعدة سنوات، حتى بدأت مصر تعتقد أنها قد أصبحت مسلحة ومدربة بما يكفى للقيام بهجوم مفاجئ على إسرائيل.

خلال تلك الفترة كانت بذور الصراع التالى الكبير قد بدأ وضعها. عندما تولى أنور السادات مقاليد الحكم بعد وفاة جمال عبد الناصر ١٩٧٠، بدأ يخطط لهجوم جديد بهدف استعادة المكانة الكافية لإجبار إسرائيل على الدخول فى مفاوضات على أسس متساوية. فى واحدة من أعظم الإخفاقات الاستخباراتية فى التاريخ الإسرائيلى، بدأ الغزو المصرى السورى المفاجئ فى أكثر يوم قدسية فى العام اليهودى، وهو يوم كيبور (٦ أكتوبر) ١٩٧٣، وهو اليوم الموافق لليوم العاشر من شهر رمضان المعظم لدى المسلمين.

الظهور المبكر القوى للجيش المصرى فى حرب ١٩٧٣، حقق هدف مصر الإستراتيجى الرئيسى لبدء عملية تفاوض سوف تؤدى فى النهاية إلى إعادة شبه جزيرة سيناء[٥٠]، مع هذا فإن العالم العربى كان يرى أن وضعه بضعف أمام إسرائيل بشكل ملحوظ نتيجة لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر، والتى عزلت أقوى دولة عربية من توازن القوى العسكرى بين الجانبين.

بعد حرب ١٩٧٣، بدأت إدارة نيكسون بقيادة وزير الخارجية هنرى كيسينجر عملية "الدبلوماسية المكوكية" بهدف الوصول إلى هدنة طويلة المدى بين إسرائيل وجيرانها خاصة مصر. هذا الأفق دعا القيادات الفلسطينية لإعادة تقييم الهدف النهائى من صراعهم من أجل الاستقلال وإستراتيجيتهم لتحقيقه. من جهة فإن الاعتماد على الصراع المسلح باعتباره الوسيلة الرئيسية للحصول على الاستقلال بدا عرضة للنقاش، بينما بدأ يتلاشى مفهوم التحرير التام لفلسطين الانتداب، بداية لصالح تصور أكثر انفتاحا ولو بدرجة بسيطة لدولة علمانية

ديمقراطية فى أواخر الستينيات، ثم بعد ذلك لصالح تصور حل دولتين منفصلتين فى منتصف السبعينيات بداية من اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الثانى عشر عام ١٩٧٤، والذى دعا إلى إقامة سلطة وطنية على أى منطقة يمكن تحريرها. فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الثالث عشر فى ١٩٧٧، تم تعديل هذا المبدأ بشكل أكبر لإقامة دولة وطنية على أى أراض محررة.

كان هدف هذه التغييرات هو عدم الإبقاء على منظمة التحرير الفلسطينية بعيدة عن عملية التفاوض، ولكنهما لقيتا مقاومة عنيفة من أعضاء أكثر ثورية فى القيادة الفلسطينية. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجماعات ثورية أخرى أسست "جبهة رفض" لتواصل الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة للتعامل مع إسرائيل. إلى حد ما كان لدى الثوريين إدراك أفضل لضعف وضع الفلسطينيين التفاوضى. (فى حين أن اعتمادهم على العنف لم يكن أكثر نجاحًا لتحقيق الأهداف الوطنية) كما أصبح واضحًا عندما أبعد الفلسطينيون عن إطار التفاوض الذى بدأ بالماوضات المصرية الإسرائيلية التى أسفرت عن معاهدة كامب ديفيد. السلام مع مصر بالفعل عزز وضع إسرائيل الإستراتيجى ضد الفلسطينيين حتى أكثر من وضعها فى مواجهة الدول العربية.

كان من أهم نقاط الضغط التى مارستها إسرائيل، الزيادة السريعة فى عدد المستوطنات اليهودية التى أقيمت بعد اتفاقية السلام مع مصر. حتى عام ١٩٧٧ كان هناك بعض العشرات من المستوطنات التى كانت تتسع لنحو ١٠٠٠٠ مستوطن مع نحو ٤٠٠٠٠ أو ٥٠٠٠٠ كانوا يعيشون آنذاك فى القدس الشرقية). عندما تولى حزب الليكود السلطة زاد عدد بناء المستوطنات وأقيمت مستوطنات كبيرة مغلقة وطرق جانبية كثيرة لتصلها بعضها بعضًا[٥١]. كما بنت مئات

المستوطنات فى فترة أوسلو وبلغت الدرجة القصوى من نظام يسمح لـــ ٤٠٠٠٠٠ شخص، أن يستقروا فى ١٢١ مستوطنة على كل الأراضى المحتلة فى عام ٢٠٠٨، نصفهم تقريبًا داخل حدود "القدس الكبرى" وحدها.

٥- ظهور الدين السياسي

القوة المحركة لفترة ما قبل أوسلو، والتى كان لها تأثير عميق فى المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية، كان بروز المشاعر الدينية بين شرائح كبيرة من كلا المجتمعين. من الواضح أن اليهودية وخاصة الروابط الدينية والتاريخية "أرض إسرائيل" كانت العوامل الدافعة الرئيسية فى تطور الصهيونية وتركيزها على فلسطين باعتبارها المكان المنطقى لتوطين يهود العالم. لكن الصهيونية باعتبارها حركة اجتماعية وسياسية وخاصة الصهيونية الاشتراكية التى سيطرت على الحركة بحلول العقد الأول من القرن العشرين، كانت علمانية إلى حد كبير ضد الدين أحيانا عندما انتشرت فى فلسطين.

كان الدين والعواطف الدينية وسائل للوصول إلى الأهداف الحديث والقومية من أجل بناء الدول والاستقلال. سوف يتغيير ذلك، بعد أن غزت إسرائيل مدينة القدس القديمة بإعجاز، موطن الحائط الغربى، أكثر المواقع اليهودية قدسية، وبها قلب الأرض التوراتية للضفة الغربية، كلها أيقظت الهوية الدينية الكامنة فى قلب الصهيونية. المستوطنون الأوائل فى الضفة الغربية – فى المدن المقدسة مثل القدس والخليل – كانت دوافعهم دينية، ومع بداية السبعينيات اجتمعت الأفكار التوسعية والاهتمامات الأمنية لحزب العمل والرغبة الدينية فى استيطان واسترجاع

أرض التوراة، بما أدى إلى المساندة الضمنية (المكشوفة) لأنشطة الاستيطان. اتخذت المستوطنات مغزى دينيًا أكثر منه قوميا مع تداعيات لذلك حتى اليوم، كما سأوضح فى الفصل الخامس[٥٢].

الإسلام والدين هما محور معظم الهويات القومية فى الشرق الأوسط، ولكن دورهما فى فلسطين كان مكثفًا بسبب الدور المهم الذى لعبته الاحتفالات الدينية السنوية والمركزية الدينية للقدس، والعدد الكبير من الأولياء وأضرحتهم التى كانت مواقع للحج فى إطار الأشكال العروفة للأديان الثلاثة فى البلاد، والتى كانت كلها ذات أهمية مركزية فى تكوين الهوية الوطنية الفلسطينية منذ البداية.

كون أهم قائد فى فترة ما قبل ١٩٤٨، هو المفتى الأكبر للقدس – أهم شخصية دينية إسلامية فى البلاد – زاد من أهمية الدين وبخاصة الإسلام فى الهوية الفلسطينية. عاملان مهمان آخران أسهما فى إطار القومية الفلسطينية وهما؛ دور عز الدين القسام الواعظ السورى الذى تحول إلى مجاهد، ونظم أول حركة جهادية دائمة فى البلاد (الجناح العسكرى لحماس سمى باسمه) ووجود الإخوان المسلمين فى فلسطين الذى بدأ فى ١٩٣٦.

قتل القسام على يد البريطانيين عام ١٩٣٦، ليصبح أشهر شهيد للقضية الفلسطينية. بعد عام ١٩٤٨، تزايدت أهمية دور الإخوان المسلمين وخاصة فى الضفة الغربية، حيث على عكس الاضطهاد المصرى للإخوان المسلمين الذى انتقل إلى غزة، كانت للحركة علاقات طيبة مع النظام الهاشمى فى الأردن. أصبح للإخوان دور كامل فى النظام السياسى الأردنى، الذى مكنهم من القيام بدور مهم فى مجتمع الضفة الغربية، ووضع أسس تطويره فى الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

السياسات الإسرائيلة خلال الاحتلال شجعت ظهور السياسات الإسلامية بشكل أكبر فى الضفة الغربية وغزة، حيث كانت تعتقد الحكومة أن الهوية الدينية سوف تصطدم وتضعف السياسات القومية العلمانية الراديكالية المتمثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية. مع ظهور حماس ظهر واضحا أن ذلك الافتراض كان خاطئًا، فحتى الثمانينيات، كانت القوى الدينية غير قادرة سياسيًا على تقديم أى بديل لبرنامج الكفاح المسلح المتجسد المختزل فى منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك لم تكن له قوة سياسية كبيرة[٥٣].

هذه القوى المحركة تم تعزيزها بواسطة التقدم فى العالم العربى أيضًا. تصاعد موجة العواطف الدينية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى السبعينيات كان أثرا غير متوقع لحربى ١٩٦٧ و١٩٧٣، الأولى أضعفت بشدة إيديولوجية القومية العربية العلمانية، حيث إن الناشطين المسلمين كانوا يجادلون بأن إسرائيل انتصرت لأنها التزمت بمعتقداتها الدينية، بينما تخلى العرب عن معتقداتهم. ارتفاع أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣، وفر اعتمادات مالية غير مسبوقة استخدمت فى نشر إسلام متطرف وعنيف سيكون إلهامًا لحركات مصرية وفلسطينية مثل الجهاد الإسلامى وحماس.

منذ بداية الحتلال الصهيونى إلى الستينيات كانت الصهيونية ثم القومية اليهودية تتميزان بمبدأ جهودى، الأول: يقدم أساسًا منطقيًا وهيكلاً للمشروع المستمر لاستعادة أو استخلاص الأرض فى فلسطين التى لم تكن تحت السيطرة اليهودية، أما الثانى فيساعد على تقوية التضامن والتماسك الاجتماعيين، والاستعداد للتضحية بما هو ضرورى من أجل الصالح العام، فى الصراع مع الفلسطينيين. مع إغلاق حدود إسرائيل فى عام ١٩٦٧، والتحرك نحو النظام السياسى الاقتصادى الليبرالى الجديد الذى شجع الفردانية والاستهلاك، هذان المكونان الرئيسيان للهوية الإسرائيلية بدآ فى التراجع بين قطاع كبير من السكان الإسرائيليين.

ومع ذلك نتج فى الوقت نفسه عن هذه العملية رد فعل بين نسبة متزايدة من السكان الإسرائيليين عكس تطورات مشابهة عبر العالم، ففى الولايات المتحدة كما فى العالم العربى، مثل ظهور الحركات الدينية الاجتماعية فى كل من المجتمعات الإسرائيلية والفلسطينية التى أعادت تأسيس المواطنة فى نظام أكبر وأشمل. فى هذه العملية، فإن الأرض والادعاءات ذات الأسس الدينية لحق حكم إسرائيل فلسطين، استعادت مركزيتها بالنسبة لشريحة عريضة من المجتمعين، حتى وإن كانت الثقافة الإسرائيلية على السطح لتصبح أكثر عولمة، وبالتالى أقل قومية فى الظاهر(٥٤). هذه الحركات قويت ولكن فى النهاية لم تكن تعتمد على الهويات السياسية القومية لتبريرها. فى نفس الوقت كان "الاقتصاد السياسى الكونى" المتزايد لإسرائيل (كما يصفة عالما الاقتصاد جوناثان نيتزان وشيمشو بيشلر) يجد الدولة تصبح نتوءًا فى الاقتصاد العالمى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة، والذى يحكمه فى معايير النمو مزيج من الزيادة المرتفعة نسبيًا فى أسعار ومشتريات السلاح الضخمة، وكلاهما كانت له جدوى فقط فى بيئة الصراع المستمر والحرب المحتملة نتيجة للصراع الإسرائيلى الفلسطينى الشرس.

باختصار، بعد مصافحة مناحم بيجين وأنور السادات فى عام ١٩٧٩، كان السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد أصبح مستحيلاً عمليا، وذلك بسبب القوى المحركة السائدة للنظام السياسى والاقتصادى العالمى، وبسبب التعنت والتشدد من جانب الاحتلال. مما فاقم هذا الوضع المتناقض أنه حدث فى لحظة ظهور قوى اجتماعية جديدة مثل الحركات الدينية الاجتماعية السابق وصفها، لتتحدى طريق السلام من خلال ثقافات الشعبين. سوف نستكتشف تأثير نقاط التقاطع المتعددة بين كل القوى المحركة فى بقية الكتاب.

الفصل الثانى

من المصافحة إلى دولة الأمن

تعريف أوسلو

كتب عالم الاجتماع الإسرائيلى "أمنون راز – كراكوتزين" (*Amnon Raz-Krakotzin*) يُعرف أوسلو بأنها "سلام بلا تاريخ"[1]. وفى الحقيقة لقد كان عبء التاريخ، وليس غيابه هو الذى قوّض عملية السلام، ولكن راز – كراكوتزين، وهو محق بالتأكيد فى متضمنات هذا الرأى: فبدلاً من تأسيس عملية السلام على تقييم نزيه للعمليات التاريخية التى أنتجت الوضع الراهن، وجدنا الإسرائيليين والأمريكيين وإلى حد ما نخبة منظمة التحرير الفلسطينية والذين تفاوضوا على الاتفاقيات وأفادوا منها يعملون فى إطار سلسلة من الأساطير،عن إمكانية الهروب من التاريخ، وعن قدرة العمليات الاقتصادية على تقديم قضايا سياسية وإقليمية غير ذات صلة بالموضوع، وعن إنهاء الصراع دون معالجة لأسبابه.

سوء الفهم هذا قد جعل التاريخ يعود حتمًا ليزأر بالانتقام، بمجرد أن كان على المتفاوضين أن يترجموا خطاب عملية السلام النبيل إلى اتفاقات حقيقية ملزمة.

الآليات التى أنتجت عملية أوسلو كثيرة ومعقدة ويصعب تصورها اليوم، ولكن سلسلة الأحداث التى حفزت مفاوضات السلام- بداية من اندلاع الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧، ثم احتواء نبذ منظمة التحرير الفلسطينية للعنف بعد ذلك

ببضعة أشهر – ثم سقوط حائط برلين ثم زوال الاتحاد السوفيتى بعد ذلك بعام، وازدياد الوعى العام بأن العالم كان يدخل مرحلة جديدة من العولمة، كل ذلك أعطى آمالاً كبيرة فى حل دائم للصراع الإسرائيلى الفلسطينى كان يلوح فى الأفق.

حقيقة الأمر كانت مختلفة تمامًا، فالولايات المتحدة الراعى الأول لإسرائيل، كانت قد انتصرت فى الحرب الباردة، وعدو إسرائيل الأخطر، العراق، كان قد هُزم فى حرب الخليج فى ١٩٩١، وكان الفلسطينيون فى موقف ضعيف بعد سنوات من الانتفاضة وليس فقط لأن دعم عرفات الواضح لصدام حسين أبعد حكام الخليج الأثرياء الذين كانوا فى السابق يقدمون الدعم المالى من أجل كفاح فلسطين. وجود كل هذه العوامل، أعطت إسرائيل فرصة للوصول إلى اتفاقية سلام بشروط مقبولة بالنسبة لها. كان الفلسطينيون فى وضع إستراتيجى أقل إيجابية، ولكن فى نفس الوقت كان هناك تصور ما بين كثيرين فى الأراضى المحتلة بأن الإسرائيليين كانوا على استعداد للاعتراف بشكل ما من الاستقلال الفلسطينى، فى مقابل الاعتراف الكامل من قبل الفلسطينيين والدول العربية المجاورة بحق إسرائيل فى الوجود.

لقد عكست تلك المشاعر المتفائلة التفاؤل العام بين أناس كثيرين (خاصة النخبة) فى الدول النامية خلال السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب الباردة، عندما بدا أنه فى النظام العالمى الجديد كان كل شىء ممكنا. الصومال، والبوسنة ورواندا والعديد من الأزمات الاقتصادية العالمية خلال التسعينيات سوف تكذب هذه الآمال. ولكن فى أوائل العقد، كان الإسرائيليون والفلسطينيون ما زالوا يأملون أنهم يتحركون نحو نهاية اللعبة المريرة التى ربطت بين تاريخهما. (اتفاقية أوسلو الأولى المعروفة بإعلان المبادئ حول ترتيبات حكم ذاتى مرحلية، التى وقعت فى

سبتمبر ١٩٩٣، وكانت أيضا أول اتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كان الهدف منها هو وضع إطار للمفاوضات نحو حل نهائى وعمل خريطة للعلاقات بين الجانبين خلال فترة مرحلية أثناء إعداد عناصر اتفاقية سلام نهائى.

تمت الموافقة على عناصر الاتفاقية فى أوسلو بالنرويج فى أواخر أغسطس ١٩٩٣، بعد أكثر من عام من المباحثات السرية بين الجانبين، والتى بدأت بمناقشات غير رسمية بين مندوبين على مستوى أدنى من الطرفين، انتهت باجتماع على مستوى عال من الجانب الإسرائيلى برئاسة شيمون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلى. الوثيقة وكذلك الخطابات الخاصة بالاعتراف المتبادل والموقعة بين الطرفين، أعادتا فكرة الاعتراف بالوجود الإسرائيلى من قبل منظمة التحرير الفلسطينية (وكان التصريح بالاعتراف بإسرائيل قد تم بالفعل مع إعلان الجزائر سنة ١٩٨٨)، كذلك نبذت منظمة التحرير الفلسطينية الإرهاب، بينما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطينى.

ألزمت اتفاقية أوسلو الطرفين بمفاوضات للحل النهائى على مدى الخمس سنوات التالية بناء على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وتشكلت سلطة فلسطينية ومجلس تشريعى، وذلك عن طريق الانتخابات تكون له مستويات متعددة من المسئولية على الأرض الفلسطينية، اعتمادا على ما إذا كانت تلك الأراضى تحت سيادة فلسطينية كاملة أو محدودة. وبينما كان الحكم الذاتى المؤقت سيتم على مراحل فإن القضايا المهمة مثل: القدس، اللاجئين، المستوطنات تركت للفصل فيها عن طريق مفاوضات فى مرحلة لاحقة من عملية السلام. وسوف تُشكَّل لجان مختلفة تعالج قضايا مثل الأمن، والتعاون البيئى والاقتصادى، بينما سيحافظ جهاز

شرطة قوى على الأمن فى المناطق التى سيتم إخلاؤها على إثر انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية.

بعد وضع إطار للمفاوضات، سوف تستمر عملية المفاوضات فى أوسلو حتى انهيارها فى يوليو ٢٠٠٠، فى مفاوضات كامب ديفيد المشئومة. فى تلك الفترة سوف توقع ما يقرب من اثنتى عشرة اتفاقية ومذكرة وإعلان من قبل حكومات إسرائيلية عديدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، كل واحدة منها تحت إكراه أكثر من السابقة. وللحق فقد كان السبب الرئيسى فى التوتر المتصاعد، هو أن كل وثيقة كانت تبعد أكثر عن المفهوم الرئيسى لعملية التفاوض.

على الرغم من أهمية إعلان اتفاقية أوسلو بالنسبة لمستقبل عملية السلام، والأفكار وعمليات التفاوض التى لم تكن جديدة، فالحقيقة أن الفلسطينيين والإسرائيليين كانوا بالفعل منهمكين فى مفاوضات مفصلة حول كل القضايا التى يمكن طرحها فى أوسلو فى السنوات السابقة، وكان معظمها يمضى فى مسارات متزامنة فى إطار مفاوضات مدريد والتى استمرت حتى صيف ١٩٩٣، وكانت تسعى تحديدا نحو نوع من "إعلان المبادئ" لاتفاقية أوسلو الأولى.

هذه المناقشات الأولية كان ينبغى أن تنبه الفلسطينيين إلى بعض شراك عملية السلام. كان مفاوضو منظمة التحرير الفلسطينية قد حذروا من أساليب إسرائيل خلال مفاوضات مدريد قبل أوسلو، وكانت لديهم من البصيرة ما يفسر جاذبية أوسلو بالنسبة للقيادات العليا من الفلسطينيين. "المفاوض الإسرائيلى يستخدم ثلاث لغات الأولى من وراء الكواليس وهى غاية الكرم. الثانية على مائدة المفاوضات وهى أكثر حذرًا. الثالثة فى الوثائق وهى عنيدة ومتشددة". مرددين شكوى غالبا ما كانت تسمع أثناء أوسلو، "كان الدبلوماسيون الفلسطينيون، يشعرون

أن إسرائيل كانت تستخدم التقارب الكبير بينها وبين أمريكا للاشتراك فى مفاوضات حاسمة، غالبًا ما كانت تغرق الاتفاقات التى توصلوا إليها قبل المحادثات"[٢].

لن يكون مثيرًا للدهشة أن الإسرائيليين والمعلقين فى الأمم المتحدة، كانوا أيضًا يقدمون نفس الشكاوى ضد المفاوضين الفلسطينيين وأساليبهم"[٣]. كلاهما كان يعبر عن عدم دقة أدى إلى توتر للمفاوضات، مما أسفر عن استحالة أخذ أية خطوة للثقة من جانب الطرفين، كانت ضرورية لاستكمال اتفاقية دائمة فى المراحل النهائية للمفاوضات فى كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠، وفى طابا فى مصر فى يناير ٢٠٠١.

كما أوضحت آنفًا فى المقدمة، خلال أوسلو كان يقال للفلسطينيين: إن الدول والمؤسسات التى تحكمها سوف تتضاءل أهميتها فى المستقبل، ومن هذه النقطة الحاسمة لابد أن يصبح الفلسطينيون أقل تشددا وأكثر مرونة فى مطالبتهم بالاستقلال التام والسيادة القوية، وكما أوضح شيمون بيريز فى كلمته الافتتاحية فى مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠٠٠:

"الحكومات شيئًا فشيئًا سوف تكون أقل أهمية للمجتمعات الحديثة، وهو ما يعنى أنه ما دام الفلسطينيون يحصلون على تعليم ووظائف أفضل، فإن تفاصيل وضعهم السياسى سوف تصبح أقل أهمية"[٤].

كانت المشكلة هى؛ أن الشرق الأوسط الجديد لم يكن يختلف كثيرًا عن الشرق الأوسط القديم، وتحديدًا من ناحية الأنظمة السياسية والاقتصادية التى تمت صياغتها على عقود من الحكم الأوربى. بعد توقيع إعلان المبادئ بعدة أشهر كتبت "سارة روى: *Sara Roy*" فى مجلة "دراسات فلسطينية" إن سكان غزة كانوا فى

حالة أكثر من اليأس بسبب استمرار الانحلال والفوضى والتفكك السياسى الذى تمكن من المجتمع الفلسطيني[ه]، وبينما كان مفاوضو منظمة التحرير وإسرائيل يحتفلون باتفاقهم، كانت مجموعات جوّالة من المطاردين المطلوبين من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تمارس العنف العشوائى فى قطاع غزة. قبل سنوات قليلة السابقة كان أولئك المطاردون جزءًا منظما له دوافع إيديولوجية متكاملا مع النظام السياسى والاجتماعى فى قطاع غزة، ولكن عقدين ونصف العقد من الاحتلال واكبت الانتفاضة حولتهم إلى ما هو أشبه بعصابات المجرمين التى تتغذى على الخراب الاقتصادى والسياسى الذى كان يسم الحياة فى قطاع غزة قبل وأثناء وبعد عملية أوسلو.

التعلق بالوهم: النظر إلى الماضى من أوسلو

السياسات الرئيسية للاقتصاد الليبرالى الجديد مثل خصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وفتح باب أنظمة التجارة والأسواق الأهلية، وتحويل الأعمال الصناعية إلى مناطق تجارة حرة غير محمية، والتآكل التدريجى للحقوق الأساسية المدنية والسياسية، كل ذلك كان مجسدًا بطرق متعددة فى اتفاقيات أوسلو، كلها مجتمعة سوف يكون لها تأثير سلبى عميق على كل الفرص فى عملية السلام والتى لن تثمر إلا مرًّا. لفهم دقائق تلك العمليات لابد أن يتكون لدينا فهم عميق للإطار الزمنى والأحداث الرئيسية فى "حقبة أوسلو". على الرغم من أن إعلان المبادئ قد تم التوقيع عليه فى ١٩٩٣، فإننى سوف أفترض جدلا بأن "حقبة أوسلو" بدأت فى أواخر السبعينيات، عندما كانت إمكانية المباحثات المباشرة بين القادة الإسرائيليين والقادة الفلسطينيين شيئًا متخيلاً.

وفى سنة ١٩٩٧، هزم حزب الليكود الذى كان قد تأسس حديثًا حزب العمل الحاكم فى الانتخابات الإسرائيلية المحلية، وفوز الليكود أحدث تحولات فى العمليات السياسية والثقافية والدبلوماسية، والتى مهّدت الطريق لأوسلو بعد عقد ونصف العقد.

وقدمت حكومة الليكود سياسات ليبرالية جديدة حوّلت المجتمع الإسرائيلى، ووقعت اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل فى ١٩٧٩. واتفاقية كامب ديفيد أزاحت العدو الرئيسى لإسرائيل، من الاعتبار فى العمليات الحربية المستقبلية بينما وضعت سابقة للمفاوضات الثنائية القادمة تحت رعاية الولايات المتحدة. كان من المفترض أن تكون قاعدة الانطلاق للمفاوضات بين إسرائيل و"الفلسطينيين". الجزء المتعلق بالفلسطينيين من الاتفاقية جاء قبل إطار فى الواقع سبق إطار العمل بين مصر وإسرائيل. وكما يرد فى نص الاتفاقية" لابد أن تشارك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطينى، فى مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها.

اما آليات تحقيق ذلك فكانت تقريبا مطابقة لعملية أوسلو التى ستجىء بعد ١٥عامًا، بما فى ذلك "نقل السلطة" للفلسطينيين لفترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات، وعمل انتخابات لاختيار حكومة فلسطينية مؤقتة وإنشاء "قوة شرطية محلية قوية لحفظ الأمن".

بنفس أهمية كامب ديفيد، كانت هناك خطة الإصلاحات الاقتصادية التى بدأتها حكومة الليكود الاقتصادية، والتى بدأت بعملية طويلة لتفكيك السياسات الحكومية شبه الاشتراكية لحزب العمل، والتى جعلت رؤيتها الاقتصادية الاجتماعية من المجتمع اليهودى واحدًا من أكثر مجتمعات العالم عدالة.

وكوريث لإيديولوجية الحركة البورجوازية التصحيحية التى تأسست عام ١٩٢٠، باعتبارها بديلا لصهيونية حزب العمل، عَمِل حزب الليكود على تغيير الهيكل الاقتصادى للمجتمع الإسرائيلى بشكل يرضى الرأسمالية الإسرائيلية، ولم يكن من الممكن أن تحققه فى ظل حكومة حزب العمل.

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية لمعاهدة كامب ديفيد بالنسبة لإسرائيل، فإنها لم تحل "المشكلة الفلسطينية"، وطالما كانت إسرائيل ترفض أن تبدأ المفاوضات على المسار الفلسطينى كانت المشكلة تتفاقم. وبينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتحكم فيما يمكن اعتباره دويلة صغيرة فى جنوب لبنان (على الحدود الإسرائيلية) كان يمكنها أن تقوم بقدر من التنسيق والسيطرة على مجتمعها فى الأراضى المحتلة. وتحديدًا من أجل قطع الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأراضى المحتلة لتسهيل فرض شكل محدود من الحكم الذاتى للفلسطينيين، كان أن قامت إسرائيل بغزو لبنان ١٩٨٢. كانت ذريعتها لذلك، هى محاولة اغتيال السفير الإسرائيلى فى لندن، على الرغم من أن الكل كان يعرف أن ذلك العمل كان من تدبير فصيل أبو نضال المنشق على منظمة التحرير الفلسطينية، الذى لم يكن تحت سيطرة عرفات.

لقى أول جنود إسرائيليين يدخلون جنوب لبنان ترحيبًا حارًا من قبل الأغلبية الشيعية فى المنطقة، الذين كانوا قد عانوا من العنف والانتهاكات المستمرة من قبل المقاتلين الفلسطينيين والميليشيات المختلفة.

ولكن الترحيب لم يستمر، بمجرد أن تبين أن إسرائيل لم تكن تنوى الرحيل فى وقت قريب[٩].

سرعان ما تورط جيش الدفاع الإسرائيلى *IDF* فى حرب مع جماعات مختلفة من المقاومة الشيعية، بما فى ذلك حزب اللـــه الذى كان قد تأسس حديثًا فى ١٩٨٣. وفى إحدى النتائج غير المقصودة للحرب، سيقوم الحزب بتطوير علاقات وثيقة بالمقاتلين الفلسطينيين. ذلك فى أثناء سنوات أوسلو[١٠].

كان ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية من دويلتها فى جنوب لبنان إلى تونس البعيدة، يعنى أن القيادة كانت تجد صعوبة فى الاحتفاظ بنفوذ يومى على حياة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة أو مجتمعات اللاجئين المحيطة، مما أدى إلى ظهور قيادة محلية لن تكون مصالحها متنفقة دائمًا مع القيادة "الوطنية" فى تونس. كانت إسرائيل تتمنى هذه النتيجة وتأمل أن تفيد منها. لكن بدلاً من أن تكون القيادة الفلسطينية أكثر طواعية أصبحت أكثر عنادا وتشددًا أثناء مفاوضات مدريد في١٩٩١، اتخذت القيادات المحلية الفلسطينية خطًا أكثر تشددا من الخط الذى كانت منظمة التحرير الفلسطينية التى أضعفت سياسيًا مستعدة لاتخاذه، وتحديدًا كان فشل مفاوضات عملية مدريد فى أن تسفر عن موقف تفاوضى فلسطينى أكثر مرونة، هو الذى أدى إلى مفاوضات القنوات الخلفية فى أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية.

سنوات الانتفاضة: سقوط حائط قديم، ووضع أساس حائط جديد

كان اندلاع الانتفاضة الأولى فى ديسمبر ١٩٨٧، هو سبب نهاية تلك الفترة، فالانتفاضة، والتى اندلعت بعد أن دهست شاحنة إسرائيلية وقتلت ثمانية فلسطينيين فى غزة، وهو ما أثار دهشة كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، وما كان أن يحدث ذلك. لقد حدث ذلك فى نهاية عقد مؤلم من التحولات السياسية والاقتصادية

فى إسرائيل، تضمنت إصلاحات عديدة مثل: تحرير الاقتصاد، ارتفاع معدل الفقر والظلم الاجتماعى، وتقليص الخدمات الاجتماعية بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. كل ذلك تسبب فى زيادة الخلخلة الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة فى المجتمع الفلسطينى. فى نفس الوقت كان قد بدأ يظهر جيل جديد من القادة الفلسطينيين المحليين الذين عاصروا الاحتلال، وأصبحوا على يقين من أنه لن يساعد الفلسطينيين على تحرير أنفسهم أى قوى خارجية، وكانوا أقل خوفًا من محتلهم الإسرائيلى على عكس جيل آبائهم. ودون مساعدة من أحد، اندلعت الانتفاضة لتشكل واحدة من أهم مراحل التضامن الاجتماعى فى التاريخ الفلسطينى: الشباب والنساء ومختلف منظمات المجتمع المدنى وكذلك القوى الشعبية الجديدة، أعادوا تشكيل المشهد السياسى والاجتماعى لفلسطين.

وحدت الانتفاضة المجتمع الفلسطينى بكل فئاته وطبقاته وأجياله، وبينما كان رمزها صورة إلقاء الفلسطينى الحجارة واستخدام المقاليع، كان التأثر الأكبر من مئات الآلاف، رجالا ونساء، صغارا وكبارا، لم تكن لمعظمهم خبرة سابقة تقريبا فى النشاط السياسى، مثل شاركوا فى المقاومة غير العنيفة: العصيان المدنى والمظاهرات الحاشدة والإضرابات العامة ورفض دفع الضرائب والمقاطعة وكتابة الشعارات السياسية على الجدران. كان يتم تنسيق المقاومة بواسطة "لجان شعبية" تقودها الأحزاب الرئيسية فى منظمة التحرير الفلسطينية الناشطة فى الأرض المحتلة.

ردًا على اندلاع الانتفاضة أمر إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلى جنوده بأن يستخدموا "كل صور القوة والعنف والضرب ضد الفلسطينيين"[١١]، قتلت القوات الإسرائيلية فى الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩١ أكثر من ألف فلسطينى، أكثر

من خمس هذا العدد من الأطفال. أدى عنف الانتفاضة وحقيقة أن الفلسطينيين ككل ولأول مرة يلجأون للمقاومة فى صراعهم ضد الصهيونية وإسرائيل، إلى خلق شعور جديد "بالذات" لديهم يجمع بين فكرة الشهادة والشجاعة والبطولة، يستبعد قيادة المنفى فى تونس، الأمر الذى يفسر سبب تشرد فلسطينيى "الداخل" عن أقرانهم فى منظمة التحرير أثناء مفاوضات أوسلو[١٢].

"الانتفاضة"، تلك الكلمة التى تعنى بين ما تعنى فى العربية "الهزة القوية"، هزت الكثير من الإسرائيليين من غفلتهم تجاه فكرة الاحتلال، وأدى ذلك إلى بدء وجود حوار مع الفلسطينيين من قبل الأحرار الإسرائيليين، وبخاصة من كان منهم فى طليعة "حركة السلام الآن" التى تأسست أثناء حرب ١٩٨٢ فى لبنان. هؤلاء "الأحرار" كانوا يأملون فى إثبات أن هناك شريكًا فلسطينيًا مستعدًا للتفاوض على اتفاق "الأرض مقابل السلام" أسوةً بالاتفاقية المبرمة مع مصر. قوى موقف "صناع السلام" هؤلاء لاسيما بعد أن أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية "إعلان الجزائر" فى أكتوبر ١٩٨٨ (وهو ما يعرف أيضا بإعلان الاستقلال) الذى يعترف رسميا بحق إسرائيل فى الوجود، وينبذ استخدام العنف والإرهاب باعتباره وسيلة لتحقيق التحرير الوطنى القومى. أرغمت منظمة التحرير الفلسطينية حكومة ريجان، من خلال معايير سياسية، أن تعترف بالمنظمة وأن تبدأ محادثات رفيعة المستوى. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة الضغط على إسرائيل لفتح قناة اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، خاصةً بعد أن اكتشف بعض الإسرائيليين وجماعات سلام إسرائيلية، أن هناك العديد من الفلسطينيين على استعداد لقبول حل الدولتين.

خفّت حدة الضغط بسبب تعامل إسرائيل الماهر مع الانتفاضة، فبحلول عام ١٩٩٠، كان قد تم القبض على معظم القادة المحليين. كما عملت إسرائيل على

إزكاء الصراعات الداخلية (خاصة بين منظمة التحرير وحماس الصاعدة) مما سيفرغ الطاقة الوطنية الموجهة نحو الاحتلال.

وبنهاية عام ١٩٨٩، أصبحت الانتفاضة بمثابة عنف فلسطيني- فلسطينى (تم قتل أكثر من ٢٥٠ مشتبهًا بتواطؤهم، وتزايدت الصراعات بين فتح والحركة المقاومة الصاعدة "حماس"...إلخ) أكثر مما كانت تعبيرا عن أساليب جديدة ناجحة لمقاومة الاحتلال المتزايد[١٣].

وفى مقابل هذه الخلفية للأحداث، كان الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٧، الخطة الفاصلة لأسباب عديدة. بصورة عامة، كان بمثابة نموذج مبكر. كيف أدى انهيار نظام الحرب الباردة إلى لجوء دول وممثلى دول إلى محاولات وقحة (وفى حالة العراق متهورة) من أجل تحسين وضعهم الإستراتيجى إقليميًا أو عالميًا. كان يبدو أن النظام العالمى الجديد يمكن أن يوصف باللا نظام، كما ستوضح الفوضى فى البلقان والصومال ورواندا وعبر أفريقيا ووسط آسيا.

محليًا، كان دعم ياسر عرفات الظاهر، وتأييده لصدام حسين المتزامن مع ظهور الفلسطينيين على أسطح منازلهم فى الضفة الغربية، وهم يهللون لصواريخ مرارًا سكود المتجهة صوب تل أبيب (وتمت إذاعة كل ذلك تكرارًا فى إسرائيل وحول العالم) مما أضعف موقف الفلسطينيين بشدة. كما عبر عن ذلك عضو الكنيست والناشط من أجل السلام يوشى عن أصدقائه السابقين "دعهم يبحثون عنى"[١٤]، بعبارة أخرى، الفلسطينيون خذلوا اليساريين الإسرائيليين الذين ناصروهم، وردا على ذلك كان اليسار على الأقل مؤقتا، غير مستعد لدفع عملية السلام التى يبدو أنها ماتت مع هتافات الفلسطينيين المؤيدة لهجمات صدام حسين على إسرائيل.

ما يلى كان هو الإطار المباشر لعملية السلام:

ضعفت منظمة التحرير الفلسطينية كثيرا بسبب تأييدها للطرف الخطأ فى حرب الخليج، الإسرائيليون كانوا غاضبين من الفلسطينيين لتأييدهم العراق، الولايات المتحدة الأمريكية وعدت القادة العرب المؤيدين للحرب ضد صدام بأنها "ستفعل شيئًا ما" بخصوص الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بعد الانتصار الأمريكى فى العراق.

وفى أكتوبر ١٩٩١، بدأت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين تحت غطاء مؤتمر مدريد. المؤتمر الذى كان برعاية مشتركة من إسبانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، نجح فى جمع إسرائيل وكل جيرانها بمن فيهم سوريا ولبنان. كان هناك محوران: الأول، يتصور مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل جار من جيرانها "ويسمح للقادة الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة (وليس من منظمة التحرير الفلسطينية) بالمشاركة باعتباره جزءًا من وفد مشترك مع الأردن.

المحور الثانى، كان متعدد الجوانب وركز على كيفية معالجة المشاكل الإقليمية الضاغطة مثل المياه، والبيئة، التحكم فى التسليح واللاجئين، مع الأمل فى تطبيع العلاقة بين إسرائيل والدول المحيطة بها.

وعلى الرغم من أن المؤتمر مهد مسرحا مناسبا، ظهر سفير سوريا، وهو يحمل صورة لإسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، تعود إلى أيام عمله فى المقاومة اليهودية السرية ووصفة بإنه إرهابى، لم تسفر المفاوضات المباشرة عن شىء يذكر بالنسبة للفلسطينيين، لأن موقفهم أقل مرونة عن موقف قادتهم فى تونس، ولأنهم كانوا أكثر فهمًا للخطوط الحمراء بالنسبة للضفة الغربية وغزة فى أى مفاوضات نحو تسوية نهائية.

ثلاثة أحداث كسرت جمود الموقف فى ١٩٩٢. الأول، عندما طرد رئيس وزراء إسرائيل الجديد إسحاق رابين ٤١٥ ناشطا فلسطينيا من الضفة الغربية وغزة إلى منطقة جرداء فى الصحراء فى جنوب لبنان.

أدى ذلك إلى استنكار عالمى واسع، ووضع ضغطًا متزايدًا على حكومة رابين، المنتخبة حديثًا جعلها تتخذ خطوة جريئة نحو السلام، الحدث الثانى هو؛ أن رابين أنهى الحظر القانونى على لقاء الإسرائيليين بأعضاء منظمة التحرير. وكان الحدث الثالث، فى ربيع ١٩٩٢ عندما قام تيرجى رود لارسون، الأكاديمى النرويجى الكبير ذو العلاقات المكثفة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بإبلاغ يوسى بيلين الشخصية القيادية فى حزب العمل، بأن شخصيات كبيرة من كبار قادة منظمة التحرير عبروا عن رغبتهم فى بدء مفاوضات مباشرة من شأنها أن تنهى إقصاء منظمة التحرير من عملية مدريد.

اختارت الحكومة الإسرائيلية اثنين من الأكاديميين لهم خبرة فى تاريخ العلاقات مع الفلسطينيين، وهم رون بانداك ويائير هيرشفيلد، وأوكلا إليهما بشكل غير رسمى بدء مفاوضات مع كبار مساعدى عرفات أبو علاء (أحمد قريع) وحسن عصفور وماهر كرد. عقدت اجتماعات عديدة من خلال هذه القناة الخلفية، وعندما ظهرت بوادر التوصل إلى اتفاق تم رفع مستوى المفاوضات للوضع الرسمي؛ نتجت عن ذلك بعض المشكلات، كما أوضح قريع فى مذكراته، عندما شارك مسئولون من الحكومة الإسرائيلية بدلا من الأكاديميين فى المفاوضات، أصبحت المواقف التفاوضية الإسرائيلية أكثر تشددا. كثير من الوعود التى أعطاها كل من بانداك وهيرشفيلد أنكرها مسئولو الخارجية الإسرائيلية أمثال يورى شافيز الذى تولى المفاوضات[١٠]. ما حدث هو أن حربًا للمستندات اندلعت، واستلزم ذلك

مفاوضات مكثفة وتدخل شمعون بيريز شخصيًا لحلها. وأخيرا[١٦]، فى أغسطس ١٩٩٣ تم التوصل إلى بنود إعلان المبادئ، كان يبدو أن قناة أوسلو قد وضعت إطارا لمفاوضات مشتركة فى اتجاه تسوية نهائية للصراع.

حقبة أوسلو، من الحلم إلى الحقيقة

وسط كل الاحتفالات بالمصافحة فى حديقة البيت الأبيض، كان بعض المراقبين يشعرون بعدم الراحة، وكان من بينهم المفكر الفلسطينى إدوارد سعيد:

"إن أكثر ما يثير القلق هو، أن رابين الذى ألقى بالفعل كلمة للفلسطينيين، بينما نطق عرفات بكلمات لها صيغة عقد الإيجار[١٧]، لم يكن بخصوص شروط الصفقة المتفق عليها" فى مقابل ماذا بالضبط؟ تخلت منظمة التحرير عن الكثير فى إعلان المبادئ وخاصة عندما قدمت أهم التنازلات – الاعتراف بإسرائيل– قبل نصف القرن.

لقد نادى إعلان المبادئ بانسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية، وتعهد بحكم ذاتى فلسطينى من خلال السلطة الفلسطينية نفسها، فى داخل ما كان يفترض مساحة متزايدة من الحكم الذاتى. أما القضايا الصعبة مثل القدس واللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية، فقد تم إرجاؤها حتى مفاوضات "الوضع النهائي" تحديدا، لأن جميع الأطراف كانوا يدركون صعوبة هذه المشاكل. بمعنى ما، كانت هناك قفزة من الثقة بين الطرفين فى عملية التفاوض، مع أمل لدى كلا الجانبين أيضا فى أن يسفر زخم المفاوضات وأفق السلام الحقيقى أو الاستقلال عن "تسوية تاريخية" نابعة من موقف أصيل يمنحه الطرف الآخر؛

وخوفا من فشل ذلك، فلربما يشعر الجانبان بالضغط من أجل الوصول إلى اتفاق، لكن شيئا لم يحدث.

كان إعلان المبادئ في جوهره، عبارة عن اتفاق بين قوة احتلال وبلد محتل بلا قوة تقريبًا (خاصة إذا ما قورنت بالحركات السياسية الأخرى التى حاربت بنجاح من أجل الاستقلال) وكما علق الكثير من الفلسطينيين، فإن أوسلو أصبحت عبارة عن تفاوض على شروط الاستسلام الفلسطينى لإسرائيل أكثر منها اتفاق سلام حقيقيًا. ولكن قلة من الناس كانوا مستعدين لإطفاء شعلة أوسلو بمجرد أن تم الاحتفال بإشعالها.

العام التالى ١٩٩٤، ربما يكون أهم سنوات أوسلو ولكن ليس لسبب إيجابى، إذ وقع حدثان، ربما سيكونان مسئولين بشكل مباشر عن فشل أوسلو. الحدث الأول: كان المذبحة التى راح ضحيتها ٢٩ من المصلين، وجرح ١٢٥ آخرين فى كهف البطريرك فى الخليل على يد المستوطن اليهودى باروخ جولد شتاين فى شهر فبراير. ردا على ذلك أطلقت حماس أول حملة رئيسية للتفجيرات الانتحارية بدءا بتفجير حافلة ركاب فى مدينة هادرا الإسرائيلية، نظمها يحيى عياش المعروف "بالمهندس"[١٨].

الحدث الثانى: كان توقيع بروتوكول باريس على اتفاقيات أوسلو فى إبريل، وكما سنناقش فيما يلى بالتفصيل، فقد وضعت لبروتوكولات باريس الترتيبات الاقتصادية التى ستحكم العلاقات بين الطرفين. المعروف والمحورى من وجهة نظر الحكم الذاتى. كان اتفاق القاهرة الذى تم توقيعه فى الشهر التالى والمعروف كذلك "بغزة - جيريكو الأول" الذى تم توقيعه بعد شهر (مايو)، والمعروف كذلك "بغزة - أريحا أولا" يعد أكثر شيوعًا ومحوريًا. كان هذا الاتفاق سلسلة من

الخطوات نحو توسيع الحكم الذاتى مبنيّة على انسحاب عسكرى إسرائيلى من ٦٠% من قطاع غزة من مدينة أريحا فى الضفة الغربية. كما وضع بنية محددة لأجهزتها التشريعية وتقسيم السلطة بينها وبين إسرائيل داخل الأراضى التى سيتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية، بما سيؤسس سابقة للانسحابات فى المستقبل. غير أنه فى ذلك الوقت، كانت هناك صعوبة فى إيجاد توازن اتفاقيات مجدية وبين المطالب الكثيرة لليساريين وحماس، وبين رغبة المجتمع المدنى فى مشاركة أكبر لاتخاذ القرار. كل هذه الأمور تضافرت لإفشال العملية(١٩).

بعد شهرين دخل عرفات غزة، وفى أكتوبر وقّعت كل من إسرائيل والأردن اتفاقيتهما للسلام، ليأخذ تحالف مصالح عمره نصف القرن شكله الرسمى (كان يواجه صعوبات أحيانًا) بين الحركة الصهيونية والمملكة الأردنية الهاشمية. فى نفس الوقت كانت تدور مباحثات مكثفة بين إسرائيل وسوريا برعاية وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر، كانت ستؤدى إلى انسحاب كامل من مرتفعات الجولان (التى تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧) فى مقابل ضمانات سلام وأمن شاملين. ولكن المحادثات فشلت بسبب تزايد شكوك الرئيس السورى حافظ الأسد فى نيّات إسرائيل، وبرفض رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين، يؤكد مباشرة لسوريا استعداد إسرائيل للانسحاب لما قبل حدود ١٩٦٧(٢٠).

كان من المفترض أن يكون اتفاق القاهرة بداية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، تؤدى ضمنا لإقامة دولة فلسطينية (ولكن ليس رسميا). كان عام ١٩٩٥ مهما كذلك بالنسبة لعملية السلام. وعلى الرغم من هذه المشكلات استمرت عملية أوسلو. وفى سبتمبر ١٩٩٥، وقّع عرفات ورابين ما يعرف "باتفاقية طابا" أو "أوسلو ٢" التى كان من المفترض أن توسع نطاق الحكم الذاتى لفلسطين فى قطاع

غزة والضفة الغربية، وبموجب ذلك تمت الانتخابات الفلسطينية سنة ١٩٩٦. بموجب شروط أوسلو ٢، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

المنطقة (أ): تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية.

المنطقة(ب): تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية لإسرائيل.

المنطقة(ت): تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل. وكانت الفكرة؛ أنه ما دامت عملية السلام ماضية فى طريقها نحو اتفاق نهائى، فإن إسرائيل سوف تنقل مساحات متزايدة من الأراضى من المنطقة (ب) و(ت) إلى المنطقة (أ)؛ الأمل الذى تولّد من هذه الاتفاقية تحطم تماما باغتيال إسحاق رابين فى ٤ نوفمبر على يد مستوطن متطرف دينيا اسمه "ييغال أمير". بمجرد نظره إلى وجه ياسر عرفات عندما زار "ليا" أرملة رابين فى شقتها فى تل أبيب، كانت تعبر عن كل شيء. الإسرائيلى الوحيد الذى كان يملك المنزلة والخلفية للوصول إلى اتفاق يمكن أن يوقعه الفلسطينيون رحل، والمستقبل سيكون مجهولا وربمًا ومخيبا للآمال على خلاف العامين الأولين، واللذين يمكن وصفهما بأنهما كانا "شهر عسل أوسلو".

وكما ناقش مروان بشارة، بينما كانت الاتفاقيات التى وقعت خلال سنوات أوسلو الأولى، من المفترض أن تكون بداية نضج السياسات الفلسطينية، الحقيقة أنها سهّلت تفريغ عملية السلام، وما كان يبدو على أنه غموض بناء، سرعان ما أصبح خداعا متعمدا، وذلك لأن كل اتفاق كان بمثابة إطار فارغ يحتاج إلى المزيد لفهمه وتوضيحه[٢١]. وبدأ المفكرون والصحفيون الفلسطينيون مناقشة أحكام عرفات. غير أن ذلك لم يمنعه من تحقيق انتصار ساحق فى الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الأولى فى يناير ١٩٩٦.

كانت الانتخابات هى الأكثر حرية ونزاهة فى تاريخ العالم العربى، فقد أعادت رئيسًا وثمانية وثمانين عضوا للمجلس التشريعى. ولكن الجو المتفائل سرعان ما تلاشى باغتيال يحيى عياش فى شهر مارس من العام نفسه. كان مصرعه بشكل عام يعتبر سبب موجة تفجيرات حماس الانتحارية التي بدأت بعده، وأسفرت عن مقتل ما يقرب من ستين إسرائيليًا.

وكانت حماس تدرك بنفس الدرجة من الأهمية فكرة؛ أن الانتخابات وتدعيم السلطة الفلسطينية كان عليها أن تعرقل قيام دولة منظمة التحرير الفلسطينية، وتأثير العائدين الذين كانوا يضعفون من تأثيرها باستمرار ويشاركون فى تصفية القضية الفلسطينية، بقبولهم إقامة دولة على جزء من فلسطين[٢٢]، حتى القيادة الفلسطينية نفسها لم تكن واعية تمامًا بالموقف على الأرض، وبالتالى بدأت النشرة الرسمية للسلطة الفلسطينية "نظرة على الأحداث" نشر مقالات تنتقد فيها استمرار بناء المستوطنات، وفشل إسرائيل فى إطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات، وقيام إسرائيل بتشويه تاريخ القدس.

الإسرائيليون الذين كانوا ينتقدون أوسلو أيضا، كانوا بالمثل، ينتقدون أعمال العنف والإرهاب التى يقوم بها فلسطينيون ضد الإسرائيليين سواء فى الأراضى المحتلة أو فى داخل إسرائيل.

فى أبريل ١٩٩٦، زاد تدهور الموقف أكثر بسبب شن شمعون بيريز (خليفة رابين) حربا شرسة على لبنان فيما يسمى "بعمليات عناقيد الغضب"، التى استهدفت إيقاف هجمات حزب اللـــه الصاروخية على شمال إسرائيل. والعنف الذى حدث فى مطلع ١٩٩٦، أحبط فرص بيريز لإعادة انتخابه، كما أنه دعم الفكرة القائمة عنه بوصفه شخصا ضعيفا فى مواجهة العنف والتهديدات العربية. فى جو كان

يسوده يأس إسرائيلى متزايد بسبب فشل عملية السلام وإيقاف العنف الفلسطينى، تم انتخاب بنيامين نتانياهو رئيسا للوزراء فى يونيو ١٩٩٦، ولكن وعده "بالسلام والأمن" لم يدم طويلا، لأن انتفاضة محدودة قد حدثت فى سبتمبر باعتبارها رد فعل على قيام إسرائيل بفتح نفق تحت الحائط الغربى فى القدس.

وعندما تبين لنتانياهو وقيادة الليكود؛ أنه على الرغم من أسلوبهم المتشدد فإنه لن يكون بالإمكان وضع نهاية لأوسلو، فى ظل الظروف الراهنة حاول نتانياهو وزعماء الليكود استمالة وضم قيادات ونخب حزب العمل لاتفاقيتهم. تم ذلك فعلاً، من خلال اتفاقية بين العمل والليكود، على محددات أى تسوية نهائية مع الفلسطينيين، تم توقيعه بواسطة يوشى بلين ممثلاً عن العمل وميشيل إيتان ممثلاً عن الليكود فى سبتمبر ١٩٩٧، وهو الاتفاق الوطنى بخصوص التسوية الدائمة مع الفلسطينيين ليضع الخطوط الإرشادية للمفاوضات المستقبلية، والذى كان ينبغى أن ينبه صانعى السياسة الأمريكيين والفلسطينيين على السواء أن الطريق أمام عملية أوسلو ستكون طويلة، ولن تسفر شيئًا.

كانت أهم تلك الخطوط الإرشادية هى: إنه لا يمكن لأى اتفاقية موقعة من قبل الحكومة الإسرائيلية أن تتضمن التزامًا بإزالة المستوطنات اليهودية فى الأراضى الغربية لإسرائيل. إلا أنه بدون هذا الالتزام لن تكون صفقة السلام الدائم مقبولة بالنسبة للفلسطينيين اتفاق "بلين – إيتان" أوضح أن معظم المستوطنات ستظل تحت السيادة الإسرائيلية، ونهر الأردن سيكون الحد الآمن لدولة إسرائيل، والقدس ستكون مدينة واحدة تحت السيادة الإسرائيلية. والاتفاق على قضية الانتفاع بالمياه، كما هو موقع فى إطار الاتفاقية المؤقتة، سوف يظل ساريًا. كل هذه المحددات سوف تجعل الوصول إلى تسوية فعلية أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلاً.

كشفت الوقائع على الأرض كذلك عن مدى صعوبة الوضع، ففي الجزء الأخير من ١٩٩٦، كان موقف كل من عرفات ونتانياهو قد أصابه ضعف شديد بسبب فشل عملية السلام فى تقديم أى فائدة لشعبيهما. كان ذلك هو الوضع الذى أثار جدل المعلقين السياسيين بأن أوسلو "وصلت إلى طريق مسدود[٢٣]. حتى نشرات شبكة الإذاعة التابعة للسلطة الفلسطينية، كانت تعكس كل ليلة الجو الكئيب الذى يخيّم على الفلسطينيين، مع تقارير منتظمة توضح اكتشاف الأمم المتحدة لزيادة نشاط بناء المستوطنات. وتقارير البنك الدولى التى تناقش الحالة المأسوية للاقتصاد الفلسطينى، ومطالبة العديد من كبار المسئولين بإلزام إسرائيل بالاتفاقيات المبرمة من أجل ضمان استمرار عملية السلام.

وفى نفس الوقت بدأت الصحف تنتقد الولايات المتحدة بأسلوب أكثر مباشرة، لا لتضغط على إسرائيل بما يكفى. كما بدأ النشطاء السياسيون الفلسطينيون يطالبون بانتخابات جديدة واحترام أكثر لحكم القانون، والفصل بين السلطات واتخاذ تدابير معينة لمحاربة الفساد، وحتى زعماء فتح اعترفوا بأن نتانياهو قد" قتل عملية السلام وحوّل مرحلة بناء الثقة إلى مرحلة هدم الثقة"[٢٤]. تبنى بعضهم فكرة "العودة المحتملة للكفاح المسلح" وذلك فى حالة عدم وجود تغيير ملموس، فى الأوضاع.

كانت هناك تقارير عن اجتماعات عديدة بين عرفات وقائد حماس أحمد ياسين لمناقشة "الصعوبات التى تواجه عملية السلام" وتقارير أخرى فى الإعلام الفلسطينى تنقل عن مصادر إسرائيلية تقول: إن "حرب عصابات" يمكن أن تندلع بسبب خيبة أمل الفلسطينيين من الأفعال الإسرائيلية، وعدم إحراز أى تقدم من قبل الدبلوماسية الأمريكية لإعادة عملية السلام إلى طريقها الصحيح. كانت هذه

المناقشات تتزايد فى الصحف الرئيسية ومحطات التليفزيون، وكذلك محطات التليفزيون المحلية الموجودة فى المدن الكبرى فى الأراضى المحتلة[٢٥].

كان من أهم العقبات بين الطرفين فى ذلك الوقت؛ وجود ما يقرب من ثلاثمائة مستوطن يهودى يعيشون فى وسط الخليل، وكانوا يتسببون فى الكثير من المتاعب لعشرات الآلاف من جيرانهم الفلسطينيين. ويطالبون بوجود عدد كبير من الجنود الإسرائيليين للدفاع عنهم. وفى اتفاق الخليل فى يناير ١٩٩٧، نقل نتانياهو أكثر من ٨٠% من البلدة إلى الحكم الفلسطينى، أما الجزء المتبقى الذى كان يعيش فيه بعض المئات من المستوطنين اليهود فى عدم ارتياح مع ما يقرب من ٢٠ ألف فلسطينى، فبقى تحت الحكم الإسرائيلى. (مرت أكثر من ١٠ سنوات وما زال المستوطنون والجنود فى أماكنهم)، وبسبب تقارير الصحف السيئة، وما تلقاه نتانياهو من تحذير من محبى السلام فى إسرائيل والولايات المتحدة، فإن اتفاقية الخليل ربما تكون اتفاقية السلام الوحيدة التى تم تفعليها بكل شروطها من قبل إسرائيل، ورغم ذلك فإن الاتفاقية لم تفعل إلا القليل لحل التوترات داخل البلدة.

تحت ضغط مكثف من الرئيس كلينتـــون، والمجتمع الدولى بصفة عامة فإن عملية أوسلـــو كانت تمضى مترنحة فى ١٩٩٨، بسبب توقيـــع اتفاقية مزرعة "نهر الواى".

وكان من المقترح أن تنهى الاتفـــاق المؤقت ليفسح الطريق أمام مفاوضات الوضع النهائى، والتى طبقًا لشروط إعـــلان المبادئ لسنة ١٩٩٣، كان ينبغى أن تُستكمل فى خـــلال عام. نادت اتفاقية واى بإنشاء مطـــار دولى فى غزة، وانسحاب إسرائيلى بنسبة ١٣% أخرى من الضفة الغربية وإطلاق سراح ٧٥٠ سجينًا فلسطينيًا.

جدير بالذكر أن كل هذه الوعود، لم تكن لها علاقة بموضوع السيادة، التى لم تكن تلوح فى الأفق بالنسبة للفلسطينيين، وبدلاً منها سيتم منح الفلسطينيين تحديدا نوعًا "الحكم الذاتى الفاعل" – ولا شيء أكثر – وهو ما كان الإسرائيليون قد تصوره مناسبًا لهم منذ معاهدة كامب ديفيد الأولى فى ١٩٩٧. غير أنه حتى هنا فإن شروط المعاهدة لم يتم تنفيذها من قبل إسرائيل، وبدورها فشلت السلطة الفلسطينية فى إنهاء الأعمال الإرهابية التى استمرت تتلقى مستويات، وإن كانت مهمة، محدودة من الدعم من قبل المجتمع الفلسطينى[٢٦]. وبينما أعلن عرفات استعداده لبدء انتفاضة جديدة، إذا حُرِم الفلسطينيون من إقامة دولة تكون القدس عاصمتها، كان مسئولون آخرون فى الحكومة الفلسطينية يتكلمون بلهجة أكثر اعتدالاً، وهم يحاولون تبرير عدم وجود أى تقدم. ووضعوا اللوم على نتانياهو وحكومة الليكود بدلاً من شروط عملية السلام نفسها، وأكدوا للفلسطينيين أنه "على الرغم من كل العقبات، فإن اتفاقية أوسلو، هى أفضل خيار متاح، لأنها أعلى نقطة وأهم صراع قاتل من أجله الفلسطينيون فى هذا القرن[٢٧].

. عندما بدأ فشل الدبلوماسية فى نهاية التسعينيات، "كانت هناك زيادة كبيرة فى بناء المستوطنات فى أرجاء الأراضى المحتلة[٢٨]. واقتصاديا، لخص تقرير للأمم المتحدة عن الاقتصاد فى غزة والضفة الغربية الوضع فى الأراضى المحتلة خلال تلك الفترة: زيادة قوة العمل فى قطاع غزة والضفة الغربية بنسبة ٨.٢٥%. وهو ما يفوق فرص خلق إمكانات تشغيل جديدة. لم تكن هناك زيادة فى عدد العاطلين العالية، بل إن من يعملون كانوا يحصلون على أجور يومية قليلة[٢٩]. استمرار عمليات الإغلاق فى الأراضى المحتلة بالإضافة إلى مستويات الاستثمار المتدنية نسبيا والفساد وقمع حرية التعبير، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل السلطة الفلسطينية ضد مواطنيها، والتقليص الطبيعى للنشاط الاقتصادى الناتج

عن استمرار الاحتلال، كل ذلك أدى إلى الوضع البائس"[٣٠]. فى نفس الوقت كانت هناك داخل إسرائيل آراء معادية تجاه الفلسطينيين بصفة عامة بمن فيهم الفلسطينيون مواطنو إسرائيل. فى أحد استطلاعات الرأى أعلن نصف الإسرائيليين تأييدهم لإنكار حق الفلسطينيين فى التصويت، ونقلهم إلى أراضى دولة فلسطينية[٣١].

الفشل المستمر لعملية التفاوض تصادف مع حملة انتخابية فى ١٩٩٩، خسر فيها رئيس الوزراء نتانياهو أمام غريمه وزير الدفاع السابق إيهود باراك، الذى فاز بفارق ضئيل جدًا. كان باراك قد تقدم بناء على برنامج السلام لحزب العمل، ورغم ذلك، كان معارضًا لأوسلو باعتباره رئيسًا للأركان فى عهد رابين. ولم تكن البوادر الأولى لحكومته مشجعة، وخاصة بعد تأجيله بعض بنود اتفاق "واى"، ويغازل سوريا على أمل التوصل إلى اتفاق يمكن أن يزيد الضغط على عرفات ليعقد صفقته.

حالة التخبط بخصوص نيّات باراك، شجعت على وجود فترة تأمل بين القادة الفلسطينيين والمفكرين حول المشكلات داخل "السلطة الفلسطينية". بعض مؤيدى أوسلو من الفلسطينيين بدأوا يدركون أن شعبهم كان يعتبرهم مجموعة من اللصوص، يجلسون على ما هو أكثر قليلاً من أن يكون واجهة ديمقراطية. وداخل الأراضى الفلسطينية، كانت بعض الأصوات تلقى باللوم "لفشل أوسلو" على المشجعين من القادة الفلسطينيين وعلى مهندسى أوسلو من الإسرائيليين[٣٢].

وفيما بعد، أوجز مساعدا كلينتون السابقان روبرت مالى وحسين أغا الرؤية الفلسطينية لأوسلو فى نهاية التسعينيات.

كما نراها من غزة والضفة الغربية، يمكن قراءة إرث أوسلو مثل أنشودة من الوعود التى لم تتحقق، بعد ست سنوات من الاتفاقية كان هناك المزيد من المستوطنات الإسرائيلية وحرية أقل حركة وظروف اقتصادية أسوأ. الدوائر الفلسطينية القوية؛ المفكرون، الأمن، الإعلام، ومجتمع التجارة وموظفو الحكومة، والنشطاء السياسيون، الذين كان تأييدهم مهمًا لجهود السلام، كل هؤلاء شعروا باليأس بسبب نتائج عملية السلام، كما تشككوا فى نيات إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، والآن تحرروا من وهم أفعال وأقوال بارك المنمقة[٣٣].

وعلى الرغم من ذلك كان إيهود باراك ما زال آخر أمل بالنسبة لأوسلو لوعد عرفات لكى يحصل على اتفاق حقيقى لشعبه. بدأت الأمور واعدة إلى حد ما بعد فشل مغازله باراك لسوريا، مما أجبره على التركيز على المسار الفلسطينى. كان ما زال من الأفضل من المنظور الإسرائيلى أن يقنع باراك عرفات بتوقيع صيغة منقّحة من مذكرة واى ريفر، فى مؤتمر قمة فى سبتمبر ١٩٩٩، يخفض الانسحابات الإسرائيلية فى المدى القريب، فى مقابل وعد بالإسراع فى مفاوضات نهائية يمكن أن تبدأ فى نوفمبر من نفس العام.

قد دعت الاتفاقية إلى المزيد من الإجراءات الأمنية المشددة من قبل الفلسطينيين، بينما يعاد الانتشار الإسرائيلى من المتبقى من الأراضى المحتلة على أن يتم ذلك على عدة مراحل. غير أن عروض إسرائيل التالية للانسحاب من الضفة الغربية كانت غير مقبولة تمامًا للفلسطينيين، مما جعل المفاوضات تصل إلى طريق مسدود. بعد أن أدركت كل الأطراف أن الحلول لا يمكن أن توجد إلا عن طريق الإشراف المكثف المباشر للولايات المتحدة. وفى هذه المرحلة، أدت الالتزامات العديدة لإسرائيل، التى لم تتحقق إلى تفاقم حالة عدم توازن القوى بين

الطرفين. حيث إن إسرائيل كانت ترفض الاعتراف (تحت بنود القانون الدولى) بأنها كانت قوة احتلال، وجدت الحكومات الإسرائيلية الذريعة السهلة لكى تعتبر أى اتفاقيات باطلة وكأنها لم تكن، وكان لتمسك إسرائيل بعدم الانسحاب، تأكيد على أن الأراضى التى كان ولابد أن تسلمها للفلسطينيين تظل موضع تفاوض مرة أخرى. كل ذلك سيجعل المفاوضين الفلسطينيين يتفاهمون على قضايا، كان قد تم الاتفاق عليها. فى نفس الوقت كانت زيادة المستوطنات خلال السنة الأولى لحكم باراك، تشير إلى أن إسرائيل كانت تحاول إحكام قبضتها على مناطق رئيسية فى الضفة الغربية، وذلك للإجحاف بجغرافيا السلام النهائى. وهناك تفسير أهون قليلا، وهو أن باراك كان يؤكد استحالة التوصل إلى اتفاق سلام.

عقدت قمة فى فبراير سنة ٢٠٠٠، وفشلت نتيجة لرفض باراك استكمال حتى أقل عمليات إعادة الانتشار المتفق عليها قبل عام. وكانت إسرائيل قد سلمت ٦% أخرى من أراضى الضفة الغربية، تمهيدا لقمة كامب ديفيد فى يوليو، والمقترحة من قبل الرئيس كلينتون، ولكن ذلك لم يهدئ كثيرًا من شعور الفلسطينيين بالظلم. لكى تصبح الأمور أكثر سوءًا بالنسبة للفلسطينيين سحبت إسرائيل كل قواتها من لبنان فى شهر مايو، لتريح نفسها من أكثر احتلال مكلف ماديًا وزمنيًا، وتتوجه بقواتها للضغط فى طريق قضايا الأمن، ليقوى ذلك من موقفها أمام الفلسطينيين.

كامب ديفيد: ماذا كان على الطاولة ولماذا قال عرفات لا؟

إحساس عرفات بوضعه الضعيف جعله يرفض مبدئيا دعوة الرئيس كلينتون للسفر إلى كامب ديفيد – المنتجع الرئاسى الذى يبعد ٦٠ ميلاً شمال مدينة

واشنطن دى سى – الذى شهد قبل أكثر من عقد من الزمان المفاوضات المصرية الإسرائيلية الرئيسية للسلام فى جلسة كأنها سباق الماراثون لحل أهم قضايا عملية السلام.

ومهما تكن أخطاء عرفات – وهى كثيرة – فإنه كان يدرك أنه كمن يسير نحو فخ منصوب ليصبح كبش فداء. ولأنه سوف يلام إذا رفض المفاوضات والعرض على طاولة كامب ديفيد، أو سوف يكون محل ازدراء من قبل الفلسطينيين فى وطنه إذا وافق على شروط لصالح إسرائيل.

وإذا كان مفهوما لماذا لم يكن عرفات متحمسا للذهاب لكامب ديفيد. فسبب ذهاب باراك، ليس مؤكدا كذلك. وفى مقابلة، مع بنى موريس بعد أن ترك الحكومة، أوضح باراك أنه كان يريد أن يكمل ما بدأه رابين باتفاقية أوسلو "على أساس الاعتقاد بأن "السلام الرسمي" (يمكن) أن يضع قيودا سلمية على كلا المجتمعين، ويتيح الفرصة لاستمرار العمل الاصعب لبناء سلام بين الشعبين. وعلى الرغم من شكوك قيادات استخبـــاراته فى أن عرفات يمكن أن يتخذ القرارات الضــــرورية للتوصل لاتفاق سلام"، فإن باراك كان يتمنى أن يرتفع عرفات لمستوى الحدث[٣٤].

حتى المحافظين من المعلقين الإسرائيليين اعترفوا بأن باراك لم يذهب إلى كامب ديفيد لتقديم تنازلات جوهرية مكتوبة من أجل الوصول إلى اتفاق نهائى[٣٥]، من ناحية أخرى، صحيح أن باراك قطع شوطا بعيدا لكسر معظم محرمات السياسة الإسرائيلية فى عملية السلام. ولقد عاد مرة أخرى ليتعهد بعدم طرح فكرة تقسيم القدس ومقايضة الأرض الإسرائيلية بأخرى فلسطينية تحتوى على مستوطنات يهودية، ووافق على زيادة نسبة التنازل عن الأراضى – ٩٠% من الضفة الغربية– أكثر مما كان ينوى إعطاءه فى الأصل.

وافق عرفات على الذهاب إلى كامب ديفيد، بعد أن وعده الرئيس كلينتون بأنه لن يلام إذا فشلت المباحثات – وفى الحقيقة كان كلينتون هو من تطوع بهذا الشرط خلال محادثات – ما قبل القمة مع عرفات – ("لن تكون هناك أصابع تشير إليك – هكذا قال له")[٣٦]. غير أن باراك لم يكن مستعدا، خلال المفاوضات، حتى لتقديم عرض كبير على الطاولة أو الكشف عن موقفة النهائى (حتى للولايات المتحدة). فى الحقيقة، لم يكن هناك عرض إسرائيلى محدد مدعم بالخرائط والأرقام. بل على العكس، كما قال "كلايتون سويشر:- "Clayton Swisher"- فى مراجعته الشاملة لمباحثات كامب ديفيد بأنه "كان هناك رضوخ صريح من القمة للجانب الإسرائيلى من قبل إدارة كلينتون، وهو ما تسبب فى أن تضع إسرائيل محددات للمفاوضات، ونتج عن ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يعد مبدأ استرشاديا[٣٧].

كان دور إدارة كلينتون باعتباره "وسيطًا أمينًا" محل شكوك، فالسياسة الأمريكية تشكلت عن طريق العلاقات الوثيقة بين كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية، أعضاء الجماعات الموالية لسياسة المصالح الإسرائيلية، و(بخاصة لجنة الشئون العامة الأمريكية/ الإسرائيلية- الإيباك) والكونجرس وحلفائه من الإعلاميين والمسئولين الإسرائيليين، كل ذلك جعل من المستحيل على كلينتون الضغط على إسرائيل لكى توافق على تنازلات مهمة أثناء المفاوضات. والحقيقة أن كلينتون حاول بكل قوة إقناع الإسرائيليين لتنفيذ الاتفاق الذى سبق أن وقعوه.

فى مثل هذا الجو التفاوضى، لم يكن مفاجئا أن "تقف إسرائيل أثناء مفاوضات كامب ديفيد على بعد خطوة، إن لم يكن أكثر من عرض"، بينما كانت الأفكار تنقل شفاهة وليس مباشرة. كان باراك يخشى بالتأكيد من الثمن الوطنى

الذى يمكن أن يدفع إذا ما تسرب منه عرض "سخى" دون تقديم تنازل فلسطينى آخر يعوّض ذلك. ولكن بدون وثيقة مادية ملموسة، أو عروض واضحة توضع على الطاولة، فسيكون كل الأطراف متفاوضين على سراب فى كامب ديفيد. بدون مادة فعلية، وسوف تتبخر كل محاولة يقوم بها أى من الطرفين لوضع نقاط محددة. الشيء القاتل هو؛ عدم وجود خريطة تفصيلية واضحة تصلح أن تكون أساسا لاتفاق نهائى على الحدود.

من هنا كان نزع الطابع السياسى عن أوسلو، وأصبح خلوها من نموذج للتفاوض هو ما يهدد العملية بأكملها. وفى النهاية انهارت أوسلو بسبب عدم قدرة إسرائيل على وضع مقترحاتها على الطاولة - بمعنى الكلمة - وعدم قدرة الفلسطينيين على الرد على أساليب الإسرائيليين على نحو يجعل المفاوضات تستمر.

انتهت القمة فى يوليو، وعلى الفور حنث كلينتون بعهده مع عرفات، وذلك بموافقته مع إيهود باراك بأن الفلسطينيين وحدهم كانوا مسئولين عن هذا الفشل.

تكشف مذكرات بعض أهم اللاعبين الإسرائيليين فى كامب ديفيد عن ثلاث إستراتيجيات رئيسية لتفسير أسباب فشل القمة. أولاً، استخدام التاريخ لتطويع مطالب الفلسطينيين. وكما يوضح يوشى بلين فى كتابه "حول السلام : *Touching Peace*" فى مؤتمر لوزان ١٩٤٩، كان بن جوريون على استعداد لقبول مائه ألف لاجئ فلسطينى، ولكن العالم العربى هو الذى رفض ذلك، ولا يمكن أن تأتى بعد خمسين عامًا، لتقول إنك غيّرت رأيك وتسأل ما إذا كان العرض ما زال قائمًا[٣٨]. بعبارة أخرى، لقد أضاع الفلسطينيون الفرصة لتكون لهم دولة قابلة للنمو فى ١٩٤٨، وبالتالى لابد من أن يقبلوا أى اتفاق يمكنهم التفاوض عليه اليوم.

ثانيًا: وكما رأينا فإن عملية السلام كان يتم تعريفها باعتبارها إحدى النتائج الحتمية للعولمة الليبرالية الجديدة التى هى نفسها تطور حتمى فى تاريخ العالم. كما ناقش "شلومو بن عامي: *Shlomo Ben Ami*"، أن أوسلو كانت "منتجا فرعيا لعالم ناشئ". يقول إن معارضة أوسلو معارضة لتيار التاريخ. وهذا يؤدى إلى بعض اللبس، حيث يضطر بن عامى إلى إلقاء اللوم على المفاوضين الفلسطينيين الذين جاءوا من تونس، ولم تكن لديهم معرفة بالأوضاع على الأرض. أما القادة المحليون الذين نشأوا تحت الاحتلال، فما كانوا ليسمحوا بذلك". والمثير للسخرية فى تعليقات بن عامى هى، أنها تغفل حقيقة أن إسرائيل جاءت ببعض التونسيين، تحديدًا (كما يعترف بن عامى فى فقرة سابقة من كتابه) لأن المحليين أبدوا جمودًا صلبًا شديدًا فى موقفهم التفاوضى. وأخيرًا: عند الحديث عن إسرائيل فى تقويض عملية السلام، ويلقى اللوم على الجناح اليمنى وليس على مسئولى حزب العمل من أمثال باراك وبيريز. وفى رأى بن عامى، أن الليكود "هو الذى قتل السلام بهدوء" من ناحية أخرى كان حزب العمل يتصدر عملية السلام[٣٩].

وعلى الجانب الفلسطينى، بحلول منتصف التسعينيات، كان منتقدو أوسلو قد فهموا نقاط الضعف التى أصابت عملية السلام. أحمد قريع "أبو علاء"، الذى حضر أكثر من اثنتا عشرة جولة من المباحثات السرية التى أدت إلى توقيع إعلان المبادئ، هو بالتحديد الذى أدرك أن أحد أكبر الأخطاء التى وقع فيها الفلسطينيون، كان الموافقة على الاعتراف بإسرائيل دون الحصول على اعتراف من إسرائيل بحق الفلسطينيين فى دولة مستقلة مقابل ذلك[٤٠].

الحقيقة أن الاعتراف بمنظمة التحرير وليس إقامة دولة، ساعد إسرائيل فى التمهيد لخلق علاقة غير سوية بين المنظمة والسلطة، كما يتمثل فى دور عرفات

باعتباره رئيسا لكلتيهما، وتركيز السلطة فى يده وإحباط العملية الديمقراطية فى داخل المجتمع الفلسطينى بسبب الهياكل التنفيذية والأمنية للسلطة الفلسطينية.

ولعل إدراك الفلسطينيين لهذا الخطأ فى بداية العملية هو الذى جعل قريع يسأل بعد ٧ سنوات، عن من المسئول عن فشل كامب ديفيد" وليجيب بصراحة، أولاً، كانت هناك المشاكل الخطيرة فى عملية التفاوض فى القمة منذ البداية – ويستخدم الكلمة" خشنة"– ويضيف "لا أحد من الأطراف الثلاثة (إسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة) خطط للفشل ولا أحد مسئولا بالكامل عن ذلك[٤١].

أدى الفشل الواضح لمباحثات أوسلو بحلول صيف ٢٠٠٠، إلى إدراك بعض أفراد النخبة السياسية الفلسطينية الحاجة إلى تأكيد أكبر "على بناء الديمقراطية" وبخاصة من خلال نظام التعليم. بدت قيادة منظمة التحرير غير مهتمة بذلك، فبدأ المنتقدون يعتقدون أن منظمة التحرير *PLO*، كان عليها أن تكف عن احتكار المشهد الداخلى لفلسطين، لأن سياساتها لا تؤدى إلى تحقيق الاستقلال. حماس تحديدا قدمت نقدًا لاذعا لعملية السلام كان يتناسب مع أنشطتها الإرهابية على الأرض. أحد الكتب الذى يضم مقالات من صحيفة نقلا عن جريدة حماس العربية "فلسطين المسلمة" التى تصدر فى لندن، فى هذا الكتاب الصادر فى ١٩٩٧، يقول مؤيدو حماس: "إن حقائق الاقتصاد الإسرائيلى لا يمكن تخيلها، الأهداف الإسرائيلية واضحة دائما. تجاهل الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية، لصالح حق العودة للكيان الإسرائيلي"، والكتاب يتنبأ بانطلاق العنف بعد ثلاث سنوات بسبب حقيقة القوة الإسرائيلية، وليس فقط على الفلسطينيين، وإنما على المنطقة كلها" ويشير الكاتب إلى وهْم أوسلو. ويحفز الكاتب قراءة على التركيز على الحقيقة، وهى كلمة رئيسية، تظهر فى الكتاب كله، وتجادل بأن حقيقة الموقف

فى أوسلو، واضحة لو أخذنا فى الاعتبار استمرار الاحتلال والاستيطان وحصار القدس، والحرم الإبراهيمى (مسجد الخليل، والذى ظل تحت الاحتلال الإسرائيلى) واستيلاء إسرائيل على المياه والأراضى(٤٢).

ربما يكون عدم توازن القوى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو؛ السبب الرئيسى وراء فشل كامب ديفيد. المعلقون الفلسطينيون، كذلك يشيرون إلى تأثير المشكلات الداخلية فى أداء القيادة الفلسطينية. فقد عجزت السلطة الفلسطينية تحديدًا فى قيادة التحديات المزدوجة وهى النضال المستمر من أجل التحرير الوطنى والحاجة لتشجيع التحول الديمقراطى وبناء الدولة.

وكما يقول بعض المسئولين الفلسطينيين، فإن عرفات خلط عمدا بين الشرعية والثورية والشرعية الدستورية، متوسلا واحدة أو الأخرى حسب الظروف، وأحيانًا يستخدم واحدة ضد الأخرى. "وبمواصلته شخصنة حكمه، شجع عرفات آلية قوة كانت "القرب من الرئيس" وليس الوضع المؤسس هو الأهم. وكما أوضح خليل شقاقى (العالم السياسى الفلسطينى) وذلك قبل بضعة شهور من اندلاع انتفاضة الأقصى – فإن غياب المسئولية السياسية تقريبا وعدم وجود تحديد واضح للمسئوليات والصلاحيات، والمشاركة الضعيفة للمجتمع المدنى لم تساعد فى ظهور نظام سياسى جديد". كل ذلك أسهم بدرجة كبيرة فى تلك المشكلات الهيكلية الأوسع"(٤٣).

لقد مات حلم عرفات بأن يكون مشرفًا على إقامة دولة فلسطينية فى اليوم الذى غادر فيه كامب ديفيد، وعندما اندلعت الانتفاضة الثانية فى سبتمبر سنة ٢٠٠٠. كانت أغلبية الفلسطينيين قد اتجهوا، على نحو أو آخر، إلى مدى أبعد منه بكثير.

غير أن "مالى وأغا" وهما يختتمان تعليقهما بأن هذه الأرثوذكسية (الطريقة التقليدية) أو(خطأ عرفات كانت خطيرة وسطحية ذلك، لفشلها فى أن تعبر عن رأى الفلسطينيين فى العرض المقدم لهم، بأنه ليس مغريًا أو ليس عرضا بالمرة"[٤٤]. باراك، والذى اشتهرت بالمقوله الشهيرة بأنه لو كان فلسطينيًا لانضم لحماس، كان يفهم جيدا بعمق أن الفلسطينيين كانوا مجبرين على قبول تنازلات صعبة، وتعتبر الخطوط الحمراء لموقف إسرائيل التفاوضى. بعد سنة ٢٠٠٠، سوف تتدهور الخيارات أمام الفلسطينيين إلى حل جديد.

الانهيار والفوضى: قبة الصخرة، انتفاضة الأقصى ونهاية الحلم

بينما كان كان الفلسطينيون والإسرائيليون يحاولون التعافى من كامب ديفيد، كان أرئيل شارون، رئيس الليكود، يرى وينتهز الفرصة ليعيد رسم المشهد السياسى، ويدق المسمار الأخير فى نعش أوسلو. جاء ذلك فى صورة زيارته فى ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ (بمباركة من كل من: باراك وبن عامى ومعارضة شديدة من الفلسطينيين)[٤٥]، إلى معبد جبل القدس (الحرم الشريف بالعربية) مصطحبًا ما يزيد على ألف جندى إسرائيلى. وذلك بهدف تأكيد المزاعم الإسرائيلية فى السيادة على ثالث قبلة مقدسة بالنسبة للإسلام. أثار ذلك احتجاجات الفلسطينيين بما فى ذلك إلقاء الحجارة على رجال شرطة الشغب والمصلين اليهود عند الحائط الغربى تحت الحرم، وردًا على ذلك أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار لتقتل سبعة فلسطينيين. امتد العنف إلى رام اللـــه ومدن أخرى، وفى خلال أيام كان الطرفان يتحدثان عن انتفاضة جديدة.

كانت انتفاضة سنة ٢٠٠٠ مختلفة عن سابقتها فى ١٩٨٧. أولاً: من البداية، استخدم الإسرائيليون الذخيرة الحية والقوة المفرطة ضد المتظاهرين العزّل ورماة الحجارة، وبحلول اليوم الثالث كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلى قتلت اثنى عشر فلسطينيا، وجرحت أكثر من خمسمائة. وردا على هذا المستوى غير المتكافئ من العنف الإسرائيلى - أكثر من ١,٣مليون طلقة وقذيفة - أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلى قبل انتهاء الأسبوع الأول، بعد استخدام جيش الدفاع للدبابات والصواريخ والهيلوكبتر، ثم طائرات إف- ١٦ ضد المحتجين. انتقل الفلسطينيون من الحجارة إلى القنابل الانتحارية بوصفها أسلحة رئيسية فى تصاعد الانتفاضة، كما استهدفوا المدنيين الإسرائيليين والمستوطنين وكذلك الجنود.

غير أنه، فى نفس الوقت، كان الكثير من المثقفين الفلسطينيين يعبرون عن غضبهم إزاء استعداد اليسار الإسرائيلى حليفهم السابق لقبول، إن لم يكن التستر على العنف الإسرائيلى والمستخدم من قبل جيش الدفاع لقمع الانتفاضة[٤٦].

نفس الشعور عبّر عنه أيضا المواطنون الفلسطينيون فى إسرائيل الذين شاركوا لأول مرة فى احتجاجات عارمة أدت إلى مقتل ثلاثة عشر مدنيًا من الفلسطينيين الإسرائيليين على يد قوات الشرطة.

بعد فشل قمة عقدت فى مصر فى أكتوبر فى وقف إطلاق النار، كان عدد الضحايا فى الجانبين (خاصة الفلسطينيين) يتزايد بشكل ملحوظ كل أسبوع.

وبنهاية عام ٢٠٠٠، كان هناك ٣٠٠ قتيل فلسطينى، وأكثر من عشرة آلاف جريح. عشرات الإسرائيليين ماتوا كذلك. يئس بيل كلينتون من الخروج بشىء إيجابى من الموقف المتردى قبل أن يسلّم الرئاسة إلى جورج بوش الذى كان على يقين أنه غير مهتم بمواصلة عملية السلام.

عقدت قمة أخرى فى طابا فى يناير ٢٠٠١، وكانت أكثر قربا من غيرها لتحقيق اتفاق سلام نهائى. قدم الرئيس كلينتون عرضا لتحسين الهوة بين الطرفين، ونتج عنه مزيد من المفاوضات أكثر، وقيل إن المفاوضين الإسرائيليين قبلوا فكرة أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية. رفض باراك التوقيع على الاقتراح، وصريح أنه "لن يتم الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء"[٤٧]، ومن جانبهم، اشتكى المفاوضون الفلسطينيون، أنه كلما كان الطرفان يقتربان من توضيح مواقفهما استعدادا للاتفاق النهائى، كانت الهوة بينهما تتسع[٤٨]، خلال هذه الفترة، كان جيش الدفاع الإسرائيلى، بصفة روتينية يضرب الأحياء المدنية فى الضفة الغربية بالقنابل، وسرعان ما تبع ذلك إغلاق الضفة نهائيا.

ترك كل من باراك وكلينتون الرئاسة فى بداية ٢٠٠١، وتولى جورج دبليو بوش رئاسة البيت الأبيض فى نهاية يناير. وهزم أرئيل شارون منافسه إيهود باراك فى الانتخابات بعد بضعة أسابيع. بانتخاب شارون رئيسا للوزراء أصبحت أوسلو رسميا فى حالة موت سريرى لن تبرأ منها.(وصف إحدى المنظمات غير الحكومية سنة ٢٠٠١، بأنها كانت السنة التى ماتت فيها أوسلو أخيرا[٤٩]) وباعتباره رد فعل على انتخاب شارون، قام الفلسطينيون بمظاهرات عارمة ضده. شهد بعضها دعوات للمزيد التفجيرات الانتحارية ضد إسرائيل، ومع حكومة شارون الجديدة التى انتهجت سياسات أكثر صرامة مع الفلسطينيين، زادت عمليات العنف والهجوم على المدنيين من الجانبين.

كان ذلك هو الشكل الذى اتخذته العلاقات بين الطرفين على مدى معظم السنوات الخمس التالية[٥٠].

بحلول أبريل ٢٠٠١، عندما نشر السيناتور الأمريكى السابق جورج ميتشل تقريره الذى يوجز اقتراحات لمحاصرة العنف وتجديد عملية السلام. كان واضحًا كيف كان حصاد سبع سنوات من التفاوض هزيلا. كان قد سقط ٨٨ مدنيًا و٣٩ جنديًا قتلى من الإسرائيليين. أما بالنسبة للفلسطينيين، فكان الأمر أكثر سوءًا: كان هناك على الأقل ٥٠٠ قتيل، من بينهم ١٦٧طفلا ١٤٠٠٠٠ جرحوا من بينهم ٦٠٠٠ طفل، وتم تدمير ٥٥٩ مبنى، واقتلاع ٢٥ ألف شجرة زيتون، وتدمير ٩٠٠ فدان من الأراضى الزراعية[٥١].

فى نفس الوقت جمدت إسرائيل الضرائب وغيرها من أرصدة الجمارك المدنية بها للحكومة الفلسطينية. طبقًا لشروط اتفاقية أوسلو. أدى الضغط على السياسات الفلسطينية والاقتصاد إلى اعتراف عرفات لأول مرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، بالحاجة إلى إصلاح سياسي ومؤسسى داخلى، ومحاربة الفساد والتأكيد على التزامه بسيادة القانون. لن يكون أى إصلاح أو تحرير ممكنا فى السنوات التالية. بينما نظام السلطة الفلسطينية الذى تأسس قبل سنوات، وكان هو الأمل الوحيد لتحقيق الديمقراطية باعتباره تجربة فلسطينية، ولن تتصلح الحال إلا باستعادة تعددية السياسات الفلسطينية والمجتمع معها[٥٢].

تأثير ٩/١١ على الصراع الإسرائيلى الفلسطينى

غيّرت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة فى ٢٠٠١/٩/١١، بكل وضوح السياسة الديناميكية والإستراتيجية حول الانتفاضة الجديدة، ورد إسرائيل العنيف عليها. لم يكن مفاجئا أن تقوى الأحداث وضع إسرائيل، فحكومة الولايات المتحدة التى لم تكن متعاطفة من البداية، لم تبدِ مرونة فى التعامل مع العنف

الفلسطيني ضد إسرائيل وبالتالي صنّفت المقاومة الفلسطينية "ضمن فئة الإرهاب العام". في نفس الوقت أدركت إدارة بوش بعد غزوها لأفغانستان، بأنه كان يتعين عليها أن تفعل شيئا يظهر أن أمريكا دعّمت حل المشكلة الفلسطينية، وبأنها لم تكن ضد الإسلام مثلاً أو معادية للشرق الأوسط. (ولاسيما المسئولين في إدارة بوش كانوا يعدون للهجوم على العراق حتى قبل ٢٠٠١). أفصح بوش علانية عن مساندته لفكرة إقامة دولة فلسطينية، وكانت أول مرة يعترف فيها رئيس أمريكي علنا بأن قيام دولة فلسطين سيكون النتيجة النهائية للمفاوضات.

كان هناك احتمال تقدم ملحوظ عندما عرضت حكومة السعودية مبادرة سلام مفصلة وبعيدة المدى في مارس ٢٠٠٢، بناء على بنود الخطة، تنسحب إسرائيل إلى خطوط يونيو ١٩٦٧، وتقوم دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف يكون هناك "حل عادل" لمشكلة اللاجئين. وفي المقابل سوف تعترف الدول العربية بإسرائيل، وتوافق على سلام شامل وتطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل. غير أن المسئولين في الإدارة الأمريكية انتهجوا سياسة جديدة كانت تشبه لدرجة كبيرة منهج أوسلو.

في ٢٠٠٢، أعلنت إدارة بوش "خارطة طريق" نحو اتفاق نهائي، ترد بدرجة كبيرة على فشل جهود وساطة جورج ميتشل. خارطة الطريق التي تعتمد على اقتراحات بوش تم تعديلها بواسطة تحالف دبلوماسي عرف باللجنة الرباعية – الولايات المتحدة – الاتحاد الأوربي – روسيا – الأمم المتحدة – للإشراف على تطبيقها. كانت خارطة متوافقة إلى حد كبير مع المعايير التي وضعتها في كامب ديفيد في ٢٠٠٠، ومفاوضات طابا التالية. وإذا كان المفترض أن تنتهي أوسلو

باتفاق نهائى فى مايو ١٩٩٥، فإن خارطة الطريق يمكن أن تنتهى فى ٢٠٠٥، بإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

وفى العام التالى، وبينما كانت عملية السلام ما زالت تتخبط، انضم يوسى بيلين، وزير الخارجية السابق فى حزب العمل، لوزير المعلومات الفلسطينى السابق ياسر عبد ربه، لإصدار "اتفاقية جنيف"، هذا الاتفاق "غير الرسمى عكس" مفهوم خارطة الطريق (وأوسلو كذلك)، الذى كان من المفترض أن تسبق فيه زيادة الأمن والثقة، الاتفاق السياسى، هنا جاء، الاتفاق النهائى، أولاً. كان أهم تطور فى هذا الاتفاق، أنه أظهر استعدادا فلسطينيا (بين نخبة من منظمة التحرير الفلسطينية على الأقل للتخلى عن حق العودة إلى إسرائيل١٩٧٦، فى مقابل الحصول على كل الضفة الغربية تقريبا. بالإضافة لذلك يسمح لإسرائيل بالإبقاء على المستوطنات الرئيسية، وخاصة الموجودة حول القدس وفى مقابل ذلك تصبح القدس عاصمة للفلسطينيين. وتم أيضًا توقيع اتفاقية غير ملزمة بواسطة رئيس جهاز الشين بيت السابق "عامى أيالون: *Ami Ayalon*" ورئيس جامعة القدس سرى نسيبة، وقد صور ذلك العودة إلى خطوط ١٩٦٧، والقدس مدينة مفتوحة ونهاية لمطالبة الفلسطينيين بحق العودة لديارهم السابقة.

سرعان ما عاد اليسار الإسرائيلى لاتفاقية جنيف، وذلك باعتباره وثيقة يمكن أن تصبح مدخلاً واقعيًا لإنهاء الصراع. ولكن فرص قبولها كانت ضعيفة من قبل معظم الفلسطينيين، وعلى الرغم من أنها أُرسلت بالبريد إلى كل إسرائيلى، فإنها لم تجد أى صدى. وبمجرد تورط الولايات المتحدة فى العراق، اختفت كل الفرص لإيجاد حلول للصراع.

واستشعر أرئيل شارون فرصة لتدعيم وضع إسرائيل فى الضفة الغربية، فتقدم بمبادرة سلام من جانب واحد، ففى ٢٠٠٤، اقترح شارون انسحاب كل المستوطنين الإسرائيليين والجيش من قطاع غزة فى أغسطس ٢٠٠٥، ثم الإخلاء التام. تخلصت إسرائيل بذلك من عبء حماية ٢٠ ألف مستوطن يعيشون وسط مليون ونصف المليون فلسطينى. ومن الناحية الدبلوماسية، كان مهما تقديم غزة باعتبارها برهانا وبخاصة الإعلام الغربى والأمريكى بوصفها دليلا على استعداد القيام على بانسحاب رئيسى من الضفة الغربية، إذا ما توقف العنف تمامًا.

غير أن شارون كان يفهم بالطبع، أن العنف لن يتوقف من كلا الجانبين، وبذلك تكون الفرصة مهيأة لإسرائيل لكى تدعم وجودها فى أجزاء الضفة الغربية التى كانت تأمل فى الاحتفاظ بها، فى حالة أى سلام دائم. وهكذا تأسست سابقة لصنع السلام من جانب واحد.

لتدعيم الوجود الإسرائيلى فى الضفة الغربية، انتهج شارون سياسات تمنع الفلسطينيين من إحراز أى تقدم عسكرى أو سياسى نتيجة للانتفاضة. استخدمت القوات الإسرائيلية الحصار والتدمير الشامل لأحياء سكنية بالكامل فى أهم مدن الانتفاضة، وبخاصة نابلس وجنين. حدثت معركة جنين (بالعربية" مذبحة جنين") فى أبريل ٢٠٠٠. وكانت أول دليل يوضح مدى القوة التى كانت إسرائيل على استعداد لاستخدامها بعد ١١\٩. ردا على التفجيرات الانتحارية، دفعت إسرائيل الجنود والعربات المدرعة وطائرات الهليوكبتر والبلدوزرات المدرعة إلى مخيم اللاجئين فى جنين لتدمير ما يقرب من ١٠% منه. جاءت تقارير عن وفاة المئات من المدنيين، والتى ثبت أنها كانت مبالغة كبيرة. فقد ثبت وجود ٥٢ حالة وفاة، كان بينهم ٢٢ من المدنيين، وحتى لو كان عدد الوفيات أقل مما ادعاه بعض

الفلسطينيين، فإن كلا من منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية اتهمت إسرائيل بارتكاب العديد من جرائم الحرب الواضحة خلال المعركة، والتى أسفرت عن تدمير حياة المدنيين الفلسطينيين داخل المدينة، أعاقت لبعض الوقت قدرة الفدائيين المقاتلين على العمل خارج البلدة. غير أنه على المدى الطويل، استمرت الهجمات على إسرائيل(٥٣).

حدث حصـــار ومعـــركة مماثلة فى نابلس فى نفس الوقت تقـــريبا، نـــتج عنها دمار لمعظـــم المناطق التاريخية فى المدينة وكثير من الأمـــاكن المجـــاورة (كانت الأضـــرار كبيرة، وقد استغـــرق الأمر أسابيع لحصـــر الخـــسائر فـــى الأرواح والأملاك(٥٤).

أكثر من ٧٥ فلسطينيا بينهم ٥٠ مدنيًا قتلوا فى نابلس، وكثير منهم بواسطة قبل الهيلوكبتر والدبابات. تم تدمير أكثر من مائة منزل، وقتل جندى إسرائيلى واحد. وكان هناك حصار آخر فى نفس الوقت فى كنيسة المهد فى بيت لحم. غير أنه فى النهاية، مهما كانت قوة التدمير العسكرية فلم تكن بقدر أهمية ما وصفه الجغرافى الإسرائيلى جيف هالبر "مصفوفة السيطرة" الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة. وكما سوف أشرح فى الفصل التالى، فان المكونان الرئيسيان "لمصفوفة السيطرة" منذ ١٩٨٠، كان الوضع الإستراتيجى للمستوطنات نفسها، وشبكة الطرق الجانبية الواسعة التى تربطها بها. بالإضافة إلى المئات من نقاط التفتيش العسكرية، كسرت هذه المستوطنات وشبكات الطرق تحكم الفلسطينيين وقدرتهم على الوصول لأراضيهم. بينما مكنت إسرائيل من التحكم ومن المنع (إذا أرادت) حركة السكان فى الضفة وغزة.

غير أنه منذ اندلاع انتفاضة الأقصى دخل عنصر جديد، وأصبح عاملاً رئيسيًا فى "مصفوفة السيطرة": حاجز العزل أو الجدار الذى بنته إسرائيل على حدود ١٩٦٧، وأحيانًا داخل الضفة، عرف "بحائط التفرقة العنصرية" كما أطلق عليه الفلسطينيون والنقاد، وهذا المصطلح – (استخدمته أيضًا محكمه العدل الدولية، التى نشرت رأيا استشاريا معلنة أن بناءه يتعارض مع القانون الدولى).

ومنذ ٢٠٠٧ وما بعدها، امتد الجدار لمسافة ٥٠٠٠ ميل، ومعظمه مكون من شبكات الأسوار أو خنادق مدرعات أو حوائط خرسانية بارتفاع أكثر من ثمانية امتار.

أعلنت إسرائيل أن غرضها من بناء الحائط كان لمنع تسلل الفلسطينيين والإرهاب. والحقيقة، أن الهجمات الإرهابية وكذلك الخسائر بين المدنيين، قد تضاءلت فى المناطق الإسرائيلية المتاخمة للحائط. فى نفس الوقت فإن معظم المجتمع الدولى يقبل حق إسرائيل فى بناء جدار آمن على طول حدود ١٩٦٧، ولكن على الرغم من فاعليته لتحقيق الهدف منه، قوبل بالمعارضة الشديدة من قبل الفلسطينيين وقطاع كبير من المجتمع الدولى، لأن معظمه لم يكن على الحدود، وإنما فى عمق الأراضى الفلسطينية. فى معظم الأحوال، انقطع المزارعون الفلسطينيون عن حقولهم، والأطفال عن مدارسهم وسكان القرى عن جيرانهم. يخشى الفلسطينيون أن يكون الحائط حدًا نهائيًا بين إسرائيل والضفة الغربية، وأن تحاول إسرائيل أن تجعله رسميًا.

هذا الخوف تضاعف عندما أعلن بوش فى أبريل سنة ٢٠٠٤، "أنه فى ضوء الحقائق على الأرض، من غير المنطقى أن تسفر مفاوضات الوضع النهائى عن عودة كاملة إلى خطوط هدنة ١٩٤٩"[٥٥].

ولسبب مشابه، عارض بعض المستوطنين الإسرائيليين الجدار، لأنه صنع عازلا ملموسا بين جزءين لا يمكن فصلهما من أرض إسرائيل. ولكن الكثير من المستوطنين احتضنوا الجدار لأنه أيضا احتضنهم، تم التخطيط لبنائه بعناية فائقة لكى يطوق ويحمى منازل المستوطنين فى مناطق؛ القدس وبيت لحم والخليل، ويضمن أن تظل "عناقيد المستوطنات" غير منفصلة عن إسرائيل.

حكومة إسرائيل تدافع عن الجدار، لأن بناءه مكّن جيش الدفاع الإسرائيلى من تقليل نقاط التفتيش والإغلاق فى المناطق الفلسطينية القريبة منه، مما سهل الحركة فى تلك الأجزاء من الضفة الغربية: حدث ذلك بالفعل، ولكن الثمن كان باهظًا جدا، استلزم بناء الحائط اقتلاع أكثر من مائة ألف شجرة زيتون وهدم الكثير من المبانى. أشجار الزيتون هذه، وبعضها عمره مئات السنين، ليست فقط رمزًا لارتباط الفلسطينيين بأرضهم، ورمزًا كذلك لارتباط الإسرائيليين بأرض إسرائيل، فهى كذلك أحد أهم مكونات الاقتصاد الفلسطينى. إن عشرات الألوف من أشجار الزيتون التى دمرت من قبل وأثناء أوسلو هى أحد أهم عوامل استمرار الصراع الإسرائيلي- الفلسطينى.

وإذا لم يتم كسر هذه السلسلة من الصراع، فإن فرص أوسلو فى إنتاج "ميراث للسلام" تعتبر ضئيلة حقًا.

ولكن الروابط بين الماضى والحاضر لم تضعف أثناء أوسلو، بل على العكس لقد قويت وتطورت لتصبح شركًا أو مصفوفة تجعل تحقيق السلام بالنسبة للفلسطينيين أكثر صعوبة. الأرض والحدود، حتى الهوية سوف تقيدها نفس القوى التى كانت تعد بالحرية والتقدم والمستقبل العالمى. والآن، سوف ننتقل إلى آليات القوة والأساليب التى أعادت بها تشكيل الجغرافيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل فلسطين.

الفصل الثالث

لا أرض لا سلام

كما أوضحت المناقشة فى الفصل السابق، بأن مسار مباحثات أوسلو حركته، وشكلت معه قوى تاريخية طويلة المدى تضرب جذورها فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. فى الفصول المتبقية من الكتاب سوف أشرح كيف أثرت هذه القوى فى مناطق مهمة فى عملية المفاوضات؛ المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة، تطور اقتصادات فلسطين وإسرائيل، تنامى قوى الحركات الدينية الاجتماعية فى المجتمعين، ودور المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية، وخطاب العنف فى محاولات لشق طريق نحو السلام. هذا الفصل سوف يقوم بدراسة السبب الرئيسى (من وجهة نظر أغلب الناس) العلاقات الإشكالية بين اليهود والعرب الفلسطينيين خلال العشرين سنة الماضية: التنافس على الأرض.

منذ مجيء الصهيونية إلى فلسطين فى ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى اليوم، كانت أولويات القادة الصهاينة ثم القادة الإسرائيليين هى؛ عدم تجميد الأرض المملوكة أو الواقعة فى حيازة السكان الفلسطينيين الأصليين، ثم إعادة تجميدها تحت ملكية وسيادة يهودية كاملة[1]، نجحت هذه السياسة بصورة مذهلة، حيث يتحكم اليهود الإسرائيليون اليوم تقريبا فى نفس المساحة التى كان يتحكم فيها الفلسطينيون قبل حرب ١٩٤٨، أى نحو ٩٠% من أرض البلاد.

ومع احتلال ما تبقى من فلسطين ابتداء فى ١٩٦٧، استخدمت إسرائيل أسلوبًا معدلاً فى إستراتيجية التحكم فى الأراضى فى فلسطين ما قبل ١٩٤٨، وداخل إسرائيل ما بين (١٩٤٨ - ١٩٦٧) وهى؛ نزع الملكية أو المصادرة المباشرة والقوانين العكسرية والتخطيط التى تنقل فيها الأراضى المملوكة للفلسطينيين إلى الحكومة الإسرائيلية، أحيانا الشراء بأسعار أعلى من السوق(٢).

الفارق هو أكثر من أنه فى فترة ما بعد ١٩٦٧، كان هناك عدد أقل من الفلسطينيين على استعداد لبيع أراضيهم لليهود، فى ٤ فقط من أكثر من اثنتى عشرة درزينات من مستوطنات الضفة الغربية (لا تشمل نقاط الحدود)، بيع أكثر من ٤% من الأراضى من قبل الفلسطينيين لليهود، وقد استلزم ذلك تطوير نظام راق لحصول دولة إسرائيل على الأراضى فى مواجهة المعارضة الشديدة من قبل السكان الفلسطينيين.

وطبقًا لدراسة أجرتها منظمة مراقبة "إحلال السلام الآن"، فإن ٤٠% تقريبًا من أرض المستوطنات جاءت الملكية الخاصة للفلسطينيين، والتى طبقًا للقانون الدولى (وفى بعض الأحيان القانون الإسرائيلى) تمت مصادرتها من مالكيها. من الأرض المتبقية هناك ما يقدر بـــ ٥٤% ويعتبر أرضا "مملوكة للدولة، وهو تشريع عثمانى كان يصنف الأراضى التى يقوم الأهالى بفلاحتها ملكًا لهم، وكان يشير الآن إلى الأرضى الموضوعة تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية وليس للفلسطينيين الحق فيها بأية حال(٣)، وهنا لابد من أن نستكشف آليات هذا النظام، والدور الحاسم الذى لعبه فى انهيار عملية أوسلو للسلام.

إن ما يجعل مشروع الاستيطان جديرًا بالدراسة، هو أن فكرة مقايضة الأرض بالسلام كانت تتزايد رغم أنها فى القلب من المفاوضات بين إسرائيل

وجيرانها، وفى النهاية، الفلسطينيين، على مدى جيلين، وأخذت فى البداية شرطية قانونية ودولية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذى صدر بعد حرب الستة أيام فى يونيو ١٩٦٧، وتم تأكيده فى القرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، وعلى مدى جيل كامل كانا يمثلان نظاما مرجعيا فى المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، المفاوضات الموسعة بين إسرائيل والعرب ويدعمها القبول شبه الإجماعى لفكرة؛ أن الاحتلال الدائم والاستيطان فى فترة الحرب عمل غير قانونى بموجب القانون الدولى[٤].

وأيًا كانت التصريحات العامة فى بداية عملية مدريد ١٩٩١، فإن القادة من الطرفين كانوا على علم، كما أشارت جريدة واشنطن بوست بأن "الأرض مقابل السلام، أمر حتمى"[٥].

كان السؤال هنا بالطبع هو، مساحة الأراضى التى يمكن أن تكون إسرائيل مستعدة لإعادتها، ونوع السلام الذى تريده فلسطين والعرب ويكونون مستعدين للموافقة عليه فى مقابل تلك الأراضى. هنا كانت نقطة الضعف فى القرار ٢٤٢، باعتباره أساسًا للمفاوضات، التى أوضحت أنه يستبعد الفلسطينيين فى معادلة المفاوضات، وذلك بتركيزه فقط على حق جميع الدول- وبالتالى ليس الضفة الغربية وغزة- "فى العيش فى سلام وأمان"، وكان ذلك من العيوب التى تعذر على الفلسطينيين تجاوزها.

ويمكن أن نرى تأثير ذلك العامل فى إحصائيات الاستيطان فى فترة أوسلو. كما قيل، فإن عدد المستوطنين الإسرائيليين خلال أوسلو تزايد من ١١٠٠٠٠ نسمة فى ١٩٩٣ ليصبح ٢٠٠٠٠٠ نسمة فى غزة والضفة الغربية عام ٢٠٠١، أما فى القدس الشرقية فقد ارتفع عدد السكان اليهود من ٢٢٠٠٠ نسمة، إلى ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ نسمة فى الفترة نفسها، وكما تم إنشاء أكثر من ٢٤ مستوطنة جديدة.

وأكثر من ١٨٠٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين، وأكثر من ١٣٠ نقطة تفتيش تم إنشاؤها (أكثرها كان يتم إضفاء الشرعية عليه بعد أن تكون المستوطنات قد أنشئت)، وكان يتم هدم خمسين منزلاً كل عام فى القدس الشرقية (وزاد عدد هدم المنازل ليصبح مائة كل عام تقريبا خلال فترة أوسلو خاصة فى الأراضى المحتلة)، وتمت مصادرة أكثر من ٣٥ ألف فدان من الأراضى الفلسطينية لإنشاء الطرق والمستوطنات، وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى، كان تعليق "زائيف سكيف" على هذه العملية، رغم أنه من المعتدلين، "هناك مسئولية كبيرة على عاتق إسرائيل لتراكمها وتعمدها عرقلة الجدول الزمنى للاتفاقيات، على سبيل المثال تنفيذ المراحل المختلفة من إعادة الانتشار(٦).

وفى هذا السياق، رغم أن غياب الفلسطينيين عن الإطار العام الأساسى للمفاوضات الأساسية لم يؤد إلى فشل العملية تمامًا، فإن وجود الكثير من كبار القادة الإسرائيليين باعتبارهم مشاركين فى عملية أوسلو، ومشاركين أيضًا فى مشروع الاستيطان خلال فترة ما بعد ١٩٦٧، جعل وصول عملية السلام إلى نهاية ناجحة أمرًا بالغ الصعوبة. والحقيقة أن أكثر المسئولين البارزين الإسرائيليين تفهمًا "شيمون بيريز"، كان هو نفسه مهندس "نقاط التفتيش" و"معسكرات العمل التى أصبحت فى النهاية مستوطنات كاملة (مستوطنة أوفرا شمال شرق القدس) والتى أعلنها "إيهود باراك" الذى خلف "بيريز" باعتباره رئيس وزراء لحزب العمل، "الآن وللأبد" جزءًا من السيادة الإسرائيلية(٧).

وهذه الأنشطة تكشف عن سياسة الاستمرار فى بناء المستوطنات بين حكومة الليكود والعمل فى فترة ما بعد ١٩٦٧، والفارق الوحيد بينهما هو، أنه بينما كانت قيادة حزب العمل متطرفة أيديولوجيا فى الاستحواذ على الأراضى(٨)، فإنهم

تاريخيًا أظهروا استعدادًا للتخلى عن نصيب كبير من الضفة الغربية للحكم الفلسطينى، على عكس نظرائهم فى حزب الليكود، إذا كان ذلك يعنى تحقيق الهدف الإستراتيجى الأكبر وهو تحقيق السلام والتطبيع مع جيران إسرائيل من العرب[٩].

خطة آلون: الانفصال أم الاستيعاب

من إجمالى ٢٠٠ مستوطنة ونقطة تفتيش فى الأراضى المحتلة منذ أوائل ٢٠٠٨، يوجد أقل من ٣٠ منها تم إنشاؤها خلال العقد الأول من الاحتلال. غير أن هذه المستوطنات كانت حيوية، لأنها مهدت لمعمار المستوطنات خلال فترة أوسلو، لأنها التزمت بخريطة إستراتيجية للاستيطان رسمها نائب رئيس الوزراء آنذاك" إيجال آلون: *Yigal Allon*[١٠]. ففى صيف عام ١٩٦٧، وخلال شهر من حرب الأيام الستة، وضع "آلون" خطة ركزت على حاجة إسرائيل إلى "حدود آمنة" كأساس لأى اتفاقية سلام مع جيرانها. وفى ظل هذه المعايير، حددت الخطة تقسيمًا للأراضى فى الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن، تضمن لإسرائيل السيطرة على منطقة إستراتيجية فى المنطقة الشرقية للضفة الغربية، (تمتد من وادى الأردن نحو الحدود السورية فى الشمال تصل إلى النقب الإسرائيلى من الجنوب) لتشكل بذلك عازلًا ضد أى هجوم من أى جيش أو جيوش عربية من ناحية الشرق، بالإضافة إلى ذلك فإن القدس الكبرى سوف تظل دائمًا تحت السيادة الإسرائيلية.

وكانت خطة "آلون" هى: أن تتحكم إسرائيل بصفة دائمة فى نحو الثلث إلى ٤٠% من أراضى الضفة الغربية، لكن حيث إن معظم هذه الأراضى ستكون قليلة السكان، فلن تمثل خطورة على طبيعة إسرائيل اليهودية، ولن تجعل إسرائيل مسيطرة على غالبية مركز السكان الفلسطينيين. وبما أن غالبية الفلسطينيين فى هذه

المنطقة سيكونون بعيدين عن السيطرة المباشرة لإسرائيل، فإن هويتهم الفلسطينية يمكن أن تجد تعبيرًا وحيدًا لها فى دولة أردنية فلسطينية.

هذه الرؤية البراجماتية أو العملية لاستيطان الأراضى المحتلة، قوبلت بالمعارضة من قبل الكثير من الساسة الإسرائيليين منهم "موشى ديان" أحد أبطال حرب ١٩٦٧. كان "ديان" يفضل المزج بين استيطان إسرائيلى كثيف وتجارة حرة تؤدى إلى تكامل اقتصادى فلسطينى مع إسرائيل، وتكامل سياسى مع الأردن. انعكست رؤية "ديان" فى "الخطة الرئيسية لتطوير المستوطنات فى يهودا والسامرة" والتى نادت بالبناء ليس فقط حول مستوطنات الأقليات (الفلسطينية) ولكن أيضًا بينها، وذلك لتعلم كيفية الحياة معهم. ولم يكن مستغربًا أن يلقى رأيه استحسانًا لدى الليكود الذى اكتسب قوة فى ١٩٧٧، وليعيد بالفعل رسم خريطة إسرائيل فلسطين فى العقد التالى.

بحلول عام ١٩٧٠، كان قد تم إنشاء ثلاث مستوطنات يهودية طبقًا لخطة آلون: "كريات عربه: *Kiryat Arba*"، و"جوش إيتزيون: *Gush Etzion*"، "معالى أدوميم: *Ma'alei Adumim*"، وفى ١٩٧٧ كان عدد المستوطنات قد وصل إلى نحو ٢١ مستوطنة، وعشية الانتفاضة الأولى فى ١٩٨٧، تم بناء ٤٨ مستوطنة داخل الأراضى التى نادى "آلون" بضمها إلى إسرائيل فى ذلك الوقت، كانت إسرائيل قد قسمت الضفة الغربية إلى ثلاثة أشرطة طولية تم تعريفها خلال فترة أوسلو كالتالى: الشريط الشرقى لوادى الأردن، والشريط الجبلى الأوسط والشريط الغربى[١١].

لم يتحقق هدف الليكود لاجتذاب ٨٠ ألف مستوطن بحلول عام ١٩٨٦، إلا بعد ست سنوات، فى بداية فترة أوسلو، سوف تختلف فترة صنع السلام تمامًا عن

النموذج الذى طوره "ديّان" نفذه الليكود فى سعيه لتحقيق العزل السياسى العرقى والمكانى للفلسطينيين بدلاً من الإدماج. ذلك الطلاق بين الشعبين – "نحن هنا وهم هناك" كان أحد أهم الشعارات التى استخدمها "رابين" فى حملته الانتخابية الناجحة فى ١٩٩٢ – كان يعتبر مطلبًا من أجل السلام كذلك لاستمرار عملية استيعاب إسرائيل داخل الجغرافيا الاقتصادية للعولمة الليبرالية الجديدة. معنى ذلك أن الفصل المادى المتزايد فى إطار الاستقلال السياسى الجزئى مصحوبًا بالاعتماد الاقتصادى المستمر، سيؤديان فى النهاية إلى تقوية امتيازات علاقة إسرائيل الاقتصادية بالأراضى المحتلة، بالفعل كما سنرى فى الفصل التالى، مع إنشاء ملكيات صناعية – سوف يفيد كلاً من رأس المال الإسرائيلى والفلسطينى – بدون تكاليف سياسية، وفى نفس الوقت تمكن إسرائيل من اختراق الأسواق العالمية التى كانت مغلقة من قبل أمام رأس المال والمنتجات الإسرائيلية بسبب الصراع.

على هذه الدرجة كانت قوة خطة "آلون" الجغرافية التى كانت بمثابة أساس لتحقيق الإستراتيجية الأولية لتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات، وخلق كتل من المستوطنات الكبيرة التى ستظل جزءًا من إسرائيل فى أى صفقة سلام محتملة[١٢]. والحقيقة أن فحص المعلومات المتاحة عن بناء المستوطنات يكشف عن أن عدد مستوطنات الضفة الغربية قد بدأ يتزايد فى أواخر الثمانينيات إلى ما بين ١١٠ و١٢٠، (لا تشمل شرق القدس ونقاط التفتيش). إذا قارنا خريطة المستوطنات فى ذلك الوقت بخريطة بداية ٢٠٠٨، فسيتضح لنا أن أوسلو كانت عبارة عن عملية لتعزيز تمسك إسرائيل الدائم بكتل المستوطنات، أكثر من الوصول إلى صيغة الأرض مقابل السلام، التى يمكن أن تسفر عن قيام دولة فلسطينية فاعلة.

كان المستوطنون فى حقبة ما قبل أوسلو واعين بنهاية اللعبة هذه، ويشعرون أنه إذا وصل عدد سكان المستوطنات إلى ٢٥٠,٠٠٠ "فسيكون ذلك هو نهاية القصة". كما أوضح أحد القادة فى ١٩٩٠ قائلاً: "حتى لو سجلنا نفس معدل النمو على مدى السنوات القادمة، كما فعلنا فى السنوات الثلاث الماضية - واعتقد أننا نستطيع أن ننجح على الأقل كما نجحنا من قبل - فسوف نصل إلى وضع لا يمكن تغييره. لذلك لا نحتاج إلى قرارات درامية من الحكومة الجديدة ، كل ما نحتاجه هو الاستمرار"[١٣].

الحقيقة؛ أن قادة حركة الاستيطان كما شرح "بنفينستى:- *Benvenisti Meron"* - فى مشروع لقاعدة بيانات الضفة الغربية فى ١٩٨٧، كانوا قد حققوا أهدافهم فى ذلك الوقت، وكما تنبأ ديان، بحلول منتصف الثمانينيات كانت الأراضى المحتلة قد أصبحت مدمجة مع إسرائيل ولم يعد بالإمكان التفكير فى فصلها[١٤]، قصة أوسلو إذن كانت قد كتبت بالفعل قبل أن تبدأ المباحثات السرية فى العاصمة النرويجية فى ١٩٩٢.

على نفس الدرجة من أهمية ملاحظة "بنفينيستى" لعمق الاحتلال الإسرائيلى فى الثمانينيات، كانت ملاحظته بأن هدف حكومات إسرائيل المتعاقبة، لم يكن يتضمن ضم الضفة الغربية، بل على العكس "الجسد السياسى لإسرائيل هو تحديدًا ما تريد أن تبقى هى فيه" والوضع الحالى غير المحدد المعالم، هو المفضل والملائم للجميع، وكانت هناك وسيلة أفضل من "الضم: *Annexation*" وهى الفصل والدمج فى نفس الوقت؛ ضم الأراضى من أجل مصلحة إسرائيل وعزل السكان الفلسطينيين لتفادى تحمل أى أعباء (المواطنة، توسيع نظام الرفاه الاقتصادى وحرية التعبير السياسى)[١٥].

هذه الكلمات من أدق ما كتب عن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وتكشف عن أنه قبل خمس سنوات من قبل أوسلو، كانت إسرائيل قد حققت الأولوية من عملية الاستيطان، كان قادة إسرائيل قد وجدوا صيغة للاحتفاظ بالسيطرة الدائمة على الأماكن التى يريدونها فى الضفة الغربية دون إثارة المعارضة الفلسطينية الغمرة، والحقيقة أن الفلسطينيين كانوا قد تم إدماجهم اقتصاديا فى إسرائيل، كان هناك حدثان، ربما شكلا تحديا لرأى "موشى ديّان" فى الإدماج وحفزوا إستراتيجية الفصل والعزل التى تبناها "آلون" وخليفته "إسحق رابين" وهما: الانتفاضة ونشأة العولمة الليبرالية الجديدة.

وبسبب الانتفاضة المستمرة، بدأ وزير الدفاع الإسرائيلى "موشى أرنز: *Moshe Arens*" أول إغلاق واسع النطاق للأراضى المحتلة عام ١٩٩٠، سوف تصبح هذه السياسة إستراتيجية أساسية لمواجهة المقاومة الفلسطينية للاستيطان المستمر والاحتلال خلال عملية أوسلو. فى نفس الوقت كانت العولمة تقوم بتحويل اقتصاد إسرائيل والأراضى المحتلة وفتحه (بطرق عديدة) أمام الاختراق الأجنبى. كان سقوط الاتحاد السوفيتى والمعدلات الكبيرة لهجرة اليهود السوفيت، وتحرير الاقتصاد الإسرائيلى وإمكانية استبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب، أرخص وأكثر أمانًا ومجهودًا، كل ذلك كان بمثابة المؤامرة لخلق موقف يجعل إغلاق الأراضى المحتلة أمرًا دائمًا بالنسبة لإسرائيل، ويجعله كذلك أمرا سهلاً ومرغوبا فيه بالنسبة لصانعى السياسة الإسرائيلية فى سعيهم للسلام.

والآن، مع الليبرالية الجديدة والعولمة التى ترعاها المؤسسات بوصفها دعائم أساسية للاقتصاد الإسرائيلى، تم وضع سياسات اقتصادية وإقليمية يمكن وصفها "بالانفصالية – العنصرية – الإدماجية"، أصبحت السمات المميزة لنظام الحكم

الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة. هذا النظام جعل انفصال الاقتصاد، والقومية والإقليمية أمرًا مستحيل التحقيق، وعزز من تحكم إسرائيل أثناء وبعد عملية أوسلو.

ملامح القادم: المستوطنات أثناء فترة أوسلو

على الرغم من وجود برنامج مكثف طويل للاستيطان استغرق عقدًا، زاد توقع تجميد الاستيطان عندما بدأت عملية أوسلو ١٩٩٣[١٦]. لم يحدث التجميد. بدلاً من ذلك وأثناء سنوات أوسلو السبع (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) سمحت حكومات إسرائيل المتتالية بمضاعفة أعداد سكان المستوطنات، فى حين زاد عدد الوحدات السكنية بنسبة ٥٠% (من ٢٠٤٠٠ وحدة إلى ٣١٤٠٠ وحدة باستثناء القدس) وحدثت الزيادة الهائلة خلال فترة "إيهود باراك" بوصفه رئيسا للوزراء أثناء سير مفاوضات الوضع النهائى فى ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

جدول ١,٣: السكان وعدد المستوطنات فى الضفة الغربية باستثناء القدس خلال فترة أوسلو

التاريخ	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين فى الألفية الثانية
١٩٧٧	٣١	٤,٤٠٠
١٩٨٧	١١٠	٥٧,٩٠٠
١٩٩٣	١٢٠	١١٠,٩
١٩٩٤	١٢٠	١٢٢,٧

١٩٩٧	١٢٢	١٥٤,٤
١٩٩٩	١٢٣	١٧٧,٥
٢٠٠٠	١٢٣	١٩١,٦
٢٠٠١	١٢٣	١٩٨,٠٠

المصدر: المكتب المركزى للإحصائيات – الكتاب السنوى لإحصائيات إسرائيل (سنوات متعددة)

لا يشمل عدد المستوطنات سنوات (٦٧ – ٨١)

ولكى نفهم كيف ولماذا حدثت هذه الزيادة خلال هذه الفترة العسيرة فى عملية السلام، لا بد من أن نسترجع مواد الاتفاقات المتعددة، وكيف تناولت قضية المستوطنات أو تخلى إسرائيل عن الأرض.

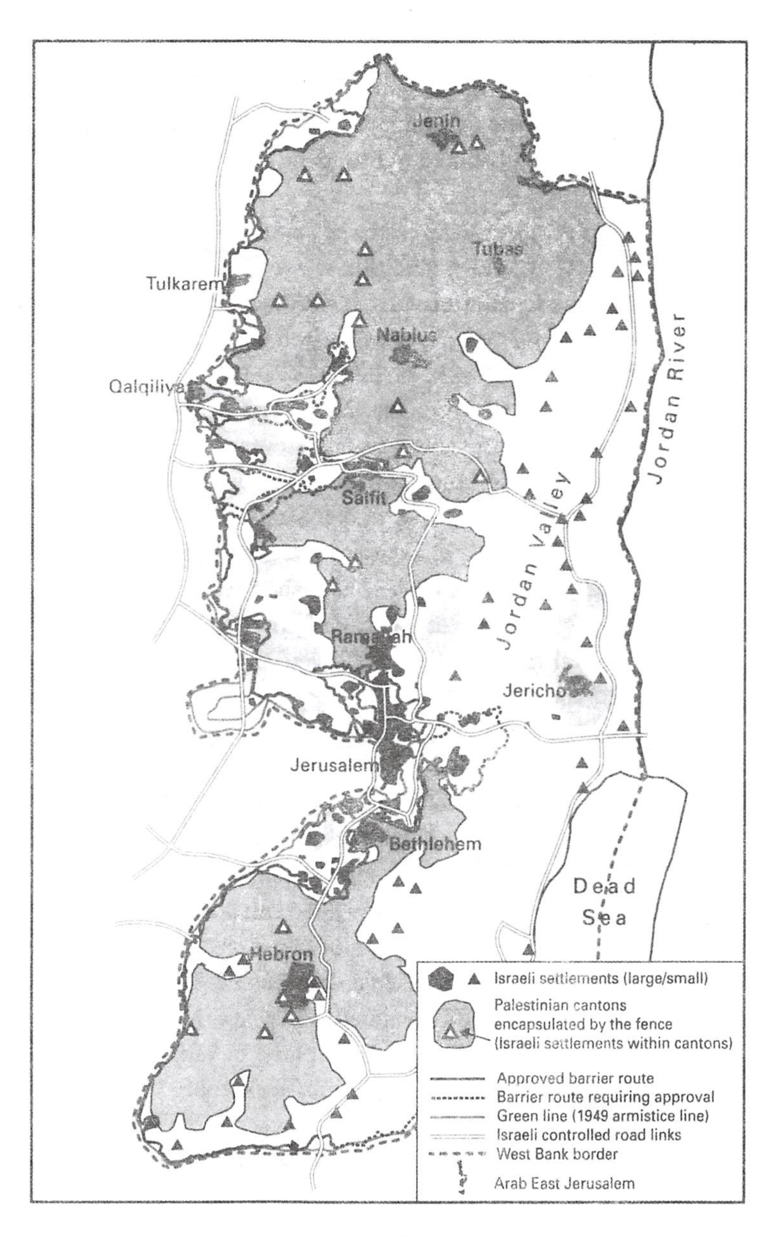
خلال أوسلو كانت حكومات حزب العمل هى المسئولة عن أكثر من ٥١٠٠٠ مستوطنة جديدة، بينما انتقل أكثر من ٤٠٠٠٠ مستوطن داخل الأراضى المحتلة خلال فترة حكومات الليكود بقيادة "بنيامين نتنياهو" (١٩٩٦ – ١٩٩٩) و"أرئيل شارون" (٢٠٠١ – ٢٠٠٦)، كان الفلسطينيون مدركين هذه الحقيقة مبكرًا فى بداية المفاوضات، وفى نفس العام، وقع الطرفان معاهدة طابا ١٩٩٥، أو "أوسلو ٢" التى وضعت المحددات الجغرافية الثلاثة الرئيسية لانسحاب القوات الإسرائيلية، وكان الزعماء الفلسطينيون يشكون من أن المستوطنات "عقبات كؤود" أمام تنفيذ الاتفاقية[١٧].

كان الانسحاب الأولى بحسب أوسلو الذى نص عليه إعلان المبادئ، يمثل نحو ٦٠% من قطاع غزة مع بلدة أريحا وملحقاتها (وتشكل نحو ٦٥ كم مربع من الأرض)، كانت هذه الاتفاقية تبدو بداية طيبة فى عملية "الأرض مقابل السلام"، أما

حجم الانسحاب المتبقى كما جاء فى أوسلو ٢ فلم يكن يحقق أى امتيازات للفلسطينيين، لدرجة أن "شيمون بيريز" أطلق تعليقه الشهير للسفير الصينى فى إسرائيل بعد الاتفاق بوقت قصير، قائلاً "لقد خدعنا الفلسطينيين"[١٨]، وكان ذلك تعليقًا دالاً لدرجة أنه كان ينسب أيضًا إلى الرئيس "عزرا ويزمان" و"إسحاق شامير".

كيف تم "خداع" الفلسطينيين عن طريق نسق أ. ب، ج *A, B, C* المستجد فى أوسلو ٢، لفهم ذلك لابد أن نعرف كم الأراضى التى تمت إعادتها مع كل عملية من عمليات إعادة الانتشار، ومقارنتها بما كان مفترضًا أن يحدث بناء على شروط الاتفاقيات. بداية فإن عملية الانسحاب المبدئى غزة أريحا كانت صغيرة جدًا، وتكاد تكون انسحابًا لا معنى له. وذلك لأن إسرائيل احتفظت بالسيطرة العسكرية الكاملة على القطاع، وكذلك على السكان فى أريحا التى كانت مطوّقة بتسع مستوطنات رغم أن عددهم كان نحو ٢٥٠٠٠ نسمة[١٩].

الانسحاب التالى، وهو الأول؛ طبقًا لشروط أوسلو٢ حدث فى ١٩٩٥، وأعطى للسلطة الفلسطينية المؤسسة حديثًا سلطة السيطرة على ٣ – ٤ بالمائة من الضفة الغربية وتضم ٣١% من عدد سكانها (سبع مدن عربية فى الضفة الغربية لا تشمل المناطق الآهلة بالسكان اليهود من الخليل). المنطقة ب/*B*، وهى أكبر قليلاً وتشمل تقريبًا باقى المراكز الـ ٤٦٠ التى يسكنها الفلسطينيون: بلدات – قرى – مخيمات لاجئين – ونجوع، وجميعها يشكل ٢٤% من الضفة الغربية. وأخيرًا المنطقة "جـ" وهى ٧٣% من الضفة الغربية، عبارة عن باقى الأراضى وهى تشمل المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية، وأراضى زراعية غير مأهولة. احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على كل من النظام العام والأمن الداخلى فى هذه المناطق.



الجغرافيا السياسية للضفة الغربية عام ٢٠٠٨

إحدى المشكلات الكبيرة مع هذا التقسيم الثلاثى للسيطرة على الأراضى الفلسطينية، أى أن الأرض ظلت المحك، أى أن إسرائيل استمرت فى السيطرة عليها بطرق متعددة منها؛ المصادرة أو نزع الملكية بوسائل عسكرية مباشرة أو غيرها، أو احتلال المستوطنين اليهود بطرق غير مشروعة للمناطق المرتفعة والإستراتيجية المهمة، والقيام بتوسيع حدود المستوطنة للسماح "بالنمو الطبيعى"، وطبقًا لمصادر فلسطينية، من خلال خدمات مقدمة لمئات الوسطاء فى بيع الأراضى (أحيانًا بالتزوير) من الفلسطينيين إلى اليهود(٢٠).

فى مقال نشرته جريدة القدس فى أحد أعدادها الصادرة فى سنة ١٩٩٧، تصنف حدثًا من هذا النوع وقع فى قرية "يعبد".

نقلت الجريدة عن شهود عيان وضعهم لتوسيع مستوطنة دوتان المجاورة، التى أقيمت على أرض تملكها القرية، كيف كانت البلدوزرات الإسرائيلية تقوم بإخلاء الأرض، واقتلاع محاصيلهم لفتح طريق جديد يصل "دوتان" بمستوطنة "هيرميش" المجاورة، كانت مساحة الأرض المذكورة تبلغ آلاف الدونمات (٥٠٠ فدان على الأقل) وكان بحوزة الملاك كل الأوراق والمستندات التى تثبت ملكيتهم لها، وعلى الرغم أو ربما بسبب الشكاوى التى تقدم بها أهالى القرية، بدأت العربات العسكرية الإسرائيلية فى نقل المنازل سابقة التجهيز إلى الموقع بمجرد إخلاء الأرض(٢١).

وفى نفس اليوم وبجوار "قلقيلية": *Qalqiliya*" أغلقت البلدوزرات الإسرائيلية، وسط إجراءات عسكرية مشددة، أكثر من أربعة آلاف دونم من الأراضى الزراعية المملوكة لاثنتى عشرة أسرة على حدود مستوطنة "ألفى مناشى: ***Alfey Menashe***" جنوب شرق قلقيلية، وبجوارها قامت البلدوزرات بإغلاق عدة طرق زراعية بينما

قام المستوطنون (من المستوطنات المجاورة) بإخلاء الأرض المملوكة للفلسطينيين وملأوها بالبيوت المتنقلة، وفى منطقة "تكل كارم: *Tul Karem*" أخلت البلدوزرات العسكرية نحو ٢٠ دونم مزروعة بأشجار الزيتون، واقتلعوا ٦٠٠٠ شجرة زيتون (يمتلكها عارف صابر يعقوب، وأحمد عبد العزيز دروبى) فى منطقة وادى جاموس فى قرية "شوفة" والتى تمثل حدود مستوطنة "أفنى حفتز: *Aveny Hefetz*" بحجة أنها كانت من أملاك الدولة.

كا أقاموا نقطة تفتيش عسكرية على الطريق المؤدى إلى الموقع وأعلنوها منطقة عسكرية مغلقة، وبالتالى تم منع الفلسطينيين من الدخول إليها، وتمت عمليات مصادرة وهدم بالبلدوزرات، وإخلاء على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة فى نفس الوقت، مما أدى إلى شكوى الفلسطينيين من أن الإسرائيليين كانوا يحاولون "تهويد" المزيد من الأراضى لضمها إلى المستوطنات[٢٢].

كان القادة الفلسطينيون على دراية تامة بما يحدث على الأرض، فمنذ ١٩٩٤، كان عرفات يرفض ما وصف بالخطوات الحاسمة التى قامت بها حكومة "رابين" ضد المستوطنين، ويصفها "بأنها" حركات فارغة[٢٣]. وأثناء ١٩٩٧ و١٩٩٨ كان "صائب عريقات" يشكو من أن عملية السلام تواجه "أزمة عميقة" بسبب علمية الاستيطان المستمرة، كما حذر أحد أعضاء اللجنة المركزية لفتح وعمدة الخليل من قرب حدوث انتفاضة جديدة و"انفجار شامل" إذا لم تتوقف عملية بناء المستوطنات. كما أعرب مسئول كبير آخر بأن عملية السلام "قتلت"، وأن المفاوضات كانت عديمة القيمة، كما حذرت السلطة الفلسطينية. الفلسطينيين من هجوم استعمارى لفرض الأمر الواقع حول القدس (والإشارة بصفة خاصة إلى توسع مستعمرة "معالى أوديم: *Ma,ale Adumim*"، لفتت الانتباه عامة إلى محاولة

جعل الفلسطينيين أقلية فى القدس الشرقية عن طريق التوسع فى مستوطنات هذه المنطقة، وسعت السلطة الفلسطينية لبناء ٣٥ طريقًا جديدًا عبر الضفة الغربية لمعادلة إسرائيل فى بنائها لطرق جانبية بين المستوطنات فى الأراضى المحتلة.

وعلى مستوى القاعدة، حاول قرويون من "جايوس: *Jayyus*" و"فالاما: *Falama*" أن يؤدوا صلاة الجمعة على مساحة خمسة آلاف دونم من الأراضى التى تمت مصادرتها، وفى نحو عشر قرى صغيرة بالقرب من رام اللــه احتج الأهالى بشدة على بناء مستوطنات على الأراضى التى يمتلكونها، وأعلن مجلس المؤسسات الوطنية والذى يمثل ٥٢ منظمة أهلية فلسطينية "سلام بدون القدس"، وطالبت الصحف الفلسطينية بأن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لإزالة العقبات، وذلك لاستكمال مفاوضات ناجحة، كما قام النشطاء بالاعتصامات وغرس أكثر من عشرين ألف شجرة مثمرة فى الأراضى المهددة بالمصادرة[٢٤].

ولم تفلح كل هذه التهديدات ولا المحاولات المتعددة فى إيقاف علمية التوسع فى بناء المستوطنات. وطالما كان التوسع يتم فى إطار معاهدة أسلو ٢، التى استبعدت المستوطنات والمواقع العسكرية تحديدًا من العملية، وأعطت إسرائيل الحرية الكافية فى أن تقوم بالنقل التدريجى للقوى والمسئوليات المتعلقة بالأرض للسلطة التشريعية الفلسطينية، كان يمكن لإسرائيل أن تستمر فى التوسع فى بناء المستوطنات دون خوف كبير من أن تجبرها الولايات المتحدة أو حتى الفلسطينيين على التوقف.

الأمر الأكثر أهمية، هو أنه عندما اقتربت أوسلو من نهاية (اللعبة) ركزت إسرائيل على أحكام سلطتها على أكبر مساحة ممكنة من الأراضى فى الضفة

الغربية، وكما حدث "أرئيل شارون" المستوطنين بقوله " تحركوا وخذوا مرتفعات أكثر وأكثر وسيأتى الوقت ليصبح ما أخذناه ملكا لنا، وما أخذوه ملكا لهم"(٢٥).

نفى هذا الأسلوب الانطباع الإيجابى عن الانسحاب الذى حدثت بالفعل، وهو ٨٠% من الخليل بناء على اتفاقية الخليل فى يناير ١٩٩٧، أو اتفاقية نهر الواى والتى بموجبها نقلت إسرائيل السلطة من نحو ٣% من الأراضى(٢٦).

بعد "اتفاقية واى"، أعلنت الصحيفة الإسرائيلية "يدعوت أحرونوت: *Yedot – Aharanot"*–أن عملية البناء لن تتوقف فى الأرض المحتلة، وأن "ما كان يحدث فى السر يحدث الآن علانية"، فقد تم طرح ألف وحدة للبيع بعد اتفاقية واى بفترة وجيزة، وكما قالت الصحيفة "إنه تم الترخيص لألف وحدة سكنية جديدة فى الأشهر الأخيرة"، بالإضافة إلى الطرق الجانبية ونقاط التفتيش فى أعلى الجبال(٢٧)، وفى نفس الوقت تزايد عدد السكان فى المستوطنات لأكثر من أربعة أضعاف سكان إسرائيل نفسها، مما يكذب الزعم بأن الزيادة السكانية كانت بسبب النمو الطبيعى للمستوطنات(٢٨).

حدثت إعادة الانتشار الإسرائيلى التالية فى بداية خريف ١٩٩٩، بوصفه جزءًا من قمة شرم الشيخ التى وضعت جدولاً زمنيا لتسوية سلام دائم، غير أنه فى الشهر الذى سبق ذلك، كانت حكومة "باراك" قد أصدرت ١٤ أمرا عسكريا جديدا بإغلاق أجزاء كبيرة من أراض زراعية يملكها ٧٩ مزارعا فلسطينيا تزيد فى مجملها على مساحة الـ ٧% من أرض الضفة الغربية، التى كانت قد نقلت للفلسطينيين قبل أسبوع، فى ١٣ سبتمبر(٢٩).

وحدث فى اجتماع للحكومة فى اليوم التالى أن حدد "باراك" موقف إسرائيل فى محادثات الوضع النهائى: "لا عودة لحدود ١٩٦٧، القدس بأكملها عاصمة

إسرائيل، لا وجود لجيش أجنبى فى غرب نهر الأردن، بقاء معظم المستوطنات الإسرائيلية تحت السيادة الإسرائيلية.

وفى نفس اليوم، فى مستوطنة "معالى أدوميم: *Ma'alei Adumim*" قال "باراك" للمقيمين: "كل شجرة تزرعونها، كل بيت تشيدونه يعتبر جزءًا من دولة إسرائيل للأبد انتهى"(٣٠)، وليس بمستغرب أن تنشر جريدة "هارتز: *Ha'aretz*" فى افتتاحيتها "بأن إزالة باراك لبعض نقاط الحدود كان مجرد خداع بصرى"، وإخلاء بعض المنشآت المؤقتة غير مهم بالمرة فى مقابل الخطوات التى اتخذتها الحكومة أخيرًا من أجل تعزيز مشروع الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة (٣١).

وفى مارس ١٩٩٩، تبينت المرحلة الثالثة والأخيرة من إعادة الانتشار الإسرائيلى فى الضفة الغربية خلال الفترة المؤقتة، التى كانت قد وضعت فى أوسلو ٢، والتى أوضحت الآتى: ٥,١% من المنطقة ب و١% من المنطقة جـ ونقلتا للحكم الفلسطينى الكامل (المنطقة أ)، وبذلك أصبحت السلطة الفلسطينية تتحكم فى ١٧,٢% من الضفة الغربية (المنطقة أ) وأصبح لها الحكم المدنى على ما يزيد على ٢٣,٨% (منطقة ب)، عندما بدأ الطرفان محادثات الوضع النهائى الحاسمة فى كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠، وفى نفس الوقت رغم أن بعض الأراضى انتقلت للسلطة الفلسطينية، قام مستوطنون من "أوفرا: *Ofra*" و"بيت إل: *Bet El*" شراء ٢٥٠ دونمًا على امتداد المسار المقترح لإقامة طريق بين مستوطنات الضفة الغربية.

وفى أثناء انعقاد اجتماع كامب ديفيد كان التخصيص كما يلى:

جدول ٢-٣: تخصيص الأراضى فى الضفة الغربية، ١٩٩٩

المنطقة	بالآف الدونمات [٣٢]	منطقة ض.ع% بالنسبة المئوية
المنطقة أ	١٫٠٠٨	١٨٫٢%
المنطقة ب	١٫٢٠٧	٢١٫٨%
المنطقة جـ	٣٫٣٢٣	٦٠%
الإجمالى	٥٫٥٣٨	١٠٠%

ما توضحه هذه الأرقام هى؛ أنه حتى فى نهاية فترة أوسلو، لم تكن للفلسطينيين سيطرة كاملة سوى على ما يقل عن ٢٠% من الضفة الغربية، حكم مدنى على ٤٠% فقط من تلك المساحة. ٦٠% من المساحة كانت تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل بما فيها ٤١،٩% من الضفة الغربية تحت السيطرة المباشرة للمستوطنات[٣٣].

حصن الجبل وتطويق القدس الفلسطينية

ربما يكون مفتاح اللغز وراء التوافق بين حكومتى الليكود والعمل خلال أوسلو يتعلق مستوطنة "حارحوما: *Har Homa*" أو "جبل الحصن" (بالإنجليزية *Fortress Mountain*) التى تقع فى القدس الشرقية والمعروفة بالعربية "جبل أبو غنيم" التى تم بناؤها كمستوطنة فى مارس ١٩٩٧، فى عهد حكومة "نتانياهو" مما أثار احتجاجات عالمية وانتقادات فلسطينية حادة آنذاك.

وبينما كان شيمون بيريز قد وافق من ناحية المبدأ على خطط للبناء فى الموقع، كامتداد شرعى للقدس، تم تأجيل وضع الأساسات لأسباب سياسية.

وبعد انتخاب نتانياهو على قائمة الليكود المؤيدة للاستيطان، خليفة لبيريز، لم يكن هناك ما يقلقه. كانت الخطة الأساسية هى بناء ما يربو على ٦٠٠٠ منزل لاستيعاب ٤٠ ألف مقيم، الخطة نفسها استخدمت لتبرير إقامة مستوطنة أخرى فى الحى الفلسطينى "سور بهير: *Sur Bahir*" المواجه لجبل أبو غنيم، تحتوى على ٣٠٠٠ منزل جديد، و٤٠٠ وحدة سكنية مموّلة من الحكومة، وكان الهدف هو توازن جمالى وديموجرافى مع "حارحوما".

بحلول يوليو ١٩٩٨، كانت الحكومة الإسرائيلية قد أكملت عملية مصادرة كل الأراضى التى كانت تعتبر "أملاك غائبين" وهو وصف كانت عند إنشائها ابتدعته إسرائيل وأطلقته تحديدًا لكى تستولى على أراضى وأملاك الفلسطينيين، الذى أجبروا على النفى فى ١٩٤٨. كان الهدف من ذلك كان يقوم بفلاحة الأرض، قبل مصادرة ما يقرب من ستمائة أسرة من بيت لحكم القرية.

وفى سنة ٢٠٠٠، أعلن أن البناء فى "حارحوما" كان يجرى على قدم وساق، وأن مبيعات وحدات المستوطنة التى تقدر بـــ٦٥٠٠ وحدة كانت مزدهرة[٣٤]، ومع هذا الإعلان جاءت موافقة "باراك" على بناء أكثر من عشرين مستوطنة جديدة – كانت أول موافقة على بناء مستوطنات منذ سنتين – استكمالاً لسياسة إسرائيل أثناء فترة أوسلو وبعدها وكشفت تماما عن الانقسام السياسى[٣٥].

استمر توسع "حار حوما" خلال العقد. وفى يناير ٢٠٠٨، تم الإعلان عن بناء ١،٠٠٠ وحدة سكنية جديدة. وطبقًا لما أعلنته صحيفة "ها آرتز: *Ha, Artez*"

فإنه بعد استكمالها سوف تعزل بيت لحم تمامًا عن الحوار الفلسطينى جنوبى القدس[٣٦]. ما تذكرنا به قصة "حارحوما" هو الأهمية المركزية للقدس فى عملية الاستيطان أثناء فترة أوسلو. وكما أوضحت فى الفصل السابق؛ أنه إذا كانت هناك مسألة حاسمة قررت نهاية أوسلو أكثر من غيرها، فإنها كانت عدم قدرة الطرفين فى كامب ديفيد على الاتفاق على ترتيب خاص بالقدس.

فى إطار عملية الاستيطان، فإن ما جعل قضية القدس أمرًا بالغ الصعوبة كان؛ وجود عدة طبقات من الصراع حول المدينة، الأولى خاصة بالسيادة، أى من الذى سيتحكم فى المدينة وما حدودها، الثانية: يتعلق بدخولها، أى من سيكون له الحق فى الزيارة والتنقل داخلها، والثالثة: يتعلق بالإقامة، أى من سيكون له الحق فى العيش داخل حدودها[٣٧].

بداخل هذا المخطط العام انبثقت تلك الطبقات من قلب الصراع الرئيسى. المسألة الدينية المتفجرة، أو من ستكون له السيادة على الحرم الشريف أو قبة الصخرة وحول محيط المدينة القديمة والقدس الشرقية، ثم الضواحى أو المستوطنات المشيدة خارج الحدود التقليدية التى امتدت حدود بلدية المدينة لتشملها أيضا[٣٨].

كان أحد الأهداف الرئيسية فى الوجود اليهودى فى القدس الشرقية هو؛ عزل القدس الشرقية وجوارها الفلسطينى عن باقى الضفة الغربية، عن طريق الإغلاق المستمر. وإنشاء أربع مستوطنات عازلة، وإنشاء شبكة بينها وكل ذلك خلال فترة أوسلو. وقد توسعت الحدود المحلية لشرق القدس لما يزيد على عشرة أضعاف المساحة فى فترة ما قبل سنة ١٩٦٧، مع الهدف الثانى من تعظيم

مساحات الأراضى المفتوحة المتوفرة للاستيطان وفى نفس الوقت تقليص عدد الفلسطينيين الموجودين داخل الحدود.

إن الفهم الواضح لإستراتيجية "الحد الأقصى من الأرض والحد الأدنى من العرب" جعل فريق الراب الشهير فى إسرائيل واسمه "دام: ***DAM***" (أعضاؤه مواطنون فلسطينيون من إسرائيل من الطبقة العاملة من بلدة ليدا: ***Lydda*** الفلسطينية) يكررون هذه العبارة فى إحدى أغانيهم الشهيرة: "مولود هنا: ***Born-Here***"-.

وفى النهاية فإن عملية الاستيطان داخل وحول القدس؛ كان مفترضًا أنها سوف "تلغى التمييز بين إسرائيل والضفة الغربية، وتجعل الخط الأخضر غير ذى أهمية".

وجدير بالذكر فى هذا السياق؛ أن فلسطينيى الضفة الغربية وغزة لم يمنعوا من دخول القدس بدون تصريح خاص إلا فى ١٩٩٣، أى أن الفصل الرسمى للقدس الفلسطينية عن باقى الضفة الغربية بدأ فى نفس السنة التى بدأت فيها عملية أوسلو للسلام[٣٩].

بعد عقد من الزمان، فى ٢٠٠٣، سوف تعلن حكومة إسرائيل بناء ٣٥٠٠ وحدة جديدة على الأقل داخل وحول "معالى أدوميم: *Ma'alei Adumin*" هو ما حسم فعليًا مصير الدولة الفلسطينية"[٤٠].

بمجرد أن اندلعت انتفاضة الأقصى، بدأت إسرائيل توسيع المستوطنات بمعدل أسرع من السنوات السابقة. فى يناير ٢٠٠٢، انتقلت أولى الأسر إلى "حار

حوما :*Har Homa*ـ، وفى أبريل أكدت إسرائيل مجددًا سيطرتها الأمنية المباشرة على الضفة الغربية بأكملها، وهدمت نهائيًا عملية أوسلو [٤١].

فى نفس الوقت حصل رئيس الوزراء "شارون" على موافقة إدارة "بوش" على "خريطة أمنية" كانت تشبه "خطة آلون الإضافية: *ASllon Plus*" التى كان قد ساعد فى وضعها لنتانياهو قبل خمس سنوات.

وفى نهاية صيف ٢٠٠٢، أعلن مجلس المستوطنين أنه أضاف ١٧,٠٠٠ مستوطن جديد منذ انهيار كامب ديفيد، بينما استمر بناء نقاط التفتيش لتحويلها إلى مستوطنات مدنية.

فى ذلك الوقت كان واضحا، كما ذكرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بى تسيلم: *B. Tselem*"، أن "التغييرات الجذرية التى أجريتها إسرائيل على خريطة الضفة الغربية تمنع أى إمكانية حقيقية لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون جزءًا من حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم".

والحقيقة أنه مع "فك الاشتباك" فى غزة تزايد إجمالى عدد سكان المستوطنات فى الضفة الغربية لأكثر من ثلاثة أضعاف سكان المدن العادية فى إسرائيل محققًا نموًا سكانيًا كبيرًا فى الضفة الغربية[٤٢].

وباعتباره رمزًا على تردى الوضع بشدة، فى أكتوبر ٢٠٠٢، غادرت آخر مجموعة من العائلات الفلسطينية الموجودة فى قرية "يانون: *Yanun*" بعد معاناة من التحرش الشديد بها دامت لسنوات طويلة على يد المستوطنين اليهود، وهى أول سابقة فى الذاكرة الحديثة، عن فلسطينيين يهجرون قرية بأكملها[٤٣].

بحلول العام التالى، وطبقًا لجهاز رصد الاستيطان "دخل تقسيم أراضى فلسطين التاريخية مرحلته الحاسمة منذ الاحتلال الإسرائيلى لغزة والضفة الغربية"، عند هذه النقطة لم يعد هناك أمل كبير فى وجود "فلسطين بديلة: *Esratz/Palestine*" هو ما جعل خبير الاستيطان "جيوفرى أرونسون: *Geoffry Aronson*" يستنتج أن خطة "شارون" الرئيسية المكتملة تقريبا، لجغرافية الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة قد أصبحت إسهامًا تاريخيًا مماثلا لإنجاز "ديفيد بن جوريون" فى إنشاء الدولة سنة ١٩٤٨ "مناحم بيجين" فى عقد معاهدة السلام مع مصر فى ١٩٧٩[٤٤].

مصفوفة السيطرة

وكما ذكرت سابقًا، فإن القادة الفلسطينيين والمواطنين على حد سواء كانوا على دراية تامة بتأثير برنامج المستوطنات القائم على فرصهم فى إنشاء دولة فاعلة، وكما اعترف مسئول فلسطينى كبير عام ١٩٩٥: "الناظر إلى الخريطة الحالية للضفة الغربية يجد أن أرض الوطن تبدو كجسد أصيب بمرض الجدري"[٤٥].

أثناء هذه الفترة أسست الحكومات المتعاقبة، سواء من الليكود أو العمل ما يسمى "بمصفوفة سيطرة" على الأراضى التى أجبرت إسرائيل أن تعيدها للفلسطينيين بموجب معاهدة أوسلو، وطبقًا لـ"جيف هالبر: *Jeff Halper*" الجغرافى الإسرائيلى الذى ابتكر المصطلح؛ فإن "مصفوفة السيطرة" هذه فى حقيقة الأمر شلت تمامًا السكان الفلسطينيين عن طريق ابتداع واختلاق طبقات متراكمة من التحكم فى كل جوانب حركة الفلسطينيين.

الطبقة الأولى: وهى سيطرة مادية فعلية متمثلة فى المستوطنات وخطط توسعها والطرق الجانبية، التجهيزات العسكرية فى المحميات الطبيعية والمائية.

الطبقة الثانية: هى الأنظمة البيروقراطية القانونية التى تعزل السكان الفلسطينيين فى حلقة محكمة الإغلاق، تجعل من مجرد الشراء أو البناء أو أى نوع من التطوير أو حتى الوصول لأراضيهم شيئًا صعبًا.

وأخيرًا، **الطبقة الثالثة:** التى تتضمن استخدام العنف لإحكام السيطرة على المصفوفة، وبالتحديد الاحتلال العسكرى فى حد ذاته والسجن والعنف المصاحب له[٤٦].

ويختتم "هالبر: *Halper*" قائلاً: "إن الطريقة الوحيدة ذات المعنى لهدم هذه المصفوفة هى إزالتها تمامًا"، ولكن فى الثمانينيات كانت الضفة الغربية متداخلة جذريًا فى إسرائيل، بحيث أصبحت عملية الانفصال مستحيلة، وربما يكون ذلك هو ما جعل متحدث المجلس التشريعى الفلسطينى "أحمد قريع" يعرض حل قضية الاستيطان بترك المستوطنات فى مكانها، ومعاملة سكانها باعتبارهم أجانب خاضعين للقانون الفلسطينى"[٤٧].

هناك سبب آخر لقوة "مصفوفة السيطرة" وهو الدور الرئيسى الذى لعبته ــ على الأقل فى أعين الإسرائيليين والأمريكيين – فى تطبيع الاحتلال واستمرار الاستيطان الإسرائيلى داخل الضفة الغربية، والذى كانت تهدف إلى تأمينه، ولقد مكنت المصفوفة إسرائيل من التحكم الكامل تقريبًا فى الأراضى المحتلة، وذلك عن طريق آلياتها المتشابكة مع استخدام أقل قوة وحشية. وعن طريق شبكة نقاط التحكم والطرقات والمتعرجة فى الضفة الغربية – بما فى ذلك مئات من نقاط التفتيش وأماكن التوقيف – أصبحت المصفوفة مرنة جدًا وصعبة على الفلسطينيين فى أن يستوعبوها، وبذلك سمحت لإسرائيل بصورة كبيرة فى أن تعتمد على أفعال يمكن

وصفها بأنها "أفعال إدارية محددة" لتطبيق القانون وللمحافظة على النظام العام وبالطبع "الأمن" من أجل التوسع فى إحكام قبضتها على الأرض الفلسطينية[٤٨].

المظهر الأخير من مظاهر مصفوفة السيطرة الذى يتضمن استخدام العنف، بحثه المنظر ومهندس تخطيط المدن "إيال ويزمان: *Eyal Weizman*"، فمن خلال بحثه المستفيض فى "عمارة الاحتلال"، أوضح كيف استعدت إسرائيل لانتهاز فرصة حرمان الفلسطينيين من وجود دولة فاعلة لهم منذ بداية الانتفاضة. هذا الاستعداد لم يتضمن التخطيط العسكرى فقط، وإنما كذلك عناصر تدريب نظرى كانت تبدو أكثر ملاءمة لخريجين المدارس منها لخريجى الكليات العسكرية.

وبحسب "وايزمان" فإن القادة والطلبة العسكريين كانوا يقرءون كتابات مفكرى ما بعد البنيوية الفرنسية "ميشيل فوكو: *Michael Focault*" و"جيل ديلوز: *Gilles Deleuz*"ـ.

ومن خلال الأفكار والرؤى الإبداعية لهؤلاء المفكرين المنتمين لليسار السياسى المعاصر، فإن الإستراتيجيات العسكرية خلقت نوعًا جديدًا من "فن الحرب" فى الأراضى المحتلة، ذلك عن طريق تبنى مفاهيم مثل "الهندسة المعكوسة" وكذلك "التفشى" من أجل تطوير تكتيك عسكرى ناجح. وإن كان منتقدًا جدًا. من أجل التحرك أفقيًا من خلال الحوائط ورأسيًا من خلال الحفر المتفجرة فى الأسقف والأرضيات من أجل العثور على المحاربين الفلسطينيين وقتلهم خلال حصار نابلس وجنين ومواقع أخرى[٤٩]. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، وإن كان أقل علانية، كان الإغلاق الدائم للضفة الغربية، وهدم المنازل، والسجن والتعذيب بنسبة مرتفعة للشباب، وممارسة الضغوط على الأسر لكى تبيع الأرض واستخدام

العملاء، وباعتباره رداً على العنف الفلسطينى كان هناك القتل العمد، وإعادة احتلال الأرض التى كانت إسرائيل قد سلمتها فى السابق للسلطة الفلسطينية[٥٠].

الطرق والجدران

المستوطنات فى حد ذاتها لم تكن كافية لضمان سيطرة إسرائيل الكاملة على أرض الضفة الغربية، فكانت هناك آليتان مكانيتان أخريان مهمتان فى العزل العرقى ولتفعيل مصفوفة السيطرة؛ شبكة الطرق الجانبية والجدران الفاصلة، امتدت شبكة الطرق والمحاور لما يزيد على ٥٠٠ كيلو متر عام ٢٠٠٨، ومن أجل مد هذه الشبكة وتأمينها كان لا بد من مصادرة ٤٠٠٠٠ دونم من الأراضى الفلسطينية.

شبكة الطرق مهمة بالنسبة لمصفوفة السيطرة، لأنها تقسم الضفة الغربية إلى كانتونات (كما وصفها شارون)[٥١]، تقطع القرى عن الأراضى الزراعية وتسمح بسهولة الحركة العسكرية داخل الأراضى بينما تجعل من الصعب على الفلسطينيين مهاجمة المستوطنين، وهم يتنقلون من وإلى مساكنهم وإسرائيل.

يدعم إجراءات السيطرة هذه؛ المئات من نقاط التفتيش أكثر من ٥٠٠ اعتبار أمن عام ٢٠٠٦) على الطرق الفلسطينية التى تتحكم فى الحركة بين المناطق الواقعة تحت الحكم الفلسطينى[٥٢]، والأهم من ذلك؛ أن شبكة الطرق الجانبية تجعل إمكانية توسع البلدان الفلسطينية شبه مستحيل، وبنفس الدرجة من الأهمية كذلك كان الوصول إلى استخدام موارد المياة المحلية[٥٣]، وبذلك تمنع بناء دولة متماسكة

تضعف الاقتصاد الفلسطيني بتقييد حركة الفلسطينيين وإعاقة حركة التجارة والعمال من منطقة إلى أخرى.

كانت قوة مصفوفة السيطرة واضحة في محددات الخريطة الوحيدة المقدمة للفلسطينيين في مرحلة أوسلو في ستوكهولم في مايو ٢٠٠٠. قسمت الخريطة الضفة الغربية إلى ثلاثيات أفقية، بينما يبقى قطاع رأسي بامتداد الحدود الشرقية للضفة الغربية (نهر الأردن والبحر الميت) في يد إسرائيل، وتمامًا مثلما كانت إسرائيل تريد أن تفعله في خطة "آلون"[٥٤]، لم تجعل مباني المستوطنات والطرق المحورية هذا التقسيم ممكنا فقط، وإنما حتمي.

تكشف خريطة ستوكهولم كيف تحتل المستوطنات نقاط التقاطع الرئيسية في مصفوفة السيطرة، وعن طريق اتصالها ببعضها بعضا مع الطرق الجانبية التي تسهل حركة الإسرائيليين بين نقاط التفتيش (من الطرق السريعة المغلقة إلى الحدود الدولية الواضحة، مثل نقطة التفتيش الضخمة في منطقة "قلانديا")، تعوق حركة الفلسطينيين داخل أرضهم. سيطرة إسرائيل على أغلبية المساحة المتبقية من أراضي الضفة الغربية (٦٠% منها كانت ما زالت المنطقة ت في عام ٢٠٠٠) هي الضمان لشل حركة الجزء الأكبر من السكان الفلسطينيين.

كانت تلك هي الحقيقة التي واجهها الطرفان عندما جاءا إلى كامب ديفيد ليبدأوا المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية نهائية. وفي هذا السياق، كما يوضح "هالبر: *Halper*": "فإن الانطباع العام أن "باراك" قدم عرضا سخيًا وربما غير مسبوق. بـ٩٥% من الضفة الغربية، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من القدس الشرقية وكل غزة، وأن الفلسطينيين ارتكبوا خطا تاريخيًا عندما رفض عرفات ذلك"، هو انطباع مضلل كما أبين في الفصل الأخير.

من منظور مصفوفة السيطرة، وما إذا كان باراك قد قدم عرضا محددا، فإن هناك عدة نقاط لابد من أن تؤخذ فى الاعتبار. أولا: ذلك العرض الذى قدمه "باراك" لم يتضمن خريطة نهائية، مما جعل قبوله صعبا بالنسبة للفلسطينيين لعدم وجود شيء ملموس. ثانيا: عندما توضع فى الاعتبار مساحة الأرض التى تضم كل المستوطنات والطرق، ومساحة البحر الميت الموجودة فى الضفة الغربية، نجد أن العرض الذى قدمه "باراك" يشكل ما يقرب من ٨٨% من أرض الضفة الغربية، بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الأرض المخصصة للفلسطينيين لا تتضمن مساحة متصلة ببعضها بعضا، مما يجعل إقامة دولة فاعلة عليها أمرا مستحيلا، أما القدس الشرقية فستكون عبارة عن ضواح متفرقة، محاطة بمستوطنات إسرائيلية، بينما القدس الكبرى التى تبلغ مساحتها ٢٥٠كم مربع (أقل من ١٠٠ميل/ مربع) فسوف تستحوذ على المنطقة الباقية من الضفة الغربية[٥٥].

الجدار ونهاية فلسطين

إن التعبير النهائى عن مصفوفة السيطرة هو؛ ما يسمى بجدار العزل أو التفرقة العنصرية الذى يخلق بالتدريج حد الأمر الواقع بين إسرائيل، تلك القطعة من الأرض المحتلة التى ترغب أن تسمح للفلسطينيين أن يقيموا عليها دولة، الحقيقة أن جدار الضفة الغربية هو ثانى جدار فى فلسطين، الأول كان قد تم بناؤه حول غزة وعزلها عن إسرائيل والضفة الغربية ومصر قبل عقد.

كان تفتيت المجتمع والاقتصاد الفلسطينى مرتبطا بتوسيع وتدعيم جغرافيا الاستيطان الإسرائيلى، وكان الجدار بالغ الأهمية بالنسبة لهذه العملية [٥٦]. فكرة

بناء سور عازل فى الضفة الغربية كانت قد طرحت أثناء ولاية "رابين" فى ١٩٩٥، اتساقًا مع الانقسام الإيديولوجى بين حكومتى العمل والليكود، اعترضت حكومة "نتانياهو" على "فكرة السور" على أساس إيديولوجى لأنه كان يعترف ضمنيًا بانفصال جزء على الأقل من الضفة الغربية عن إسرائيل.

قامت حكومة "باراك" بعد ذلك بالضغط لعمل السور خاصة بعد انتفاضة الأقصى. فى ٢٠٠٢ وافقت حكومة "شارون" على بناء حاجز دائم لتفعيل الانفصال المادى لأجزاء من الضفة الغربية كانت إسرائيل مستعدة للتخلى عنها للفلسطينيين، من تلك التى كانت تنوى الاحتفاظ بها فى حالة التوصل إلى تسوية نهائية، ولأن مسار الحائط يدخل بعمق متكرر داخل الأراضى الفلسطينية، فقد أعلنت منظمة العدل الدولية فى ٩ يوليو ٢٠٠٤، أن بناء الحائط يعتبر انتهاكًا للقانون الدولى، وهو الرأى الذى اعترفت به بعد عام – على الأقل من ناحية المبدأ – المحكمة العليا فى إسرائيل، وطلبت من الحكومة أن تعزل مسار الجدار ليكون أقل تأثيرًا على الأراضى الفلسطينية(٥٧).

تأثير الجدار ليس على المنطقة، حيث يقطع بلدية القدس المتسعة وبخاصة الجزء الشرقى والمستوطنات اليهودية المبنية بداخله عن باقى الضفة الغربية، وبالتالى فإن القوة الاجتماعية الاقتصادية المحركة لدولة فلسطينية مستقبلية تصبح منفلصة تمامًا، عن باقى أراضيها، محولة بذلك بقية الضفة الغربية إلى مناطق أشبه بالجزر المنعزلة التى لا يمكن أن تحقق أى استمرار اقتصادى(٥٨)، ولا يعتبر ذلك شيئًا يصعب فهمه إذا وضعنا فى الاعتبار حجم الجدار، يمتد لأكثر من مائتين كم الطول ويضع ٨% من الضفة داخل إسرائيل من الغرب، وسوف ينجح فى

استيعاب ٨٨% من المستوطنين من الناحية الغربية، بينما يترك ٨٩% من الفلسطينيين فى الشرق أو داخل قطاع من الجدار.

وكما يصفه عالم الاجتماع الفلسطينى "سالم تمارى" فإن: "المشكلة هى أن الجدار لا يفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين أو اليهود عن العرب، ولكنه يفصل كثيرًا من المجتمعات العربية عن باقى الضفة، ويترك باقى الضفة الغربية محاطًا بالمستوطنات اليهودية، ومن ثم فإن الحائط ليس بين يهود وعرب ولكنه بين عرب والعرب"[٥٩]، وهكذا فإن الجدار سوف يحقق الهدف بعيد المدى لمصفوفة السيطرة – ويضمن تأمين المستوطنات التى أنشائت لإسرائيل – ولكن على حساب تحويل الضفة الغربية إلى نسخة من السجن الذى أقيم فى غزة[٦٠].

ولقد مرت تقريبًا كل بلدة وقرية تقع فى محيط الحزام الأخضر أو بالقرب من مستوطنة يهودية بتجربة معينة من تأثير التكنولوجيات المرتبطة بمصفوفة السيطرة – المستوطنات – الطرق الدائرية – هدم المنازل – مصادرة الأرض – وفى النهاية الحائط نفسه.

من الصعب تقدير أثر المصفوفة الكامل إلا إذا حاولت أن نتحرك داخليًا، على سبيل المثال: كانت قيادة السيارة من القدس إلى أبو ديس (المفترض أن تكون العاصمة المستقبلية لفلسطين) كانت تستغرق ١٠ دقائق، واليوم تستغرق ثلاثة أضعاف ذلك لوجود جدار بارتفاع ٨ أمتار، على مدخل البلدة من ناحية القدس.

فى المرحلة الأولى من بناء الجدار فى أوائل عام ٢٠٠٠، كان ارتفاعه نصف ما هو عليه الآن، وكان الفلسطينيون يستخدمون الأحجار المحيطة به لبناء سلم متنقل يسمح لهم بالتسلق والوصول إلى قمته، وإذا كانوا على قدر من النحافة والرشاقة فإنهم يدخلون من حفرة ليخرجوا من الناحية الأخرى، وكان الجنود

الإسرائيليون وقت حراستهم عادةً لا يمنعون حركة الناس عبر الحائط (كانت سيارات الأجرة تنتظر بالخارج لنقل الناس إلى القدس) ولكنهم كذلك لم يقدموا المساعدة للعجائز الكثيرات، وهن يحملن الخضروات ولا حتى للنساء الصغيرات وهن يحملن أطفالهن على ظهورهن، يتسلقن الحائط أكثر من مرة فى اليوم الواحد لشراء الطعام أو لمزاولة الأعمال على الجانب الآخر.

كما أوضح لى أكثر من فلسطينى "على الأقل، فى ذلك الوقت كنا لا نزال ندخل ونخرج من أبو ديس إلى القدس"، ولكن بعد استكمال الجدار أصبح العبور من خلاله مستحيلاً". اليوم يتطلب الأمر تخطيطاً كبيراً وحظاً للفلسطينى القادم من أبو ديس (وهى واحدة من القرى التاريخية للقدس) لكى يعبر إلى المدينة بدون تصريح، لأنه إذا تم ضبطه فسينتج عن ذلك القبض عليه ودفع غرامة وسجن"(٦١).

والبلدة الزراعية "جايووس" (تعداد سكانها نحو أربعة آلاف نسمة، وتقع فى منطقة قلقيلية بالضفة الغربية، وهى ليست بعيدة عن رام اللـــه (نحو ثلاثة أميال ونصف الميل من الخط الأخضر ووضعها أسوأ بكثير من أبو ديس. فى ١٩٩٨، أعلن الحاكم العسكرى الإسرائيلى لقلقيلية أن ٢٠٠٠ دونم (٥٠٠ فدان) من الأرض الزراعية فى "جايووس" أملاك للدولة، وبعد ثمانية أعوام من الاستئناف أكدت محكمة إسرائيلية حكم المصادرة مما أسفر عن خسارة أكثر من عشرين من المزارعين لجزء أو لكل أراضيهم.

وفى ٢٠٠٢، وطبقاً لما أعلنه "الشريف عمر" من لجنة الدفاع عن الأرض فى جايووس، بأن الحكومة الإسرائيلية بدأت بناء حائطها فى "جايووس" واستلزم ذلك ضم٧٥% من أرض القرية (٦٨٠٠ دونم أو، ١٧٠٠ فدان) بما فى ذلك ستة آبار جوفية و إلى مستوطنة "زوفيم: *Zufim*" المجاورة. الأرض التى انتزعت

كانت تزرع بالفاكهة والخضروات، وفى استكمال الجدار حول القرية تم تدمير ٥٢٥ دونما (١٣٠ فدانا)، وتم اقتلاع ٤٠٠٠ شجرة، وأصبح من المتعذر وصول المزارعين إلى75% من الأراضى.

بالإضافة إلى ذلك تم منع ٤١٩ شخصا مقيما من تصاريح المرور عبر بوابة فى الجدار للوصول إلى أراضيهم، بينما كان جنود جيش الدفاع يتحرشون بصفة مستمرة بالمزارعين الذى يحاولون الدخول إلى أراضيهم ويمنعونهم من رعى قطعان أغنامهم. ولكن العبء المضنى كان فى مطالبة الحكومة العسكرية لهم بدفع ضرائب لسنوات بأثر رجعى (كان السكان المقيمون قد توقفوا عن دفعها بعد أن تولت السلطة الفلسطينية إدارة القرية ولم تكن تطالب بذلك الدخل)، كذلك إعلان أن الأرض التى تقع فى شرق حدود عام ١٩٦٧، وهى "منطقة فراغ": — *Seam Zone*"— ولكنها تقع إلى الغرب من الطريق المقترح للجدار، اعتبرت منطقة أمنية، وبالتالى تم حظر الوصول للأرض وكذلك الوصول إلى مصادر المياه والذى لا يقل أهمية عن خطر الوصول إلى الأرض.

تبنت الحكومة الإسرائيلية فكرة بناء المناطق الصناعية فى منطقة الفراغ التى تقع فى حدود ما قبل ١٩٦٧، والتى يمكن أن تستخدم المزارعين الذين فقدوا أرضهم. الفائدة من المنظور الإسرائيلى هى؛ أن الفلسطينيين وكذلك الإسرائيليين يمكنهم دخول المنطقة الصناعية من الجهة التى تقع جهتهم، ولكن الفلسطينيين لن تكون لديهم إمكانية الوصول للجانب الآخر. كما سأوضح فى الفصل التالى (فصل ٤) وفى ذلك منافع كبيرة لملاك هذه المصنع من إسرائيليين والفلسطينيين (والأجانب فى بعض الحالات).

خاتمة: سقوط الجمهورية الإسرائيلية الثانية

كما رأينا فى الفصل السابق كان أحد أسباب الخلاف الرئيسية فى كامب ديفيد هو؛ مساحة الأراضى التى سوف تنتقل للسيادة الفلسطينية فى صفقة السلام النهائية، قدم الإسرائيليون والفلسطينيون والأمريكيون نسبًا مئوية مختلفة، ثم قام المعلقون الذين التقوا بتقدير نسبة من ٩٠: ١٠٠% (خاصة فى حالة إذا كان ضم الأرض المجاورة لإسرائيل متضمنا فى الأرقام) من مساحة الضفة الغربية للفلسطينيين بوصفه جزءًا من الاتفاق النهائى. المناقشة فى هذه الفصل تبين لنا أنه حتى لو انسحبت إسرائيل بنسبة ١٠٠%، فذلك لن يساعد على إقامة دولة فلسطينية فاعلة، لأن نسبة الــ٥% إلى ٨% من الضفة الغربية قد أخذت للمستوطنات وللطرق الدائرية وخلقت نظام الكانتونات الذى يمنع وجود أراض متصلة ببعضها تكون أساسًا لاستقلال سياسى اقتصادى.

فى ضوء هذه الحقيقة كان الفلسطينيون على حق فى أن ينتهوا إلى أن عرض الــ ٩٥% الذى قدمه "باراك" فى طابا فى يناير ٢٠٠١، لم يكن ممكنا على الأرض لأنه لن يفكك مصفوفة السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلفة. وإزاء فشل فى ذلك، فإن الدولة المستقلة التى من المفترض إقامتها فى نهاية عملية السلام ستولد مجروحة جرحًا قاتلاً، هذا إن لم تجهض. كان المفاوضون الفلسطينيون يفهمون ذلك وهو ما جعل "أحمد قريع" يعيد مقولته: إنهم (الفلسطينيون) قد قرروا "الصمود" وهى كلمة قوية، وعندما يستخدمها الفلسطينيون فهى تعنى بقاءهم على الأرض، مهما كانت الضغوط الممارسة عليهم من قبل أمريكا وإسرائيل لكى يوقعوا على المفاوضات النهائية، والأوضاع المقترحة من قبل الرئيس كلينتون[٦٢].

كان "عرفات" والمفاوضون الذين معه يدركون أن الأيام التالية لكامب ديفيد ستكون صعبة حقًا، ولكنهم كانو يدركون أيضًا أن فى هذه المرحلة الأخيرة لم يكن هناك أى أمل أو إمكانية لعلاج المشاكل الأساسية فى هذه الاتفاقية فى جولة قادمة.

لقد توصل "ميرون بنى فينستى: *Meron "Benvenisti"* فى ختام المهمة فى عام ١٩٨٧، عن الضفة الغربية إلى أن "فى اليوم السابع من حرب الستة أيام عام ١٩٦٧، تأسست على أرض إسرائيل جمهورية إسرائيل الثانية[٦٣]" وكان "بنفينستى" يقصد أن إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الأولى قد أحكمت سيطرتها تمامًا على قطاع غزة والضفة الغربية بأسلوب صارم، حتى إن حكومة إسرائيل كانت تحكم باقتدار كل أراضى فلسطين الانتداب التى من المستحيل تخيلها وحدات منفصلة سياسيًا أو جغرافيًا، رغم أن ذلك تم تحقيقه عن طريق مزيج من سياسات الفصل والتمييز والإدماج.

يصف بنفينستى جمهورية إسرائيل الثانية باعتبارها كيانًا مزدوج القومية ذا بنية اجتماعية جامدة وطبقية قائمة على العرقية. ثلاثة ملايين ونصف المليون يهودي إسرائيلى يحتكرون الموارد الحكومة بالكامل، ويتحكمون فى الاقتصاد ويشكلون الطبقة العليا للمجتمع ويحددون القيم التربوية والقومية وأهداف الجمهورية أنها "ديمقراطية شعبية: *Herrenvolk Democracy*" والسبب فى عدم الاعتراف بها عالميًا هى؛ أن الأرض لم تلحق بها بشكل رسمى"[٦٤].

ولقد اخترع علماء الاجتماع مصطلح:(*Herrenvolk Democracy*) "الديمقراطية الشعبية" لوصف نظام برلمانى وممارسة السلطة وحق الاقتراع فيه مقصور على الجماعة العرقية السائدة[٦٥].

التناقض الواضح في وجود ديمقراطية تقصّى بعض المجموعات من المشاركة السياسية، تتحقق عن طريق تسمية تلك المجموعات "بالخارجين" عن الشعب أو (*Herrenvolk*) أو باعتبارهم خارجين يشكلون خطرًا، وربما يعتبرون أدنى من البشر. تاريخيا، كانت هناك دولتان ارتبطتا كثيرًا بهذه الظاهرة، وهما الولايات المتحدة فى حقبة ما قبل الحقوق المدنية، وجنوب أفريقيا فى فترة التفرقة العنصرية[٦٦].

وبينما كان الإسرائيليون يعقدون المقارنات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا على مدى عقود، بما فى ذلك الصحف الرئيسية فى البلاد، تظل هذه المقارنات عملية سياسية ملتبسة فى الولايات المتحدة، كما أدرك الرئيس الأمريكى السابق "جيمى كارتر" عندما نشر كتابه ذا العنوان المستفز "فلسطين السلام وليس التفرقة العنصرية: *Palestine: Peace not Apartheid*" يعرف "كارتر" التفرقة العنصرية على أنها الفصل الإجبارى بين شعبين على نفس الأرض، تسيطر فيه إحدى المجموعات على الأخرى أو تتحكم فيها. وتحت هذا التعريف، يعترف بأن الولايات المتحدة قد مارست نوعًا من التفرقة العنصرية خلال سنوات "انفصال ولكن مساواة"، وكان وضع التمييز هذا هو وضع سكان البلاد الأصليين فى أستراليا والدول الأخرى التى نشأت بوصفها حركات استيطان أوربية بيضاء. فى معظم هذه الحلالات نشأت دول الاستيطان التى بقى فيها الملايين من السكان الأصليين بدون حقوق سياسية أو مدنية، وكانوا يرون إن لم يكن كل معظم أراضيهم تصادر، وكانوا يعزلون مكانيًا عن باقى الأماكن التى يسيطر عليها الأوربيون ويستغلون اقتصاديًا بواسطتهم. كما كانوا عرضة لعدة قوانين قاسية ومختلفة عن نظرائهم من الأوربيين.

كل مكونات التفرقة العنصرية حدثت بالفعل فى الأراضى المحتلة اليوم. والفصل المادى للفلسطينيين عن باقى الأراضى التى يسيطر عليها اليهود أشمل وأوسع مما حدث فى جنوب أفريقيا فى مرحلة التفرقة العنصرية، وكان ذلك حيويًا لنجاح إسرائيل فى مواجهة الفلسطينيين، ذلك أنه بينما كان الفصل يحدث فى الجنوب الأمريكى فى مرحلة ما قبل الحقوق المدنية أو فى جنوب أفريقيا العنصرية فى إطار حركة سوداء من خلال فضاءات بيضاء - كانت هناك أسبلة لشرب الماء أو دورات مياة بجوار تلك المخصصة للبيض فى مناطق يمكن للبيض والسود أن يوجدوا فيها - فى إسرائيل فإن الفلسطينيين من غير المواطنين معزولون تمامًا عن اليهود داخل الحزام الأخضر، حتى إن هذا العزل المصغر لأناس يعيشون فى نفس الحدود المكانية ليس ضروريا، فالفلسطينيون فى الغالب ليسوا جزءًا من الحياة اليومية المادية أو الديموغرافية لأرض إسرائيل (أو للسياح)[٦٧]. وهذا الواقع يقود إلى حقيقة مهمة أخرى وهى؛ أن إسرائيل ستبقى البلد الوحيد الذى يشكل ملامح كثيرة لنموذج المشروع الاستعمارى الاستيطانى قبل القرن العشرين[٦٨].

لقد طور الجغرافى الإسرائيلى "أرون يفتشال: *Oren Yiftachel*" فكرة ديمقراطية الشعب من خلال مناقشته لإسرائيل بوصفها دولة إثنوقراطية. وطبقًا لـــ"يفتشال" فإن "الإثنوقراطية نظام سياسى تمتلك فيه الأمة المسيطرة، جهاز الدولة لمد طموحاتها التوسعية، بينما تبقى على بعض ملامح الديمقراطية التقليدية[٦٩]. ومؤسسًا تحليله على دراسة مفصلة عن جغرافية إسرائيل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يخلص إلى أن "الوضع فى إسرائيل فلسطين وضع" اضطهاد عنصرى زاحف، أسفر عن "حقبة جديدة من الجغرافيا الناشئة بين إسرائيل فلسطين، التى سوف تختنق إسرائيل فلسطين فى حالة لا هى دولتان ولا هى دولة

واحدة" وهو نفس الغموض الذى أشار إليه بنفينستى قبل عقد من الزمان، وكان مركزيًا لتحقيق أهداف إسرائيل فى الضفة الغربية(٧٠).

فى هذا السياق يصف "يفشتال" فترة ما بعد انتفاضة الأقصى من تاريخ فلسطين إسرائيل (خاصة بعد الانسحاب من قطاع غزة) بوصفه واحدة من أكثر مظاهر "الإدماج الاستبدادي" والتى تبعت عقودًا من أقوى صور التوسعية الديموجرافية والمكانية الصهيونية والمحاولات الدائبة من أجل تهويد كل الفضاء الإسرائيلي الفلسطينى(٧١). وعلى الرغم من خطاب عملية أوسلو المحدد، فإنها لم تضع نهاية للاستعمار الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة. وتبقى الصهيونية حركة إثنوقراطية عميقة(٧٢)، بينما القومية الفلسطينية، الحصرية فى رؤيتها للسيادة على الأرض مثل أى قومية أخرى) تبقى ضعيفة لكى تفرض تحولاً جوهريًا فى الهوية الصهيونية الإسرائيلية سواء عن طريق العنف أو بالطرق السلمية. طالما أن هاتين الرؤيتين المتنافستين مستمرتان فى الهيمنة على كل من الهويتين الإسرائيلية والفلسطينية، فإن أحلام أوسلو سوف تدفن بسبب الحرب الدائرة على مناطق صغيرة من الأراضى فى الضفة الغربية.

الفصل الرابع

اقتصادات الفشل

الليبرالية الجديدة والشرق الأوسط الجديد

قرب نهاية شهر أغسطس عام ٢٠٠٧، ظهر الرئيس شيمون بيريز – الرئيس المحنّك لإسرائيل والمناصر الأكبر لعملية أوسلو – على قناة الجزيرة العربية لمناقشة إمكانية تحسين العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، باعتباره جزءًا من دفعة أكبر لإعادة تنشيط عملية السلام. وعندما سأله المذيع عما إذا كانت هناك قناة خلفية للمباحثات الاقتصادية على غرار القناة السياسية الخلفية التى أدت إلى التوصل لاتفاقية أوسلو، أجاب بيريز بأن "القضية الاقتصادية قضية مفتوحة" مضيفًا: "فى العالم، الأسرار الوحيدة هى تلك المتعلقة بالحرب وليس بالتنمية. فى الماضى كنا نسمع ولا ننصت. الآن نحن ننصت لأنه يتحتم علينا ذلك" (١).

لم يكن واضحًا ما الذى دفع الرئيس للاعتراف بأن إسرائيل لم تعط الكثير من الاهتمام لاحتياجات الفلسطينيين خلال العقد ونصف العقد الأخير من المفاوضات. لكن الآن وبما أن الإسرائيليين – والعالم العربى على نحو محتمل – يصغون، فقد أراد بيريز أن يناقش خطته لبناء مجمع زراعى. على هيئة منطقة صناعية مؤهله قرب أريحا، وآخر لإنتاج تكنولوجيا المعلومات قرب جنين، ومطار دولى إسرائيلى - أردنى مشترك فى العقبة، وأوضح بيريز أن هذه المساعى

الجديدة وغيرها يمكن أن تخلق على الأقل ١٣٥،٠٠٠ وظيفة جديدة للفلسطينيين، وضعف هذا العدد إذا تم احتساب وظائف الخدمات التى ستنشأ معها.

وكما توحى عبارة بيريز سابقة الذكر، فما دامت أن انتفاضة الأقصى تحدد العلاقات بين إسرائيل و"الفلسطينيين"، فإن إسرائيل تشعر أنها مضطرة للعودة إلى حالة الحرب التى تكون خلالها المباحثات حول مستقبل البلاد أحادية الجانب وسرية. ويضيف بيريز: الآن حيث يبدو أن المفاوضات ستبدأ من جديد، فالجانبان يستطيعان العودة لمباحثات مفتوحة وصادقة حول مستقبل البلاد، خاصة وأنها تتعلق بالاقتصاد الفلسطينى.

هذا الفصل يوضح كيف أنه مهما خلصت نيّات الرئيس، فمن المرجح أن يتم تحديد مستقبل الاقتصاد الفلسطينى بطريقة مربكة ومغلقة، تمامًا كما كانت الحال خلال فترة أسلو، عندما كان الكلام المنمق عن فتح الحدود والتجارة الحرة تكذبه حقائق متعلقة وخانقة على الأرض(٢). من المؤكد أنه فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٣، ٢٠٠٠، اندمج الاقتصادان الإسرائيلى والفلسطينى بصورة أكبر، بالتوافق مع الأجندة الدولية لليبرالية الجديدة التى سارت عملية أسلو على هداها. لكن مع الاندماج بصورة أكبر، ظهر المزيد من الانفصال إضافة لزيادة الاعتماد الفلسطينى على الاقتصاد الإسرائيلى الأكبر حجما الأقوى بكثير(٣). فى الواقع، ستثبت الأدلة المقدمة فى هذا الفصل لماذا، رغم حديث بيريز وغيره من مهندسى عملية أوسلو، كانت مصحوبة – وبطرق متعددة جعلت الأمر لا مفر منه – بانهيار مستمر فى الاقتصاد الفلسطينى. ذات الآليات الاقتصادية التى كان من المفترض أن تؤدى إلى اندماج أكبر للاقتصاد الإسرائيلى فى الاقتصاد الأكبر للشرق الأوسط، كانت تضعف الوضع الاقتصادى لمعظم قوة العمل الفلسطينية.

منذ الاتفاقية الأولى الموقعة عام ١٩٩٣، إلى فشل مفاوضات كامب ديفيد بعد سبع سنوات، كانت عملية أوسلو تركز على الاقتصاد بنفس قدر تركيزها على السياسة[٤]. فإعلان المبادئ عام ١٩٩٣، يمكن وصفه بدقة باعتباره وثيقة اقتصادية بالدرجة الأولي، حيث إن ثلثي الإعلان قد تم تخصيصهما لوصف وظائف ثماني لجان فلسطينية إسرائيلية، كان عملهما هو "الوصول لدرجة من المصالح الاقتصادية المتبادلة التي تتخطى أي اتفاق موقع بين الدولتين"[٥].

تناولنا في الفصل السابق، المكون الإقليمي لأوسلو والصراع المستمر، وفي هذا الفصل سنرى كيف تتفاعل الآليات الاقتصادية للصراع مع نظيرتها الإقليمية. هذه الحقيقة ظهرت جليةً لي في أحد الأيام في أواخر عام ٢٠٠٦، عندما كنت أقود سيارتي باتجاه نقطة تفتيش قلنديا – والتي تعد المعبر الرئيسي المؤدي من القدس لرام اللـــه – وتعطيك الشعور والانطباع بأنها حدود دولية. في طريقي على امتداد الجدار وعلى بعد كيلو متر واحد من نقطة التفتيش، مررت بسيدة مسنة، كانت تسير في الطريق المجاور للجدران، وتحمل سلة كبيرة مليئة بالخضراوات. عرضتُ عليها أن أقوم بتوصيلها وبعد نقاش طويل وافقت. عندما توقفنا عند نقطة التفتيش وقامت هي بفتح الباب لتخرج من السيارة، فجأة إذا بما يوازي اثني عشر من الجنود – الذين كانوا يقفون بتراخٍ يمزحون ويدخنون السجائر – ينتزعون أسلحتهم الآلية ويوجهونها بعصبية نحونا، ويصرخون فيها بالعبرية الممزوجة بالعربية أن تلقي بالسلة التي معها وترفع يديها.

من ناحية، كان هؤلاء الحراس خائفين بلا شك أن تكون السيدة تحمل قنبلة، لأن قبل شهر كانت جدّة في الثامنة والستين من عمرها، قامت بتفجير نفسها عند

إحدى نقاط التفتيش فأصابت ثلاثة جنود إسرائيليين فى العملية(٦)، لكن – من ناحية أخرى – كانت فكرة تنقل هذه السيدة الفلسطينية بين الأراضى الفلسطينية والإسرائيلية بسلع تقوم ببيعها من أحد الجانبين إلى الآخر، مخيفة بنفس الدرجة، إن لم يكن لهؤلاء الجنود، فللجهاز الأكبر الذى يمثلونه. هذا التهديد فى الحقيقة قائم منذ عهد بعيد، فقد تذكرت وأنا جالس متجمد فى مكانى محاولاً ألا أرفع يدى عن عجله القيادة أثناء اندفاع الجنود نحو السيارة، تذكرت حوارًا سمعته كان يدور بين عدد من المسئولين الصهاينة منذ أكثر من سبعين عامًا، عندما هدد نائب رئيس بلدية تل أبيب بتفجير سوق يهودى فلسطينى أقامه البريطانيون على الحدود بين تل أبيب ويافا بالقنابل، لأنه سيكون ممرًا للسلع العربية لتخترق ما يوصف بالأرض والاقتصاد اليهودى "المغلق"(٧)، وعلى الرغم من ست حروب وانتفاضات، ومئات الكيلو مترات من الجدران ونقاط التفتيش والحواجز الأخرى، يبقى من المستحيل احتواء هذا الخطر.

التنمية المشوهة للاقتصاد الإسرائيلى والفلسطيني

يمكن إرجاع جذور الاقتصاد السياسى لأوسلو لأواخر السبعينيات عندما بدأت إسرائيل – بعد نحو ثلاثة عقود من السياسيات الاقتصادية شبه الاشتراكية التى تقودها الدولة – بدأت نقله باتجاه اقتصاد نيوليبرالى مع انتخاب الليكود. لكن هذا التحول لم يبدأ بسلاسة، فقد زاد التضخم بنسبة ثلاثة أضعاف خلال نصف العقد التالي، بينما عانت إسرائيل من مشكلات اقتصادية أخرى مثل؛ انخفاض معدل النمو وزيادة العجز فى الميزانية، عندما أصبحت الرأسمالية الإسرائيلية فى اتساق مع إطار رأس المال العالمى(٨).

لقد تسبب خليط من استمرار قوة الحركة العمالية (من خلال اتحاد الهستدروت)، والسياسات، سيئة التخطيط والتنفيذ، والزيادة السريعة فى الإنفاق التى نجمت عن غزو واحتلال لبنان عام ١٩٨٢، تسبب ذلك كله فى إجهاد لم يسبق له مثيل فى الاقتصاد الإسرائيلى[٩]. ومع نهاية عام ١٩٨٤، تضاعف معدل التضخم إلي ٩٥٠%، وهو ما فرض إجراء خفض كبير فى الميزانية وخفض قيمة العملة إضافة لتجميد الأسعار وتخفيض الأجور[١٠].

هذا التحول الهيكلى الجذرى للاقتصاد الإسرائيلى عززته خطة الاستقرار الاقتصادى لعام ١٩٨٥، التى تمثل "نقطة تحول" فى الاقتصاد الإسرائيلى[١١]. فقد كان هدف هذه الخطة خفض التضخم الذى وصل إلى "ثلاثة أضعاف" مع أخذ الضوء الأخضر من ريجان وتاتشر باستخدام الأزمة لإضعاف الحركة العمالية المنظمة فى إسرائيل. ومع الوصول لدرجة غير مسبوقة من التقشف المالى فيما يخص الإنفاق الاجتماعى وخصخصة الشركات المملوكة للدولة والمملوكة للهستدروت، بجانب تحرير سوق العمل وتوسيع الاقتصاد؛ اكتمل التحول الهيكلى للاقتصاد السياسى لإسرائيل، والذى كان لمجتمع الأعمال فيه درجة غير مسبوقة من السلطة أتاحت له تشكيل سياسات الدولة[١٢].

وظهرت فى الأفق أخبار أفضل؛ فخلال فترة "اقتصاد الحرب المغلق" لإسرائيل، انتقلت التكتلات الصناعية الكبرى المملوكة للدولة - مثل كور وهيو عليم وليئومى وكلال وإسرائيل لخفض حيازات البنوك -للإنتاج العسكرى، وعندما كانت الحرب الباردة توشك على الانتهاء تحولت هذه التكتلات إلى البورصة الإسرائيلية المزدهرة وغيرها من القطاعات مرتبطة بالاقتصاد المتحرك الناشئ. وكما يوضح الاقتصادى الإسرائيلى جوناثان نيتزان "لقد أسهم اتساع الصراع

العربى الإسرائيلى فى زيادة الإنفاق العسكرى واستيراد الأسلحة، وقد أثقل هذا كاهل الاقتصاد ككل. ولكن كما هى الحال فى الولايات المتحدة، فإن "الانحياز العسكرى" الذى تلى ذلك كان مفيدا جدًا – نسبيًا ومطلقًا – لمقاولى الأسلحة الكبار فى الاقتصاد الكبير"(١٣). وبنفس القدر من الأهمية، فقد: أدى ذلك فى النهاية إلى تحول جذرى فى تركيبة إسرائيل السياسية والاقتصادية، التى فقدت فيها الحكومة تدريجيًا دورها الرئيسى فى الاقتصاد. بذلك تأثرت قطاعات مختلفة من النخبة الاقتصادية الإسرائيلية – وتفاعلت بالتالى مع – اقتصاد الحرب بطرق متناقضة. ولكن التحليل النهائى يوضح أن القطاعات الأكثر عولمة استطاعت أن تتأقلم مع وتستفيد من، الاتجاهين، معتمدة على البيئة الجيوستراتيجية الأكبر التى كانت إسرائيل تعمل من خلالها.

خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٠، كان أن خضعت الطبقة الرأسمالية فى إسرائيل لعملية مسخ، حيث لعب رأس المال العالمى دورًا رئيسيًا متناميًا فى الاقتصاد مقارنة بالاقتصاد المحلى واستثمار الدولة. خلال هذه الفترة حلت الشركات الأجنبية بصورة متزايدة محل الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية الأصلية، باعتبارها القوة الاقتصادية المهيمنة فى البلاد، فى نفس الوقت الذى شجع فيه الخفوت القصير للانحياز العسكرى على إعادة تركيز رأس المال والإبداع فيما عرف سريعا بعد ذلك باقتصاد التكنولوجيا الفائقة فى البلاد (١٤).

لقد تأثرت هذه العملية بقوة بحدثين وقعا فى نهاية فترة الثمانينيات؛ الأول: اندلاع الانتفاضة الأولى فى ١٩٨٧، والثاني؛ وصول ما لا يقل عن مليون مهاجر جديد فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى بعامين، وقد مثل هذان العاملان ضغطا على الاقتصادين – الإسرائيلى والفلسطينى – رغم أن إسرائيل كانت فى وضع

أفضل بكثير لامتصاص الصدمات. واستطاعت في النهاية أن توظف هذين العاملين لتقوية وضعها إزاء الاقتصاد الفلسطيني.

وبينما بدأت مؤشرات الاقتصاد الإسرائيل في الصعود في هذه الفترة، غذت الانتقاضة وهجرة ما بعد الحرب الباردة حالة متزايدة من الشيزوفرينيا في إسرائيل. فقد بدأت طبقة مترفة صاعدة في الضغط من أجل توقيع اتفاقية سلام تتيح توسيع الفرص الاقتصادية والثقافية المتاحة لها في الداخل والخارج، بينما ضغط المستوطنون على دولة إسرائيل بكل ثقلهم لتحقيق مصالحهم الدينية القومية عن طريق توسيع نظام الاستيطان وتعميق الاحتلال الذي يفرزه.[١٥].

أصبح التوصل إلى "اقتصاد سلام" كهذا مصدر قلق للمؤسسات الأكاديمية، وصانعة القرارات الإسرائيلية والأمريكية والدولية، والتي كان هدفها الرئيسي إنهاء المقاطعة العربية وفتح أسواق ناشئة مربحة كالصين والهند. وقد عكس كل ذلك احتياجات الطبقة المترفة الجديدة والقوة المتزايدة لقطاع الأعمال الإسرائيلي والمستهلكين من الطبقة المتوسطة[١٦]. ورغم ذلك فقد أحسن إسحاق رابين – الذي ساعدت صداقته مع الصناعة الإسرائيلية في إطلاق عملية أوسلو عام ١٩٩٣ – تلخيص الموقف الإسرائيلي في مواجهة التنمية الفلسطينية بوصفه وزيرا للدفاع عام ١٩٨٥، عندما قال: "لن تبدأ الحكومة الإسرائيلية أي تنمية في الأراضي المحتلة، ولن تمنح أي تصاريح للتوسع في الزراعة والصناعة بما قد يتنافس مع دولة إسرائيل"[١٧].

لكن سببا آخر قليلا ما يذكره الباحثون كان غالبا وراء حدوث تغير في السياسات الإسرائيلية باتجاه نموذج "الانفصال – العزل – التكامل" الذي تحدثت عنه في الفصل السابق: فبعد جيل من العمل في إسرائيل بدأ العمال الفلسطينيون

يصبح لديهم ما يكفى من المدخرات لشراء الأرض لأنفسهم فى الأراضى المحتلة، وهو ما هدد مشروع الاستيطان فى الضفة الغربية[١٨]. بطرد هؤلاء العمال من الوظائف الأعلى أجرا فى إسرائيل، بالإضافة لتكثيف مصادرة الأراضى فى المناطق الإستراتيجية المستهدفة، ضمنت إسرائيل أن الفلسطينيين ستكون أمامهم صعوبات جمة لاستعادة أراضيهم أو الاحتفاظ بها خلال عملية أوسلو. كما فاقم تغير القاعدة الأساسية للاقتصاد الفلسطينى من البنية الزراعية المرتبطة به تاريخيا إلى مجال الخدمات (وخاصة فى القطاع العام)، وغيرها من الوظائف الأخرى غير المنتجة، والتى عكس انتشارها عدم قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور قيادى فى التنمية الاقتصادية خلال أوسلو[١٩].

وبينما استفاد بعض رجال الأعمال الفلسطينيين على نطاق واسع من هذه الآليات الناشئة، فإن الفلسطينيين بصفة عامة لم يكونوا جزءًا من الاعتبارات التى تنطوى عليها تحولات الاقتصاد الإسرائيلى، كما تأثر أغلب العمال الفلسطينيين سلبًا بها، وقد اعتبرت المؤسسة الإسرائيلية أن الجانب الفلسطينى موجود بصفة أساسية لخدمة مصالحها الاقتصادية، وبالتالى "فالسلطات الإسرائيلية لم تكن تشجع مبادرات الأعمال الفلسطينية التى قد تمثل منافسا للشركات الإسرائيلية"[٢٠].

لقد خلق امتصاص فائض العمالة الفلسطينية فى الاقتصاد الإسرائيلى الذى يزيد تحررًا بصورة متزايدة تدفقًا "اقتصاديًا" فى اتجاهين: عمالة رخيصة، وبضائع أنتجت بكثافة ليتم "تصديرها" لإسرائيل، بينما تنساب فى الاتجاه الآخر بضائع أكثر تقدمًا وقيمتها المضافة أعلى، ينتجها الاستثمار الرأسمالى[٢١]. وفقًا لهذا النموذج لم يتم السماح بتخطيط أو تنمية مستقلين على الجانب الفلسطينى، وترك الاقتصاد الفلسطينى ليعتمد على تحويلات العمال من إسرائيل والعالم العربى، لتصبح

الزراعة للاستهلاك المحلى والإسرائيلى، والخدمات والمنشآت القابلة للتداول هى المساهم الرئيسى فى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، لتصبح الفرص ضئيلة أمام الفلسطينيين ليطرحوا بأنفسهم إستراتيجياتهم للتنمية التى تحددها أهدافهم القومية الخاصة، ولم يكن هذا الوضع قابلاً للتغير خلال فترة أوسلو[٢٢].

مع اندماج الاقتصاد الإسرائيلى بصورة أكبر فى الهيكل الناشئ للعولمة الليبرالية الجديدة، أصبح تطوير "اقتصاد سلام" الشغل الشاغل للنخبة من رجال الأعمال وصانعى القرار الإسرائيلى. على الأقل فى الوقت الراهن، وبالنسبة لهؤلاء المنحازين بشدة لرؤية بداية التسعينيات حول الليبرالية الاقتصادية باعتبارها الدواء الشافى لكثير من ــ إن لم يكن أغلب – المشكلات الفلسطينية، "اتخذ اقتصاد الحرب مجراه الطبيعى" كما قال المدير التنفيذى "كور الإسرائيلية للصناعات"[٢٣]. فقد كانت هناك فكرة عامة من قبل لدى الجيل الصاعد من الرأسماليين الإسرائيليين وحلفائهم الحكوميين، بأن الصراع مع الفلسطينيين يجب "جعله اقتصاديًا"، بمعنى تحويل هذا الصراع من صراع بلا طائل حول الأرض، إلى سلسلة من المشكلات الاقتصادية بالأساس، التى يمكن مواجهتها من خلال الخطط السياسية الصحيحة.

كانت هذه الحاجة هى ما جعل إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، يحقق أكثر من وضع "إطار" للمفاوضات المستقبلية بين الجانبين. فقد تناول جزء مهم من اتفاقية سبتمبر ١٩٩٣، قضايا اقتصادية مثل تحديد عمل ثمانى لجان فلسطينية إسرائيلية تكون وظيفتها تحقيق درجة من المصالح الاقتصادية المتبادلة، التى يمكن أن تساعد فى وضع أساس لتسوية نهائية فى المستقبل المجهول[٢٤]، وتتضح أهمية الأبعاد الاقتصادية لأوسلو بصورة أكبر من خلال حقيقة؛ أن بروتوكول باريس حول العلاقات الاقتصادية – الذى سنعرض له بالتفصيل لاحقًا – كان قد تم توقيعه قبل

اتفاق غزة – أريحا الذى وضع الإطار العام للانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية خلال عملية السلام(٢٥).

لكن المشكلة كانت تكمن فى أنه خلال عملية تحرير الاقتصاد – فى الفترة التى سبقت، وأثناء، سنوات أوسلو – تحولت إسرائيل من واحد من أكثر الاقتصادات المتقدمة مساواة، فى العالم إلى واحد من أكثر الاقتصادات غير المتكافئة، وبالتالي، كلما أصبحت إسرائيل أكثر ثراء تدهور الوضع الاقتصادى لقطاعات كبيرة من السكان، خاصة المواطنين الفلسطينيين واليهود من بلدان مسلمة.

مع سنوات الألفية الثالثة كان العشرون بالمائة الأغنى بين الإسرائيليين يجنون واحدًا وعشرين ضعفًا لما يجنيه الأفقر، مقارنة بثلاثة أضعاف فقط خلال الخمسينيات، الحقيقة أنه فى الفترة ما بين أعوام (١٩٩٠ ــ ٢٠٠٤)، استطاعت فقط نسبة العشرين بالمائة الأغنى بين الإسرائيليين أن ترى دخلها يتنامى، لكن الزيادة كانت كبيرة بما يكفى للسماح للاقتصاديين بالقول: "إن الاقتصاد الإسرائيلى" كان ينمو، رغم أن اقتصادهم فقط فى الواقع كان هو الذى يحمل باقى الاقتصاد – وليس السكان – باتجاه النمو.

من الصعب أن نبالغ فى تقدير أهمية تدهور الوضع الاقتصادى لكثير من الإسرائيليين– خاصة المزراحيم (الشرقيين) والمهاجرين الجدد والمواطنين الفلسطينيين، الذين تمردوا جميعًا على عملية السلام بنهاية هذه الحقبة، كل على طريقته، فى رسم ملامح الهوية الإسرائيلية أثناء أوسلو. ومن خلال ذلك فى جعل المسألة أكثر صعوبة للأيديولوجية وراء عملية السلام أن تؤتى ثمارها. إذا كان نجاح خطاب أوسلو داخل إسرائيل، قد اعتمد على نسبة كبيرة من الطبقة العاملة والمتوسطة من اليهود الذين حققوا مكاسب فى وضعهم الاقتصادى، فإن حقيقة

زيادة معدل الفقر، وعدم المساواة المقترن بانخفاض شبكة الأمان الاجتماعى للبلاد التى كانت قوية فى السابق، جعلت الكثيرين ممن يفترض أن يكونوا مستفيدين من عملية السلام غير راضين عن نتائجها الاقتصادية. بينما هم يبقون متشككين فى أحسن الأحوال فى حجج زيادة تحقيق الأمن، وقيمة مبادلة جزء مهم من قلب الأرض التوراتية مقابل مفهوم غامض عن السلام.

ظهرت هذه المشكلة باعتباره نتيجة مباشرة للمنطق الاقتصادى لأوسلو الذى يكمن فى الاعتقاد. بأن التعاون والتنمية الاقتصادية سيكونان رأس الحربة لتحقيق التفاهم السياسي، والسلام فى نهاية المطاف، مستبدلاً "الهويات القومية العدائية" بهوية أكبر يشكلها "عدو مشترك: الفقر – أبو الأصولية"[٢٦]. وبنفس القدر من الأهمية، تستطيع المبادئ العالمية السليمة و"الواضحة" لاقتصاد السوق أن تمهد الطريق لهذه النقلة. لتثبت أن "ارتفاع مستوى المعيشة لكل الأفراد هو؛ أفضل وعد لتحقيق الاستقرار فى منطقتنا"[٢٧].

لتحقيق هذا الهدف. بدأ الإسرائيليون فى التخطيط لاقتصاد فلسطينى "جديد" فى نفس الوقت الذى بدأت فيه عملية مدريد، وقد أسس الأكاديميون الليبراليون أمثال يوسى بلين ويائير هرشفيلد "مؤسسة التعاون الاقتصادي" عام ١٩٩١، لدراسة كيفية تحويل علاقة الفلسطينيين بإسرائيل من "الاعتماد إلى الاعتماد المتبادل"، باعتباره جزءًا من "نظام إقليمى جديد" يسير جنبًا إلى جنب مع النظام العالمى الجديد الأكبر، الذى دعا إليه الرئيس بوش.

فى نهاية الأمر، لم يتم تحقيق الخطط الطموح لتحسين الاقتصاد الفلسطينى سواء فى السياسة الإسرائيلية أو الدولية. ولكن ليس مستغربا أن مثل هذا الخطاب كان جذابا جدا. فى ذلك التوقيت الذى كانت تسيطر فيه العلاقات التجارية غير

المتماثلة والقيود المفروضة على الميزانية، وتضاؤل إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية على آفاق الحياة الاقتصادية والفلسطينية. وبحلول عام ١٩٩٣، كان الاقتصاد فى حالة فوضى مطلقة، فقد قضت الانتفاضة على المكاسب المتواضعة، وإن كانت مضطردة لفترة السبعينيات والثمانينيات والتى كانت فى كل الأحوال ضعيفة، لأنها اعتمدت على تحويلات العاملين فى إسرائيل ودول الخليج النفطية الغنية، أكثر من اعتمادها على نجاح الصناعات الفلسطينية. ومع تأكيد اتفاقيات أوسلو الأولي، كان وضع إسرائيل قويًا، بالدرجة التى تسمح لها بالاستمرار فى استخدام الأراضى المحتلة بوصفها سوقًا أسيرة تبيع منتجاتها فيها.

كان الأمر يحتاج لاندلاع الانتفاضة الأولى – التى كانت جذورها اقتصادية بالدرجة الأولى – لتدرك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الحاجة لتحقيق قدر من التنمية الفلسطينية، ولتسمح لجزء هزيل من المنتجات الزراعية الفلسطينية بالدخول إلى الأراضى الإسرائيلية[٢٨]. ورغم ذلك يمكننا الحديث عن بداية "اقتصاد قومي" فى فلسطين فقط بعد تشكيل السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤[٢٩]. بعد نصف عقد من الانتفاضة، تزامن ميلاد عملية أوسلو مع حاجة ملحة لإيجاد فرص عمل وزيادة القدرة الإنتاجية – خاصة فى مجال الزراعة والصناعة – عن طريق زيادة الاستثمارات وتعزيز نمو القطاع الخاص، وتحسين جودة التعليم والتدريب والصحة، بجانب إنهاء الاعتماد على إسرائيل. كان الفلسطينيون يعلقون آمالاً عريضة على أن تمثل عملية أوسلو تحولاً من الاعتماد الاقتصادى على إسرائيل إلى "التعاون" مع إسرائيل[٣٠]. لكن المشكلة كانت، بالطبع، تكمن فى معنى هذا التعاون، فكما أشرت آنفًا، كان الكثير من الاقتصاديين الإسرائيليين يرون، بعد خطاب رابين السياسى، أن السلام كان يستلزم "انفصالاً" عن الفلسطينيين يؤدى إلى تقليل عدد أقل بكثير من الفلسطينيين الذى يعملون فى إسرائيل. للوهلة الأولى يمكن

أن تترجم هذه الرغبة على أنها انعكاس لمخاوف أمنية، لكن هذا ليس سوى جزء من القصة، وربما ليس الجزء الأهم[٣١].

نموذج آخر للاندماج أو الانفصال، فرض نفسه حول هذا التوقيت وهو نموذج "الماكيلادورا: *Maquiladora*" المكسيكيين، الذين تم إعطاؤهم دفعة قوية بتوقيع اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة عام ١٩٩٤. فإنشاء مقاطعات صناعية شبيهة بالماكيلادورا على حدود إسرائيل عام ١٩٤٩، أتاح للتجارة الإسرائيلية جنى فوائد من وجود قوى عاملة أسيرة، وطيعة توجد على بعد أميال فقط من مدن إسرائيل الرئيسية.

كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لافتقار الاقتصاد الفلسطينى للنمو خلال أوسلو. على المستوى الأساسى كانت المشكلة تكمن فى الدور القوى لإرشادات السياسة الليبرالية الجديدة فى صاغتها التنمية فى الأراضى المحتلة. وبالفعل تميز الاقتصاد الجديد للسلطة الفلسطينية بكونه واحدًا من أوائل الاقتصادات التى صاغتها منذ بدايتها الأولى سياسات ومفاهيم مؤسسات عولمية"[٣٢].

وقد اعتبرت هذه المؤسسات، وأبرزها البنك الدولي، أن نمو اقتصاد فلسطينى مستقل "يتناقض" مع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين[٣٣]. هذا التفكير كان يتوافق مع رؤية مؤسسات دولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بأن القيادة يمكنها "اتباع سياسة جيدة" وتطوير سياسة مستقلة لاقتصاد كلي" وتشجيع الاستثمار الخاص بدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي[٣٤].

ليس مستغربا إذن أنه على مدار سنوات أوسلو "أظهرت الحقائق على الأرض أن الاقتصاد الفلسطينى بقى تحت سيطرة الإسرائيليين بصورة كاملة"[٣٥]. وهذا يأخذنا إلى المشكلة الثانية وهي: أن البنية الاقتصادية لعملية أوسلو انحازت

للمصالح التجارية الإسرائيلية على حساب الفلسطينيين (والطبقة العاملة الإسرائيلية). كون العولمة تميل لتمييز الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة أمرًا لا تنفرد به الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، ولكن حدث ذلك فى سياق احتلال مستمر فاقم من المشكلات التى ترتبت عليه. ذلك لأن العمال والشعوب الواقعة فى قبضة الاستعمار بصورة أوسع يملكون سلطة أقل بكثير للوقوف فى وجه – وإعادة صياغة – الأجندة المفروضة عليهم، مقارنة بغيرهم من العاملين فى مناطق غير محتلة.

أما الضربة الأخيرة، وربما الأكثر تدميرًا للاقتصاد الفلسطيني؛ فكانت الإغلاق المتكرر للأراضى المحتلة خلال فترة أوسلو، والذى لم يدمر فقط الصادرات الفلسطينية، بل أدى أيضًا لهبوط حاد في التجارة داخل الضفة الغربية وغزة.

سنناقش فيما يلى ما إذا كانت هذه الإغلاقات الشاملة التى تفرض قيودًا على كل التحركات من وإلى المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. والإغلاقات الداخلية الحركة داخل المدن الفلسطينية على حد سواء.

إذن، بدون تنمية حقيقية، خلقت بلايين الدولارات التى تعهدت بها المساعدات الدولية والاستثمارات خلال السنوات الأربع الأولى لأوسلو وضعًا جعل أكثر من ثلثى الفلسطينيين يعتقدون أن عملية السلام قد أضرت بالاقتصاد الفلسطيني، وحققت فقط "نتائج مخيبة للآمال"[٣٦]. وبجانب الضغط الإسرائيلي، استمر الفلسطينيون في مواجهة نظام العولمة الناشئ الذى أضر بهم بشدة. حيث إن بنود الاتفاقات مقترنة بالنصائح التى قدمتها مؤسسات المساعدات الدولية مثل البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي، فرضت المزيد من القيود على التنمية الاقتصادية. وقد أحسن تقرير نشرة صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٧، تلخيص المشكلة حين أوضح أن "الاتفاقيات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ما بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥، قننت بشكل كبير النظم التجارية القائمة فى الضفة الغربية وقطاع غزة"، وبعبارة أخرى فإن أوسلو قد عززت نظام العلاقات القائم وغير المتكافئ بين الجانبين بدلاً من تغييره.

الحقيقة أن اقتصاد السلطة الفلسطينية قد انهار فى أعقاب الاتفاقية الأولى بسبب كل من بنود الاتفاقيات، وفساد السلطة الفلسطينية التى وقعت فريسة للمحاباه والممارسات الاحتكارية من جانب قادتها، كما تكبدت ميزانيتها دفع رواتب عشرات الآلاف من أفراد الخدمات الأمنية المتنوعة بدلاً من توجيهها لتنمية الاقتصاد[٣٧]. وكما أوضح تقرير آخر لصندوق النقد الدولى عام ١٩٩٨، فإن "الانتعاش المأمول للاستثمارات الخاصة خلال أوسلو لم يتحقق"[٣٨]. بعد عام واحد كان متوسط الدخل فى الأراضى المحتلة أقل بنسبة ١٠% عما كان عليه عام ١٩٩٣، ورغم المساعدات الكبيرة فإن مستويات المعيشة كانت منخفضة هى الأخرى[٣٩]. وبحلول عام ٢٠٠٠، قدرت معدلات البطالة والفقر بـــ ٢٣% و٦٢% على التوالي، وكان ٣٥٠٠٠٠ طفل تحت الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن، إضافة إلى الهبوط الحاد فى دخل الأفراد[٤٠].

أوسلو وميلاد النخبة الاقتصادية الفلسطينية الجديدة

كما ذكرنا، فخلال سنوات أوسلو، بدلاً من الحد من قدرتها على إخضاع أو قمع التجارة والزراعة الفلسطينية لمصلحة منتجيها ومصدريها، عززت إسرائيل موقفها في هذا الصدد(٤١). لهذا السبب انخفضت الصادرات الفلسطينية بأكثر من ١٠% خلال فترة أوسلو، في نفس الوقت الذى قام فيه المغتربون الفلسطينيون بالضغط على أصحاب المشاريع بشكل متزايد وحتى تهجيرهم، بهدف خلق نخبة جديدة لا جذور لها في المشهد المحلى. وبينما ألزم القادة الفلسطينيون أنفسهم بتعزيز اقتصاد السوق الحر الذى يكفل دورًا أساسيًا للقطاع الخاص فإن ما نشأ بدلاً من ذلك كان نخبة اقتصادية من صنع الدولة، ليس لديها الحافز لإنشاء اقتصاد سوق حرة حقيقى ومستدام.

لقد خلص الاقتصادى الفلسطيني، عادل سماره، بشكل عام إلى أن "اعتماد السلطة الفلسطينية غير المدروس على سياسات اقتصادية نيوليبرالية تنحاز لرأس المال الأجنبى على حساب رأس المال المحلى، أسهم بصورة أكبر في إضعاف القطاع الخاص المحلى، وتسبب في نوع من "التنمية" التى لا تخدم السكان"(٤٢). لقد استند تكوين النخبة الفلسطينية تاريخيًا على الانتماء الدينى من قبل بعض الأسر للأماكن المقدسة والشخصيات الدينية، كما كان من المهم أيضًا خدمة الدولة العثمانية بأساليب مختلفة، وملكية الأراضى والسيطرة على الصناعات المحلية الرئيسية كالصابون والليمون. لكن مع ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية في الستينيات ظهرت نخبة جديدة، اختلفت اختلافًا نوعيًا عن "الطبقة البارزة" القديمة، حيث كانت تتألف في معظمها من الطبقة المتوسطة وتحت المتوسطة، كما شملت أفرادا من معسكرات اللاجئين والمناطق الريفية(٤٣).

لقد تسارعت وتيرة هذا الاتجاه بعد عام ١٩٦٧، وحتى الثمانينيات، خاصة مع ضعف سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضى المحتلة بعد الإطاحة بها من لبنان عام ١٩٨٢، ولكن مع توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، كان المسرح مهيأ لزوال النخبة "الداخلية" الناشئة، حيث قام "العائدون" من تونس – الذين تم تهميشهم خلال الانتفاضة – بتأكيد سلطتهم[٤٤].

لقد بدأت طبقة جديدة من أصحاب المشاريع ورجال الأعمال فى الظهور مع وجود عدة شركات تعمل "على المستوى الوطني" فى أغلب الأحوال، فى ممارسات احتكارية بموافقة كاملة أو شبه كاملة من الحكومة مثل باديكو (***Padico***)، (فلسطين المحدودة للتنمية والاستثمار) وبالتل (***Paltel***) شركة الهاتف، وبالفعل شاركت عشرة قطاعات مختلفة على الأقل من المجتمع فى النخب الاقتصادية والسياسية الناشئة، وأنشأوا معا "مشكالاً متطورًا" من الروابط والقوى الاجتماعية التى شملت علاقات أكاديمية وأمنية وحكومية وسياسية وصناعية وتجارية – مالية ودينية ومحلية – بلدية وسياحية وعقارية وتقليدية من ناحية، تعمل داخل إطار النخب السياسية والشرطية والبيروقراطية والتجارية ومنظمات المجتمع المدني، وتتقاطع مع الأجندة المنافسة فى العادة لرأس المال الفلسطينى المحلى والمغترب والذى ترعاه الحكومة[٤٥].

الأهم من ذلك، أنه قد ظهر فى إطار أوسلو نظام جديد عابر لحدود القومية داخل الاقتصاد. فى الواقع كان إجمالى الناتج المحلى لأعضاء باديكو نحو ٢٠ بليون دولار، وهو ما يعنى تقريبًا سبعة أضعاف الناتج المحلى الإجمالى للأراضى المحتلة المقدر بـــ٣ بلايين. ولكن تدريجيا اكتسبت المصالح التجارية المحلية موطئ قدم فى البرجوازية الفلسطينية الجديدة من خلال زواج تجارة العائلات

المحلية باستثمارات رأس المال المغترب، وكذلك من خلال تأسيس شركات جديدة متحدة وإنشاء بورصة فلسطينية عام ١٩٩٦، والتى حوت الكثير من الشركات المدرجة على قائمتها الأصلية التى تمتلك أكثر من ٢٠٠ مليون دولار كرأس مال.

لكن علينا أن نفسر بطريقة مرضية، كيف يمكن أن تفشل كل هذه الثروة تمامًا فى تنمية الاقتصاد والحد من الفقر، حتى مع المشكلات المستمرة المرتبطة بالاحتلال. لكن بعض الأسباب واضحة: نقص الانتماء لدى رأس المال المغترب الذى عاد أثناء عملية السلام، وتنامى التسلط والقوة الشخصية للأفراد فى حكومة عرفات، وعدم كفاءة – وفى بعض الأحيان فساد – نظام الاحتكار، إضافة إلى العلاقات الأكبر بين السلطة الفلسطينية، والشركات المملوكة للدولة والنخبة الاقتصادية، والتى شهدت لعب سياسيين فلسطينيين كبار مثل محمود عباس وأحمد قريع أدوارًا اقتصادية رئيسية أيضًا فى عدد من المجالات مثل الأسمنت والألبان وغيرها من السلع التجارية والاستهلاكية الأساسية.

لكن مع كل هذه المشكلات. فإن ما ظهر فى نهاية الأمر فى المجتمع الفلسطينى أثناء أوسلو لم يكن برجوازية كومبرادورية نموذجية تدين بوجودها تمامًا للطبقة الرأسمالية للسلطة الاستعمارية (فى هذه الحالة إسرائيل)، ويعود ذلك بصورة كبيرة لجهود رجال الأعمال المحليين الذين تفهموا بسرعة أنهم كانوا بحاجة لتوحيد الموارد والخبرة والقوة السياسية. بنهاية التسعينيات كان هؤلاء قد أنشأوا عدة رابطات أعمال تجارية متنوعة ومؤسسات مشتركة بهدف منافسة الدولة ورأس المال المغترب.

لكن بمجرد أن بدأ قطاع الأعمال المحلى فى اكتساب نفوذ سياسى واقتصادي، قضى اندلاع انتفاضة الأقصى على آماله فى بيئة أعمال أكثر عدلا

جدول (٤-١) إجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى الأراضى المحتلة

(بالنسبة المئوية)

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٨,٠٠	-٣,٠٠	١,٠٠	٣,٠٠	٨,٠٠	٧,٠٠	-١,٠٠

المصدر: سباستيان ديسو، "تاريخ النمو الفلسطيني، (١٩٦٨ - ٢٠٠٠)"، ورقة بحث غير منشورة، البنك الدولى.

أيا ما كانت المشكلات الهيكلية للنخبة الاقتصادية الناشئة، فقد تفهم القادة الفلسطينيون ضعف موقفهم فى مواجهة إسرائيل خلال أوسلو، وحاولوا صياغة عدة إستراتيجيات كرد فعل لذلك، من مقاطعة البضائع الإسرائيلية الصنع إلى محاولة تعديل اتفاقيات باريس بصورة أحادية الجانب. فى نفس الوقت حاول المسئولون الاقتصاديون الفلسطينيون "توجيه جهودهم نحو تجارة أكبر مع العالم العربي، رغم علمهم بأن هناك استياء إسرائيليا تجاه أى عودة للتقارب الفلسطينى العربي"[٤٦]. أما ما يبدو أنه لم يتم الاعتراف به فى ذلك الوقت، فهو أن الهدف الرئيسى للمكون الاقتصادى لأوسلو كان أن تصبح علاقات الفلسطينيين الاقتصادية مع العالم العربى المحيط بها من خلال إسرائيل وليس بصورة مستقلة عنها.

لقد كان ذلك واضحا من شروط وتطبيقات مذكرة "واى ريفر" عام ١٩٩٨، التى تضمنت رؤية اقتصادية تعترف "بالحاجة لدفع التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وغزة بصورة فاعلة" ولكنها سعت لجعل نظام الإغلاقات "حقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية" بدلاً من تخفيف المعاناة التى تسببها، أو السماح بمشاركة فلسطينية أكثر عدلاً فى الشراكة بين إسرائيل والأردن فى برنامج المناطق الصناعية[٤٧].

ليس غريبًا إذن، أنه خلال السنوات التى تلت توقيع اتفاقية إطار العمل عام ١٩٩٣، أصبحت "القصة الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني" قصة تدهور. كان الوضع فى منتهى السوء بالدرجة التى جعلت الدكتور هشام هوارتانى – المندوب الفلسطينى لاتفاقيات باريس – يعلن بحلول عام ١٩٩٥ أن الاتفاقية الاقتصادية "فشلت"، ويدعو السلطة الفلسطينية للمطالبة بإعادة فتحها. فى العام التالى أعلن أحمد قريع أن "انفجارًا يوشك أن يحدث" موضحًا أن الموقف "سيئ للغاية"، "الفقر خطير"، وعندما سأله المحاور عما تغير نتيجة الاجتماعات الاقتصادية السابقة، أجاب ببساطة "لا شيء" فى تلخيص مقتضب لكنه دقيق للوضع بعد مرور ثلاث سنوات على بداية عملية السلام(٤٨).

بعد ذلك بعامين صرح كبير مستشارى الرئيس عرفات نبيل شعث بأن إسرائيل "كانت تسعى لتدمير اقتصاد السلطة الفلسطينية"، كما اتهم مسئولون اقتصاديون آخرون إسرائيل "بنسف اتفاقية باريس الاقتصادية" بسبب الإغلاقات المستمرة، وطالب السكرتير العام لمجلس الوزراء بفصل اقتصاد البلدين. وكما أوضح أحد المسئولين، على سبيل إعطاء مثال على العقبات التى يواجهها الفلسطينيون، "أن سياسيات إسرائيل القمعية تخلق لنا المشكلات بصفة يومية، ففيما يخص منطقة الصناعية فى منطقة المنطاد بغزة والاتفاقية الموقعة مع الإسرائيليين بالتفصيل، يتم تعطيل الشركة الفلسطينية المسئولة عن إنجاز البنية التحتية المطلوبة لهذا المشروع"، وتعطى مثل هذه الأفعال مجتمعة انطباعًا بأن هناك إجراءات إسرائيلية واضحة تهدف لخلق مناخ غير ملائم للاستثمار فى فلسطين(٤٩).

لكن الأمور تبدو مختلفة على الجانب الإسرائيلي، على الأقل فيما بين القادة السياسيين وكبار رجال الأعمال الإسرائيليين. فبينما كان شعث يشكو من نيّات

إسرائيل تجاه الاقتصاد الفلسطيني، أعلن بيريز بقوة فى إحدى المقابلات أن الإسرائيليين "راضون" عن وتيرة عملية السلام، خاصة وأنه "لم يكن هناك أى مواطن إسرائيلى لم يستفد (منها)"(٥٠).

قرب نهاية التسعينيات تحسن الاقتصاد الفلسطينى بعض الشيء بسبب انخفاض عمليات الإغلاق، ليعود لاتجاه نموه التاريخى بنحو ٥% سنويًا(٥١)، ولم يتحسن الوضع كثيرًا قبل اندلاع انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠ (رغم أن بعض التعليقات ادعت أن "الاقتصاد" كان يتحسن قبل اندلاع انتفاضة الأقصى)، وكان الاقتتال فى حد ذاته كفيلاً بالتسبب فى نتائج كارثية للاقتصاد الفلسطيني، ووفقًا لأحد تقارير صندوق النقد الدولي، فقد وصف الموقف بأنه "أسوأ صدمة منذ ثلاثين عامًا، الركود من بين الأسوأ فى التاريخ الحديث"، وفى المجمل فإنه من المؤكد أن الكوارث الاقتصادية كفيلة" بإبعاد جيل كامل من الشباب الفلسطيني"(٥٢).

بحلول عام ٢٠٠٣، كان الاقتصاد يعانى من خسائر تعدت ٥,٤ بليون دولار من إجمالى الدخل القومي، وخسائر فادحة فى البورصة، وارتفاع فى العجز الحكومي، إضافة لمستويات عالية جدًا من البطالة، وتزايد فى معدلات الفقر من ٢١ إلى نحو ٦٠ بالمائة على امتداد الأراضى المحتلة(٥٣). كما حدث هبوط بنسبة ٣٣ بالمائة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢، وأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٦ (١,١٣٠ دولار) أقل بنسبة ٤٠ فى المائة عنه فى عام ١٩٩٩. هكذا تحول اقتصاد هش أصلاً من مسار موجه نحو الاستثمار وإنتاجية القطاع الخاص إلى آخر يعيش على الاستهلاك الحكومى والخاص ومساعدات الجهات المانحة(٥٤).

باختصار، خلال سنوات الألفية الثالثة دخل الاقتصاد الفلسطيني مرحلة من التدهور الحاد ثم الركود، تفاقم خلالها الوضع الاجتماعي والسياسي بطريقة أصبح معها انعدام الأمن ملمحا للحياة[٥٥].

النص والبنية: لماذا كانت الرؤية الاقتصادية لأوسلو محكوما عليها بالفشل؟

لماذا أفرزت أوسلو هذه المحصلة الاقتصادية البائسة؟ هناك سببان يرتبطان ببعضهما بعضا؛ الأول متصل بنصوص وشروط الاتفاقيات، والثاني ببنية الاتفاقيات كما تم تنفيذها على أرض الواقع. على كل الأحوال فالوثيقة الاقتصادية الأهم فيما يتعلق بعملية أوسلو؛ كانت بروتوكول باريس المعروف رسميا بـــ"بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، التي تمثل الشعب الفلسطيني" الذي جرت المفاوضات بشأنه في باريس في الفترة بين إعلان المبادئ في سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاق على تنفيذه في قطاع غزة في مايو ١٩٩٤.

وفقا للبنك الدولي، "توضح التجربة وراء بروتوكول باريس مدى تشابك العوامل السياسية والاقتصادية لمحاباة إسرائيل بصور متعددة"[٥٦]. وبشكل محدد، فإن بروتوكول باريس سواء باعتباره وثيقة أو من خلال التطورات التي أعقبته، قد أبقى على العلاقة غير المتكافئة بين إسرائيل والفلسطينيين، لكنه وصف في الوقت ذاته بأنه يمثل النظام الجديد للعولمه النيوليبرالية في الشرق الأوسط. ومع ذلك فلكي يؤدي هذا النظام دوره كان على القادة الفلسطينيين والإسرائيليين والنخب الاقتصادية أن يلعبوا دورهم، الذي قام به الأخيرون عن طريق إعلان "التزامهم بدفع اقتصاد السوق الحرة. الذي يضمن الدور الرئيسي للقطاع الخاص".

ما لم يتم إدراكه فى هذا الوقت هو؛ أن الاتفاقية كانت تهدف لأن تستفيد منها بصورة مباشرة القطاعات الخاصة الإسرائيلية والأردنية والأمريكية، وقطاعات أخرى أجنبية، وليس الاقتصاد الفلسطيني(٥٧). إضافة إلى ذلك، كان التناقض بين لغة البروتوكول وتأثيره على الأرض بالدرجة التى جعلت المضمون المرتقب للعهد "الجديد" للحدود المفتوحة يتجسد فى صورة الإغلاقات الإسرائيلية المنتظمة فى وجه العمال الفلسطينيين.

لقد ساعدت مثل هذه التناقضات على الإبقاء على – وتفاقم – العلاقة غير المتكافئة بين الجانبين خلال سنوات أوسلو(٥٨). كان ذلك على وجه التحديد هو ما جعل الأمر شديد الصعوبة على السلطة الفلسطينية لتحقيق "هدفها المنشود" فى تقليل الاعتماد على إسرائيل (وهو الهدف الذى كان البنك الدولى لا يزال – بشكل متناقض – يرى أنه "أيسر منالاً بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي"). كان مفترضًا أن يساعد الاتحاد الجمركى المعدل مع إسرائيل، الذى تم تأسيسه وفقًا لبروتوكول باريس، فى تحقيق هذا الهدف عن طريق تيسير زيادة التجارة مع الاقتصادات المجاورة، ولكن لم يتحقق تقارب الدخل مع إسرائيل كما كان متوقعًا، لأنها قصرت الواردات الفلسطينية على البضائع الإسرائيلية غالية الثمن نسبيًا، بينما لم يتم تحويل الضرائب التى جمعتها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية (غالبًا باعتباره ردًا على العنف الفلسطينى المستمر)(٥٩).

بسبب هذه الآليات لم يستطع الدارسون الذين قاموا بالبحث فى اتجاهات النمو فى الأراضى المحتلة أن يكتشفوا "اختلافًا هيكليًا مع فترة ما قبل أوسلو"، باعتباره نتيجة لاتفاق باريس، موضحين أن أى نمو حدث فى الاقتصاد الفلسطينى كان مرتبطًا بشدة (بعيدًا عن المساعدات الدولية) باستمرار العمل فى إسرائيل وبعد

الإغلاقات المفروضة على الأراضى المحتلة كل عام، وهما أمران كان لكل من إسرائيل والفلسطينيين رؤية مختلفة تجاههما، بينما أمسكت إسرائيل بكل الأوراق تقريبًا فيما يتعلق بهما. وكما ذكر بحث نشرة البنك الدولى عام ٢٠٠٢، فنتيجة لاستمرار "علاقات السوق غير المتماثلة"، والقيود المنظمة، والتخلف المؤسسي، وصعوبة الوصول للموارد الطبيعية، "أصبح الاقتصاد الفلسطينى فى ظل الاحتلال انتقاليًا بدلاً من مستدامًا، نظرًا لكونه مدفوعًا فى الغالب بتراكم العوامل. وخلاف ذلك فقد ظلت النقلات التكنولوجية من إسرائيل على مدار سنوات الاحتلال - والتى كان يمكن تشجيعها عن طريق سوق تصديرى أكبر - ظلت نادرة للغاية[٦٠].

نظرًا لأنه فى بداية عملية التفاوض كان الوضع الراهن "غير ملائم بدرجة كبيرة للفلسطينيين" فقد كانت السبيل الوحيدة لتحقيق تقدم هو؛ أن تقوم إسرائيل - الطرف الأقوى بكثير - بأغلب التنازلات لتسمح للفلسطينيين بـ"إعادة بناء علاقتنا الاقتصادية مع إسرائيل، والانفصال بقدر الإمكان خلال فترة مؤقتة، وبربط اقتصادنا - بقدر ما نستطيع - باقتصاد المجتمع الدولى والعالم العربي"[٦١]. وبالطبع كان الاهتمام الإسرائيلى بدعم هذه الأهداف قليلا، لأنها ستضعف بشدة مكانة إسرائيل المهيمنة على الأراضى المحتلة.

لم يكن القادة الفلسطينيون يعتقدون أن باريس كانت ضد مصالحهم بصورة كبيرة، وكما أوضح مدير وزارة الاقتصاد الفلسطينية صائب بامية فى ١٩٩٧، "إن الأكثر أهمية هو التزام إسرائيل الأمين والصادق بتطبيق الاتفاقيات، وأهمها اتفاقات باريس التى تحتوى على الكثير من النقاط الإيجابية والسلبية"[٦٢]، واستطرد قائلاً: "إن المشكلة تكمن فى وجود إجراءات إسرائيلية نعانى منها يوميًا، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد. الهدف (من هذه الإجراءات) هو تدمير أى جوانب إيجابية

للاتفاقيات ووضع العراقيل فى طريق السلطة الفلسطينية لمنعها من تحقيق أى خطة أو برنامج تجارى مباشر مع العالم يكون بداية لتنمية داخلية أو لتنمية القطاع الخاص"[٦٣].

بالفعل، السبيل لتحقيق تعاون إسرائيلى – فلسطينى لم يتم فقط تهميشه فى بروتوكول باريس، وإنما كان من المهم أيضًا ابعاد المحادثات حول آليات التعاون المستقبلى إلى الملحق الرابع للاتفاق الإطارى لعام ١٩٩٣، الذى "جعل عملية التنمية برمتها مشروطة بالعمل المشترك من جانب الطرفين، ووضع صناديق تمويل التنمية فى إطار مشترك، وهو ما يعنى إخضاع التنمية للسيطرة الإسرائيلية"[٦٤]. وقد عكس أحد البنود تحديدًا هذه الآلية بصـــورة جيدة جدًا: فالبند٩ – الفقرة ٣، ينص على أن "كل طرف سيقـــوم بكل ما فى وسعه لتفادى الإضرار بصناعة الطـــرف الآخر، وسيضع فى اعتباره قلق الجانب الآخر فيما يخص سياسته الصناعية"[٦٥].

بينما يبدو هذا منطقيًا فى ظاهرة، فإن المرء حين يفكر فى التفاوت الكبير فى التنمية بين الجانبين، حيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني، متناقص النمو، واحدًا من أكثر اقتصادات العالم (والمنطقة بالتأكيد) قوة ونموا، ويصبح ما يرمى إليه ذلك التفاوت هو حرمان الفلسطينيين من تطوير أى صناعات جديدة يمكنها منافسة الصناعات الإسرائيلية الحالية. ورغم أن الفلسطينيين كانوا فى حاجة ماسة لاستقلال "اقتصادي" فإن ذلك كان يعد" غير مراع" للمصالح الإسرائيلية، وكان بالتالى خارج طاولة المفاوضات منذ البداية. لقد فتح ذلك مجالاً محدودًا جدًا لتنمية

صناعية مستقلة، بخلاف الصناعات الصغيرة التى كانت تحمل فى أغلب الأحوال طابعًا زراعيًا، وتعد "قابلة للتنمية الفلسطينية" بعيدًا عن تهديد الصناعات الإسرائيلية القائمة.

قد يتساءل المرء؛ ما إذا كانت الإخفاقات الاقتصادية لأوسلو متعمدة، أم أنها نتيجة سياسات غير مدروسة وساذجة اقترحها مفاوضو الاتفاقيات المختلفة. ليس بالإمكان الإجابة عن هذا السؤال بشكل حاسم، لكن الواضح أن العلاقات بين الجانبين ظلت بعد أوسلو "مماثلة بطريقة لافتة للنظر" لما كانت عليه قبلها؛ هيمنة إسرائيل باعتبارها شريكا تجاريا، والإبقاء على النظام التجارى أحادى الجانب الذى يضمن وصول إسرائيل للأسواق الفلسطينية بدون أية عوائق، والإمكانية المحدودة لدخول الفلسطينيين الأسواق الإسرائيلية، إضافة لزيادة الواردات على الصادرات واستمرار محدودية فرص الوصول لأسواق التصدير العالمية[٦٦].

لقد استوعب قادة حماس هذه الآلية جيدًا، وأعلنوا تحديدًا فى برنامجهم الانتخابى عام ٢٠٠٦، أنه "يجب أن يكون الاقتصاد والنظام المالى مستقلين عن الكيان الصهيونى ونظامه الاقتصادى والمالي، كما ستتم مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني، وفى مقدمتها اتفاقية باريس الاقتصادية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والاتفاقية الاقتصادية مع مصر والأردن[٦٧].

هنا كان سبب آخر – نال حظًا أقل من الدعاية – يدعو إسرائيل للتحفظ على قدوم حكومة جديدة بقيادة حماس: بسبب رغبتها المعلنة فى استقلال اقتصادى أكبر. لكن أيًا ما كانت الانتقادات الموجّهة للآليات الاقتصادية التى شكلت أساس أوسلو، فحماس لم تستطع عند وصولها للسلطة أن تقدم رؤية اقتصادية بديلة، وبالتأكيد كان فرض عقوبات دولية

تزعمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، بالإضافة للرفض الإسرائيلى المستمر لتسليم قدر كبير من ضريبة القيمة المضافة، وغيرها من الموارد الأخرى التى تدين بها للحكومة الفلسطينية، يعنى أن محنة الفلسطينيين الاقتصادية ازدادت سوءًا فى الفترة ما بين فوز حماس عام ٢٠٠٦ ومنتصف عام ٢٠٠٨، عندما كان هذا الكتاب فى طريقه للنشر[٦٨].

إغـــلاق المستقبل

إذا كانت نصوص بروتوكول باريس وغيره من الاتفاقيات قد جعلت من الصعب على الفلسطينيين تحقيق أهدافهم فى تنمية اقتصادية وحكم ذاتى أكبر – إن لم يكن الاستقلال – فإن السياسات الإسرائيلية على الأرض خلال فترة أوسلو جعلت ذلك مستحيلاً. لقد رأينا فى الفصل السابق كيف كانت السيطرة على الأرض أمرًا مهمًا لتمكين إسرائيل من تقوية وضعها فى الأراضى المحتلة خلال فترة أوسلو بالكامل، وأهم من استمرار بناء المستوطنات والطرق الالتفافية.

لطالما جادلت إسرائيل بأن سياسة الإغلاقات كان يتم تنفيذها والاستمرار فى فرضها باعتبارها ردًا على العنف الفلسطيني، لكن بداية هذه الإغلاقات تعود لعام ١٩٩٠ على الأقل، كما تم فرضها بطريقة أو بأخرى بشكل دائم نوعًا ما ابتداء من مارس ١٩٩٣ ، أى قبل توقيع إعلان المبادئ بنصف العام (وقبل أول تفجير انتحارى بأكثر من عام)[٦٩]. لم يتم أبدا إلغاء هذه الإغلاقات، رغم أن كثافتها تتفاوت داخل الإطار الأكبر لثلاثة أشكال: التقييد الشامل والكلى لكل تحركات العمال والبضائع والأفراد، والإغلاقات الكاملة التى تحظر أى تحرك قد يرتبط بهجمات إرهابية خلال العطلات اليهودية، والإغلاقات الداخلية التى تقيّد الانتقال بين الأماكن الفلسطينية داخل الضفة الغربية.

لقد حققت هذه الإغلاقات عدة أغراض: فقد ساعدت فى تقليل المخاطرة بهجمات فلسطينية على اليهود، رغم أن مسئولين عسكريين كبارا قد اعترفوا، فى هذا الشأن، بأن النظام الشامل للإغلاقات ومئات نقاط التفتيش كانت فى حالات كثيرة" بلا جدوى" من وجهة النظر الأمنية(٧٠). وبصورة أشمل، "فإن مسار الجدار العازل والتوسع فى بناء المستوطنات ونظام الإغلاق وما يرتبط به من سيطرة، كانت تشكل تدميرًا خطيرًا للبنية الاجتماعية والاقتصادية للضفة الغربية وتسهم فى زيادة الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات"(٧١).

فى نفس الوقت، شكلت الإغلاقات ونقاط التفتيش وغيرها من مظاهر "مصفوفة السيطرة" ضغطًا مستمرًا على الشعب الفلسطينى برفع معدلات الفقر واستمرار مصادره أو تدمير الأراضى والموارد الطبيعية(٧٢). الأهم أن هذه الإغلاقات تمثل آلية حاسمة تضمن تنظيمًا ناجحًا لتدفق العمالة عندما تفشل سياسات أخرى، كإصدار تصاريح العمل، فى عمل ذلك بمفردها، وبهذه الطريقة كانت طريقة الإغلاقات بمثابة الوسيلة الأكثر فاعلية للحد من حركة انتقال العمال وترسيم الحدود بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية(٧٣). ربما تكون إشارة أحد تقارير البنك الدولى عام ٢٠٠٧، قد جاءت بدون قصد، عندما صورت بإيجاز كيف أن اجتثاث شجرة زيتون – على سبيل المثال – يمثل الأمرين معًا: إحكام القبضة على الأرض الفلسطينية وتدمير الاقتصاد، وذلك عندما جعل التقرير عنوان خريطته الخاصة بالضفة الغربية هو؛ "انفصال الحيز الاقتصادي: خريطة تفتيت الضفة الغربية"(٧٤).

نرى هنا كيف حققت الجوانب المختلفة لـــ "لمصفوفة السيطرة" أهدافا اقتصادية وإقليمية فى نفس الوقت من خلال العملية التى توضح علاقاتها المتبادلة

داخل الإستراتيجيات الإسرائيلية الأكبر، الخاصة بإدارة عملية التفاوض والصراع المستمرّيْن بصورة تقوّى موقفها. بصورة محددة، لم تكن الإغلاقات فى أغلب الأحيان من أجل منع العمال الفلسطينيين من العمل فى إسرائيل، وإنما كانت بالأحرى أداة مهمة لإدارة قوة العمل الفلسطينية.

من وجهة النظر الاقتصادية، ما جعل الإغلاقات مؤثرة هو وصول ما كان ليصبح فيما بعد مئات الآلاف من العمال المهاجرين الأجانب فى بداية التسعينيات. هؤلاء العمال الذين جاءوا لإسرائيل من جميع أنحاء الكرة الأرضية – من تايلاند ورومانيا والفلبين بالإضافة لأفريقيا وغيرها من دول أوربا الشرقية – كانوا يتميزون فى جوانب عديدة عن أقرانهم الفلسطينيين: أولاً لأنهم بعملهم داخل إسرائيل كانت أجورهم أقل، ويمكن الاعتماد عليهم بصورة أكبر (لأنهم سيعيشون بالداخل ولن يتحتم استبدالهم بسبب الإغلاقات المتكررة) وثانيا لأنهم – مثل غيرهم من العمالة غير الشرعية فى أى مكان – من الأسهل استغلالهم عن الفلسطينيين الذى توفّر لهم العديد من قوانين العمل – على الأقل على الورق– بعض المزايا والحماية.

هؤلاء المهاجرون لم يحلوا محل الفلسطينيين بصورة كاملة، لكنهم أحدثوا تحولاً جذريًا فى وظيفة قوة العمل، فقد كان الفلسطينيون يمثلون بالنسبة لإسرائيل العمالة الرئيسية (ما بين ٤٠-٦٠ بالمائة) لكنهم تحولوا إلى عمالة احتياطية أو "صنبور" يمكن فتحة عندما ما يكون الطلب مرتفعًا على العمالة، وأما بخلاف ذلك فيمكن تركهم بلا عمل أو استغلالهم بصفة أساسية فى المستوطنات والمناطق الصناعية على طول "المناطق العازلة" بين الجدران العازل وحدود عام ١٩٦٧. ووفقًا لرئيس الهستدروت عمير بيرتيز، يمكن للفلسطينيين أن يعملوا لحساب

مقاولى الدفاع الإسرائيليين باعتبارهم عمالة رخيصة يمكن أن تبقى تحت سيطرة إسرائيل الأمنية. هذه السياسات تجعل العمالة الفلسطينية متورطة – ولكن كرهًا – فى تعزيز هيمنة إسرائيل الاقتصادية والإقليمية على الضفة الغربية وغزة(٧٥).

لقد شهد تدفق العمالة الفلسطينية خلال سنوات أوسلو تطورًا عكس إعادة تعريف الحدود الاقتصادية والإقليمية بين اقتصاد إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. ولأن المكون الفلسطينى للتجارة بين إسرائيل والأراضى المحتلة والعالم الخارجى لم يتغير بدرجة كبيرة، فقد عملت الاتفاقيات الاقتصادية بصورة أكبر على إدارة تدفق العمالة لمصلحة إسرائيل الاقتصادية والسياسية. بنفس القدر من الأهمية شكلت سياسات الإغلاق وفرض القيود على إصدار تصاريح العمل ضغطًا اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا كبيرًا على الفلسطينيين مما سمح لإسرائيل بالاستمرار فى التعنت فى المفاوضات بدون الخوف من أن الفلسطينيين يمكن أن يفرضوا صفقة أفضل. تكرار الجغرافيا الأجنبية فى الأرض المقدسة.

لقد حاول الدارسون والناشطون طويلاً إجراء مقارنات بين تصرفات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وما يقوم به مستوطنو الدول الاستعمارية والأخرى مثل الولايات المتحدة أو جنوب أفريقيا. لقد تناولت المقارنة الأخيرة فى الفصل الأخير ولكن أود هنا أن أناقش مفهومين يرتبطان ببعضها بعضًا يتم تطبيقهما فى الأراضى المحتلة: بناء الكانتونات والبانتوستانات فإذا نظرنا إلى هذين المفهومين باعتبارهما أهدافا إستراتيجية للحكومة الإسرائيلية أثناء أوسلو، يصبح واضحًا أنه من وجهة النظر الإسرائيلية فإن أوسلو لم تمت مع اندلاع انتفاضة الأقصى، وإنما ظلت – وبقوة – على قيد الحياة، بمعنى أن العمليات الجوهرية وراءها كالاستيطان والانفصال ثم الاندماج استمرت دون انقطاع خلال الحقبة الأخيرة.

فكرة بناء الكانتونات مشتقة من كلمة كانتون (*Canton*) التى تشترك معانيها المختلفة فى مفهوم واحد هو التقسيم، تقسيم الأرض الواحدة الأكبر، وغالبًا المحلية، إلى أجزاء أصغر (كما يمثل الكانتون السويسرى نموذجًا مصغرًا لها، وحديثًا تقسم يوغسلافيا السابقة إلى كانتونات) تكون صغيرة جدًا ومعزولة جغرافيا وتعتمد اقتصاديا على إسرائيل لتستطيع أن تكون دولة قابلة للحياة.

وبنفس القدر من الأهمية، فإن كل البضائع التى يتم نقلها إلى المناطق الفلسطينية تمر عبر إحدى نقاط المرور الثلاث، التى تقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلى. هذه النقاط تساعد فى تحديد الكانتونات – فى شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية – التى تم إنشاؤها أثناء أوسلو، بالإضافة لكون كل تحركات البضائع والأفراد بين هذه المناطق تقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلى. ما توضحه هذه العملية هو: إلى أى مدى وصل الترابط بين المكونات الاقتصادية والجغرافية لمصفوفة السيطرة مع بعضها بعضا.

وبسبب الآليات السياسية غير المتكافئة المرتبطة بإنشاء هذه الكانتونات، يستخدم الدارسون أيضا كلمة البانتوستانات لوصف تطور جغرافية الأراضى المحتلة سياسيًا واقتصاديا، وهى كلمة مأخوذة من البانتوستانز أو الأوطان، التى تم تخصيصها خلال فترة التفرقة العنصرية، ليعيش فيها السود فى جنوب أفريقيا[٧٦]. هذا المصطلح يؤكد البعد الاقتصادى للـــ"كانتونات" الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بدور تنظيم تدفق العمالة فى تشكيل طبيعة الكيان الفلسطيني"، إضافة إلى أن فكرة "البانتوستان" تؤكد أمرين: التجانس العرقى للكانتونات، وإغلاقها القسرى فى وجه بعضها بعضًا وفى وجه العالم الخارجي، إلا فيما تسمح به قوات الاحتلال[٧٧].

الحصول على "حصة الطحان"

لقد تأسست أوسلو فى جوهرها على تناقض يتعذر حلّه: انفصال فيزيقى متزايد، وتكامل اقتصادى متزايد فى نفس الوقت. ومن بين الحلول الكثيرة المتاحة كان نموذج المصانع على طراز الماكيلادورا (*Maquiladora*) على امتداد حدود إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة (ولكن الواقعة على الجانب الفلسطيني) حيث يمكن أن يفيد رأس المال الإسرائيلى والأجنبى والفلسطينى (أحيانا) من العمالة الفلسطينية الرخيصة نسبيًا.

الفلسطينيون أيضًا أرادوا الانفصال عن إسرائيل – لكن بالنسبة لهم كان ذلك يعنى إزالة أغلب المستوطنات اليهودية وإزاحة الجنود الإسرائيليين من الأراضى المحتلة، مع الإبقاء على قدرتهم على العمل داخل إسرائيل (التى تعد واحدة من أكبر مصادر توظيف الفلسطينيين) كما كان الشعبان يرغبان بالطبع فى اندماج أكبر مع العالم العربى المحيط بهم.

وفقًا لسيناريو الماكيلادورا، فإن الرأسماليين فى المجتمعين يزدادون ثراء، مع حصول أصحاب المصانع الإسرائيليين على "نصيب الطحان" (أو الماكيلادورا) من الأرباح. كلمة ماكيلادورا مأخوذة من الاستعماريين فى المكسيك، حيث كان الطحانون يفرضون رسوم الـ"ماكيلا" لتجهيز حبوب الأشخاص الآخرين. اليوم يستخدم نفس اللفظ للإشارة إلى الشركات التى تقوم بتصنيع (تجميع وتركيب أو أى تحويل بصورة ما مكونات مستوردة للمكسيك يتم تصديرها عادة بعد ذلك للولايات المتحدة، ويجنى أصحاب ومديرو الماكلادورا النصيب الأكبر من الأرباح التى تأتى من تحويل مناطق الحدود بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة والأردن

ومصر إلى مناطق لإنتـاج السلع المنتجة بتكلفة قليلة وأجـور منخفضة للأسـواق الأوربية.

تعود بذور فكرة أن تصبح فلسطين مكسيك إسرائيل إلى السنوات الأخيرة للانتفاضة الأولي، عندما بدأ اتحاد الصانعين الإسرائيليين يدعو لتوقيع اتفاق سلام مع الفلسطينيين بوصفه وسيلة لتنشط الاقتصاد الإسرائيلى ومساعدته ليكون عالميًا. أما على الأرض، فقد ظهر سيناريو "الماكيلادورا" حتى قبل عام ١٩٩٣، حيث كانت إسرائيل خلال وقت كبير من العقد الماضى تجتمع بالشركات الفلسطينية، وتقوم حتى بالتعاقد معها من الباطن لإنتاج منتجاتها.

لقد خلص فريق من الاقتصاديين الإسرائيليين إلى أن "الكثير من النسب الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلى والفلسطينى ظلت على نفس القدر، من حيث الحجم، بين الولايات المتحدة والمكسيك"، مثل العديد من الآليات بينهما بما فى ذلك تدنى الأجور، فائق العمالة فى المكسيك، وفى الضفة الغربية وغزة. ويبدو أن الصادرات الإسرائيلية والأمريكية لشركائهم على التوالى قد زادت بصورة واضحة فى التسعينيات (الحقيقة أنها تضاعفت فى حالة إسرائيل من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٠ من ٩٦١ مليون دولار، إلى ١,٨ بليون) وكان هذا على رأس زيادة وصول المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الأردنية والمصرية والتركية والوسط أمريكية والآسيوية، التى فتحت أبوابها لهذه المنتجات نتيجة إنهاء المقاطعة العربية.

بالفعل كانت الحوافز التى قدمتها النخبة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية لدعم أوسلو مماثلة تمامًا لتلك التى قدمها نظراؤهم الأمريكيون لدعم اتفاقية (*NAFTA*)[٧٨]. وقد ظهرت هاتان الاتفاقيتان للتعامل مع الآثار الكارثية التى ظهرت فى أعقاب التسويات البنائية المؤلمة فى اقتصاد الجارتين الكبريين

والأفويين – الولايات المتحدة وإسرائيل – لذلك فليس مستغربًا أن يقوم بيريز بزيادة المكسيك فى سبتمبر ١٩٩٥ لمعرفة المزيد عن الـ(*NAFTA*)، أو أن يبدأ الحديث بدأ بعد فترة وجيزة عن لفظة جديدة، هى (*MAFTA*) التى هى اختصار لمنطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط[٧٩].

الفكرة الرئيسية التى وقع الاختيار عليها لتحسين هذا الوضع، كانت فكرة "مقاطعة صناعية" على طراز الماكيلادورا، يقوم بتمويلها البنك الأوربى للاستثمار والوكالة الأمريكية للتنمية (*USAID*) والبنك الدولى. تم بناء المقاطعات الصناعية الأولى فى الأراضى المحتلة فى السبعينيات، بوصفها وسيلة تمكن رجال الأعمال الإسرائيليين والفلسطينيين من الدخول فى مشاريع مشتركة، ولتوفير فرص عمل محلية للفلسطينيين. وبحلول عام ٢٠٠٤ كانت مقاطعة إيريز، بين غزة وإسرائيل، قد وظفت نحو ٤٠٠٠ عامل فى أكثر من ٢٠٠ مؤسسة، نصفهم مملوك للفلسطينيين[٨٠].

العديد من هذه المقاطعات تقع فى "مناطق صناعية مؤهلة" أوكويز (*QIZ*) تم تحديدها والاعتراف بها من قبل الحكومة الأمريكية كمقاطعات يمكن أن تدخل بضائعها الأسواق الأمريكية بتخفيضات أو إعفاءات من الرسوم والجمارك[٨١]، وكانت بالكويز، الأولى هى مقاطعة غزة الصناعية عند إيريز عام ١٩٩٥. لكن الشيء بالغ الأهمية من وجهة نظرنا فيما يتعلق بالكويز هو؛ أنه من خلالها أصبحت الأراضى المحتلة – ليس فقط أو حتى فى المقام الأول – سوقًا قائمة بذاتها أو لذاتها، ولكن الأهم أنها أصبحت ممرًا إلى بقية دول العالم، وليس فقط مصر والأردن اللتان وقعت إسرائيل اتفاقية كويز معهما، ولكن حتى أكثر من ذلك وصولاً لآسيا وأفريقيا وأوربا. من هذا المنطلق يمكننا أن ندرك أنه إذا كان

بروتوكول باريس قد ساعد فى إنتاج الكويز، فقد ترتب على الكويز جعل إستراتيجية الإغلاق المستمر ممكنة، وهو ما ساعد على خلق حيز من نوع جديد فى الأراضى المحتلة داخل "المناطق العازلة": مناطق رمادية لا هى إسرائيلية بالكامل ولا فلسطينية بالكامل، وإنما يستطيع كل طرف منهما النفاد إليها بمستويات متعددة، بينما إجراءات كل طرف للسيطرة عليها مختلفة وغير متكافئة.

وأخيرًا، فإن عملية إغلاق الأراضى المحتلة فى حد ذاتها، قد فتحت الطريق أمام أسواق عالمية جديدة لرأس المال الإسرائيلى (والفلسطينى بدرجة أقل وإن كانت مهمة). ولهذا فقد لاقت الكويز تشجيعًا[٨٢] كبيرًا بوصفها نموذجا لتطوير مفهوم حزب العمل حول "انفصال" الفلسطينيين من خلال عملية السلام أوسلو، وهو ما أحسنت إحدى الدراسات تسميته عندما أطلقت عليه "الانفصال الودي"[٨٣] – عدا أن الانفصال هنا تحول إلى عزل وبالتالى استطاع الإسرائيليون – من خلال فكرة الماكيلادورا "إخراج غزة من تل أبيب" (كما كان شعار رابين فى انتخابات عام ١٩٩٢) عن طريق إحضار تل أبيب – أو على الأقل رجال أعمالها – إلى غزة.

حتى فى ذروة انتفاضة الأقصى، كان هناك حديث عن إعادة فتح بعض هذه المناطق، لكن حتى فى حالة فتحها لم تكن هناك فرصة كبيرة لأن يؤدى ذلك لتحسين حياة أغلب الفلسطينيين وذلك لارتباط الإسرائيليين باتفاقيات كويز مماثلة مع الأردنيين، الذين لم تكن المنافسة معهم فى صالح الفلسطينيين. كما أوضح أحد الخبراء الأردنيين فيما يتعلق بالكويز، "الفلسطينيون أسوأ حالاً، لأن الوظائف التى كان يمكن أن تذهب إليهم. وفى مثال صارخ لكيفية تحقيق السياسات النيوليبرالية، عكس النتائج المرجوة منها فى أحيان كثيرة – فقد وجد الرأسماليون الأردنيون أن إحضار عمالة أرخص وأكثر مرونة من بنجلادش وغيرها من الدول شديدة الفقر،

سيكون أكثر توفيرًا للنفقات. "ثلثا قوة العمل فى الكويز غير أردنية"، وهم بالأساس من دول الشرق الأقصى. فعليًا لا علاقة للكويز بباقى الاقتصاد(٨٤).

الختام: مشهد اقتصاد أوسلو

على نحو تقليدى يعتبر الإرهاب الفلسطينى والإغلاقات الإسرائيلية ردًا عليه، هما المسئولين عن فشل الاقتصاد الفلسطينى. لكن على أرض الواقع عكست آليات مناطق الكويز والمقاطعات الصناعية والاقتصاد السياسى الأكبر للنيوليبرالية فى إسرائيل وفلسطين عمليات أكثر تعقيدًا. فقد كفلت هذه السياسيات بقاء – وفى كثير من الأحيان زيادة – حدة اختلال ميزان القوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين فى إطار نظام المصالح العالمية والمحلية التى تتعارض مع احتياجات غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين، التى كانت تحدد مسار حياتهم على جانبى الخط الأخضر(٨٥).

ورغم ذلك فقد أسقطت القراءة المتفائلة لبروتوكول باريس والمكون الاقتصادى لأوسلو من قبل المجتمع الدولى والمفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين كل هذه المشكلات، حيث افترضوا جميعًا أن الاقتصادين سينموان جنبًا إلى جنب بطريقة حولت الاستقلال الاقتصادى إلى سيادة سياسية(٨٦). وهنا نرى أن فشل البروتوكول فى أن يفسر على نحو ملائم مشكلة السيادة على الجانب الفلسطيني، إنما يعكس فقط فشلاً أكبر لعملية أوسلو فى ذات الشأن. كما أن ذلك يعكس أيضًا تبنى السلطة الفلسطينية غير المدروس لسياسات اقتصادية نيوليبرالية تفضل رأس المال الأجنبى على رأس المال المحلى سعيًا وراء نوع من "التطوير" لا يخدم السكان(٨٧).

لعل أفضل طرح للأبعاد الاقتصادية لأوسلو، وللمزج بين خطاب العولمة والسلام هو؛ الطرح الذى يقدمه العالم الاقتصادى عادل سماره. يقول سماره: إن التجارب الفلسطينية للعولمة حددها عاملان: الأول منع إسرائيل تطوير الاقتصاد الفلسطيني، والثانى تبنى النخبة الفلسطينية للعولمه النيوليبرالية التى قاموا بتكيفها – وإن لم يكيف السكان عمومًا معهم – "بسهولة رغم مشكلاتها فى بلدان أخرى"[٨٨]. وقد خلق ذلك وضعًا شهدت فيه الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصادًا "بدون مركز" و"دون القدرة على فرض قيود على رأس المال"، منفتحًا بصورة كاملة على الخارج، المعتمد على إسرائيل ومنتجاتها.

العولمة، كما يعرفها رأس المال الإسرائيلى أضعفت النسيج الاقتصادى والسياسى للمجتمع الفلسطينى بصورة خطيرة، جعلت من الصعب تصور احتمال تحقيق الاستقلال وإقامة دولة قابلة للحياة بدون صراع. وكما سنرى فى الفصل التالي، فقد ساعدت صناعة المانحين – من مؤسسات مالية دولية، بدءًا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية إلى العديد من مؤسسات المجتمع المدنى الأمريكية والأوربية المانحة – بقصد أو بدون قصد – ساعدت فى تيسير هذه العملية السلبية. لقد تأسست هذه العملية على "أسطورة التنمية الفلسطينية" التى جعلت عملية أوسلو وإخفاقاتها المتعددة معًا أمرًا ممكنًا[٨٩]. هذه الأسطورة لا تخفى فقط نقصًا فى تنمية الاقتصاد الفلسطينى وإنما تخفى أيضًا عملية "إنقاص تنمية فلسطين، لتضمن كيانًا سياسيًا فلسطينيًا ضعيفًا فى المستقبل المنظور[٩٠].

نايف حواتمة؛ مؤسس العصابة أو الجماعة الإرهابية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يشير إلى أن بعض التطورات – إن كان هناك أىٌّ منها – التى وردت فى هذا الفصل كانت غير معروفة للدارسين والنشطاء على الأرض، فى

الواقع لقد تم التنبؤ بها منذ بداية عملية أوسلو. ويقول حواتمة – مقتبسا، ربما فى اللاوعي، مفاهيم مؤسس مدرسة فرانكفورت تيودور أدورنو والفيلسوف الفرنسى جان بودريار، إنه "ربما يستطيع المرء أن يقول إن أوسلو كانت مشهدًا تم إنتاجه لمصلحة الطبقات المترفة التى جاءت لخدمة مصالحهم. ويرى حواتمة تشابهها بين صناعة الثقافة التى رفضها تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر قبل أكثر من نصف قرن، لأنها تعزز بشدة الثقافة الاستهلاكية الأمريكية، وبين عملية السلام النيوليبرالية التى "ظلت دائمًا تخدع مستهلكيها حول ما ظلت تعدهم به". لكنها وجدتهم يعودون مرة أخرى طلبًا للمزيد، مذكرين الفلسطينيين طوال الوقت بأن "السلطة الفلسطينية ستحتاج لاتخاذ خطوات لخلق شروط مسبقة تروّج للاستثمار الخاص بهدف تقليل معدلات البطالة المرتفعة". وفى مشهد أوسلو هذا، لم يعبأ أحد بالتساؤل عما إذا كان مثل ذلك التصرف – حتى بالدرجة التى يمكن تخيُّلها – يستطيع أن يعوّض الفلسطينيين عن العنف الهيكلى لاتفاقيات أوسلو، واستمرار الاحتلال والعنف أثناء عملية السلام.

الفصل الخامس

الدين والثقافة والأرض فى ظل العولمة

كما رأينا فى الفصل السابق، ربما يكون الانقسام الذى ظهر داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديدًا بين فتح وحماس، هو الخلاف السياسى الأهم فى المجتمع الفلسطينى خلال سنوات أوسلو. كانت مواقف الطرفين المتناقضة إزاء عملية السلام هى السبب الرئيسى لهذا الانقسام، ولكن تباين وجهات النظر حول موقع فلسطين والفلسطينيين من النظام النيوليبرالى الكونى الناشئ - بشقيه الثقافى والاقتصادى - لعب هو الآخر دورًا فى الصراع بين الجانبين. وهو الذى برز فى التسعينيات ليصبح مريرًا بصورة متزايدة وصلت إلى العنف فى منتصف سنوات الألفين.

لقد تطرقنا بالفعل لرد فعل حماس العسكرى والاقتصادى إزاء عملية التفاوض الجارية، وفى هذا الفصل نركز على حماس وحركة الاستيطان الإسرائيلية والحزب السياسى الإسرائيلى الأصولى المتشدد شاس، حيث يمثل الثلاث حركات اجتماعية ذات أصول دينية تسعى لأحداث تغييرات تحولية فى مجتمعاتها. وبينما تتخذ الأطراف الثلاثة مواقف متناقضة إزاء الانقسامات الدينية والقومية، فإنها تمثل وجهات نظر الإسرائيليين والفلسطينيين، تجاه الشرق الأوسط الجديد، الذين وجدوا أن الرؤية المتفائلة لأنصار أوسلو، إما أنها تتناقض مع الحقائق الاقتصادية والسياسية على الأرض، أو تنتهك معتقدات دينية جوهرية تتعلق بحق السيادة فى إسرائيل وفلسطين، وبتحديد نوع الثقافة التى يجب أن تسود كل مجتمع منهما فى المستقبل.

لقد أسهمت كل من حماس وحركة الاستيطان الإسرائيلية بصورة مباشرة فى المواجهات العنيفة والعداء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، رغم تقديم كل منهما فى بعض الأحيان رؤى مستقبلية يمكن أن تتضمن تعايشًا سلميًا بين الشعبين، فبالنسبة لرواد حركة الاستيطان فى جوش أمونيم كان يمكن منح الفلسطينيين كامل حقوقهم المدنية، بما فى ذلك حق التصويت وتقلد المناصب والخدمة فى الجيش الإسرائيلى فى الدولة الإسرائيلية الأكبر، بينما بالنسبة لحماس كان يمكن لليهود العيش كأقلية محمية فى فلسطين بدون الخوف من أن يتم "إلقاؤهم فى البحر". أما تأثير حزب شاس على عملية السلام وعلى المجتمع الإسرائيلى بصورة أوسع، فهو أكثر التواءً، حيث قام الحزب بتغيير موقفه عدة مرات خلال العقدين الأخيرين، مع وجود اختلافات كبيرة فى مواقف القيادة والجنود وضباط الصف.

وفى النهاية يمكننا القول: إن الحركات الثلاث قد أسهمت بطرق مهمة وسلبية فى تاريخ أوسلو: حماس من خلال معارضتها لعملية السلام واستخدامها الإرهاب، وحركة الاستيطان من خلال ضغطها من أجل البناء غير المشروط للمستوطنات فى جميع أنحاء الأرض المقدسة إلى جانب العنف الذى صاحب هذه العملية، وشاس من خلال تغيير موقفه إزاء عملية السلام بعد أن كان هو الذى وفر الغطاء السياسى الحاسم، الذى مكّن حكومة رابين من التوقيع على الاتفاقية الأولى. وسنتناول فى هذا الفصل دور العولمة فى تشكيل مواقف وسياسات الأطراف الثلاثة، تأسيسًا على حقيقة أن الدين اليوم يشكل رد فعل ثقافيًا أساسيًا إزاء تجربة العولمة فى كل أنحاء العالم.

غالبًا ما ينظر إلى إسرائيل وفلسطين ببساطة في ضوء العنف السياسى والسياسة أحادية الجانب، لكن الثقافة والعولمة الثقافية تلعبان أيضًا دورًا جوهريًّا؛ فهما اللتان شكلتا أيديولوجية حماس ومبرراتها لرفض عملية السلام، كما أنه باعتبارها جزءًا من التجربة الأكبر للعولمة النيوليبرالية فى إسرائيل وفلسطين، ستكون لهما تأثيرهما على تطور حركة الاستيطان وحزب شاس أيضًا.

لقد ظهر ما يطلق عليه العلماء مصطلح "الإسلام السياسي" – أى الإسلام الذى يركز بصورة أساسية على محاولة إحداث تحولات اجتماعية وسياسية فى المجتمع تقوم بالأساس على المبادئ الإسلامية – باعتبارها مصدرا للخطاب والعمل السياسى فى العالم الإسلامي، فى أواخر العهد العثماني، وازدهر بعد تأسيس الإخوان المسلمين فى مصر عام ١٩٢٨ (التى امتدت إلى فلسطين فى الثلاثينيات). لقد خدم الإسلام الأيديولوجيات والهويات الوطنية التى ظهرت فى منطقة الشرق الأوسط فى هذه الفترة، خصوصًا فى فلسطين، حيث كان الحاج أمين الحسينى – مفتى القدس – هو القائد المفترض للحركة الوطنية أثناء فترة الانتداب[١].

ورغم أهميته، كان الإسلام يمثل مكونًا واحدًا فقط ضمن الهويات الوطنية الأكبر التى كانت تتشكل خلال هذه الفترة. كما لعب المسيحيون (حتى اليهود فى العراق) دورًا فى تطوير ما كانت فى معظمها حركات وطنية علمانية تستخدم الدين بوصفه ذريعة لتبرير السياسات والأيديولوجيات التى لم يكن لها أساس فى الإسلام. لكن ما ساعد الإسلام على أن يكون السمة المميزة لأغلب الهويات فى منطقة الشرق الأوسط أحداث ثلاثة: أولها الهزيمة المخزية لمصر وسوريا والأردن فى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، والتى أضعفت الثقة فى القومية العربية

العلمانية النظم الحاكمة فى مصر وسوريا والعراق، أما الثانى فكان انتشار نفوذ وتعاليم المذهب السلفى الذى كانت تموّله أنظمة دول الخليج النفطية بعد عام ١٩٧٣ (من خلال المساجد والجامعات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية)، وأخيرًا نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية الذى ألهم المقاتلين الفلسطينيين الذين تلقوا دعمًا ماديًّا ومعنويًّا منتظمًا (بصورة غير مباشرة من خلال علاقة إيران بحزب اللـــه) ودعمًا لوجيستيًا وعسكريًا منذ فترة حكم الخومينى.

صعود حركة المقاومة الإسلامية حماس

إذا كان الإسلام ظاهرة عالمية، فإن فلسطين تظل لها شخصيتها المتفردة التى أفرزتها اعتبارات وطنية مرتبطة بمواجهة الاحتلال البريطانى أولاً ثم الإسرائيلى. لقد تناولنا فى الفصل الأول دور الإسلام خلال فترة الحكم العثمانى والانتداب، وكان واضحا تأثر حماس بالسياسات الإسلامية ذلك الفترة، فالأمر لا يقتصر على تعريف حماس لنفسها فى البند السادس من ميثاقها "كحركة فلسطينية مستقلة" خلافًا لما تقوم به الحركات الإسلامية الأخرى (أيديولوجيًّا إن لم يكن من الناحية السياسية العملية) التى تعتبر مرجعيتها الأمة الإسلامية، فحماس تأثرت بصورة مباشرة أيضًا بحركة المقاومة ذات الجذور الإسلامية التى أسسها عز الدين القسام عام ١٩٣٥، الجناح العسكرى لحركة حماس (الذى يحمل اسم القسام)[٢].

لقد انبثقت حماس عن جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية، التى مر جناحاها فى غزة والضفة الغربية بتجربتين مختلفتين تمامًا تحت الحكم المصرى والأردني، ما بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٧. فقد عمل الإخوان الفلسطينيون خلال الحقبتين الأوليين للاحتلال الإسرائيلى، على تأسيس البنية التحتية والتنظيمية للجماعة داخل المجتمع الفلسطينى "لإعداد جيل التحرير"[٣]، وفقا لنموذج ثقافى

تعليمي، وكان الهدف من ذلك "القيام بجهد شامل لتحقيق نهضة ثقافية تقوم على ترسيخ روح الإسلام الحقيقية فى نفوس الأفراد يتبعها مباشرةً البدء فى مسار التحرير"(٤).

هذه الكلمات مأخوذة من كتاب بعنوان "معالم فى الطريق إلى تحرير فلسطين" وهى تحمل إشارة واضحة لفلسفة مقاتلي أو ناشطى الإخوان المسلمين (والأب الروحى للقاعدة سيد قطب) التى تأسست فى حد ذاتها على سياسات ذات خلفيات ثقافية. لتحقيق هذه الغاية قام مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، بإنشاء المجمع الإسلامى بغزة عام ١٩٧٣، والذى قام بتقديم شبكة من الخدمات الاجتماعية التى جاءت باعتبارها نظامًا موازيًا للخدمات الضئيلة (أو المنعدمة) التى قدمها الاحتلال الإسرائيلي، والتى تقلصت بشدة مع تطبيق برنامج التحرير فى نهاية السبعينيات(٥).

لقد أسهم تركيز المجمع الإسلامى على الأنشطة الدينية والاجتماعية فى حصوله على دعم شعبى دون أن يبدو أنه يمثل أى تهديد لهيمنة جبهة التحرير الفلسطينية على الفلسطينيين، أو لقوات الاحتلال الإسرائيلي(٦). وقد كانت هذه الإستراتيجية ناجحة لدرجة جعلت المخابرات الإسرائيلية تقوم بتمويل الحركة سرًا- بما فيها حماس فى أيامها الأولى - بوصفها وسيلة لإحداث توازن مع هيمنة حركة فتح، التى كانت أجندتها الوطنية الواضحة تمثل تهديدًا مباشرًا "أكبر لإحكام إسرائيل قبضتها على الأراضى المحتلة"(٧).

لقد شهدت الثمانينيات، وخاصة بعد إخراج منظمة التحرير من لبنان عام ١٩٨٢، إعادة تأكيد وضع الإسلام فى المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال سبل عديدة: توفير مجموعة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية المهمة من ناحية

(سنتحدث عنها لاحقًا)، والسيطرة "وبصورة مزعجة، من خلال استخدام القوة والضرب وحملات الكراهية العامة والاعتداء بالأحماض[٨]. أما الضحايا فلم يكونوا فقط النساء "غير المحتشمات" وإنما أيضًا الأكاديميين الذين كانوا يتهمون بالكفر أو "بالشيوعية والفساد الأخلاقي"[٩].

تغير هذا الموقف مع اندلاع الانتفاضة الأولى. فقد رأى الناشطون الأكثر تشددًا الفرصة سانحة لأخذ زمام المبادرة فى المجتمع الفلسطيني، فقام الشيخ أحمد ياسين وآخرون من جماعة الإخوان، يرغبون فى اتخاذ موقف أكثر فاعلية تجاه إسرائيل، بتأسيس منظمة حماس فى ديسمبر عام ١٩٨٧. ونظرًا لتمتعها بقاعدة شعبية عريضة وأسس دينية متشددة استطاعت الحركة بسرعة الوقوف فى وجه محاولات منظمة التحرير الفلسطينية – التى اتخذت من تونس مقرًا لها – لإدارة الانتفاضة وفقًا لشروطها الوطنية التقليدية. وفى أغسطس عام ١٩٨٨، بعد ثمانية أشهر من بداية الانتفاضة، قدمت الحركة برنامجًا إسلاميًا اقتبس بصورة صارخة القيم الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية على النحو المنصوص عليه فى ميثاقها، ووضعها فى قالب من المصطلحات الإسلامية[١٠].

تركيبة حماس

فى السنوات الخمس ما بين تأسيسها عام ١٩٨٨، وبداية عملية أوسلو، كانت حماس تشكل تهديدًا متناميًا وغير مسبوق لهيمنة منظمة التحرير الفلسطينية على مجريات الأمور فى فلسطين. وقد تأرجحت شعبية الحركة بين الارتفاع والانخفاض، فقد شهدت انخفاضًا فى السنوات الثلاث الأولى لأوسلو، ثم ارتفاعًا فى أعقاب انتخابات نيتانياهو، ثم انخفاضًا آخر فى السنوات التى سبقت انتفاضة

الأقصى، فزيادة مطردة فى شعبيتها وصلت لذروتها بفوزها غير المسبوق فى الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٦.

يمكننا تقسيم أنشطة حماس إلى مجالين: الجهاد والأنشطة الاجتماعية. ولتحقيق هذه الأجندة طورت الحركة تركيبة متعددة المحاور: الدعوة، ونقوم من خلالها بتجنيد أعضاء جدد وتوسيع قاعدتها الشعبية، العنف والإرهاب أولاً من خلال المجاهدين الفلسطينيين ثم ألوية عز الدين القسام (التى لم يكن ضحاياها الأوائل عام ١٩٩١ من الإسرائيليين، بل من الفلسطينيين المتعاونين). الأمن: الذى يشمل جمع معلومات استخباراتية حول المتعاونين المشتبه بهم واستخدام قوات "السواعد الرامية" لاستجواب وقتل المشتبه بهم، وأيضًا فرض الغارات، المقاطعات للمنتجات الإسرائيلية، وأخيرًا المكتب الإعلامى الذى يقوم بتوزيع المنشورات وعمل الدعاية للحركة[١١].

لقد ظلت التركيبة المعقدة للقيادة فى حماس فى أغلب الأحيان مغلقة بدرجة من السرية، حيث تتألف الحركة من تركيبة ثنائية القيادة تقوم على تقسيم المسئولية – غالبًا من خلال التنسيق وأحيانًا فى جو من التوتر – ما بين القيادات فى "الداخل" الضفة الغربية وغزة، والقيادة المنفية التى تتخذ دمشق مقرًا لها. وقد ازدادت هذه الآلية تعقيدًا عندما قامت إسرائيل باغتيال قائد الحركة لأمد طويل أحمد ياسين، ثم خليفته عبد العزيز الرنتيسى عام ٢٠٠٤، بعد شهر واحد.

بعد اغتيال ياسين والرنتيسى حدث تفكك فى التركيبة الهرمية لحماس، وعندما قررت الحركة فى النهاية المشاركة فى العملية السياسية الفلسطينية أثناء حملتها لخوض انتخابات عام ٢٠٠٦، قامت حماس بنشر أسماء وصور قياداتها العليا الجديدة لتبرهن على جدية رغبتها فى ممارسة الحكم فى المجتمع

الفلسطيني[١٢]. ومع بداية عام ٢٠٠٨، أصبح من الصعب تحديد صاحب الكلمة العليا فى اتخاذ القرار النهائي، هل هو إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطينى وقائد الحركة فى فلسطين، أم قائدها فى دمشق خالد مشعل، المعروف بتشدده بصورة أكبر، والذى أدى فشل محاولة اغتياله بدس السم له من قبل عملاء إسرائيليين فى الأردن إلى إطلاق سراح الشيخ ياسين من محبسه فى غزة لتفادى أزمة دبلوماسية مع عمان[١٣].

كما سأشرح تفصيلاً فى الفصل القادم، خصصت حماس جزءًا كبيرًا من ميزانيتها التى تقدر بسبعين مليون دولار سنويًّا لشبكة من الجمعيات الخيرية واسعة النطاق، تشمل المدارس ودور الأيتام والمساجد والعيادات والدورات الرياضية[١٤]. ووفقًا لريفين باز – الخبير الإسرائيلى فى شئون حماس – فإن "٩٠% تقريبا من نشاط الحركة يتركز على الجوانب الاجتماعية والخيرية والثقافية والتعليمية"[١٥].

لقد مثلت هذه العناصر مجتمعة مساعدة حيوية للفلسطينيين فى ظل فشل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية منذ بداية عملية أوسلو فى توفير أى من هذه الخدمات بصورة كافية. إلى جانب ذلك فقد أسهمت هذه الأنشطة فى تعزيز سيطرة حماس على المجتمع الفلسطيني، على حساب السلطة الفلسطينية التى لم تستطع التوفيق بين عدة أهداف تسعى لتحقيقها، تشمل الوفاء بالتزاماتها الأمنية تجاه إسرائيل (التى كانت تتطلب قطاعا شرطيًّا عريضا ابتلع أغلب ميزانيتها) واحتواء أى معارضة ممكنة لأوسلو (سواء سلمية أو عنيفة) مع استمرارها فى الضغط من أجل الوصول الى دولة فلسطينية مستقلة.

فى نهاية المطاف أرست الأنشطة الاجتماعية لحماس حجر الأساس لعملية تحولها التى لم تكتمل بعد من حركة مقاومة إلى حزب سياسي، كما كانت تمثل

دعاية جيدة لإقناع الصحافة الأجنبية بالقاعدة الاجتماعية العريضة للحركة، وبحديث قادتها عن أنها أكثر بكثير من مجرد منظمة إرهابية، وهو ما سيخبرك به المراسلون والباحثون الذين نظمت لهم حماس "جولات" فى غزة والضفة الغربية(١٦).

رغم أهمية هذه الأنشطة فإن حماس تعتبر دائمًا أن دورها الأساسى يكمن فى توجيه المقاومة العنيفة نحو الاحتلال الإسرائيلي، ويتضح هذا من المنشورات الأولى للحركة، التى بررت فيها إستراتيجيتها العنيفة بتوضيح أنه "من المهم أن يفهم اليهود أنه رغم القيود والسجون والاعتقالات، ورغم المحن التى يتحملها شعبنا فى ظل احتلالهم الإجرامي، فإن الانتفاضة تمثل مظهرًا من مظاهر رفض الاحتلال وضغوطه، ورفض سياسة مصادرة الأراضى وبناء المستوطنات. ورفض سياسة القمع التى يمارسها الصهاينة"(١٧). هذه اللغة تعكس عداء الحركة الصريح – إن لم يكن "كراهيتها العمياء" – لليهود الذين ينظر إليهم على أنهم مرادف للصهاينة(١٨). لكن خطاب حماس عادةً ما يحجم فى الوقت نفسه عن الدعوة للقتل الجماعى (كما تفعل القاعدة)، حيث يفسح خطابهم المجال لوجود اليهود كأقلية محمية فى ضوء رؤية الحركة للدولة الإسلامية الديمقراطية.

لم تكن الاعتبارات الوطنية هى المبرر الوحيد لمعارضة حماس العنيفة للحكم الإسرائيلي، إذ إن المرجعيات الدينية، مثل "المسلمين فى أرض إسراء النبي" أو "أحفاد جعفر وأبو عبيدة"، بجانب المناقشات المتكررة عن الولايات المتحدة الأمريكية ودورها بوصفها إمبريالية عالمية، وقوة "صليبية" تسعى لهدم الوحدة العربية الإسلامية، تعبر كلها عن هذه الثقافة – وخاصة نوعية الخطاب الثقافى الخاص بالكتابات العربية الإسلامية عن العولمة، التى كانت تمثل دائما مكونًا أساسيًا وقوة دفع لهوية أيديولوجية وإستراتيجية حماس. وبالفعل، كما قامت منظمة

التحرير الفلسطينية قبل جيل واحد بإعادة صياغة أهداف وإستراتيجيات المجتمع الفلسطيني، بدأت حماس منذ أواخر الثمانينيات" فى نثر البذور لإحداث تحول سياسى مهم فى المجتمع"[١٩]. ووفقًا لبعض المحللين، استولت حماس على مفهوم الوطنية الفلسطينية بالكامل، بينما رأى آخرون أن استخدامها لهذه اللغة كان تكتيكيًا فقط، وأن أهدافها الأكبر ما زالت تركز على إقامة دولة إسلامية بالمعنى العالمى ووفقًا للتفكير الإسلامى التقليدي[٢٠].

لكن بينما ركزت منظمة التحرير الفلسطينية على "التحرير الوطني" باعتباره سبب وجودها، حددت حماس دورها منذ البداية بالكفاح من أجل الدفاع عن "الشخصية المسلمة، والثقافة الإسلامية والأماكن الإسلامية المقدسة[٢١]. وقد صاحب أسلمة حماس للوطنية الفلسطينية، ولحق اليهود فى فلسطين بالتبعية، عملية ربط ما بين المثل العليا الإسلامية ومفاهيم الوطنية والإقليمية مما خلق تكاملاً بين الدين والوطنية باعتباره ردًا على انعدام الأمن الاقتصادى والسياسى والإقليمى وحتى الوجودى المقترن ببداية ظهور العولمة المعاصرة فى العديد من المجتمعات، بما فيها إسرائيل/ فلسطين[٢٢]، ورغم ذلك فقد اتخذ هذا التوجه طريقًا مغايرًا بصورة فريدة ليتحول لرد واضح على إستراتيجية إسرائيل الخاصة بالاندماج من خلال الانفصال والعزل التى ازدادت أثناء أوسلو[٢٣].

تأسست جماعة الجهاد الإسلامي، وهى جماعة أخرى متشددة، قبل حماس بعدة سنوات باعتبارها فصيلا منشقًا عن الإخوان المسلمين. وفى حين ركزت الجماعة هى الأخرى بوضوح على فلسطين فإن أيديولوجيتها تعتبر أقرب لتلك التى تبنتها جماعة الجهاد المصرية، التى يعتبر مؤسسها أيمن الظواهرى الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة الآن. وليس"غريبًا أن تكون هذه الجماعة أكثر تطرفًا "من

حماس، فكما يقول قادتها: "ليس من المجدى أن يحلم الإسلاميون بالاستقلال الكامل والنهضة الحضارية الشاملة، بينما لا يزال مركز العمليات الاستعمارية محصنًا تمامًا ومجهزًا تجهيزًا كاملاً ليفعل ما يحلو له فى فلسطين، وهو عاقد العزم على فرض "عصر إسرائيل على منطقتنا[٢٤]، لقد ربط هذا الفكر بين الحرب من أجل إسرائيل والحرب من أجل الإرث الاستعمارى ومن هذا المنطلق كان أيضًا ضد القومية التى ورثت هذه التركة، وبصورة من الصور ضد الحداثة التى لم تكن لتولد بعيدًا عن الاستعمار ولم تكن لتستمر إلا من خلال العولمة[٢٥].

أثناء فترة أوسلو (١٩٩٣- ٢٠٠٠) لم يقتصر إلقاء التهم من قبل حماس على إسرائيل أو العرب الذين لم يُقروا أفعالها فقط، بل امتد ليشمل اتهامات "بالخيانة" من قبل منظّريها ضد العرب أو المسلمين الذين تخلوا عن ثقافتهم، وتحذيرات للفلسطينيين كتلك التى يوجهها منتقدو العولمة المسلمين، بالتمسك بأخلاقياتهم فى مواجهة المحاولات الإسرائيلية لخلق "جيل جديد فاسد وخامل ومخنث"[٢٦].

ليس غريبًا إذن أن يكون الجدل حول أن "عملية السلام" تريد صهينة المشكلة الفلسطينية والأمة العربية، بالإضافة إلى العالم الإسلامى عنصرًا أساسيًّا من عناصر هذا الخطاب، وخصوصًا من قبل منتقدى رؤية شيمون بيريز للشرق الأوسط الجديد الذى تكون فيه إسرائيل رأس حربة الغزو الثقافى الجديد للمنطقة من خلال الرأسمالية اللاأخلاقية المفرطة فى الاستهلاكية[٢٧]. وقد كان "النظام الأمريكى الجديد" مقلقًا بنفس القدر، حيث ذكر أحد منشورات حماس الأولى، أن من يتطلع نحو الولايات المتحدة "لن يجنى من الولايات المتحدة إلا سرابًا لأنها (تدعم) إسرائيل بالمال والسلاح و(تقف) ضدنا فى كل شيء[٢٨].

لقد أفرزت هذه الأطروحات مجتمعة مزيجا "ثقافيا قويا" أدى لرفع الوعى العام الشعبى حول شدة ونطاق التهديد الذى يواجهه الشعب الفلسطيني، فالأمر يرتبط بأكثر من مجرد اغتصاب إسرائيل للأراضى الفلسطينية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية – التى توصف بشرطى العالم فى "النظام العالمى الجديد – تمثل هى الأخرى تهديدا "للفلسطينيين وللحضارة الإسلامية بصفة عامة، بسبب رغبتها فى الهيمنة البشرية والاقتصادية والعسكرية. وفى مواجهة إمكانية حدوث "الكفر والردة مقابل الإيمان" كان يتم حث الفلسطينى على تحويل "عملية التوحيد" من أجل التربية "القيادة الوطنية من خلال الدين".

لقد اعتبر قادة حماس الإمبريالية تسعى "لبسط هيمنتها على المنطقة لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، كما تسعى لوأد أى تهديد قد يمس هذه السيطرة يكون مصدره الأبعاد الثقافية للحركة القومية العربية والنهضة الثقافية القوية فى المنطقة"[٢٩]، على اعتبار أن هذا جزء من آليات الهيمنة الإمبريالية. وفى هذا الصدد نجد تفسير أحد كبار الشخصيات فى حماس مثيرًا للاهتمام، حيث يقول "نحن نعلم إن فلسطين ستكون جسرًا "لإسرائيل تخترق من خلاله العالم العربى اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، ونخشى أن تكون أداة لقمع التيار الإسلامي، كما هى الحال الآن فى تونس والجزائر ومصر وفى جميع أنحاء العالم"[٣٠].

يعتبر مفهوم الاختراق أمرًا حاسمًا فى النقد العربى المسلم الذى يركز على الثقافة، لأنه يكشف شدة الشعور بالغزو. لقد كانت عملية الاختراق بالفعل أمرًا أساسيًّا فى الاستعمار عبر الشرق الأوسط، حيث حاول الأوربيون اختراق ثقافة – وكل جوانب حياة – الشعوب التى استعمروها عن طريق أساليب جديدة فى الحياة، وفى السلوك[٣١]. من هذا المنطق نجد دعوة حماس من أجل " فلسطين إسلامية من

البحر إلى النهر " (أى من البحر إلى نهر الأردن) لا تقتصر على كونها شعارًا وطنيًا أو دينيًا فقط، لكنها تمثل أيضا وقفة ثقافية فى مواجهة قوى العلمانية والعولمة[٣٢].

إذا كانت هذه الأطروحات لا تقدم سوى أدلة ظرفية على أهمية دور الثقافة فى خطاب وأيديولوجية حماس، فإن المذكرة التمهيدية للحركة تنص بصورة محددة على أن "الصراع فى فلسطين صراع ثقافى لتحديد المصير لا يمكن أن ينتهى إلا بزوال سببه، توقف الاستيطان الصهيونى فى فلسطين. فالحركة الصهيونية لإقامة المستوطنات تكمل المشروع العربى لإبعاد الأمة الإسلامية عن جذورها الثقافية وفرض سيطرة صهيونية غربية عليها من خلال تحقيق خطة إسرائيل الكبرى لتمكنها من السيطرة على الأمة بأكملها سياسيًا واقتصاديًا"[٣٣].

من المهم هنا أن نتوقف عند الصراع الثقافي، لأنه يوضح فهم منظرى حماس للعلاقة بين استمرار الصراع على الأرض والصراعات الجديدة على الهوية خاصة مع محاولات القادة الإسرائيليين إقناع الفلسطينيين بأن الاستقلال أقل أهمية من خلق اقتصاد نيو ليبرالى وما يصاحبه من ثقافة استهلاكية. وفى هذا السياق يمكن اعتبار الثقافة المحرك أو الأداة التى يمكن عن طريقها تحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية، ومن خلالها هيمنة إسرائيل على هذه المجالات.

بالفعل تصف المذكرة سالفة الذكر إسرائيل بأنها "العدو الصهيوني" المرتبط بالمشروع الغربى لوضع الأمة الإسلامية العربية تحت أمر الثقافة الغربية لتظل معتمدة على الغرب، ويظل التخلف أمرًا دائمًا فيها"[٣٤]. من هنا كان إعلان حماس عند توقيع اتفاقيات أوسلو أن منظمة التحرير الفلسطينية قد "تخلت عن كل أراضينا وتقاليدنا وأماكننا المقدسة وثقافتنا التى اغتصبتها إسرائيل"[٣٥]. وفى فترة كان الخطاب السياسى السائد فيها مرتبطًا بعملية السلام، ليس غريبًا أن تصبح الثقافة –

الشعور بفقدان الهوية والغزو الغربى الفكرى والأخلاقى – أمرًا أكثر مركزية إذا وضعنا فى الاعتبار فكرة أن جذور الصراع الفلسطينى ثقافية، وبسبب كونها مسألة "حياة أو موت وصراعًا ثقافيًّا بين العرب والمسلمين من جهة، والصهاينة من جهة أخرى". أضف إلى ذلك أنه كان"صراع حضارات مصيريا. حيث تكمل المؤسسة (الصهيونية) العدوانية المشروع العربى الغربى الأوسع الذى يهدف لتجريد الأمة العربية الإسلامية من جذورها الثقافية"، وبالتالى كانت الحاجة ملحة لمواجهته من خلال "إصلاح شامل وواسع" و"إحداث نهضة فى الروح الإسلامية" بين الفلسطينيين[٣٦].

غالبًا ما كان يتم تنفيذ الهجمات من قبل حماس – سواء باستخدام التفجيرات أو الإستراتيجية الجديدة لإطلاق الصواريخ من غزة – لأحد الأسباب الآتية: للانتقام من الهجمات الإسرائيلية، أو للحفاظ على مكانة حماس داخل المجتمع الفلسطيني، أو للتأكيد لإسرائيل والعالم الخارجى على استمرار أهميتها، أو – بصورة أشمل – لإجبار إسرائيل على دفع جزء من ثمن احتلالها المستمر لفلسطين. وتبرر حماس دائمًا استخدامها للإرهاب بأنه رد "مشروع" أو "مُبرّر" لاستمرار احتلال إسرائيل فى احتلالها للأراضى الفلسطينية وبناء المستوطنات وقمع الطموحات الوطنية للفلسطينيين[٣٧]. هذا الاستخدام "لسلاح الضعفاء" ساندة حتى الذين يُطلَق عليهم الفقهاء المسلمون "المعتدلون" (تيار الوسطية) مثل يوسف القرضاوى من مصر، لكنه لم يلق تعاطفًا كبيرًا من قبل إسرائيل أو الغرب، خاصة إذا قورن بتقبل استخدام إسرائيل للعنف المنظم – سواء العنف الجسدى بصورة مباشرة أو العنف الممنهج المرتبط بالإغلاقات وبغيرها من أشكال العقاب الجماعى – المبنى على منطق مماثل للدفاع المبرر عن النفس.

الواقع أنه منذ هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أصبح استخدام حماس للإرهاب فى نظر الولايات المتحدة الأمريكية لا يختلف كثيرًا عن تنظيم القاعدة، لكنه رغم كثافة هذه الهجمات وقوتها التدميرية وتأثيرها الإرهابى فإنها لا تتساوى من الناحية التحليلية مع عنف القاعدة أو غيرها من الجماعات السلفية المتشددة، وذلك لعدة أسباب: أولاً لأنه موجه تحديدًا ضد قوة محتلة، كما أن أساسها الأيديولوجى قومى أكثر منه ديني، إضافة إلى أنه – ورغم قيام حماس بأسلمة الهوية الفلسطينية، ورغم نشرها لعبارات مجازية من القرآن معادية لليهود، ولنصوص أوربية تقليدية معادية للسامية مثل بروتوكولات صهيون – يظهر فى تعامل حماس مع غير المسلمين قدر من الواقعية والسماحة أكثر بكثير من القاعدة وغيرها من الجماعات السلفية. إضافة إلى ذلك فحماس لم تقم بتعريف جهادها ضد إسرائيل عمومًا باعتباره جزءًا من الجهاد الأكبر عالمى النطاق، كما أنها لا تعتبر المسلمين الآخرين مرتدين، وتنخرط فى تبريرات لاهوتية لاستهدافهم، كما تفعل القاعدة وغيرها من الجماعات المتشددة، وفى الواقع فإن قيادة الجماعة – رغم أنه ليس كل أعضائها وبالطبع ليس كل المسلمين الفلسطينيين كذلك – تساند الفلسطينيين المسيحيين بصفة عامة سواء فى بياناتها الرسمية أو من واقع أفعالها، مستبدلة القرآن بخريطة فلسطين لتكون محور شعارها بهدف توسيع قاعدة شعبيتها، إضافةً إلى وضع مسيحى – حسام الطويل – على قائمتها فى انتخابات عام ٢٠٠٦. ورغم تعرض مسيحيين لهجمات نشطاء مسلحين فى الأراضى المحتلة، وهو نادرا ما حدث – إن كان حدث أصلاً – بأمر قادة حماس، باستثناء الرد على تصرفات تعد من قبيل الخيانة أو ضد الإسلام كبيع الخمور أو التبشير.

تعتبر حقيقة قصر حماس نشاطها بصورة دائمة تقريبًا على أراضى فلسطين وقت الانتداب، بنفس القدر من الأهمية، فكما رأينا فى بداية هذا الفصل يعتبر

تحرير فلسطين – أكثر من استعادة الخلافة – هو "المنتَج النهائي" لحماس. وبرغم تأثيرها الأيديولوجي الكبير، وارتباطها المعلن بمبادئ الإخوان المسلمين في مصر، فإن حماس تستخدم الدين لخدمة المصالح الوطنية لفلسطين – في الحقيقة أن الكثير من ناشطي حماس الذين قابلتهم لا يبدون علامات ظاهرة على التدين سواء في الملبس أو السلوك، بينما ينسجون بمهارة " نظامًا رمزيًا مشتركًا" يشترك فيه الاثنان.

وأخيرًا، الغالبية العظمى لأنشطة حماس – مثل الإخوان المسلمين وحزب الله، وبخلاف القاعدة وغيرها من جماعة الجهاد – دائمًا ما يتم توجيهها لتوفير القطاع الأكبر من الخدمات الاجتماعية التي سبق ذكرها، العيادات والمدارس والرعاية اليومية والاحتياجات المرتبطة بها، التي كان الإسرائيليون، والسلطة الفلسطينية أيضًا بعد عام ١٩٩٤، غير قادرين على، أو راغبين في توفيرها، كما تعتبر حماس وحزب الله اليوم جماعة المقاومة المسلحة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تشارك في حكومة منتخبة.

أهم من ذلك، أنه رغم أن الكثير، إن لم يكن أغلب مجاهدي القاعدة يأتون إلى التنظيم من أماكن بعيدة، ويقومون في الغالب بترك بلادهم الأصلية للمشاركة في الجهاد في أراض غريبة، فإن استخدام حماس للعنف مصدره شبه الأساسي إحساس باليأس، واعتقاد بأنه لا يوجد نهج آخر للمقاومة قابل للتطبيق في ظل الاحتلال المستمر لأراضيهم(٣٨). وكما أوضح لي أحد القادة، فاليأس هو السبب الجوهري حتى على مستوى النخبة. "نحن ندرك أن التفجيرات الانتحارية لا تجدي (أي أنها لم تحقق الهدف المنشود في إنهاء الاحتلال) لكننا لا نعرف كيف نوقفها"(٣٩).

وبعبارة أخرى، الهيمنة المستمرة للتفجيرات الانتحارية وأخيرًا هجمات الصواريخ التى تطلق من غزة تعبر عن قصر نظر إستراتيجى لدى حماس تعكس توجهًا متعصبًا نحو إسرائيل، التى يتقبل أغلب قادة حماس حتمية – إن لم يكن الرغبة فى – التوصل لنوع من التسوية معها، إذا ما اعترفت " بحق الفلسطينيين فى العيش بسلام فى دولتهم فى إطار حدود الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧"[٤٠].

فى مناقشة مع قادة حماس، عندما طُرِحَت مسألة تأييد الحركة لوضع ثنائى القومية مشابه للموقف الذى يتبناه الكثير من النشطاء والمثقفين الفلسطينيين والإسرائيليين، صرخ أحدهم قائلاً: "نحن لا نريد أن نحيا أقرب من هذا لليهود، نريد انفصالاً. فقط اتركونا وحدنا"[٤١]، وعندما علقت أنه يستخدم ذات اللغة التى استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إيهود باراك ابتسم وهز كتفيه قليلاً. وبالفعل فقد تعرضت حماس لانتقاضات واسعة، وصلت لاتهامها بالخيانة من قبل زعماء القاعدة بأنها "خانت الإسلام وأدارت ظهرها للجهاد" بسبب رغبتها فى التفاوض مع إسرائيل والموافقة على هدنة طويلة الأجل وحتى على سلام وفق شروط معينة [٤٢].

من المجتمع المدنى إلى القوة الانتخابية إلى الحرب الأهلية

منذ الثمانينيات كان هناك دليل على أن حماس، ومن قبلها **المجمع**، لم تتردد فى استخدام العنف ضد الفلسطينيين لتحقيق وتعزيز سلطتها، وإذا كان أعضاء الحركة فى الثمانينيات وخلال الانتفاضة الأولى قد هاجموا المتعاونين المفترضين أو النساء اللائى لا يرتدين ثيابًا مناسبة، فإنه خلال انتفاضة الأقصى كان يتم إطلاق الرصاص على خصوم حماس وتفجير منازلهم، وربما إلقاء مواد حارقة على

أبنائهم، (كما أن فتح ارتكبت هى الأخرى جرائم اغتيال بحق مسئولين من حماس[٤٣]". توضح هذه التصرفات مجتمعة نوعًا من الشيزوفرينيا التى تثير التساؤلات حول - إن لم تتناقض مع - هدف حماس المعلن الخاص بالعمل على تحقيق وحدة وطنية (وهو الهدف الذى ضُرِبَ مثل بشأنه خلال انتفاضة الأقصى، بمشاركة حماس فى اللجنة الوطنية والإسلامية العليا لمتابعة الانتفاضة، وفى القيام بهجمات مشتركة مع كتائب شهداء الأقصى.

كما تتضح هذه الشيزوفرينيا بصورة مماثلة فى الأسلوب الذى بدأت من خلاله فتح (ومن خلالها منظمة التحرير الفلسطينية) ومسئولو السلطة الفلسطينية فى استخدام لغة تشبه تلك التى تستخدمها إسرائيل، مثل تسميتها حماس "الإرهابيين القتلة" الذين يحاولون بناء "إمبراطورية ظلام"[٤٤]. وصل هذا الأمر لذروته عام ٢٠٠٦، عندما بدأت حماس وفتح ما وصفه الكثير من الفلسطينيين وغيرهم "بحرب أهلية" للسيطرة على السلطة الفلسطينية، ومن خلالها على مستقبل كلٍ من مقاومة الاحتلال وإجراء المفاوضات لإنهائه.

عندما اندلعت انتفاضة الأقصى الأولى، كانت حماس ترى فيها وسيلة لإحياء المقاومة عبر كل الأطياف السياسية الفلسطينية، من خلال جمع الفصائل الفلسطينية المختلفة تحت القيادة المشتركة لحماس وفتح. ولكن سرعان ما ظهر ضعف فتح الإستراتيجي، حيث وضعتها سبع سنوات من الحكم - رغم قصرها - من خلال السلطة الفلسطينية، فى موقف كان يتحتم عليها فيه الاختيار وبين السماح بتدمير السلطة الفلسطينية من خلال المشاركة فى حرب مقاومة شاملة ضد إسرائيل، أو محاولة سحق حماس للحفاظ على أى نوع من الشرعية الدولية التى تتمتع بها من

خلال السلطة الفلسطينية وقد تصاعدت الخلافات بين فتح وحماس فى عام ٢٠٠٥، فى أعقاب وفاة عرفات فى نوفمبر فى العام السابق.

وصل العنف إلى ذروته فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠٠٦، مع إجراء أول انتخابات للمجلس التشريعى الفلسطينى منذ عام ١٩٩٦، كانت حماس بالفعل قد أعطت مؤشرات على قوتها بعد فوزها فى الانتخابات البلدية فى العام السابق. وفى موقف كان لا يتم فيه الحديث تقريبًا عن المقاومة (فضلاً عن "حمايتها") لصالح الحديث عن الحكم الرشيد، فازت حماس بالانتخابات بحصولها على سبعين مقعدًا مقابل خمسة وأربعين لحركة فتح الحاكمة، وقد زود ذلك حماس بأغلبية المقاعد وبإمكانية تشكيل حكومة أغلبية. لكن القوة الغربية (متمثلة فى الرباعية: الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى وروسيا والأمم المتحدة هددت فورًا بإيقاف أغلب المساعدات المقدمة للفلسطينيين، وهو تهديد نفذته إلى حدٍ ما الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربى سريعًا بعد ذلك، بعدما بات واضحًا أن حماس لن تتخلى عن المقاومة العنيفة.

بحلول ربيع عام ٢٠٠٦، كانت هناك هجمات متبادلة بين فتح وحماس، وبدأ المسئولون الفلسطينيون فى التحذير من نشوب حرب أهلية. وبنهاية العام، وأثناء تجوّلى فى أنحاء الأراضى المحتلة، كان المشهد والأجواء تذكرانى بالصومال أو سيراليون أكثر منها بفلسطين قبل عام أو حتى عامين؛ فرق متجولة من الشباب المسلح بالبنادق الآلية، مكدسون كالرديم على ظهر شاحنـــات، ويبدو أن هدفهم الوحيد كان العثــور على العدو لمحاربته، وفى تلك الأثنـــاء اتهم خليل الحيّة – أحـــد كبـــار قادة حماس – الرئيس عباس "بشن حرب على اللـــه أولاً، ثم على حماس"[٤٥].

ومع بداية عام ٢٠٠٧، كان الموقف سيئًا لدرجة أن غزة عانت خلال يوم واحد من هجمات طائرات الجيش الإسرائيلى المروحية المزوّدة بالقنابل، إضافة لحرب شوارع بين فتح وحماس. وقد عانت الأراضى المحتلة بحلول هذه الفترة من انقسام كبير - إن لم يكن شاملاً - جعل فتح ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مسئولين عن الضفة الغربية، وحماس رئيس الوزراء إسماعيل هنيه مسئولين عن غزة، واستمر هذا الوضع حتى بعد قيام عباس بإقالة حكومة هنية، وتعيين وزير المالية السابق سلام فياض بدلاً منه.

لقد انعكست حالة الجحود العنيفة أحيانًا بين فتح وحماس مع بداية ٢٠٠٨، فى صورة سيل الهجمات الصاروخية، التى غالبا ما كانت تعتمد على صواريخ القسام محلية الصنع التى كانت تطلق من غزة على مدينة سديروت الإسرائيلية التى تبعد عن الحدود مع غزة بأقل من خمسة أميال. لقد نجحت هذه الهجمات فى إرهاب سكان المدينة البالغ عددهم ٢٤٠٠٠ نسمة، مما دفع عمدتها المنتمى لليكود للتصريح علانيةً برغبته فى التحاور مع قادة حماس لمحاولة التوصل لوقف لإطلاق النار. لكن من وجهة نظر سياسية وإستراتيجية حقق إطلاق هذه الصواريخ مكاسب قليلة - إن كانت هناك أى مكاسب تحققت - سواء لحماس أو للفلسطينيين بصورة عامة (أظهرت استطلاعات الرأى أن شعبية الحركة انخفضت نتيجة لهذه الهجمات) لأن إسرائيل ردت عليها - كما هى الحال إزاء التفجيرات الانتحارية - بقوة مفرطة مخلّفةً عشرات القتلى من الفلسطينيين، إضافةً لفرض الحصار على غزة لشهور طويلة، حتى وصل اليأس لسكانها، لدرجة جعلت حكومة حماس فى القطاع تقوم بتفجير الجدار العازل بين غزة ومصر ليستطيع سكان القطاع الهرب، على الأقل لمدة يوم واحد، إلى الحرية النسبية التى تتمتع بها رفح، بعد أن نفدت سريعًا إمدادات الوقود والطعام والأدوية.

لاقى قيام حماس "بتفجير الجدار" بين غزة ومصر استحسانا كبيرا لدى الفلسطينيين، كما كان مثالاً حيًا أمام العالم على مأساتهم بعد مرور خمسة عشر عامًا على بداية أوسلو. لكن حقيقة أن حماس أو الفلسطينيين بصورة عامة لم يقوموا أبدًا بجهود مماثلة لتدمير الجدار على الجانب الإسرائيلى لغزة، أو لهدم الأجزاء الواقعة منه داخل الضفة الغربية، تشير إلى قصر النظر السياسى والإستراتيجى للقيادة، إضافة إلى الإجهاد الذى يعانى منه الشعب بعد كل هذه السنوات من العنف والمفاوضات العقيمة، فحماس ما زالت عاجزة عن القيام بأكثر من الصواريخ أو الأحزمة الانتحارية، بينما لا تستطيع فتح ورئيس السلطة الفلسطينية عباس القيام بأكثر من توجيه النقد لعسكرة الانتفاضة، وتأييد العودة لنوع من "الأصول الشعبية" الخيالية[٤٦]. وتبقى المقاومة العنيفة ضد الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين القرن الحادى والعشرين – سواء كانت مستلهمة من مصادر دينية أم علمانية قومية – على نفس القدر من الانقسام وعدم النجاح الذى كانت عليه فى القرن السابق. سأتطرق للخيارات الأخرى التى ما زالت مطروحة أمام الفلسطينيين فى الختام.

حركة الاستيطان الإسرائيلي

أعادت الهزيمة فى حرب عام ٦٧، تشكيل السياسة العربية والإسلام بقوة فى كل الشرق الأوسط، كما كانت آثارها على السياسة الإسرائيلية، وعلى التعبير الدينى اليهودى فى إسرائيل عميقة– وفى نهاية الأمر سلبية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التى حددتها أوسلو. لقد كان التغيير الذى أحدثته بالفعل ١٩٦٧، فى المجتمع الإسرائيلى مساويًا لما حدث فى العالمين العربى والإسلامي، إضافة إلى

أنها ساعدت فى تنامى ما أطلق عليه إيهود سبرينزاك "الأصولية اليهودية"، وبحلول الثمانينيات أصبح هذا الاتجاه "القوة الاجتماعية والثقافية الأكثر ديناميكية فى إسرائيل"[٤٧]، والتى تكتسب ديناميكيتها من حقيقة أن الأصولية اليهودية، كنظيرتها الإسلامية، جاءت بوصفها رد فعل للعولمة و"للبحث عن الكمال فى عالم مادي" كما كانت فى ذات الوقت ردًا على الضرورات الإقليمية التى فرضها احتلال الضفة الغربية وغزة"[٤٨].

من بين الأسباب المتعددة لأهمية الانتصار الذى تحقق فى حرب الأيام الستة للإسرائيليين، تأتى "إعادة فتح الحدود" التى تزامنت مع احتلال الضفة الغربية وغزة، والتى ساعدت على إعادة شحذ القومية اليهودية التى كانت تحتضر فى الوقت الذى بدأ ينضج فيه جيل إسرائيلى جديد، لم تحظ لديه الصهيونية التقليدية لحزب العمال بذات الجاذبية التى كانت عليها لدى آبائه. من هذه البيئة وُلدت جوش (كتلة المؤمنين) إيمونيم عام ١٩٧٤، المؤسسة الرائدة فى حركة الاستيطان، "والحركة البرلمانية الأكثر نجاحًا فى إسرائيل منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨"[٤٩].

تم تأسيس هذه الحركة فى مستوطنة كفار اتزيون، بمشاركة نحو مائتى شخص، وترجع جذورها الأيديولوجية إلى كتابات إبراهام إسحاق كوك – الأب الروحى لحركة المراجعة الصهيونية – ونجله زفى يهودا. يعتقد الرجلان أن الصهيونية – حتى المرتبطة منها باليهود العلمانيين – أسهمت بشدة فى تخليص اليهود، وبالتالى يجب على اليهود المتدينين العمل مع رفاقهم العلمانيين للمحافظة على الأرض وإعادة توطينها. ساعد نمو جوش ايمونيم فى إعادة إشعال القومية الصهيونية الإثنية الدينية للدرجة القصوى، فى وقت كان المجتمع الإسرائيلى يعانى فيه من ضغط كبير، من خلال دمج العقائد والأيديولوجيات الصهيونية والدينية

والعلمانية لتحقيق شعبية تمتد عبر أطياف السياسة الإسرائيلية، وتقوم بتوحيد صهيونية حزب العمل والمراجعة مرة أخرى من أجل هدف مشترك هو الاحتفاظ الدائم بأكبر قدر ممكن من "إريتز إسرائيل" (أرض إسرائيل).

بداية الثمانينيات ضمنت جوش إيمونيم ضم ما بين ١٠,٠٠٠ : ٢٠,٠٠٠ ناشط، ولكن سرعان ما بدأت الحركة بعد ذلك فى الاختفاء عن الأنظار، حيث كان هناك تعارض بين الأحداث على الأرض، ورغبة القادة فى الاستيطان فى كل مكان فى الضفة الغربية، لدرجة أن جوش لم تعد بذات الأهمية التى كانت عليها من قبل. بصفة خاصة، بمجرد أن أصبح أرئيل شارون عضوًا بارزًا فى حكومة الليكود، لم تعد جوش إيمونيم. بحاجة لذلك، فقد استولى المحرض الخارجى على الدفة المحركة لسياسة الحكومة فيما يخص أهم قضية فى البلاد. فى هذا الإطار تنامت قوة جوش إيمونيم فقط خلال فترة أوسلو(٥٠).

نشأت جوش إيمونيم فى البداية باعتبارها فصيلا منظما داخل الحزب الوطنى الدينى (*NRP*)، المعروف بالعبرية بـــ"المفدال"، والذى تأسس عام ١٩٥٦. ركز الحزب بصورة أساسية على رفع شأن الديانة اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي، وكان التركيز فى السنوات الأولى على المسائل المرتبطة بالأحوال الشخصية والتعليم والثقافة والطعام المباح أكله حسب الشريعة اليهودية، ولكن بعد انتهاء حرب الأيام الستة، انتشر تيار مسيحى بين عدد أكبر من اليهود الإسرائيليين المتدينين، تحول بالحزب جهة اليمين وبكثير من أعضائه نحو جوش إيمونيم.

مع قيام أرئيل شارون بإخلاء غزة من المستوطنين عام ٢٠٠٥، كان الحزب قد ترك الحكومة بدلاً من التعاون معها. وفى ذلك التوقيت كان الحزب قد أصبح أهم حزب يمينى فى إسرائيل، واتخذ موقفا متشددا إزاء التخلى عن أى أراض

للفلسطينيين مقابل السلام، مع تأييده لإزاحة السلطة الفلسطينية و"إرسال منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى لتونس"، ولكن بخلاف الأحزاب المتشددة الأخرى، وبخلاف الأحزاب الأرثوذكسية لم يدع لدولة دينية[٥١].

نشأت ثلاثة أحزاب يمينية أخرى منذ الثمانينيات وهو ما يعكس توجها مماثلاً إزاء الاستيطان لدى الحزب الوطنى الديني، وهى "تزوميت" الذى تأسس عام ١٩٨٨، و"موليديت" و"تيحيا" اللذان يدعوان لخيار أكثر تشددًا هو "الأردن هى فلسطين"، والذى يقترح نقل أغلب الفلسطينيين عبر نهر الأردن فى إطار اتفاقية دولية، وحتى ذلك الحين يدعو الحزبان لإلغاء جميع تصاريح العمل الممنوحة للفلسطينيين بهدف "تشجيعهم على الهجرة" للدول العربية الأخرى[٥٢].

كان واضحًا أن القوة المتنامية لجوش إيمونيم فى هذه الفترة تأثرت بنفس عوامل العولمة التى أثرت فى غيرها من الحركات الاجتماعية فى أنحاء العالم، خاصةً تلك التى ترجع جذورها للهويات الإثنية القومية، إضافةً للظهور المتنامى للحركات الدينية فى جميع أنحاء العالم فى السبعينيات. لذلك فليس غريبًا – رغم أن ذلك نادرًا ما يذكر فى الإعلام الإسرائيلى – أن أغلب مستوطنى جوش الذين يعيشون فى المستوطنات الأصغر والأبعد متدينون جدًا. ورغم أنه كان هناك – وما زال – قليل من الود المفقود بين حركات الاستيطان التى تأسست بإلهام من جوش إيمونيم وبين الهاريديم الأرثوذكسية التقليدية (حيث اختار أغلب هؤلاء الإقامة خارج المستوطنات الملحقة بالجوار اليهودى بناء على معتقد لاهوتى بأن السيادة على أرض إسرائيل ينبغى إلا تحدث إلى أن يأتى المسيح) فإنهما تشتركان فى كراهية اليهود العلمانيين و"العرب" مع قناعتهم بأنهم يؤسسون "مجتمعًا جديدًا" "دينيًا وعرقيًا وضد الليبرالية والعولمة" أمر به اللـــه"[٥٣]. وعلى نفس القدر من الأهمية

يمثل المستوطنون المتدينون نموذجًا مناقضا للسياسيين الفاسدين المستعدين للتضحية بالمبادئ من أجل المنفعة والأجيال الإسرائيلية المعاصرة، التى تتسم بحب الذات والاستهلاكية الشديدة، والذين يعد أسلوب حياتهم المترف وعقيدتهم الفردية مناقضين للأسس الأخلاقية للصهيونية.

تكتسب وجهة النظر هذه أهمية أكبر، لأن النظرية اللاهوتية لحركة الاستيطان بدأت تميل بصورة متزايدة نحو فكر سيد قطب والاتجاه السلفى المعاصر. فقد أصبح المستوطنون المتشددون – مثل نظرائهم المسلمين – على قناعة بأن أى قيم تتعارض مع تفسيرهم للمذهب اليهودى يجب قمعها، وأن "اليهود الحقيقيين – يجب أن يعزلوا أنفسهم فى جيتو ليقوا أنفسهم من أن يفسدهم – بل ويستعدون لمحاربة – باقى أفراد مجتمعهم". حتى الحكومة الإسرائيلية يمكن تجريدها من شرعيتها وإعلان أن قادتها كافرون إذا ما تورطوا فى أنشطة أو سياسات تتعارض مع أهدافهم الاستيطانية. كان ذلك فى الواقع هو مبرر اغتيال إسحاق رابين الذى سُمّى بـــ "الروديف" (أى الملاحق الذى يمكن قتله (الوصية السادسة) لمنعه من قتل يهود آخرين. وبالفعل وصل التطرف بهذا الاعتقاد – والذى كان يشبه بدرجة كبيرة أيديولوجية حماس المعادية بشدة لليهود من حيث حماستها ولعقلانيتها الواضحة – لانتشار طرح عام بحلول عام ١٩٩٥، داخل الدوائر الأصولية – بما فيها الصحافة – يناقش ما إذا كان رابين وبيريز يستحقان الموت والطريقة التى يمكن إعدامهما بها[٥٤].

من المهم أن ندرك هنا أن هذه الآراء أقل هامشية مما توحى به نبرتها المتطرفة، ومع إطلاق عملية أوسلو، كانت القوات المسلحة الإسرائيلية قد تم اختراقها بشدة من قبل حركة الاستيطان (التى قام الكثير وربما غالبية أعضائها

بالتدريب والخدمة فى وحدات "هسدر يشيفوت" التى تتألف فقط من طلبة يشيفا المتشددين دينيًا) و"اليهود المستوطنين" الذين كانت تتبناهم، حتى أصبح من الصعب بصورة متزايدة تخيل كيف يمكن للحكومة الإسرائيلية اتخاذ قرارات تستأصل بها عددًا كبيرًا من المستوطنين[٥٥].

لقد أفسدت هذه الحقيقة عملية أوسلو برمتها منذ البداية، ولكن ما يثير الدهشة هو؛ كيف أن عددًا قليلاً فقط من الناس استطاع أن يلحظ المؤشرات الدالة على ذلك، أما المراقبون الأكثر فطنة أمثال مهندس أوسلو يوسى بيلين، فقد كانت لديهم على أقل تقدير معرفة محدودة بالمشكلة التى كانت تواجههم، كما يتضح من مقابلة أجرتها معاريف فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥، أجاب خلالها، ردًا على اتهام رابين بأنه تخلى عن المستوطنين قائلاً: "الموقف فى المستوطنات لم يكن أبدًا أفضل مما تحقق بعد اتفاقية أوسلو.

ميـــلاد وتـــاريخ شـــاس

إذا كانت حماس تريد أن "تلغي" وجود إسرائيل بوصفها دولة مستقلة بينما تسعى حركة الاستيطان لضم الجزء المتبقى من فلسطين تحت الانتداب، فإن مجتمعات الحاريدى الإسرائيلى أو المتدينين الأصوليين لديهم موقف أكثر غموضًا تجاه الدولة التى – من وجهة نظر أيديولوجيتهم – يجب إلا توجد قبل مجيء المسيح. لقد جمعت الحركات الأشكينازية لفترة طويلة بين المعارضة الرسمية للصهيونية والرغبة فى المشاركة السياسية من أجل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتأمين تمرير تشريعات لصالحهم مثل السيطرة على التحول إلى اليهودية وتجنب الخدمة العسكرية ومسائل الأحوال الشخصية.

تنامت القوة السياسية للحاريديم خلال العقدين الأخيرين بصورة هائلة كما يتضح من الصعود السريع لحركة شاس. يجمع اسم شاس بين أمرين مهمين هما؛ الدين والطائفة السفاردية (الشرقية)، فهو يجمع بين شيشا سيداريم (أى المباحث الستة للتلمود) والسفارديم حراس التوارة. ويعتبر شاس بلا شك الظاهرة السياسية الأكثر صعوبةً فى فهمها، وهناك أسباب عدة وراء ذلك تأتى على رأسها الهوية المتناقضة للحركة: فهى صهيونية وغير صهيونية فى ذات الوقت، مزراحية وغربية، حاريدية وتقليدية، طائفية وتسعى للاندماج مع المجتمع الإسرائيلى بصفة عامة(٥٦).

خلال العقود الأربعة الأولى لوجود الكيان الإسرائيلي، لم ينجح اليمين أو اليسار السياسى الإسرائيلى – اللذان يسيطر الأشكيناز على كليهما – فى دمج يهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية. وعندما تأسست شاس عام ١٩٤٨، لم يكن لدى المؤسسة السياسية أو الصحفية الإسرائيلية أى تصور عن كيفية تصنيف هذه الحركة. وأثبت شاس وجوده سريعًا بوصفها قوة فى الحياة السياسية الإسرائيلية من خلال ظهور قوى فى الانتخابات البلدية فى القدس عام ١٩٩٣، ثم فى انتخابات الكنيست عام ١٩٨٤.

أصبح شاس مؤثرًا بشدة فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٢، عندما أطاح بحكومة الوحدة الوطنية وانضم لائتلاف بقيادة حزب العمل وارتفع تمثيل شاس فى الكنيست فى الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٩٩ من ٣,١ إلى ١٣%، ليستقر ما بين ٨-١٠% من جمهور الناخبين منذ ذلك الحين.

شكل شاس تحديًا واضحًا لهيمنة الأشكيناز من خلال محاولاته لفصل اليهودية عن الأوربية لتكون الأولى هى المؤشر الوحيد للهوية الإسرائيلية وأساس

المواطنة بدلاً من الوطنية العرقية للصهيونية الأشكينازية. ورغم كونها أكثر شمولاً من العرقية للصهيونية، فإن الحركة تركت بالطبع المواطنين غير اليهود خارج نطاق الهوية الإسرائيلية، وبالتالى اعتبرتهم لا يستحقون حقوقاً سياسية ومدنية كاملة. أما فيما يخص الفلسطينيين على امتداد الخط الأخضر، فقد ظلت "حمائمية" شاس دائمًا "سرابًا" إذ بينما بدا قادتها نسبيًّا كالحمائم، كانت الطبقة العاملة المنتمية لها والناخبون المزراحيون الفقراء من بين الصقور الأكثر فتكاً فى المشهد السياسى الإسرائيلى.

وبالنظر إلى الوراء نجد من الواضح أن نشأة شاس وبزوغه السريع كانا جزءًا من ظاهرة أكبر فى المجتمع الإسرائيلى – وفى العالم – للقوة المتزايدة للثقافة والسياسات الإثنية والطائفية المتصدرة للمشهد. فى نفس العام الذى فازت فيه شاس بأول مقاعد لها فى الكنيست، فاز حزب كاش العنصرى (حزب ميركاهان المتعصب الذى تم حظره عام ١٩٨٨) بمقاعد هو الآخر، حيث تنافست الحركتان على أصوات المزراحيم الفقراء فى إسرائيل[٥٧].

أما ما منح شاس هذه القوة باعتبارها حركة، فكان فى نهاية الأمر وقوفه على خطوط الصدع بين ثلاثة كيانات مهمة داخل وبين المجتمعين الفلسطينى والإسرائيلي: اليهود والعرب الفلسطينيين، الإشكيناز والمزراحيم، واليهود العلمانيين مقابل المتدينين، أما فيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية، فعادةً ما كان يتم التقليل من شأن الانقسامات الطبقية المبنية على تحيز إثنى – سواء من الناحية الثقافية أو باعتباره جزءًا من سياسة الدولة من جانب الصفوة الأشكيناز – لصالح خطاب تهيمن عليه فكرة أمة يهودية موحدة (*Am Yisrael*). لكن هذه الانقسامات كانت لها أهميتها تحديدًا فيما يتعلق بظهور شاس. فقد كان الوضع الاقتصادى

الاجتماعى فى المدن النامية التى كان الكثير من المزراحيم يعيشون فيها على شفا وضع يُرثَى له خلال العقود التى تلت هجرتهم الجماعية التى بدأت فى الخمسينيات. وكما أوضحت فى الفصل السابق، أصبح غياب المساواة أكثر وضوحًا فى الثمانينيات نتيجة السياسات النيوليبرالية لليكود (الذى حصل على دعم المزراحيم بدءًا من نهاية السبعينيات بتقديمه وعودًا لهم - دون الوفاء بها - بنصيب أكبر فى كعكة الاقتصاد الوطني) لكن الليكود، وللمحافظة على ولاء جمهور الناخبين، اقتبس جزءًا من الإستراتيجية الخاصة بالجمهوريين الأمريكيين الجنوبيين مؤكدًا على تَميُّز يهود الشرق الأوسط عن الفلسطينيين وتفوقهم عليهم.

تبنى شاس هذه الإستراتيجية، لكنه استخدمها لصنع "سمة" تجعل يهود الشرق الأوسط فى شاس انعكاسًا حقيقيًّا لاهتماماتهم الثقافية والاقتصادية والسياسية، وما إن رأت النخبة الإشكينازية فى شاس انعكاسًا للتوكيد العرقى للمزراحيم، حتى بدأت الحركة تمثل تهديدًا إستراتيجيًّا للسيادة الثقافية والسياسية والاقتصادية الإشكينازية، وهى المخاوف التى مثلت تهديدًا منطقيًّا للصميم الإسرائيلي[٥٨].

لقد نجحت هذه الإستراتيجية، وإن بدرجة محدودة، فى الواقع يفسر التركيز المشترك على المسائل الاقتصادية والإثنية عدم تلقى شاس دعمًا سواء من المزراحيم الأغنياء أو الأشكيناز الفقراء[٥٩]. بمعنى أن التكوين الطبيعى لأعضاء شاس لم يكن يعتمد فقط على الجانب العرقى - كون المرء يهوديًّا من أصل شرق أوسطى أو جنوب أفريقى - وإنما أيضًا على الانتماء للطبقة العاملة أو الفقيرة واللتين أفرزتا معًا "طبقة عرقية" من التهميش الثقافى والاقتصادى الذى يستطيع التنقل بين الهويات الوطنية المتشددة والمتناقضة وفقًا للسياق السياسى الأكبر. لعل أحد الأمثلة الصارخة فى هذا الصدد، تعليق القائد الدينى للحركة الحاخام أوفاديا

يوسف، وهو يهودى من أصل عراقى، بأنه من الناحية الثقافية كان يشعر بأنه أنه أقرب للخومينى منه لأغلب الإسرائيليين العلمانيين والإشكيناز.

لم يكن حزب العمل غير مدرك لهذه الديناميكية، ولذا وضع إيهود باراك المشكلات الاجتماعية ليهود الشرق الأوسط على رأس أجندة الحزب، حتى إنه قام بعقد مؤتمر الحزب عام ١٩٩٧، فى مدينة نتيفوت معقل السفارديم(٦٠)، وقد أدى ذلك إلى دعم شاس الكبير له فى الانتخابات، ولكن باراك، رئيس الوزراء، ليهود الشرق الأوسط بصورة أكبر.

أطلق الكثير من المعلقين على حصول شاس غير المسبوق على سبعة عشر مقعدًا فى انتخابات عام ١٩٩٩، عبارة "شرك ال١٧"، لأنه بهذا الوجود الكبير فى الكنيست لم يعد ممكنًا أن يعرف الحزب نفسه منذ ذلك الحين بأنه حركة حاريدية أو "أصولية" بل أصبح يتعين عليه الآن الحديث عن مشكلات اجتماعية أكبر مثل استمرار عدم المساواة والفقر بين ناخبيه بل وترديهما؛ وهو ما طالب بمعالجته المائتا ألف صوت الإضافيين الذين انتخبوا شاس عام ١٩٩٩، باعتباره احتجاجا على السيطرة الأشكينازية الصهيونية، أكثر منها دعمًا للبرنامج الدينى الأصولى للحزب. (أوضحت استطلاعات الرأى أن ٥٠% على الأقل ممن صوتوا لشاس لا يعتبرون أنفسهم متدينين بصفة خاصة، بينما أعتبر ٢٥% فقط أنفسهم كذلك).

للمحافظة على هذا الدعم، كان على شاس توجيه دفة الحكومة بعيدًا عن السياسات النيوليبرالية باتجاه عملية إعادة توزيع جادة للموارد. لكن شاس - مثل نظيره العمل - فشل هو الآخر فى تنفيذ وعوده بتركيز اهتمام الحكومة على مشكلات المزراحيم، وفقد الحزب ستة مقاعد فى انتخابات عام ٢٠٠٣. فى نفس الوقت ربما كان تفهم شاس لمسألة عدم قدرته على إحداث تغيير اقتصادى يتطلب

بالضرورة تلبية الرغبات السياسية الأساسية للناخبين الذين طالما استفاد منهم الليكود واليمين، هو ما جعله يشهد بحلول عام ٢٠٠٢، تحولاً صارمًا لمعسكر الجناح اليميني، وهو ما عكسته الزيارة التى قام بها المرشد الروحى يوسف لإحدى المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وثنائة على قاطنيها.

الأشكال العديدة للمقاومة فى إسرائيل وفلسطين

يمكن اعتبار شاس – مثل حماس – نتاجًا للعولمة المعاصرة، ولكن هل يمكن عقد مقارنة مفيدة بينهما؟ ظاهريًا لا نرى إلا القليل جدًا من الأمور المشتركة بين الحركتين، فمن المستحيل إغفال التفاوت الكبير بينهما من حيث القوة: إحداهما تمثل المحتل وتستفيد من قوتها السياسية غير المتكافئة فى مجتمع إثنى ديمقراطى لتأمين السلع والهيمنة لناخبيها، بينما الأخرى تمثل شعبًا تحت الاحتلال، على خطوط المواجهة فى صراع دموى من أجل الاستقلال، وحتى كتابة هذه السطور، كانت حماس مسئولة عن حكومة تم عزلها تمامًا من قبل المجتمع الدولى. أيضًا، بينما تستخدم حماس العنف والإرهاب ضمن أدواتها المهمة، يتجنب معظم أعضاء شاس الخدمة العسكرية ويعتمدون على قوة الحزب لتأمين احتياطى من الخدمات العامة التى لا يستطيع الفلسطينيون سوى أن يحلموا بها.

لكن بعيدًا عن مسألة استخدام العنف، وحقيقة كون الحركتان تقفان فى مواجهة بعضهما بعضًا فى الصراع الإسرائيلى الفلسطيني، هناك أوجه شبه قوية بين الديناميكات التى أدت لتأسيس وتطور الحركتين. فى الواقع لقد قام المسئولون الإسرائيليون فى الماضى بالربط بين شاس وحماس تحديدًا، بينما كثيرًا ما عقد الإسرائيليون العلمانيون مقارنةً بين شاس والحركات الإسلامية الأصولية، بما فيها حماس(٦١).

هناك عاملان بالتحديد شاركا فى صعود شاس للسلطة يرتبط كلاهما بحقيقة؛ أن مؤسسى الحركة كانوا أعضاء سفرديم محبطين فى حزب أجودات يزرائيل الأصولى الذى سيطر عليه الإشكيناز: العامل الأول يرتبط بالدوافع اللاهوتية للقائد الدينى للحركة الحاخام أوفاديا يوسف الذى كانت الحركة بالنسبة له وسيلة "لإعادة التاج السابق مجدة أى زيادة الشعائر الدينية بين اليهود الإسرائيليين وخاصة السفارديم والمزراحيين، وإعادة العادات الدينية للسفارديم لما كانت عليه من رفعة وتفوق على تقاليد الإشكيناز داخل إسرائيل. ورغم ذلك فإن ما دفع أغلب يهود الشرق الأوسط للانجذاب نحو شاس، كان عقود التفرقة السياسية والاقتصادية والثقافية، ومعاملتهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية على يد المؤسسة الإشكينازية، وهو ما أشعل فتيل الغضب المزراحى تجاه المؤسسة السياسية فى البلاد.

فى هذا السياق يعد صعود شاس انعكاسًا لصعود الحركة الإسلامية داخل إسرائيل، التى تطورت خلال الجيل الأخير من قوة سياسية هامشية لما يمكن اعتباره الحركة السياسية والثقافية الأبرز بين المواطنين الفلسطينيين فى إسرائيل، والتى استطاعت عمل ذلك تحديدًا عن طريق إذابة الحواجز بين القومية المحلية والهويات الوطنية، مستخدمةً الدين باعتباره مطلقا للانتقادات السياسية والثقافية التى لا يمكن اختزالها بسهولة، فيما يعتبر من وجهة النظر الإسرائيلية اعتبارات "وطنية" أشد خطورة، لكنها تتحدى بنفس القدر الخطاب السياسى الأساسى والمصالح الخاصة بالهوية الإسرائيلية التى تغلب عليها الصهيونية اليهودية.

للعولمة دور أساسى فى هذا التوجه، فكما يوضح رئيس أحد الفرعين الرئيسيين للحركة الإسلامية فى إسرائيل، الشيخ عبد اللــــه نمر درويش: تمثل

العولمة أحد جناحى طائرة نفاثة، بينما الديمقراطية والتنمية جناحها الآخر "حتى الطائرة الكونكورد لا يمكنها الطيران بجناح واحد فقط"، يقول درويش، موضحا أن مشروع العولمة فى إسرائيل مقدر له الفشل داخليًا على المدى البعيد، إذا لم يستطع المجتمع الإسرائيلى والحكومة التعامل مع الفلسطينيين بصورة عادلة على جانبى الخط الأخضر. بينما، بصورة، أشمل إذا لم تتصرف الولايات المتحدة بحكمة فيمكن لقادة الشرق الأوسط "النزول من طائرة العولمة الكونكورد الأمريكية" آخذين معهم نفطهم، ليركبوا بدلاً من ذلك بديلاً متكافئًا مصنوعًا فى الصين (التى تشهد طفرة كبيرة)[٦٢].

فى هذا السياق، بينما كان صعود الليكود للسلطة بسبب إحجام قطاع كبير من الناخبين اليهود الشرق أوسطيين عن التصويت لحزب العمل، تسببت سياساته الاقتصادية فى المشكلات التى واجهها هؤلاء اليهود، حيث وضع الاقتصاد المتعثر للمزراحيم فى منافسة مباشرة مع الفلسطينيين. وبغض النظر عن وجود أى الحزبين فى السلطة، فقد كان تحرير الاقتصاد يعنى بالنسبة ليهود الشرق الأوسط ذوى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدنية ليس فقط هبوطًا اقتصاديًا وإنما أيضًا تقليلاً للخدمات الاجتماعية وللمزايا النسبية التى كانت ترتبط بكونهم يهودًا إسرائيليين. كما أصبح الوضع التقليدى الذى يعاملون بموجبه باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية أهم بكثير بالنسبة لهم، حيث كان يعد الحماية الوحيدة لهم فى مواجهة الآثار المدمرة لتحرير الاقتصاد، إضافة لكونه تأكيدًا على وضعهم المتميز كيهود فى المجتمع.

أسهم ذلك فى تمسك ناخبى شاس بالمكونات الإثنية الوطنية والدينية للخطاب الإسرائيلى الخاص بالمواطنة بطريقة توازى بصورة ما أسلمة الهوية

الفلسطينية. وبما أن الكثير من أعضاء شاس كانوا يعرفون عملية السلام بأنها تتويج لعملية تحرير الاقتصاد، فقد أصبحوا ينظرون لها بعداء متزايد فى ذات الوقت الذى كان يظهر فيه خطاب حماس مشاعر مماثلة.

أما ما جعل هذه الهوية أكثر تعقيدًا- كما سنوضح لاحقًا- فهو حقيقة أن الجوهر المزراحى لهوية شاس الثقافية. كان دائمًا أقرب ثقافيًا للهوية الفلسطينية العربية منه للهوية اليهودية الأوربية الغالبة، حيث ظل الأخيرون على مدى قرن يهزؤون من يهود شمال أفريقيا والشرق الأوسط باعتبارهم ليسوا صهاينة بما يكفى بسبب تراثهم الثقافى العربى الإسلامي. فكان رد الفعل الطبيعى للموقف الذى وجد أغلب المزراحيم أنفسهم فيه هو استبدال هذا المكون الخاص بهويتهم بهوية يهودية عالمية (التى يضعها أحد الباحثين فى منطقة وسط بين "المزراحيوت والحارديوت") تفصلهم عن "العرب"، وفى ذات الوقت تطالب بالأولوية اللاهوتية بوصفه ردًا طبيعيًا على الوضع الذى يجد فيه معظم المزراحيم أنفسهم.

أولوية شاس لم تكن أبدًا تأمين سيادة أو سلطة كاملة على الأراضى الإسرائيلية الفلسطينية. فهى فى الواقع تعتبر بصورة ما خارج إطار الدولة الأمة، الذى يحدد حركة الاستيطان، لأن أيديولوجيتها لا تقوم فى نهاية الأمر على أساس إقليمي. بل كان هدف يوسف والقيادة بدلاً من ذلك هو إعادة تعريف الهوية اليهودية فى إسرائيل[٦٣]، والقيام بذلك بطريقة غير مستمدة من أى جزء بعينه من الأرض تحكمه الدولة لكن بدلاً من إزاحة المزراحيم من المعسكر الصهيونى فقد عرفتهم بصفتهم المعسكر المركزى "الصهيونية الحقيقية". وبدلاً من تعريفها باللفظ نصف المسيء (من الناحية العملية وليس اللاهوتية) "أيدوت" (الجماعات العرقية)، الذى ينظر ليهود الشرق الأوسط باعتبارهم على الهامش الثقافى والسياسى للخطاب

الصهيونى الأوربى الرئيسي، فقد كانت الهوية المزراحية وشاس تحديدًا تسعيان للتغلب على المركز الذى تكتسب منه الهوية الإسرائيلية شرعيتها.

المشكلة بالطبع تكمن فى أن الهوية الإسرائيلية يتم تعريفها منذ عام ١٩٦٧، بصورة متزايدة من خلال اتجاهين: الاستيطان والمشروع الوطنى المتطرف، والليبرالية الاستهلاكية الفردية، اللذان لا يتلاءم أى منهما مع ميل شاس نحو الاعتدال السياسى أو التطهر الدينى. كما أن أعضاء شاس، مثل الكثير من الإسرائيليين، يميلون للتحايل على الأولى ودمج الأخيرة فى هوية تحيا بصورة جيدة داخل الاتجاه السائد لليمين الصهيوني، وبالتالى خارج أى حوار يمكن أن يعمل على خلق تسوية قابلة للتنفيذ مع القومية الفلسطينية.

الخلاصة

تعتبر كل من حماس وحركة الاستيطان الإسرائيلى وشاس إفرازًا للنظام الإثنى الفريد الذى تنامى داخل أرض إسرائيل فلسطين خلال القرن الماضى. فمفتاح الهيمنة على هذا النظام هو القدرة على فرض السيطرة من خلال إبعاد أو تهميش أو استيعاب الأقليات حسب علاقتهم بالجماعات الحاكمة. وطبقًا لهذا السيناريو لا تتم معاملة الأقليات كلها بنفس الأسلوب، فبعضهما "داخلي" والبعض الآخر" يحتاج لاستيعابه وضمه أو استغلاله"، بينما يعامل آخرون باعتبارهم "خارجيين" وبالتالى يتم التعامل معهم بصورة أكثر صرامة. فى هذا السياق ليس غريبًا ألا يستطيع الفلسطينيون – باعتبارهم الجانب الأكثر ضعفًا بمراحل – فى النهاية التعامل مع المتناقضات فى هوياتهم الداخلية دون اللجوء للعنف، بينما إسرائيل – باعتبارها دولة غنية – تمتلك نسقًا دستوريًا وتشريعيًا أسهم – فى أغلب

الأحوال – بصورة جيدة فى تحويل الصراعات الداخلية التى يمكنها تهديد الوحدة الوطنية.

فى هذا السياق تم تجريد حماس والفلسطينيين بصفة عامة منذ البداية من أى ارتباط بالأرض الفلسطينية من خلال الأيديولوجيات والممارسات اليهودية الصهيونية الأقوى[٦٤]. وكما سنرى فى الفصل التالي، طالما استمرت سياسة الإقصاء والترتيب الهرمى اللذين يعدان أساس المشروع الحديث والخطاب الرأسمالى الاستعمارى الوطني، طالما استمرت هذه السياسة فى تحديد الإطار الأكبر للعلاقة المضطربة بين إسرائيل وفلسطين، ستبقى أوسلو حلمًا خادعًا بل وربما خطيرًا.

الفصل السادس

العنف والفوضى وتاريخ المستقبل

لقد بقى العنف دائمًا فى قلب الصراع الإسرائيلى الفلسطينى مشكلاً الخريطة الجغرافية والاقتصادية والسياسية وحتى المعرفية النفسية لإسرائيل فلسطين لأكثر من قرن من الزمان. فى العقود التى سبقت وصول الصهيونية لفلسطين - قبل حتى أن تكون الوطنية أمرًا متصورًا - رفض السكان المحليون بعنف انتقال الأرض إلى الأوروبيين لما كان يشكله ذلك من خطر على أراضيهم وحياتهم المعيشية. قبل ذلك، عارض السكان الأصليــون بعنف محاولة إبراهيم باشا ابن الحاكم المصــرى محمد على، أن يحكم البلاد ومن قبله نابليون، رغم أن المحاولتين تحققتا - ولو لفترة قصيرة نسبيًا - وبقيتا فقط من خـــلال استخدام قدر كبير من العنف.

للدور الذى لعبه العنف فى تنامى الاستعمار الصهيونى فى فلسطين تاريخ طويل مشابه - ابتداءً من وصف آحاد ها آم، عام ١٨٩١ للصراع الفلسطينى الصهيوني، إلى تكوين أول "مجتمعات حارسة" (قاصرة على اليهود) فى بار جيورا وهاشو مريم فى عامى ١٩٠٧ و١٩٠٩[١]، بعد ذلك إنشاء الهاجانا عام ١٩٢٠؛ ونظيريها اليمنيين الرجعيين عصابات الأرجون وستيرن جانج خلال العقدين التاليين، ليبلغ ذروته مع تأسيس قوات الدفاع الإسرائيلية تزامنا مع إعلان إسرائيل استقلالها فى ١٥ مايو ١٩٤٨.

عنف العولمة وتأسيس الفوضى

إن ما حدث عندما تحولت الهاجاناه إلى قوات الدفاع الإسرائيلية كان أكثر من مجرد تغيير فى الاسم، فقد كانت الأولى ميليشيا سرية تسيطر عليها حركة وطنية تبحث عن دولة، بينما كانت الأخرى الذراع العسكرية لدولة حديثة الوجود، وبالتالى فاستخدام دولة إسرائيل للعنف اكتسب درجة من الشرعية الدولية أكبر بكثير من السابق، هذا بخلاف العنف الذى استخدمه الفلسطينيون عدوهم الأساسى.

يعود الفهم الحديث للعلاقة الوثيقة بين العنف والسياسة لكتابات مكيافيللى وهوبز ولوك، وربما ما ذكره باقتضاب ليون تروتسكى عندما قال: "أى دولة تقوم على العنف"، لكن ماكس فيبر كان هو الذى قدم الطرح الأشد قوة حول العلاقة الوثيقة بين الدول الحديثة والعنف.

كما يقول فيبر، "يمكن فى النهاية للمرء أن يعطى تعريفًا اجتماعيًا للدولة الحديثة فقط من خلال استخدام القوة السياسية، إذا لم تكن هناك مؤسسات اجتماعية تعرف استخدام القوة السياسية فإن مفهوم "الدولة" يتم محوه، ويتولد وضع يمكن وصفه بالـ"فوضى" بالمعنى الدقيق للكلمة". كما أوضح فيبر أن العلاقة بين الدولة والعنف علاقة وثيقة بصورة خاصة، لأن الدولة (الحديثة) مجتمع بشرى يطالب (بنجاح) باحتكار الاستخدام الشرعى للقوة المادية داخل مساحة محددة"[٢].

وقد تتفق غالبية الدارسين اليوم بصورة أكبر مع الرؤية التى وضعها ميشيل فوكو - أحد ورثة فكر فيبر - بخصوص القوة السلطة، حيث تركز رؤية فيبر بصورة أقل على القوة باعتبارها "شيئًا" أو "صفة" يمكن امتلاكها واستخدامها من قبل دولة قوية، وتركز بصورة أكبر على القوة باعتبارها صفة تكتسب شكلها من خلال قوة كل العناصر المرتبطة بها مجتمعة، بغض النظر عن عدم تساوى

أوضاع هذه العناصر فى مجال محدود للقوة[٣]. تتميز هذه الرؤية باتساع المجال الذى تعمل من خلاله القوة، وبالتالى تكشف عن درجة أكبر مما ينسب غالبًا للعوامل الثانوية داخل صراعات سياسية محددة. ويشمل هذا فاعلين، كالفلسطينيين، منشغلين بصراعات من أجل الاستقلال.

ولكن فى حالة إسرائيل فلسطين، يذكرنا تركيز فيبر على "احتكار" الاستخدام المشروع للقوة داخل منطقة ما – "احتكار العنف" أو (*Gewaltmonopol*) على حد تعبيره – بأنه بالنسبة للغالبية العظمى من الإسرائيليين، وبالنسبة للأمريكيين ولقطاع كبير من الغرب، تتمتع "دولة" إسرائيل فى الواقع باحتكار الاستخدام المشروع للقوة فى فلسطين الانتداب، أما الفلسطينيون فلديهم – فى أحسن الأحوال – "السلطة" (كما يتم تعريفها باسم شبه دولتهم، السلطة الفلسطينية) لاستخدام العنف فقط ضد أبناء شعبهم، وعليه فإنهم يستخدمونها لمنعهم من استخدام العنف ضد إسرائيل ومواطنيها.

وتعتبر نظرية فرانز فانون عن العنف باعتباره راسخًا فى السياسة ذات صلة فى حالة إسرائيل فلسطين، حيث يرى فانون تقسيما ثلاثيا للسياسية، هو "هيمنة" المستعمر – من خلال آليات الاستغلال والقمع الاستعمارى والرأسمالى التى يمارسها على الشعب المُستعمر، و"سياسات الحزب الفاسدة" التى تمارسها النخب الوطنية، التى تعتمد قوتها على رغبتها فى تجاهل العنف الاستعمارى المستمر، وفى قمع ردود الفعل العنيفة تجاهه من قبل شعوبهم[٤]، وأخيرًا الاستخدام "الشريف" و"الأخلاقي" والأدائى للعنف من قبل الشعوب نفسها فى سعيها لنيل الحرية[٥]. هذا التحليل يقترب بصورة معقولة (فى الحالتين الأولى والثانية) من رسم الواقع على الأرض فى إسرائيل فلسطين، كما يقترب فى الحالة الثالثة من

المبررات التى يقدمها لأفعالهم الفلسطينيون المنخرطون فى العنف المستمر لانتفاضة الأقصى.

لكن حنا ارندت ترى فى نقدها لاعتقاد فانون بأن أى جماعة – بما فيها تلك الواقعة تحت الاحتلال – يمكنها استخدام العنف بفاعلية وعلى أساس أخلاقى قوي، ولطالما ادعت الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل هذا التصور الذاتى دفاعا عن استخدامها للقوة ضد العرب (أى أنه دائمًا ما يتم تعريفه بأنه على قائمة على "الدفاع عن النفس" ويحكمه رمز "طهارة اليد" و"التحفظ" (*Havlaga*) بالعبرية، وهو أحد شعارات الهاجاناه) [٦].

ورغم أن قبول هذا العنف يمكن تبريره بأنه رد فعل "لأقصى درجات الظلم"، أو بأنه يمكنه "فتح المجال أمام السياسة" فإن أرندت تقول: إنه من الصعب جدًا تحجيم العنف لأنه غير متوقع (بدرجة كبيرة)، فهو باعتباره تعويذة القرون الوسطي، يمكن أن ننقلب بسهولة ضد من كانت تستخدم أصلاً لحمايتهم، بغض النظر عن عدالة الادعاءات الظاهرة وراء هذا الاستخدام[٧]. ويتفق ذلك مع اعتقاد فيبر؛ أنه بدون احتكار للاستخدام المشروع للقوة تنحدر الدول نحو "الفوضى".

فى الواقع، تعتبر الفوضى وصفًا دقيقًا للوضع فى الأراضى المحتلة أثناء انتفاضة الأقصى، حيث امتزج خليط من شبه دولة فلسطينية أنهكت بدرجة كبيرة بدولة إسرائيلية قوية تحاول محو آثار سلطة الأخيرة المستقلة. مما أبرز انهيارًا غير مسبوق فى السلطة السياسية والتماسك الاجتماعي، فأصبح الوضع خطيرًا لدرجة جعلت الفلسطينيين يصيغون كلمة عربية جديدة هى "انتفوضي". لوصفه، وهى مزيج من كلمتى "انتفاضة" و"فوضي".

لقد قادتنى تجربتى الشخصية فى مراقبة الأراضى المحتلة، وهى تغرق فى الفوضى خلال نصف العقد الأخير، إضافة لمتابعتى لوضع مماثل فى العراق فى الأعوام التى تلت غزو الولايات المتحدة واحتلالها له، قادتنى لوصف الوضع فى البلدين بالفوضى "المُدبرة" أو "المدعومة"، التى يمتزج فيها الصراع الوطنى المستمر بالأثر السلبى للسياسات النيو ليبرالية، مختلفا مزيجًا خطيرًا من اليأس السياسى والتفكك الاجتماعى. وبالفعل وصل الخلل المستمر والخطير فى ميزان القوى بين إسرائيل والفلسطينيين، لدرجة أنه خلال الحصار الإسرائيلى على غزة فى بداية عام ٢٠٠٨، عندما حاولت منظمات المجتمع المدنى تنظيم مسيرة سلمية ضخمة لمعبر إيريز، لاستكمال الزخم الذى تحقق عندما فجّر جنود من حماس جزءًا من الجدران الحدودى بين غزه ومصر، قام عدد من ضباط حماس المسلحين بإيقاف الخمسة آلاف مشارك فى المسيرة جنوب المعبر بنصف ميل لمنع حدوث مواجهات مع إسرائيل. لقد اختزلت فى هذا المثال المنظمة (التى أصبحت الآن الحكومة) التى تكتسب شرعيتها من استخدامها للعنف ضد المحتل، اختزلت للعب نفس الدور الذى تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية بقيامها بمنع الفلسطينيين من الدخول فى أنشطة تمثل تهديدًا حقيقيا للاحتلال. (فى مساء ذلك اليوم، أطلقت حماس هجومها الصاروخى المعتاد على سديروت محدثة أصابه لفتاه إسرائيلية صغيرة).

لا تكمن جذور العنف فى إسرائيل فلسطين فى الصراع على الأرض بين اليهود والفلسطينيين فقط، بل إن الصراع أصبح أداة لازمة لعمل النظام العالمى الأكبر بصورة صحيحة وخاصة الاقتصاد العالمى. فجزء كبير من عمل النظام العالمى بصورته الحالية يعتمد ببساطة على استمرار الصراع الإسرائيلى الفلسطيني، ومن خلاله الصراع العربى الأكبر والحرب الأشمل على الإرهاب التى يسهم فى إشعالها.

من المعروف أن دول الشرق الأوسط تخصص جزءًا لا يتناسب مع إمكاناتها من ميزانياتها الوطنية، وإجمالى الناتج المحلى لها لشراء الأسلحة وغيرها من النفقات العسكرية، حتى خلال ما يسمى بسنوات السلام فى التسعينيات زاد الإنفاق العسكرى فى المنطقة عن المتوسط العالمى الذى يوازى نحو ٤,٢ فى المائة من الناتج الإجمالى المحلى (وهو الرقم الذى ارتفع فى حد ذاته بسبب الميزانيات العسكرية الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء الناتو الأساسيين)، أما إسرائيل والدول العربية الكبرى فتنفق ما بين ٨ إلى ١٣% من إجمالى الناتج المحلى – أى أكثر من ضعف المتوسط العالمى – فالإنفاق على السلاح يتجه فعليًا للهبوط فى أغلب الدول. ويعد ذلك سببًا مهما لكون الأمر شديد الصعوبة على دول الشرق الأوسط غير الغنية بالنفط أن تحقق مستويات ملائمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

أما ما يعطى هذه العملية قوة أكبر بكثير فهو؛ ارتباطها بالسلعة الإستراتيجية الأهم التى تنتجها المنطقة وهى البترول. فما يطلق عليه الاقتصاديان الإسرائيليان جوناثان نيتزان وشمشون بيشلر "مركب دولار السلاح – البترودولار" فتكفل إعادة تدوير إرباح النفط (التى تعود أيضًا على الشركات الغربية الكبرى التى تضخ النفط وتبيعه) مرة أخرى إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وعلى نحو تزايد روسيا والصين وإسرائيل، فى صورة مشتروات سلاح ضخمة وطويلة الأجل تمنح بدورها قطاعات البترول والدفاع الخاصة باقتصادات هذه الدول، قوة اقتصادية وسياسية غير متكافئة فى اقتصاداتهم الأكبر.

يقدم نيتزان وبيشلر فى كتابهما "اقتصاد إسرائيل السياسى العالمي" مستوى من التحليل والبصيرة النافذة، معتقد على نحو كبير حتى الآن فى دراسة العولمة

فى الشرق الأوسط. فهما يوضحان أنه "خلال فترة السبعينيات كان هناك التقاء متزايد للمصالح بين الشركات العالمية الرائدة فى مجالى البترول والتسليح. وقد أسهم تسييس النفط وربط صادرات السلاح بالتجارة فى تشكيل تحالف "دولار السلاح والبترودولار" المضطرب بين هذه الشركات، مما جعل تفاوت أرباحها يعتمد بصورة متزايدة على صراعات الطاقة فى الشرق الأوسط".

أما الشيء بالغ الأهمية هنا فهو؛ أنه خلال هذه العملية، وبرؤية من داخل الإطار الأشمل للعولمة النيو ليبرالية، فإن "الخطوط التى تفصل بين الدولة ورأس المالي، وبين السياسة الخارجية والإستراتيجية المشتركة، وبين الصراع على الأرض وتفاوت الأرباح لم تعد تبدو شديدة الوضوح. المهم أن هذه الخطوط تنفصل فى نفس الوقت الذى "تكثف" فيه هذه العمليات ثروة وسلطة مجموعة معينة من الشركات (خاصة شركات النفط والدفاع والهندسة الثقيلة) بينما هى تضعف غالبًا ازدهار الاقتصاد (فى قطاعات الترفيه والتكنولوجيا المدينة المتطورة وقطاعات أخرى أبلت بلاء حسنًا خلال "توزيع أرباح السلام" فى التسعينيات).

تتمتع هذه الديناميكيات بتوافق سياسى واقتصادى مع ما أطلقت عليه لفظ الاقتصاد المرتبط، بوول مارت، وهو تحول بارز يرتبط بالعولمة المعاصرة ما بعد فورد مقارنة بالحقبة السابقة القائمة على مبادئ فورد – كينز، حيث ينهار الميثاق الاجتماعى بين العمل والتجارة والحكومة الذى ميّز دولة الرفاهية فى فترة ما بعد الحرب، ووفر أجورًا معقولة للقوى العملة الربية، بعد أن حققت التكنولوجيا الجديدة والنماذج الاقتصادية للنيوليبرالية تحولا فى الاقتصاد برعاية الشركات، باتجاه سلع منخفضة التكاليف، وحتى أجور ومزايا أقل للعمال (باسم مبادئ السوق الحرة)[٩].

عندما نقوم بتوسيع مركب "دولار السلاح – البترو دولار" لتصبح عقدة بترودولار أسلحة – وول مارت" يصبح جليًا كيف يقوم التركيز غير المتوازى للثورة والسلطة بإعادة تشكيل صورة العالم – بشكل وحشى غالبًا. ليس من قبيل المصادفة أنه عندما يقال إن الاقتصاد الأمريكى على أعتاب مرحلة اقتصادية من الركود التضخمى فى بداية ٢٠٠٨، تكون ثلاثة من القطاعات والصناعات النفطية وول مارت(١٠).

وبصورة أكثر تحديدًا، ففى فترة العولمه النيوليبرالية تأتى إرباح شركات النفط والدفاع على رأس الصراعات التى لا تحصى على امتداد قوس "عدم الاستقرار" الذى يمتد من أفريقيا الوسطى عبر الشرق الأوسط إلى وسط آسيا. ومن هذا المنطلق لن يكون مفاجئًا أن تكون نسبة إنفاق دول الشرق الأوسط من إجمالى الناتج المحلى على الأسلحة هى الأعلى بمراحل، مقارنة بأس منطقة أخرى فى العالم. لقد ارتفعت ميزانية إسرائيل المخصصة للدفاع إلي٩ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى (على الأقل اثنان بالمائة منها تتضمن برامج المساعدات الأمريكية الضخمة الخاصة بالسلاح) وإلى ٢٥بالمائة من انميزانية الإجمالية بحلول ٢٠٠٥، وهو رقم ظل ثابتًا تقريبًا منذ بداية أوسلو.

إذا كان إنفاق إسرائيل على الدفاع يعادل إنفاق الدول التى لها حدود مشتركة معها مجتمعة، فإن مبيعاتها من الأسلحة أصبحت تتمتع بنفس القدر من الأهمية. حيث أصبحت إسرائيل تحتل المرتبة الحادية عشرة على مستوى أكبر مصدرى السلاح فى العالم(١١)، نسبة تصل إلي١٠بالمائة من المبيعات العالمية، هذا مع بقائها مستفيدة من أكبر برنامج مساعدات عسكرية فى العالم، والفضل فى ذلك للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد شرحت فى الفصل الثالث العلاقة بين الدفاع والنيوليبرالية فى الاقتصاد الإسرائيلى خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، لكن مع دخول إسرائيل فترة التسعينيات تغيرت المحركات الاقتصادية، حيث بدأت "حالة الحرب" تقع تحت ضغوط طبقة صاعدة من الشركات العالمية تكمن مصالحها فى تنويع الاقتصاد وجعله متاحًا للملكية الأجنبية، مع فتح الأسواق الأجنبية أمام رأس المال الإسرائيلي[١٢]. وبالنسبة لقطاع مهم من النخبة الاقتصادية فى البلاد، كان إنشاء مصانع جديدة أهم من إقامة مستعمرات جديدة، وهو تحديدًا ما جعل الحكومة تحاول الموازنة بين الأمرين.

تمت استعادة النظام القديم بصورة ما مع انتفاضة الأقصى وهجمات الحادى عشر من سبتمبر. لكن كما يوضح نيتزان وبيشلر "تختلف الصراعات الجديدة للقرن الحادى والعشرين- "الحروب اللانهائية" و"صراعات الحضارات" و"الحروب الصليبية الجديدة" اختلافًا جذريًا عن "الحروب الضخمة" والصراعات العسكرية بين الدول التى تميزت بها الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب الباردة"[١٣].

لم يكن الاختلاف الرئيسى يظهر بصورة كبيرة فى الطبيعة العسكرية لهذه الصراعات، كما كان يتضح فى الدور الأكبر الذى تلعبه الحرب فى الرأسمالية، فمن ناحية لهم يكن استمرار العنف وانهيار عملية أوسلو بالتأكيد فى مصلحة ما يمكن أن نطلق عليه "تحالف الاقتصاد الجديد" الإسرائيلي، الذى قام بتوسيع رقعة الاقتصاد وتطوير سوق تصديرية نامية ترتبط بالصناعات التكنولوجية المتقدمة أكثر من ارتباطها بالاقتصاد العسكرى. لكن رغم أن التحالف الاقتصادى الجديد كان "مهتمًا بالسلام، فإنه "لم يكن قادرًا على تحقيقه أو راغبًا فى ذلك" وهو ما فتح المجال أمام قوة أكبر لإعادة عسكرة اقتصاد إسرائيل التى أصبحت الآن جزءًا من العولمة: تحالف "دولار السلاح والبترودولار الأمريكي"[١٤].

بسبب هذه الديناميكية، تطورت انتفاضة الأقصى فى ظل ظروف وقيود مختلفة تمامًا عن الانتفاضة الأولى التى حدثت فى إطار الحرب الباردة، والتى كانت قد انتهت لتوّها. "الرأسمالية ذاتها اختلفت" كما يوضح نيتزان وبيشلر، ومعها أشكال الهيمنة، فقد استطاعت قطاعات الدفاع وتحديدًا البترول، إعادة تأسيس هيمنتها السياسية داخل المجتمعات الأمريكية والإسرائيلية دون الحاجة لفرض العودة للمستويات غير المحتملة للإنفاق العسكرى (بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من ١٤بالمائة، وبالنسبة لإسرائيل ٢٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي)، التى حدثت فى ذروة صراعات الحرب الباردة.

المشكلة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، إلى جانب استمرار الصراع الذى كان كثيرون يعتقدون أنه كان على وشك الحل، هى أن هذه العملية تركت فراغًا سياسيًا ملأه سياسيون من الدرجة الخامسة، كانت لكثير منهم علاقات إجرامية وأفكار نازية جديدة، ولقد أساء أولئك الساسة لمصالح إسرائيل فى العولمة، وإن كانوا قد أدوا خدمات مهمة هامة فيما يخص تحالف "دولار السلاح والبترودولار"، والإدارة الأمريكية الحالية التى حرصت على بقاء الصراع دائرًا فى المنطقة[١٥].

وهذه نقطة مهمة لسببين: الأول لأنها تشير إلى مستوى من الفساد داخل المجتمع الإسرائيلي، لا يعرف به سوى قليلين فى الخارج: ٧٥% من الإسرائيليين يعتقدون بوجود فساد إدارى داخل البلاد، فسياسيون ومسئولون كبار مثل رئيس هيئة الضرائب، وحتى رئيس الدولة اتهموا بالفساد، كما أن إسرائيل ثالث دولة فى العالم تعانى من الفساد فى دول العالم المتقدم، ومن ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٦، تقدمت بخمسة مراكز واحتلت المركز الثالث فى معدل الفساد، وترتبط ظاهرة الفساد بالاحتلال، كما شرح نائب حزب العمل السابق فى الكنيست أفراهام بورج قائلاً: إن دولة إسرائيل اليوم دعائمها الفساد الذى يقوم على القهر والظلم[١٦].

بنفس الدرجة من الأهمية، يتناقص هذا الجدل مع الحكمة المقبولة المصاغة فى كتاب جون ميرشيمر وستيفان والت "اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية للولايات المتحدة "وهى أن إسرائيل تجبر الولايات المتحدة على الموافقة على استمرار احتلال الضفة الغربية، وذلك لعدم ملاءمة القوة السياسية، وحقيقة الأمر أنها مثل الكلب الذى يهز ذيله وليس العكس، فالضرر يقع على معظم الإسرائيليين وكذلك الفلسطينيين.

وأنا على وشك الانتهاء من هذا الفصل، أعلنت الولايات المتحدة عن صفقات على مدى عشر سنوات مع السعودية بما قيمته ٢٠ بليون دولار، خطيت بموافقة إسرائيل بعد أن وعدتها الولايات المتحدة بتعاقد بالبيع والمنح بما قيمته ٣٠ بليون دولار خلال نفس الفترة من أجل ضمان استمرار تفوقها التكنولوجي، أما مصر فستحصل على ١٠ بلايين دولار بناء على معدل برنامج المساعدات الأمريكية، الذى يلتزم ببيع الأسلحة لبلدين. كل ذلك بسبب الصراع الأوسع فى المنطقة الذى يعتمد استمراره جزئيا على الأقل على الصراع الفلسطينى الإسرائيلي، الذى بدوره يضمن المركزية والقوة المتواصلة للطبقة العسكرية فى المجتمع والسياسة الإسرائيلية[١٧].

من الصعب أن نرى أى فرصة للفلسطينيين فى مواجهة منظومة المصالح والمال هذه، أيا كانت نصوص الاتفاقيات أو نيّات من كتبوها. وخاصة بعد أن بدأت الفوضى التى ناقشتها فى المقدمة تؤتى أكلها أثناء العنف المدمر فى أول سنتين من انتفاضة الأقصى.

من الواضح وجود عوائق أساسية تمنع خلق ثقافة فاعلة، وإطار للسلام داخل المجتمع الإسرئيلى. وتأثير هذه العوائق كان أشد وطأة على المجتمع

الفلسطيني، وذلك لأن الاندماج بين القوى السلبية للولايات المتحدة وائتلافات الحرب فى إسرائيل خلق وضعا جعل الفلسطينيين فى محاولاتهم لمقاومة الاحتلال يشعرون باستحالة التغيير إلا عن طريق العنف الجماعي. ولكن هذا العنف هو ما يدعم قوة الاحتلال الإسرائيلى الذى يحاولون إضعافه.

وكما شرح محلل سياسى لحماس قائلاً: إنه خلال أوسلو مضت القوة العسكرية الإسرائيلية يدًا بيد مع القوة الاقتصادية بتوجيه من الولايات المتحدة مختلقة فوضى وانهيار اقتصادى وعلى إثرها انحسار فى القوة العربية، بالإضافة إلى ذلك فإن القوة الإسرائيلية على الشرق الأوسط كله وليس على الفلسطينيين فقط تجعل تحقيق أهداف قومية ضدها أمرًا مستحيلاً.[١٨] وفى نفس السياق يوضح العالم السياسى الفلسطينى باسم الزبيدي، أن عدم وجود قوة حقيقية وإدراك ذلك من قبل الفلسطينيين جعل تطوير ثقافة ديمقراطية سياسية أمرا مستحيلاً فى الأراضى المختلفة لصعوبة إيجاد المستوى الصحيح من الثقة السياسية بين المواطنين وقادتهم[١٩].

اليوم، العنف البنيوى للاحتلال والمقاومة الفلسطينية له، مصحوبًا بالعنف الدبنيوى للعولمة بعد ٩/١١ يفرزان وضعًا معاديًا لتحقيق السلام الدائم القائم على العدل "الذى كان من المفترض أن يكون نتاجا لعملية أوسلو. بدلاً من لك نرى وضعًا متدهورًا على الأرض وصل لنهايته المحتومة فى انتفاضة متجددة، وتسبب فى انقسام، إن لم يكن تدميرًا للسلطة الفلسطينية، مخلفًا حالة من الفوضى الساسية والاجتماعية. وعندما دخلت حماس الدائرة السياسية كان أفضل ما استطاعت أن تحققه هو؛ نوع من "النظام بلا قانون" لا يصمد طويلاً أمام "الفوضى المنظمة" التى كانت هدف السياسات الإسرائيلية لقمع المقاومة[٢٠].

فشل السلطة الفلسطينية، وأوسلو

مع الوضع فى الاعتبار توازن القوى – المحلية والإقليمية والدولية – التى شكلت عملية أوسلو، وليس بمستغرب أن نجد أنها خلفت "سياسة تبعية وقصر وإذعان" امتزجت فيها الديناميكيات القديمة كالشقاق والتشوهات الطبقية والتخلف الاقتصادي، وإعادة التأكيد على العلاقات البطريركية داخل المجتمع لإضعاف أى إنجازات إيجابية جاءت بها عملية السلام[٢١].

لقد أثرت هذه الديناميكيات على علاقة إشكالية أخرى تلك التى بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ووفقًا لطرح السلطة الفلسطينية ذاتها لهذه العلاقة، فلأن إسرائيل لم تكن لتسمح بمنحها وضعًا يصل للسيادة، فقد بقيت تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى "هى أعلى من السلطة الفلسطينية ومرجعيتها" والتى استمرت فى القيام بمهام "السياسة الخارجية الفلسطينية"[٢٢].

والحقيقة أن غياب حدود واضحة بين المؤسستين، أفسد "آلية المحاسبة المؤسسية" مع فتح الباب لفرض ضغوط على الإصلاحيين من خلال "الثقافة المؤسسية القوية لمنظمة التحرير الفلسطينية" التى كانت تختلف عن الممارسة الديمقراطية التى كان يفترض أن تقوم بها السلطة الفلسطينية[٢٣].

البنية الداخلية للسلطة الفلسطينية لعبت هى الأخرى دورا إشكاليا فى الحياة السياسية الفلسطينية. من البداية كانت أفرعها الثلاثة – التنفيذية والتشريعية والقضائية – مثقلة بمشكلات الفساد وضعف التمويل والتسييس والعجز فى مواجهة الاحتلال المستمر، إضافة لعملية أوسلو التى كبلت السلطة وعوّقتها، وفرضت تشريعات ديمقراطية. ومع ترنح أوسلو وعدم اقتراب السيادة الحقيقة، أصبحت الوزارات المختلفة – الأمن والحكم المحلى والعدل والمالية والتجارة والعمل

والإعلان والاتصالات والصحة والإسكان و التعليم والرياضة والدين – يتم تعريفها سياسيًا واقتصاديًا من خلال الوزراء المسيطرين عليها، بينما أصبحت قوات الأمن فئوية.

ربما كان المجلس التشريعى الفلسطينى – من بين الأفرع الثلاثة – هو الأكثر قدرة على إرساء أسس حكم ديمقراطي، ولكن لهذا السبب تحديدًا عمل عرفات، بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة – وبالتحديد من خلال اجتماعات منتظمة مع مسئولى الأمن من الأطراف الثلاثة معًا، على إضعاف المجلس ووضع العراقيل أمام جهوده لمواجهة الفساد، والمطالبة بشروط أكثر إنصافًا خلال المفاوضات، بالمثل بقيت السلطة القضائية الفلسطينية مهمشة، بعيدًا عن باقى الحياة الاقتصادية الفلسطينية خلال أوسلو، لتعانى من مشكلات نقص التمويل وغياب الهيكلية والاستقلالية الواضحة.

كانت أوجه القصور الهيكلية هذه، تعنى عدم قدرة السلطة الفلسطينية على إيجاد معارضة عنيفة للاحتلال نظرًا لضعفها المتناهى حيال الانتقال بالفلسطينيين نحو الاستقلال. كما يوضح سليم تمارى وريما حمّامى "أظهرت السلطة الفلسطينية أنها غير قادرة على القيام بالمهام الأساسية للحكم، وأنها فى ذات الوقت غير قادرة على العمل باعتبارها حركة تحرير وطنية"(٢٤). فى وضع كهذا، ومن أجل الحفاظ على قوتها داخليًا، كان اتباع السلطة الفلسطينية لسياسات قمعية ضد شعبها أمرًا لا مفر منه، وهو ما قد يقوّض الأساس الديمقراطى للسياسة الفلسطينية، ويمحو بدوره الثقة بين المواطنين والحكومة، ويجعل الظروف مهيأة للفساد، الذى يعزز السياسات القمعية.

لقد جعلت معارضة حماس القوية، وغيرها من الجماعات المتشددة لعملية أوسلو، إضافة لرغبة حماس فى استخدام العنف والإرهاب لمقاومة الاحتلال،

جعلت منها البديل السياسى الأساسى للسلطة الفلسطينية بالنسبة لقسم كبير من الفلسطينيين أثناء عملية أوسلو، كما كان من الطبيعى أن يؤدى سلوكها إلى ردود فعل عنيفة من جانب إسرائيل، وهو ما أضعف بدوره السلطة الفلسطينية التى كان ينظر إليها بصورة متزايدة باعتبارها أداة فى يد الاحتلال، حقق قادتها مكاسب اقتصادية من وجودهم فى مناصبهم، بينما كان أغلب الفلسطينيين يعانون. من هنا كانت الكتابة ذات يوم على جدار منزل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "هذه هى مكافأتك عن بيع فلسطين".

الفساد وجذور الفوضى

منذ بدايتها فى ١٩٩٤، كانت بنية السلطة الفلسطينية تعتمد على مركزية اتخاذ القرار والموارد، وحرمان أجهزة أخرى (كالبلديات) من الموارد التنمية المحلية، وقد ظهر التناقض واضحًا بين هذه الظاهرة والوضع أثناء الانتفاضة وأغلب فترة ما قبل أوسلو، التى أدركت خلالها المنظمات المدنية الفلسطينية أهمية قيامها بتنظيم شئونها.

بمعنى ما، بدأت عملية أوسلو تحديدًا، لتخطى المجتمع المدنى الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، وبسبب ذلك، كان متوقعًا أن يصبح الفساد مشكلة خطيرة منذ بداية السلطة الفلسطينية تقريبًا. كما كان يتوقع فانون، كانت لدى إسرائيل رغبة فى خلق مؤسسة "وطنية" ضعيفة وفاسدة يدين قادتها بالفضل لها فى منحهم السلطة والتمويل، ولذا قامت بسرعة بفتح حسابات سرية لعرفات تراكمت فيها مئات الملايين من الدولارات تم الكشف عنها فى أواخر التسعينيات[٢٥]. لكن كانت هناك أسباب داخلية لمستوى الفساد الذى استوطن بسرعة فى السلطة الفلسطينية، فى

مقدمتها كونها كيانًا وضع سلطة جامعة فى يد القطاع التنفيذى مقارنة بالسلطة الممنوحة للقطاعين القضائى والتشريعي، وفقًا لشروط اتفاقيات أوسلو(٢٦).

لابد من أن نذكر أن الفساد داخل السلطة الفلسطينية لم يكن من أجل المنفعة الشخصية بصورة أساسية، رغم أن القادة الفلسطينيين استفادوا فعليًا من مناصبهم السياسية والوزارية. إذ إنه ساعد فى الأساس فى خلق وإبقاء جزء من الأموال الملوثة لإبقاء عدد من أعضاء حزب فتح الحاكم فى وظائف تدر دخلاً. وبالفعل فأكثر من نصف الخدمات الأمنية الفلسطينية كان يتم دفعها عن طريق الأموال التى ولدتها الاحتكارات – أكثر من سبع وعشرين منها – التى كانت جزءًا حيويًا من الاقتصاد السياسى للسلطة الفلسطينية ومصدرًا لجزء من الفساد شديد الخطورة(٢٧).

لكن النتيجة كانت ضارة بنفس القدر، كما أوضح تقرير مفصل لمجلس العلاقات الخارجية (المعروف بتقرير روكارد) حيث جعل الفساد المرتبط بالسلطة الفلسطينية نمو اقتصاد فلسطينى مستقل أمرًا مستحيلاً، خاصة عندما كانت تتداخل مع هذه المهمة بصورة مباشرة مصالح اقتصادية وسياسية إسرائيلية. لكن كما أوضح التقرير، فإن التعامل مع الفساد كان يستوجب التعامل فى فلسطين، إضافة للمدى الذى تصل إليه السلطة الفلسطينية لعكس الغضب المتزايد لدى الفلسطينيين حيال عدم تحقيق تقدم فى المفاوضات، والاقتصاد الذى يزداد سوءًا، واستمرار الاحتلال(٢٨).

كما أوضح أحد رجال الأعمال الفلسطينيين البارزين "لكل ثورة محاربوها ومفكروها والمستفيدون منها، وقد تم قتل محاربينا واغتيال مفكرينا، ولم يبق لنا سوى المستفيدين. هم يوجدون هنا بصورة مؤقتة فقط، كما كانوا فى تونس، وكما هى الحال فى أى نظام يقترب من نهايته، فهم لا يفكرون إلا فى الاستفادة منه

عندما يمكنهم ذلك"[٢٩]. وهذه رؤية مهمة، حيث توضح عدد الفلسطينيين الذين ينظرون لقادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارهم غير منغمسين فى اهتمامات ورغبات أغلب الفلسطينيين. وبالفعل عندما اجتمع المثقفون والنشطاء الفلسطينيون فى نوفمبر عام ١٩٩٩، للمطالبة بالتغيير فى عريضة بعنوان "صرخة من الوطن"، أصدر عرفات أوامره للقوات الأمنية فى السلطة الفلسطينية بالقبض على عدد كبير فهم بمن فيهم أعضاء من المجلس التشريعى كانوا مشاركين فى ذلك، وبضربهم أو الاعتداء عليهم[٣٠].

الآمال المحطّمة للمجتمع المدني

فى نفس الوقت الذى كانت عملية السلام تتشكل فيه، كانت هناك ثورة تتكوّن ليس على الأرض فى الشرق الأوسط بقدر ما كانت فى الطريقة التى كان علماء الاجتماع يدرسون بها المنطقة. فنظرًا لإدراكهم للدور الذى لعبته منظمات المجتمع المدنى فى "الثورة المخملية" التى أطاحت بالشيوعية فى أوربا الشرقية، بدأ الدارسون فى البحث عن ظواهر مماثلة فى الشرق الأوسط. ربما يستطيع المجتمع المدنى أن يحدث نقلة من الماضى والحاضر الاستبدادى إلى مستقبل أكثر ديمقراطية وتعددية وتسامحًا. كانت فلسطين مكانًا طبيعيًا لمثل هذا البحث نظرًا لوجود العديد من منظمات المجتمع المدنى الأجنبى فيها بالفعل، حيث كان من الأمور المتفق عليها؛ أن أحد النجاحات الرئيسية التى حققتها الانتفاضة الأولى، كان تحديدًا تنمية منظمات المجتمع المدنى الشعبية المستقلة التى كانت تخدم مصالح السكان المحليين.

وبحلول منتصف التسعينيات، كان أكثر من ١٤٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدنى التى تتخذ فلسطين مقرًا لها، توفر خدمات اجتماعية وصناعية وزراعية وطبية وسكنية وعامة للسكان الفلسطينيين، كما انضمت لها مؤسسات أمريكية وأوربية لا حصر لها، وكانت منظمات مانحة تنفق عشرات الملايين من الدولارات سنويًا فى الأراضى المحتلة بوصفها مساعدات مباشرة للسكان، ودعما تدريبيًا ولوجستيًا للمنظمات المحلية (وكانت للشبكات الخيرية الإسلامية مصادر تمويلها الخاصة التى لا تقل ثراء).

لقد أنجز أولئك جميعًا الكثير من المهام الضرورية لإقامة البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة الحيوية – أكثر من ٥٠ بالمائة من الخدمات الصحية بالإضافة لنصيب كبير من البرامج الزراعية وبرامج ما قبل المدرسة – التى كانت السلطة الفلسطينية غير قادرة على توفيرها بسبب نقص الكفاءة، وكذلك بسبب تقليص الحكومات حول العالم – خلال سنوات النيوليبرالية فى التسعينيات – تقديمها لتلك الخدمات[٣١]. ما زاد الأمر سوءًا كان كون جزء كبير من ميزانية السلطة الفلسطينية لابد من إنفاقه على الأمن لإثبات حسن نيتها أمام الحكومات الإسرائيلية والغربية فى محاربة الإرهاب، ولإحكام سيطرتها فى مواجهة الجماعات الأخرى – وأبرزها حماس – التى قد ترغب فى تحديها.

رغم العديد من العقبات، استمر نظام منظمات المجتمع المدنى فى العمل على مدار العملية التفاوضية، لكنه كان غير قادر على المساعدة فى إحداث تغيير جذرى فى آليات المقاومة الفلسطينية، وإن لم يكن ذلك بسبب قلة المحاولات. فإذا كانت العقبات السياسية التى واجهها المجتمع المدنى الفلسطينى كبيرة، لكنها تختلف فى مجملها عن تلك التى واجهتها نظرياتها فى العالم النامى خلال التسعينيات، خاصة فى دول الشرق الأوسط الاستبدادية.

لكن المشكلة المتفاقمة هي؛ أن المجتمع المدنى الفلسطينى كان عليه أن يناضل باستمرار ضد الاحتلال إضافة لما يواجهه من تحديات. فى هذا الوضع المربك، كان أعضاء قطاع المنظمات غير الحكومية المزدهر مجبرين دائمًا على الاختيار بين العمل على المستوى الشعبي، ليصبحوا بالتالى معارضين للحكومة، والاتجاه السائد فى مجتمع المانحين، أو أن يجرى ضمهم أما من قبل السلطة الفلسطينية أو الأحزاب السياسية المتعددة، أو من قبل المجتمع الدولى المانح بأجندته النيوليبرالية، الذى أصبحت المنظمات المدنية وفى مقدمتها قطاعات المنظمات غير الحكومية أدوات فى يده بطريقة غير متعمدة، على امتداد جنوب الكرة الأرضية، وغالبًا بما يتعارض مع آمال ومصالح شعوبها(٣٢).

وبحسب وصف أ.ر. نورتون الشهير" إذا كان للديمقراطية بيت فهو المجتمع المدني، حيث يجتمع مزيج من الجمعيات والاتحادات والنقابات والاتحادات الفيدرالية والأحزاب والجماعات لتكون حاجزًا أمام الدولة(٣٣). وفى هذا السياق يبقى السؤال عن إمكانية الحديث عن مجتمع مدنى فاعل فى الأراضى المحتلة، حيث إنه قبل وأثناء أوسلو لم تكن هناك أبدًا دولة مستقلة أو حكومة يمكن أن يقف المجتمع المدنى فى مواجهتها. فما ظهر خلال الفترتين كان مجموعة من المنظمات المدنية التى انشغلت فى ذات الوقت بأشكال متعددة للمقاومة والإغاثة، ولاحقًا بأعمال التنمية، فى مواجهة الاحتلال المستمر.

يقوم المجتمع المدنى القوى على علاقات قوية وعميقة وحيوية بين المثقفين وبيئتهم، ولدى فلسطين نصيب كبير من هؤلاء الناشطين فى الجمعيات الأهلية ومن الدارسين، لكن تركيبة الاحتلال وفساد السلطة الفلسطينية، جعلا الأمر شديد الصعوبة على هؤلاء ليقوموا بهذا الدور الرائد فى المجتمع بصورة عامة، وخاصة

الذين انشغلوا منهم بأساليب مبتكرة لمقاومة الاحتلال مثل الناشط المعروف مبارك عوض؛ الذى لا يعتمد فى عمله على العنف، والذى لم يكن مستغربًا أن تقوم إسرائيل بنفيه فى أبريل عام ١٩٨٨، بسبب أنشطته، وذلك بعد اندلاع الانتفاضة بأشهر قليلة. لذا فشل المجتمع الفلسطينى فى تكوين مجتمع مدنى من المنظمات غير الحكومية يكون مستقلاً بصورة كاملة. (أو كما يشار إليهم كثيرًا فى الأدب الفلسطينى العربى "منظمات المجتمع المدني) وأحزاب المعارضة الفاعلة، ومحيطًا شعبيًا عامًا قابلاً للحياة، وغيرها من متطلبات الديمقراطية[٣٤].

لقد أسهم فى نهاية الأمر مزيج من سوء الإدارة والهيمنة وعدم تكافؤ المزايا بين النخبة الفلسطينية، وباقى المجتمع فى وجود شعور متنام بالضعف الفلسطينى والسيادة الإسرائيلية. لكن ما زاد الأمر سوءًا هو؛ أن المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدنى الفلسطينى أصبحت "احترافية" وبالتالى فقد أصبحت تدين بالفضل بصورة متزايدة للمانحين الغربيين فى ذات اللحظة (بداية التسعينيات) التى كانت الحاجة ملحة فيها لأن تكون لهم استقلاليتهم وموقفهم الناقد سواء لإسرائيل أو "للسلطة" الفلسطينية. وبالفعل أصبح ينظر للمنظمات غير الحكومية من قبل الكثير من الفلسطينيين باعتبارها توظيفا للمحظوظين اقتصاديًا، وأصبح هناك اعتقاد بأن المنظمات الأهلية – مثل الأحزاب السياسية – فقدت شرعيتها الشعبية[٣٥].

صاحبت مسألة احترافية منظمات المجتمع المدنى "عملية تطوير" فى خطاب هذه المنظمات. لقد أحدثت أوسلو تغييرا راديكاليا فى ديناميكات المنظمات الضخمة الموجهة، أما لدعم الانتفاضة لتخفيف آثار الإجراءات التى تتخذها إسرائيل لقمعها. فقد ظهرت مجموعة جديدة من المنظمات، والشبكات والمعارف

المصاحبة لها، التى لم تعد متوجهة نحو المقاومة، وإنما نحو "التنمية"، وفى هذا السياق ظهر قطاع منظمات المجتمع المدنى المعاصر، فى سياق كانت التنمية تعنى فيه من الناحية التاريخية تنمية الفلسطينيين خارج أرضهم (وهو ما يعنى استخدام لغة وخطاب ومفردات التنمية للمساعدة فى اكتساب السيطرة على أراضى البلاد) الذى بدأ كفاحه من أجل التنمية والديمقراطية والحرية.

لقد ارتبطت الصراعات بين السلطة الفلسطينية وقطاع المنظمات غير الحكومية بالصراعات على السلطة بين المجلس التشريعى الفلسطينى والسلطة الفلسطينية، وهو ما أدى لتهميش الأول من قبل الأخيرة. وقد أسهمت الحزبية ونقص المهنية بين العديد من أعضاء الهيئة التشريعية فى تيسير هذا الأمر. لقد اتخذت السلطة الفلسطينية موقفًا حيال المنظمات غير الحكومية تمتزج فيه الخصومة بمحاولات استقطابها، لأن تلك المنظمات كانت تشكل منافسًا شرعيًا للسلطة الفلسطينية الضعيفة أصلاً، والاستقطاب لأن استغلال سلطتها الاجتماعية، ووصولها للتمويل سيعززان قبضتها الضعيفة على المجتمع.

على مدار منتصف التسعينيات، كانت هناك شكاوى من نشطاء منظمات غير الحكومية من محاولات السلطة الفلسطينية التدخل فى أنشطتهم أو تقييدها. ولكن فى الأغلب استطاعت شبكة المنظمات غير الحكومية القوية المكونة من ٢٥٠ منظمة الحفاظ على درجة معقولة من الاستقلال السياسي، حتى وإن تماشت السياسات التنموية على الأرض، التى تبناها الكثير منها، مع توصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى تفضلها النخبة السياسية والاقتصادية لأوسلو.

كان النصر الكبير التى حققته الحركة هو؛ إقرار قانون المنظمات غير الحكومة عام ١٩٩٨، الذى كان أكثر حرية بمراحل عن القانون الأصلى المقترح

عام ١٩٩٥، حيث سارت على خطى القانون المصرى المقيد. لكن هذا النصر كان مهددًا بسبب التحول المتزايد فى تمويل المانحين من المنظمات غير الحكومية إلى السلطة الفلسطينية، رغم وجود شعور بالقلق تجاه مستوى الكفاءة والفساد هناك. وفى نفس الوقت أعاقت السلطة الفلسطينية تنفيذ توصيات القانون بعيدة المدى، التى كانت تضمن استمرار استقلال قطاع المنظمات غير الحكومية. وفى عام ١٩٩٩ قامت السلطة بالفعل بهجوم شامل على القطاع متهمة إياه بالفساد، وبكونه أداة فى يد الهيمنة الخارجية بسبب عشرات الملايين من الدولارات التى يتلقاها من الخارج[٣٦]، لكن نتيجة هذا الصراع لم تحسم بسبب اندلاع الانتفاضة فى العام التالي، والذى طغى على الصراعات الداخلية[٣٧].

التنمية فى سياق شبه دولة ضعيفة ومجتمع تم إضعافه

نجحت السلطة الفلسطينية فى إضعاف المجلس التشريعى إلى حدٍ ما المجتمع المدني، رغم أنه علينا أن نتذكر هنا أن الفساد كان له التأثير الحاسم فى إضعاف هذه القطاعات. ولكن بقاء القطاع التنفيذى ضعيفًا أفرز وضعًا اجتماعيًا تميز بضعف الدولة وضعف المجتمع الذى تم سلبه، ببطء، القدرة على الحفاظ على مؤسساته المدنية والسياسية والاجتماعية العاملة[٣٨]. فى هذا الوضع قامت المنظمات التى تعتمد العنف مثل "التنظيم" و"حماس" بملء الفراغ متحدية "احتكار استخدام" الذى مارسته السلطة الفلسطينية وعرفات، ومستغلة الشرعية الكبيرة التى اكتسبتها داخل ما يطلق عليه "الشارع" الفلسطينى.

وفى سياق انتفاضة الأقصى، أدت هذه الديناميكية إلى حالة من "الفوضى" التى شرحتها سابقًا. ورغم أن هذه الحالة تولدت بصورة أساسية بسبب إسرائيل

واستمرار احتلالها، واستخدامها للعنف على نطاق واسع ضد الفلسطينيين خلال الانتفاضة، فإن سياسة الدولة الضعيفة أو المجتمع الضعيف، أدت فى النهاية إلى قضاء الانتفاضة على نفسها بدلاً من إقامة أسس ثابتة تمكنها من دعم المجتمع الفلسطينى – على الأقل لفترة – خلال الانتفاضة الأولي[٣٩].

ولأن السلطة الفلسطينية كانت تسيطر على مساحة صغيرة من الأرض، فقد كان اهتمامها ببرنامج تنمية قابل للتنفيذ أمرًا مستحيلاً. كان على القيادة أن تركز على إحكام السيطرة على شعبها بصورة أكبر من تركيزها على السيطرة على الأرض، التى كانت تقع غالبيتها فى قبضة إسرائيل. وكما توضح ربما حمّامي؛ فإن "أفق التنمية الذى أتاحته أوسلو لم يكن أفقًا جغرافيًا وإنما سياسيًا"[٤٠]، وفى هذا الأفق السياسى كان على المجتمع المدنى الفلسطينى أن يواجه فى نهاية الأمر ليس فقط الاحتلال الإسرائيلي، وإنما أيضًا قيادته الفاشية متزايدة الفساد.

وكأن كل هذا لم يكن كافيًا للنضال ضده، فقد كان إطار عمل التنمية ذاته، المرتبط بشدة بالسياسات النيوليبرالية التى فرضت على الفلسطينيين من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والولايات المتحدة وإسرائيل، يمثل اختبارًا لإخلاص القطاع الأهلى الناشئ، الذى كان يتم بتصويره على أنه منقذ المجتمع (على أساس رؤية دور المجتمع المدنى فى انهيار الاشتراكية فى أوربا الشرقية) بينما لم تكن لديه الأدوات أو السلطة التى تمكنه من القيام بتلك المهمة.

إذا كان ينظر للتنمية قبل أوسلو على أنها جزء من عملية أكبر لمقاومة الاحتلال، فإنه مع وجود أوسلو اختلف الأمر تمامًا. يتضح ذلك حتى من الطريقة التى عرّفت بها تقارير البنك الدولى الاحتلال، الذى كان يوصف بحلول عام ١٩٩٦، بأنه مجرد حدث تاريخى لم يعد ذا صلة، رغم أنه فى ذلك الوقت كان

أكثر توطيدًا لوضعه من أى وقت مضي[٤١]. وبالفعل مع دخول الوكالات الدولية الأفق السياسى والاجتماعى الفلسطيني، قامت بتغيير طبيعة مجتمع المنظمات غير الحكومية من الصمود – دعم المقاومة – إلى دعم السياسات التنموية التى غالبًا ما كانت تتعارض مع الأهداف الأساسية لهذا المجتمع.

كان العامل الأساسى الذى أسهم فى تسييس الكثير من المنظمات غير الحكومية (وليس أغلب هذا القطاع) والمجتمع المدنى بصورة عامة كان هو؛ انفصال أنشطة هذه المنظمات عن الحقيقة المستمرة للاحتلال: "كان الاحتلال أبعد من الخيال" الذى تعمل من خلالها المنظمات غير الحكومية، حتى وإن كان تقريبًا كل عامل مدنى يدرك على المستوى الفردى أن الاحتلال كان مستمرًا.

لذلك قامت المنظمات الطبية غير الحكومية بعمل حملات وجماعات ضغط للخروج بنظام تأمين صحى شامل، كما تبنت منظمات المرأة حملة لتعديل قانون الأسرة الحالي، ونظمت منظمات غير الحكومية التى تخدم المعاقين حملة لسن قانون يضمن تقديم خدمات اجتماعية لهم. لقد عمل الجميع بهدف "تمكين" أنصارهم فى مواجهة الدولة، لكن المشكلة كانت بالطبع أن الدولة لم يتم تمكينها فى مواجهة إسرائيل، وهو ما جعل أهدافًا مثل تعريف النساء الريفيات "بمفهوم المواطنة الكامنة" أمرًا غير مجد من الناحية العملية[٤٢].

كان قطاع العمل الأهلى للحركات الإسلامية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة – وتحديدًا حماس – الاستثناء الوحيد لما ذكرته توًا. فبسبب معارضتهم الشديدة لأوسلو وعدم رغبتهم فى المشاركة فى آلية (شبه) الحكم، عملت مؤسسات حماس الخيرية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى الإسلامى فى "عالم مضاد"

للاتجاه السائد لأغلب المنظمات الأهلية (التى غالبا ما كانت تتجنب بدورها المنظمات الأهلية الإسلامية).

كانت الجمعيات الخيرية الإسلامية تمثل فى الواقع ما بين ١٠إلى ٤٠ بالمائة من مجموع المؤسسات الاجتماعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى السنوات التى سبقت أوسلو. وبحلول عام ١٩٩٣، كانت قد كوّنت بنية أساسية من الخدمات الاجتماعية التى شملت المستشفيات والعيادات والمؤسسات التعليمية، من مرحلة الحضانة حتى الجامعة، إضافة لخدمات الترفيه الاجتماعى والنوادى الرياضية. كما قامت خلال الفترة الانتقالية بتأسيس منظمتين لحقوق الإنسان.

كانت هذه المؤسسات، التى تقوم فيها المرأة بدور رئيسي، تشكل ما بين ١٠-١٥ بالمائة من المنظمات غير الحكومية فى الأراضى المحتلة خلال أوسلو، وكانت تضم عاملين متخصصين على درجة كبيرة من التعليم والتدريب، يحمل كثير منهم شهادات أجنبية، إضافة لتفوقهم من حيث الخدمات والأداء مقارنة مع غير الحكومة الإسلامية والسلطة الفلسطينية، إلى جانب تحقيقهم لمتطلبات حيوية لم تهتم بها السلطة الفلسطينية[٤٣].

ورغم درجة الاحتراف – أو على الأقل بسببها جزئيا – أدت معارضة حماس الشديدة والعنيفة أحيانًا لعملية التفاوض لاعتبار قطاع المنظمات غير الحكومية الإسلامية من قبل إسرائيل والقيادة الأمريكية وحتى الفلسطينية شيطانًا".

الأمر المهم فيما يتعلق بنظام المنظمات غير الحكومية الإسلامية؛ أنه فيما يخص التمويل والأيديولوجية والمعرفة التى كانت تعمل من خلالها، فقد ظل نظام الجمعيات الأهلية لحماس؛ الخدمات الاجتماعية خارج خطاب التنمية النيوليبرالية العالمى الذى شكل عملية أوسلو، وبدلاً من ذلك كانت هذه الجمعيات الإسلامية

جزءًا من شبكة دولية أخرى من الناحية المالية والسياسية وأيضًا المعرفية، وهى المؤسسات الخيرية الإسلامية السعودية والخليجية بصفة عامة، والمؤسسات الخيرية الدينية الخليجية بصفة خاصة، التى دفعت ملايين الدولارات للجمعيات الخيرية التى تديرها حماس والإخوان المسلمون وحزب اللـــه (للمتبرعين الشيعة وإيران)(٤٤).

لكن الدافع وراء هذا الاهتمام الاجتماعى لم يكن إيديولوجيًا فقط. فمع تقدم عملية أوسلو وفقدان المقاومة المسلحة للكثير من شرعيتها، كان اكتساب موطئ قدم فى المجتمع المدنى وتعميق الجذور مجتمعيًا يعد مفتاحًا لبقاء حماس لأمد طويل. أما الأمر المصيرى والأكثر أهمية بالنسبة للوضع الاجتماعى العام لحماس، رغم فشل أنشطتها العسكرية والإرهابية فكان اختلاف الأساليب والأفكار التى ساهمت فى تأسيس وإدارة تلك الجماعات، أنواع العلاقات التى فرضتها اختلافًا جذريًا عن الممارسات والإطار الفكرى لمنظمات المجتمع المدنى العلمانية، ليس فقط بسبب تركيزها على الضحايا الأضعف للاحتلال: كالأرامل والأيتام والفقراء والمعاقين والمعدمين.

بينما تعتمد المنظمات غير الحكومية العلمانية الدولية على أساليب "تقليدية" كالتحليل الأخصائى والاقتراع – نوعية جمع المعلومات التى يفضلها البنك الدولى والوكالات المشابهة – للوصول إلى جوانب الاحتياج فى إطار عمل نيوليبرالي، من توفير الخدمات والحلول، فإن عمل حماس ومؤسساتها الخيرية يستند منذ فترة، وفى المقام الأول على خبرات العاملين فيها باعتبارهم أعضاء فى المجتمع. فاحتياجات الناس، كان الكشف عنها – وسيظل – من خلال الشبكات الاجتماعية التى تعتمد على روح التطوعية، والمعرفة المحلية العميقة والارتباط بالمجتمع

بصورة مباشرة، واللذين يعدان المصدرين الرئيسيين للموارد المالية، والمحددين لهوية الذين يجب أن توزع عليهم.

وقد ساعدت قاعدة المعلومات هذه المؤسسات الخيرية التابعة لحماس ولغيرها من الجمعيات الإسلامية فى الحفاظ على عملها رغم العقوبات القاسية التى تفرضها إسرائيل والغرب عليها، وقد وصف أحد المعلقين كيف كانت المؤسسات الخيرية الإسلامية بأنها "تعيش عصرًا ذهبيًا" خلال الانتفاضة الثانية، لأنها كانت الجماعات الوحيدة فى المجتمع التى كانت لديها إمكانية الحصول على الأموال الأجنبية، وكانت لديها الحرية لتحقيق أهدافها الأكبر، إلى جانب أنها ظلت من القوى القليلة التى تتمتع بضمير اجتماعى فى مجتمع فلسطينى مفكك[٤٥].

المرأة والبحث عن الحرية

كما رأينا، كان تضاؤل النشاط السياسى الجماعى خلال أوسلو إحدى النتائج السلبية التى ترتبت على التفاعل بين السلطة الفلسطينية والمانحين الدوليين والمنظمات المحلية غير الحكومية فى فلسطين. وقد خلق ذلك قيادة نخبوية فى الضفة الغربية وغزة، لم تكن أبدًا تشعر بمسئولية تجاه ناخبين محددين، كما جعل الأمر صعبًا على النساء والرجال على حد سواء أن ينسوا أى نوع من المقاومة المدنية للدولة. بالفعل لا يمكن فصل حقوق النساء عن الصراعات الأكبر التى يواجهها الفلسطينيون، لكن الخطاب الوطنى كان يميل إلى عرقلة دور المرأة أو اعتبارها مساعدة أو مجرد داعمة للرجال فى كفاحهم[٤٦].

فى ذات الوقت كان تنوع نشاط المرأة فى كلتا الانتفاضتين من خلال أدوار مختلفة، بدءًا من تكسير الصخور لإلقاء الحجارة وتسليح الأطفال الصغار وإدارة

لجان إنقاذ خلال الانتفاضة الأولي، وصولاً لتنظيم احتجاجات مشتركة مع الإسرائيليين، أو – فى الحالات القصوى – القيام بعمليات انتحارية بعد انهيار أوسلو عام ٢٠٠٠. لقد كان وراء هذا العدد من الأنشطة التى حددت مشاركة النساء فى الصراع من أجل الاستقلال – بداية من المجتمع المدنى ووصولاً للخطوط الأمامية للمواجهات العنيفة – مزيج قوى لكنه "غير مستقر من النوع والسياسة فى فلسطين"، ظهر فى أعقاب الانتفاضة الأولى وأصبح أشد بمجرد أن أصبحت النساء منخرطات بصورة أكثر مباشرة فى السياسة، باعتبارهن مشرّعات وموظفات حكوميات وعاملات فى المنظمات غير الحكومية خلال أوسلو[٤٧].

بحلول أواخر الثمانينيات، كان الرجال والنساء، وبخاصة شباب الجامعات، يدركون أهمية إعادة تخيل حياتهم السياسية، وبالتالى تفاعلاتهم مع بعضهم البعض. فى جامعة مثل بيرزيت كان رجال حماس يتعاملون مع النساء حاسرات الرأس بحذر عبر حواجز الثقافة والنوع والدين، حتى إنهم بدأوا فى العمل معًا فى إطار الهيكل الوطنى الناشئ[٤٨].

لقد خطت النساء خطى واسعة خلال الانتفاضة باتجاه إقناع المجتمع ككل بمنحهن حرية شخصية أكبر، ففى إطار العمل من أجل المقاومة والتحرير، استطاعت النساء أن يتحركن بحرية أكبر، وأن يعملن ويتفاعلن مع الجنس الآخر بطريقة كان يصعب اتباعها فى الماضى. لكن فترة الانتفاضة جاءت فى نفس الوقت بنتائج عكسية لكثير من النساء، خاصة فى المناطق الريفية، حيث أدى ذلك إلى انخفاض سن الزواج "لحماية" شرف المرأة.

مع بداية أوسلو كانت الناشطات يعملن فى سياق أربعة تطورات مهمة: اضمحلال الأحزاب السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتدفق دعم المانحين

الأجانب للمنظمات غير الحكومية، وصعود حماس وغيرها من الحركات الإسلامية وما صاحبها من مؤسسات خيرية (قامت فيها النساء بدور أساسي)، وقيام السلطة الفلسطينية بتأسيس وزارات خاصة بقضايا المرأة. فى هذا المشهد السياسى الجديد كانت الحركة تجمع، فى نفس الوقت، مغيرّة طبيعة سياسة وتضامن المرأة فى مواجهة الطبيعة البطريركة الواضحة لقيادات منظمة التحرير الفلسطينية العائدة من المنفي. واستمرار الاحتلال. من الواضح أن بقاء الاحتلال ساعد على استمرار القاعدة الذكورية للمجتمع الفلسطينى، لأنه أعاق تطوير الدستور والقوانين التقدمية. كما أن الاحتلال بجعله الأرض والقدس واللاجئين مسائل أساسية فى الخلاف، أزاح مشكلات المرأة بعيدا عن الطاولة. فى تلك الأثناء تحملت النساء العنف المتزايد لانتفاضة الأقصى، مرة باعتبارهن ضحايا بصورة مباشرة للعنف السياسى مرة أخرى بسبب العنف المنزلى المتزايد الذى يصبغه هذا الوضع الضاغط[٤٩].

الحقيقة أنه فى أقصى لحظـــات التفاؤل أثناء أوسلو، كانت الناشطات يشعرن بتضـــاؤل الآمال وبقلق حيال المستقبل، حيث كانت الأصـــولية السياسية – التى أفرزتها تيـــارات وطنية محافظة – تفرض أوضاعا قمعية جديدة ضاغطة على النساء[٥٠].

لكن إذا كان ذلك هو شعور العديد من النساء اللاتى تعملن لقطاع المنظمات غير الحكومية الذى يمثل الاتجاه السائد الممول من جانب المانحين، فبالنسبة للسيدات المتدينات ولهؤلاء اللاتى يعملن لحساب منظمات المجتمع المدنى الأصغر، والتى تمولها مجموعات أكثر تقدما مثل (*Grassroots*) الدولية، فإن مسألة منظمات المجتمع المدنى وما جلبته من تمويل دولى فتحت لهم آفاقا جديدة، ليس فقط للتقدم الفردى القائم على النوع، وإنما أيضا لتشكيل محيط العمل الفلسطينى الناشئ.

ويمكن للمرء ملاحظة ذلك بنفسه عند زيارته ليس فقط للمدارس والعيادات ولكن، (وهذا هو الأهم)، لستوديوهات الإنتاج التليفزيونى والإذاعى فى الضفة الغربية وغزة التى يقوم الكثير من المانحين الدوليين الأصغر حجمًا بتمويلها لهدف محدد هو منح المرأة مجالاً أرحب للدخول والسيطرة على تكنولوجيا الإعلام(٥١).

ولكن خارج إطار توسيع محيط العمل العام، وفى السنوات التى سبقت أوسلو، فُرض على النساء تحمل أعباء جديدة بسبب الانتفاضة. لكن مشاركتهن كانت غير ملحوظة بصورة كبيرة، حتى بالنسبة للرجال الفلسطينيين، وزاد هذا الأمر سوءًا بسبب الصعوبات التى واجهها المجتمع غير الحكومى إزاء قيامه بدوره بصورة مناسبة خلال الانتفاضة. أما المشكلة التى ارتبطت بالقمع المتزايد على أساس النوع، فكانت أن الصراعات الجديدة فى فترة أوسلو فاقمها الانشقاق داخل حركة المرأة، كما حدث فى حركات منظمات المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية بصورة أكبر، بين الناشطات اللاتى بقين فى المستوى الشعبى، والأخريات اللاتى انتقلن تدريجيًا إلى مناصب شبه حكومية. لم تكن هؤلاء الناشطات واثقات ما إذا كان الأفضل هو السماح للتمويل القليل أصلاً المخصص لمشكلات المرأة بأن يوزع من خلال السلطة الفلسطينية التى كانوا لا يثقون بها، أم النضال من أجل استعادة السيطرة على أموال المانحين والتمويل الحكومى المخصصين لقضايا المرأة.

كان القرار الرئيسى الذى يتحتم على الناشطات اتخاذه، يتعلق بمعارضة أو العمل من خلال إحدى عمليات أوسلو التى أنشئت "لتسريح" جميع السياسيين والاجتماعيين غير التابعين للدولة، والتى كانت أغلب الناشطات يعملن أنها مرشحة للإخفاق فى الوفاء بوعودها سواء السياسية أو الاجتماعية. ولأن عددًا محدودًا جدًا

من النساء كن جزءًا من تكوين السلطة الفلسطينية التى أسستها أوسلو، لم يكن هناك أى حافز سواء لدى القليل منهن للمشاركة فيها. لكن ما أدركته النساء بالفطرة هو: أن حقوق المرأة والحقوق الديمقراطية كانت مرتبطة بصورة لا يمكن فصلها، وبالتالي، فأى برنامج للتنمية تضعه المرأة أو يخصص لها يجب أن يكافح من أجل الأمرين معًا.

لكن هذا الفهم لم يساعد كثيرًا عندما تولى الأشقاء الصغار للصبية، الذى قادوا الانتفاضة الأولى زمام الأمور فى خريف عام ٢٠٠٠، فقد أصبحت رغبة النساء فى الحصول على حقوق مصيرية (فى الحركة والتعليم..إلخ) أمرًا جدليًا فى ظل الرفض الإسرائيلى القوى لمنح هذه الحقوق للسكان الفلسطينيين بصفة عامة. وكما فى صراعات أخرى كثيرة، فالنساء اللاتى كن يستطعن تقديم الكثير لبناء ثقافة سياسية قابلة للحياة لمقاومة الاحتلال، كن ضمن الضحايا الرئيسيين لعملية أوسلو، ثم لانتفاضة الأقصى التى أفرزتها هذه العملية.

الخاتمة

أوسلو وأعباء التاريخ

على الرغم من الأعمال البطولية التى يقوم بها غالبًا النشطاء الفلسطينيون والإسرائيليون والعلماء والصحفيون وبعض الساسة، لإنقاذ شيء ما من أوسلو، فإن بنود الاتفاقية تجعل هروبها من تاريخ قرن من الاستيطان والصراع شيئًا مستحيلاً، وكذلك العلاقات غير المتوازنة بين القوى، العنف، الفساد الذين تعكسه، والحقيقة أن عملية السلام نفسها قد كُثفت، وهذه النهاية أبقت المشكلات وأبقت عليها فى آخر الأمر. الحقيقة إن أحد إنجازات أوسلو الفريدة تعتبر اليأس من الحياة السياسية ونهاية الأيديولوجيا والوعى الوطنى الفلسطيني، وهو ما سمح باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، بينما جعلت هذا الاستمرار يبدو وكأنه نتيجة لفشل الفلسطينيين أو عنادهم. أو هو ما يدعو للسخرية، عدم قدرة الفلسطينيين على تجاوز تاريخهم فى رفض الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظرة على الخطوط الحمراء لأكثر أعضاء الحكومات الإسرائيلية تفهمًا فى مفاوضات أوسلو تكشف أن الاتفاقات كان محكومًا عليها بالفشل، وتحديدًا لأنها عكست عدم وجود نية لدى كل من الطرف الأقوى والطرف الأضعف للتوصل إلى حل وسط بخصوص أهم أهدافهم(١)، من البداية كانت السلطة الفلسطينية مكبلة، لأنها ممنوعة أساسًا طبقًا للبنود المؤقتة من حماية أو تطوير مصالح الفلسطينيين الذين كلفت بخدمتهم، وإذا أضفنا إلى ذلك فساد القادة

وعدم قدرتهم على عرض خطة متماسكة للتغلب على النظام الذى جعل عودتهم إلى فلسطين ممكنة، فإن حتمية تراجيديا أوسلو - كما يحلو لكثير من الإسرائيليين والفلسطينيين وصفها ـ من المستحيل تجاهلها، ومن المهم أن تتطور فى نفس الوقت، يستحيل إنكاره من أجل الارتقاء، وقد عجز كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين منذ بداية ٢٠٠٨، فى أن يقودوا شعبيهما فى هذا الاتجاه.

لا مفاجأة فى ذلك، فجذور فشل أوسلو أعمق وأكثر تعقيدًا من الآليات التى أطلقت هذه العملية، ما يزيد على قرن من الصراع، كان الجانب اليهودى الإسرائيلى يزداد قوة فى كل عقد فيه، نتج عن ذلك وضع عشية أوسلو، جعل حافز إسرائيل ضئيلا جدًا لتقدم أية تضحيات - الانسحاب من معظم المستوطنات، إعادة معظم الأراضي، التقسيم المنصف للمياه والموارد الأخرى السماح بعودة عدد كبير من اللاجئين - يمكن أن تؤدى إلى قيام دولة فلسطينية مسالمة.

ويبدو أن حسابات القادة الإسرائيليين كانت صحيحة، وهى أن العودة إلى العنف مع الفلسطينيين ستكون أقل خطورة من إعلان الحرب على حركة الاستطيان الإسرائيلى من أجل قيام دولة فلسطينية.

فى سنة ١٩٩٦، فى يوم دافئ ساطع على غير العادة من شهر يناير، دخلت قاعة القدس فى أبو ديس، ورأيت الفلسطينيين كبارا وصغارا مصطفين لساعات للتصويت على أول رئيس للمجلس التشريعى للسلطة الفلسطينية. شعرت بأننى كنت أرى التاريخ أمام عينى عندما شاهدت اثنين من رجال الشرطة الفلسطينية الشباب فى لباسهما الرسمى النظيف ويحملان شيخا يرتدى الزى الوطنى الفلسطيني، لم يكن يستطيع لضعف جسده أن يمشى إلى مركز الاقتراع للإدلاء بصوته. فى تلك الليلة كتبت قصة عن الانتخابات بعنوان: "ميلاد أمة نهاية حلم؟"

قلت فيها: كيف أن تلاقى الأجيال الذى شهدته فى ذلك اليوم، كان يمثل تحديًا للصهيونية وأحلامها التقليدية فى السيادة المطلقة على وطنها القومى القديم، وهو ما لم أكن متأكدًا من أن إسرائيل على استعداد لقبوله.

وعلى الرغم من ذلك، كان لا يوجد شك أن الفرح كان بالفعل بمشاهدة أكثر الانتخابات نزاهة فى تاريخ الشرق الأوسط، والشعور بأن السلام الحقيقى والاستقلال الحقيقى كانا يلوحان بالقرب من كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، قد غطى فى النهاية على صدى الطلقات التى أردت رئيس الوزراء رابين قتيلاً من شهرين، وكانت لا تزال تدوّى فى أذان كل من كانوا فى إسرائيل والأرض المحتلة، فى ذلك الوقت كان يبدو أن عبء التاريخ قد بدأ يخف.

المؤكد أن الصراع لم ينته، ولكن لعل هناك بداية جديدة للإسرائيليين والفلسطينيين إذا ما انتهزوا الفرصة وواجهوا القضايا "النهائية" التى تركتها الاتفاقات المؤقتة مفتوحة.

لم أكن متأكدًا ما إذا كان الشعبان أو قادتهم مستعدين للرحلة القادمة، من هنا كانت علامة الاستفهام فى آخر عنوانى. ولكن أيا كانت مشكلات أوسلو الأساسية، التى كانت واضحة للمراقبين المدركين للأمور، فإن أحدًا لا يمكنه أن ينكر أن السلام والاستقلال كانا أكثر قربًا منهما فى أى وقت خلال الصراع الذى استمر على مدى قرن.

ولكن قبل آنذاك، قتل "يحيى عايش" مهندس العنف الذى استمر لمدة عامين، ردت "حماس" بموجة من التفجيرات الانتحارية التى ساعدت "بنيامين نتانياهو" على الفوز، الذى استخدمت حملته الانتخابية صورًا "لرابين" متنكرًا فى هيئة "هتلر" أو "عرفات" هو ما جعل الكثير من الإسرائيليين يشعرون بأن ذلك ساعد فى خلق جو

من الارتياح بالنسبة لمن اغتال "رابين"، على مهندس أوسلو الأول شيمون بيريز. تفوق الشرق الأوسط القديم مرة أخرى على الشرق الأوسط الجديد، وتم فتح الطريق الطويل للانتفاضة والعنف الشديد من الطرفين.

وإذا كان من المفترض أن تكون أوسلو رمزًا لميلاد الأمة الفلسطينية، فإن الأقصى كان إشارة على نهاية حلم الدول الفلسطينية. أما بالنسبة للحلم الصهيوني، فبحسب وجهة نظر المرء، لم يصبح كابوسًا ولا هو يستحق التعلق به أكثر من أى وقت مضى. وكما أدرك ميرون بنفينستى قبل أكثر من عقد، فإن إسرائيل والضفة الغربية متدخلتان بحيث لم يعد ممكنًا التفكير فى تقسيم أرض فلسطين بين الشعبين.

ولكى يكون هناك سلام عادل ودائم فى الأرض المقدسة، فعلى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين الهرب من أعباء تاريخهم المشترك الملىء بالصراع، ويتخليون هويات وأشكالا جديدة للمواطنة تحقق حياة كريمة مليئة بالأمان والأمل من أجل مستقبل الشعبين. وإلى أن يحدث ذلك، سيكون إرث أوسلو المزيد من الدم والدموع.

الهوامش

المقدمة

(١) *Al-Jazeera, January 17, 2008*.

(٢) قمت بتغيير التسلسل بعد ١٩٤٨ وذلك لقيام دولة إسرائيل، بينما لم تحصل فلسطين على الاستقلال.

(٣) انظر أحكام الأمم المتحدة حول حصار الضفة الغربية غير القانونى *CNN.com.july, July 9,2004*.

(٤) أستعير هنا شرح ميشيل فوكو وفهمه لوظيفة بحثه فى إنشاء نظام الصحة العامة فى مواجهة تجارب الشعب حول القضايا المتعلقة بالصحة وبالصحة العامة فى نطاق واسع يواكب العصر الراهن:

The Birth of the Clinic, p.199, full citation, p.209.

(٥) *Friedrich Nietzsche, on the uses and disadvantages of History for life, Internet edit. p.116.*

(٦) النموذج المعرفى السائد للصهيونية والجغرافية التاريخية لإسرائيل حتى ١٩٨٠. كان "المجتمع المزدوج" باعتباره نموذجا معرفيا، كما أوضحه بالأمثلة المفكرون أمثال س.ن ايزنشتاد (خاصة فى كتابه "مجتمع إسرائيل" *Israel Society London: Weiden Feld & (Nicolson - 1967)*، كذلك أعمال دان هوروفيتز وموشى ليزاك، وكذلك المفكرين الفلسطينيين فى تلك الفترة أمثال: عبد الوهاب الكيالى ومحمد نخلة، ومن أهم مما يميزها كان التفاعل البسيط بين اليهود والفلسطينيين العرب ما عدا التفاعل من خلال الصراع العنيف (انظر : *Lockman,Commrade and Enemies, Introduction; full citation*).

(٧) وردت تعليقات بن جوريون فى تقرير مؤتمر أحدوت ها أفودا ١٩٢٤ (*Ahdut ha* – *Avoda, 1924, report*)–، ص ٤ ضمن بروتوكولات حفظت فى ملف بأرشيف حركة العمل فى تل أبيب – كما أنها وردت أيضا فى مناقشة لجوزيف جورنى "الصهيونية والعرب ١٩٤٨ – ١٨٨٢".

Zionism and the Arabs – 1882 – 1948, New York: Oxford Univ. Press, 1987, p.14 .

(٨) قمت بتلخيص المناقشات فى أول فصلين من خلال كتابى (*Overthrowing Geography*)

(٩) أثناء تلك الفترة من الاضطراب السياسى والعنف بين الحكومة والطلبة وكذلك الجماعات اليسارية، تسبب تبنى فوكو للنشطاء السياسيين من الطلبة فى قيام بعضهم بضربه، وقيل إن ذلك كان بتحريض من الحكومة نفسها، انظر:

David Macey: The Lives of Michael Faucault, New.

(١٠) المرجع نفسه، ص٣٢، ٤٤، ٤٦.

(١١) من أجل تحليل مفصل لتل أبيب باعتبارها مدينة حديثة، انظر كتابى " *Overthrowing* " *Geography* –".

(١٢) بناء على ذلك يصعب تخيل انتشار الرأسمالية، الدولة الأمة أو الإيديولوجية وعمليات الحداثة بدون الإمبريالية الأوربية الكولونيالية بوصفها قوى دافعة، إن فكرة "النظم المولدة" للحوار والعمليات التى تساعد على نشر القومية قد تم تطويرها بواسطة الجغرافى الإسرائيلى جوفال بورتيوجالى فى كتابه "العلاقات الضمنية: المجتمع والفضاء فى الصراع الإسرائيلى الفلسطيني:

Dordrecht: Kluwer Academic Publishers: 1993

وقد طورته بعد ذلك فى كتابي: *Overthrowing Geography* ، ومن أجل تحليل شامل لمصطلح المصفوفة الرباعية للحداثة انظر: *Overthrowing Geography*، المقدمة، الفصل الأول أيضا كتاب "لماذا لا يكرهوننا – المقدمة حتى الفصل الخامس.

(١٣) *Michael Faucault, Politics, Philosophy and Culture, p.36 (Full citation, p.209).*

(١٤) *Transational History with: C.A. Bayly, Sven Beckert, Wendy Kozd, and Patricia Seed, III (S), 2006, Internet Version.*

(١٥) تقرير منظمة العفو الدولية رقم ١٥/٥٨٠/٢٠٠٣ "إسرائيل والأراضى المحتلة: قضايا المستوطنات لابد من تناولها طبقا للقانون الدولي".

<http://webamnesty.ordlibrary/index/ENG MDE: 150852003>

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) مصادر إحصاء عدد وفيات الإسرائيليين والفلسطينيين من مركز معلومات وزارة الخارجية الإسرائيلية والمنظمة الصهيونية، ومنظمة حقوق الإنسان، مجلة الدراسات الفلسطينية، *.News from Within, New YORK time*

(١٨) لمناقشة تطور فلسطين فى تلك الفترة انظر *Overthrowing Geography* – المقدمة – حتى الفصل الثاني، : بشارة دوماني" إعادة اكتشاف فلسطين". الخالدي: الهوية الفلسطينية، وعمل الكساندر شولش.

(١٩) *Theodore Levitt, "The Globalization of Markets", Haward business review, May 1983.*

(٢٠) الجملة الشهيرة "إجماع واشنطن" صاغها الاقتصادى جون وليمسون١٩٩٠. وذلك ليشير إلى تدنى المؤشر المشترك الذى تستخدمه المؤسسات الموجودة فى واشنطن مثل صندوق النقد الدولى ودول أمريكا اللاتينية بما فى ذلك تحرير التجارة، التقشف المالي، والتحرر من القيود وتأمين حقوق الملكية، الإصلاح الضريبى وإعادة توجيه الإنفاق العام نحو نظام التعليم والصحة، ومع التركيز فى نفس الوقت على الأنشطة المدرة لأعلى عائد مادى.

(٢١) من أجل مناقشة مستقيضة ومعلومات مؤيدة لهذا الادعاء، انظر " *Why they Don't Hate Us*"، فصل ٣ – ٤ – ٩.

(٢٢) من أجل تحليل مطول لكيفية نجاح دول *MENA* منذ ١٩٨٠ وحتى أوائل ٢٠٠٠، انظر *Why they Don't Hate US* ، فصل ٣ –، ٤.

(٢٣) ترجع عملية التحول الى عاملين مهمين. الأول، كان الاقتصاد المتنامى بسبب النزعة الاستهلاكية للانتاج وسميت تلك الفترة "بالفوردية" أو "بالكنيسية"، العامل الثانى كان بداية فترة جديدة من الإبداعات التكنولوجية السريعة فى الإنتاج وفى الاتصال والتى أسماها المثقفون بفترة "ما بعد الفوردية أو الازدهار المرن.

(٢٤) *Overthrowing Geography, Intro. And ch.1 and why they Don't hate us Jchsl 2 – 4.*

(٢٥) *David Hawey, The New Imperialism: On Spartio – temporal fixes and accumulation by dispossession, available on <http://titannsromalinfnit/sito_pol/globalemp/harveyhtm>*

وكما شوهت المؤسسات الاقتصادية الضخمة رؤية آدم سميث عن الأسواق الحرة والتى كانت تتضمن أشخاص أو شركات صغيرة تعمل فى إطار محلى، كذلك شوهت الرأسمالية

العسكرية إمكانية حصول العالم على الحرية والاستقرار والعدالة من خلال (نوع مختلف تمامًا) من العولمة لاقتصاد العالم ولثقافاته ولسياساته.

(٢٦) *The Global Political Economy of Israel* (انظر نيتشا، وبيشلر ٢٠٠٣، ص٢١٢)

(٢٧) *The Economist Special Issue, Sept, 23, 2000.*

(٢٨) *<www.dnb.com/uk/communites/int business resources - center/middle_east/sep-2002-asp.>*

(٢٩) هنا أتناول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بوصفه صراعا داخليا وليس صراعا خارجيا.

(٣٠) من أجل نقد لفكرة زوال الدولة، *Why they Don't Hate US* ، فصل ٣ – ٤٠.

(٣١) هنا أشير إلى العمل الرائد لـــ جول ميجدال في كتابه *Strong Societies and Weak Societies in Third World* (*Princeton, N*) *Princeton University Press, 1988.*

(٣٢) *Shimon Peres, The New Middle East (New York: Holt 1993).*

(٣٣) المرجع نفسه، ص٨٠ – ٨١.

(٣٤) *Felix Frank Furter, The Palestine Situation Restated; Foreign Affairs, April, 1931.*

١- من الحداثة إلى أيام المسيحية على البحر المتوسط

(١) *Dan Rabinowitz and Khawla Abu Baker, Coffine on our shoulders: The Experience of The Palestinian citizens of Israel (Berkley University of California Press, 2005, pp. 95 – 100).*

(٢) كمثال على النموذج المعرفي للمجتمع المزدوج – انظر كتابات : *Horowitz, Lissak*, *Metzer*، ومعظم المثقفين الإسرائيليين منذ ١٩٨٠ ومن أجل دراسة نقدية انظر: *Zachary Lockman, Comrades and Enemies*، *cf. Khaledy: Palestinicean Identity*، ص٩٢.

(٣) *Felix Frank Furter, "The Palestine Situation restated: Foreign Affairs, April 1931, p. 181.*

(٤) انظر *Yitzal Elazari-Volkani,The Transition from primitive to modern agriculture in Palestine,* (*Palestine Society & Bulletin, June 2, 1925, p.p 3 – 9*) للرأي المناهض انظر كتابه أبو الصهيونية الزراعية.

(٥) قمت باختبار لآراء الفلسطينيين المتناقضة حول تطور حوار الصهيونية وذلك فى مجلة الدراسات العربية شتاء/ ربيع ١٩٩٥ تحت عنوان: "حوار التطور فى فلسطين تحت الانتداب" *Arab Studies Quarterly Winter/Spring, 1995 & in Chs.2 – 7 of In "Overthrowing .Geography"*.

(٦) انظر : *Tamari: The mountain against the sea*، ص١٢٢.

(٧) ذلك عكس ما ناقشه باربار سميث بأنه قبل الحرب العالمية الأولى كانت الحركة الصهيونية قد طورت شكل فريد للكولونيالية. الإحلال وليس الاستغلال للسكان الأصليين– *Barbar Smith, The Roots of Separation in Palestine British Economic Policy : 1920 – 1929, Syracuse, .NS:- Syracuse Univ. Press, 1993, p.11*

(٨) انظر *The discourse of development in Mandate Palestine* . ص"٩٥ – ١٢٤ وفصل ٥ – ٧ *"Overthrowing Geography*. من أجل مناقشة آراء المسئولين البريطانيين فى فلسطين فى مواجهة الخطط الصهيونية للتنمية.

(٩) انظر– *Samir Farsoun* " *Palestine and the Palestinians*" *(Boulder Co: West View) – Press, 1998, pp.34, 50.*

تعتبر أكثر التحليلات المستفيضة التى تناولت دور المرأة المتغير هى الرسالة المقدمة من ايريس أجمون، ١٩٩٧ فى الجامعة العبرية وكذلك فى الثلاثة فصول الأولى من كتابى: *"Overthrowing Geography"*، ومحمود يزبك فى بحثه المطول عن تسجيلات المحاكم الإسلامية فى حيفا ويافا وفى كتب ومقالات عديدة تناولت التاريخ العثمانى المتأخر فى المدينتين.

(١٠) تكشف هذة الرؤية عن الفكر الإمبريالى المتزايد الذى يتعارض مع سياسة الحكم العثمانى للمقاطعات العربية، ونتج عن ذلك عدم تعاطف الباب العالى مع فلسطين بسبب شكواء من تزايد

الوجود الصهيوني، بالتالى صورت الدولة العثمانية نفسها على أنها تمثل المجتمع المتحضر، وأنها الراعية التى كرست نفسها لإصلاح الشرق.

Selim, Deringil, The Well Protected Domains: Ideology and the legitimation of power in the Ottoman empire 1876 – 1909. London IB. Tauris, 1998, pp. 136 – 7, 148, 154, Quoting Ottoman official Corres Pondence.

(١١) انظر بشارة دومانى فى وصفه لنابلس فى العصر العثمانى المتأخر فى كتابه "إعادة اكتشاف فلسطين". التحليل المفصل لنشأة الهوية الفلسطينية خلال العصر العثمانى وفترات الانتداب يوجد فى كتاب رشيد الخالدى "الهوية الفلسطينية".

(١٢) فى افتتاحية بيان عصبة الأمم رقم ٢٢: "إلى المستعمرات والأراضى التى أصبحت تحت سيطرة دول أخرى بسبب الحرب السابقة، والتى يعيش فيها شعوب لا تستطيع أن تعتمد على نفسها بسبب الظروف الطاحنة للوقت الراهن فى العالم. لابد أن يتم تطبيق مبدأ من أجل سلامة وتطور تلك الشعوب ونعتبره واجبا مقدسا نحو الحضارة وتأمينا لهذه الثقة وذلك بموجب الميثاق. إن الأمم الأفريقية كانت تعتبر غير مؤهلة فى المستقبل القريب للاستقلال. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبعض المجتمعات التى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت لمرحلة من التطور تجعل وجودها باعتبارها أممًا مستقلة مرهونًا بما توصى به إدارتها الحاكمة، وكذلك بمساعدة حكومتها المؤقتة لحين تستطيع أن تستقل بنفسها، وتكون رغبة هذه المجتمع هى المعيار الرئيسى فى اختيار الحكومة المؤقتة.

(١٣) ***From League of Nations Official Journal Dated June 30 – 1992 (pp. 546 – Excepts 9).***

(١٤) ***Roger Owen and Sevket Pamuk. A History of Middle East Economics in the twentieth century (London, I.B. Tauris, 1998, p.57).***

(١٥) بالإضافة إلى الأعمال المهمة فى قطاع الحكومة (السكك الحديدية – البريد – التلغراف) كان لابد من تقسيمها على المجتمعين.

(١٦) ***Baruch Kimmerling, Zionism and Economy (Cambridge: Schenkman Publishing, 1983, p.20)***

(١٧) ***Owen and Pamuk, A History of Middle East Economies, pp. 57, 60.***

(١٨) وأكمل حديثه قائلاً: إننا معتادون على التفكير بأن العرب بدو بدائيون ينتمون إلى الصحراء وكأنهم أمة غبية لا ترى ولا تفهم ما يدور حولها ولكن ذلك خطأ جسيم.

(Quoted in Segev. One Palestine, p.104: full citation).

(١٩) *Shafir, Land, Labor and the Origin of the Palestinian – Israeli Conflict, p.89.*

(٢٠) المرجع نفسه، ص(٨١-٨٩)

(٢١) هذه الإحصاءات مصدرها الإحصاءات الشاملة لفلسطين ١٩٤٧، يوجد ملخص متعدد ومتنوع لتقدير الفترة المتأخرة للحكم العثماني في الشرق الأوسط والعربي على موقع

<www.mideastweb.org/palpop.htm>

(٢٢) *Ted Serdenburg, The role of the Palestinian Peasantry in the Great Revolt (1936 – 9), Inpappe, The Israel, Palestine Question, pp. 129 – 68, pp. 136 – 7 (Full Citation, p. 210).*

(٢٣) *Swedenburg, " The Role* . أما طبيعة الصراع السياسي لفلسطين في فترة الانتداب فتناولها *Weldon Mathews : Confronting an Empire , Constructing a Nation: Arab Nationalists and Polular Politics in Mandate Palestine* (*London: I.B, Tauris, 2006*)- والذي يركز على تفاعل السياسات الشعبية والنخبوية خلال تلك الفترة، كيف نجح الإنجليز في إقناع المفتي الأكبر الحسيني بأن استمرار الاعتماد عليهم فيه صالح المجتمع الفلسطيني.

(٢٤) أرشيف حزب العمل (*LA*).

IV/219/239,23/5/44 Protocol For Arab Secretariat.

(٢٥) *Salim Tamari, Factionalism and class formation in recent Palestinian history, in Roger Owen (ed.) studies in the economic and social history of Palestine in Nineteenth and Twentieth Centuries (Oxford: St. Antony College, 1982), p. 147.*

(٢٦) *Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: the underlying causes of failure, in Shalim and Rogan, The war for Palestine, pp. 12 – 37; p.30 (full citation, p. 210),*

(٢٧) *Hockman, Comrades and Enemies, C.P. my overthrowing Geography. Ch 4 – 7.*

(٢٨) *New York Times, December 1, 1947.*

(٢٩) مقتبس من:

Tom Segev, 1949: The First Israelis (New York: Free Press, 1986, p.75) CF. ISA Protocol of the meeting of provincial Government, June 16, 1948.

لمزيد من التحليل حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين تحت مظلة القانون الدولى.

انظر: *Katleen Lawland*

The Right of Palestinians in international law: International Journal of Refugees: International law and humanitarian Considerations

<www.zionismisrael.com/issues/return_detail.html.>

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه السياسة كانت على النقيض تمامًا من سياسة بريطانيا ولاسيما بعد احتلال فلسطين – كما يتذكر كل فلسطينى بالغ أحداث الحرب – التى بموجبها سمحت الحكومة لكل فلسطينى أو يهودى كان قد تم ترحيله بالعودة إلى دياره. وكان واضحًا أنه بينما لم يسمح القانون الدولى بعد ١٩٤٨، بالعودة المؤقتة لكل اللاجئين بعد القتال، فإن إسرائيل كانت ملزمة بعمل ذلك، لأنها وافقت على شروط الجمعية العامة للأمم المتحدة. فى قرارها رقم ١٩٤، والذى نادى بعودة اللاجئين باعتباره شرطًا لقبول إسرائيل فى الأمم المتحدة.

(٣٠) مصادر الإحصائيات تتضمن المسح الشامل لتعداد السكان الفلسطينيين – إحصائيات الأمم المتحدة – إحصائيات الحكومة الإسرائيلية – وكذلك إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣١) *Benny Morris, From The Birth of the Palestinian Refugee Problem, p.14. Quoted in Al Ahram Weekly, 14 – 20, Dec. 2000.*

(٣٢) تصريحات لموشى ديان، ١٦ يونيو، ١٩٤٨.

(٣٣) *Morris, Righteous, Victims, p. 268.*

(٣٤) كانت هناك ثلاث مجموعات من المهاجرين من الدول العربية الإسلامية: السفارديم أو اليهود من سلالات عاشت فى إسبانيا والبرتغال، ولكن اليوم نشير إلى معظم المهاجرين من دول حول حوض البحر المتوسط بيهود "المزراحيم. من شرق العالم العربى وما وراءه خاصة إيران والعراق وسوريا وتيمانيم أو يهود اليمن وشبه الجزيرة العربية".

(٣٥) فى أوائل قيام الدولة الإسرائيلية لم يكن لدى هؤلاء اليهود المهاجرين من أوربا أو شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط أى أقارب أو أصدقاء فى إسرائيل. ولم يتوفر لديهم رأس المال

الكافى الفلسطينيين السابقين، وتحديدًا قيام يهود شمال أفريقيا ودول البحر المتوسط فى مخيمات مدن تسمى بالما آبا روت وسرعان ما انتقل هؤلاء السكان اليهود إلى مدن جديدة.

كان معظمها يقع بطول الحدود الفاصلة بين المناطق المخصصة لليهود والمناطق المخصصة للعرب فى البلاد، مثل الخليل والنجف.

Aziza Khazzoom "Did The Israeli State engineer Segregation? On the placement towns in the 1950, Social Forces, 2005, 84 (1) : 115 – 34.

ولكن عندما استقر المهاجرون فى المدن المتقدمة، شعروا بالتميز وبالتضليل الثقافى وكذلك الإذلال على أيدى الدولة التى اتبعت ذلك بتحويلهم إلى الهوية الإسرائيلية والتى محت عن يهود شمال أفريقيا والبحر المتوسط الفكرة الصهيونية الرئيسية.

(٣٦) مقالة جيدة ناقشت عملية الجليل باعتبارها رد فعل لانتفاضة الأقصى كتبها:

Assaf Adiv, Israel, Response to the October Uprising: "Judaize the Galilee. Challenge 67, May, June 2001.

(٣٧) من أجل تحليل تقليدى للمدن المتقدمة وقضايا يهود الشرق انظر:

Shlomo Swirski, Israel: The Oriental Majority (London, Zed Books, 1989).

ومن أجل المناقشات المعاصرة لهذه القضايا بالإنجليزية انظر:

Peled and Shafir, Being Israeli.

(٣٨) من أجل أهداف الحرب الممثلة انظر الإسهامات المتعددة في ***-Shlaim and Rogan, The-***
–war for Palestine"

(٣٩) انظر: ***Peled and Shafirm Being Isralei", pt1***

ومن أجل المعلومات الاقتصادية فى تلك الفترة انظر:

David Le Faw, Gabriel Sheffer, David Vogel (eds) Israel: The Dynamics of Change and Continuity (London: Routledge, 1999): Centre d'information d'Israel, Relaites d'Israel (Jerusalem, 1992, pp. 26 – 46, 196 – 203).

(٤٠) مع زيادة إجمالى الناتج المحلى بأقل من نصف الـ ٩,٢% متوسط الفترات السابقة (٤,٢%) و٣,٢% فى ١٩٧٠ و١٩٨٠.

(٤١) *Roger Owen and Serket Pamuk, A History of Middle East Economics in 20th, p. 194.*

(٤٢) *Cf Pappe, A History of Modern Palestine, p.167 (Full Citation, p.210).*

(٤٣) حتى الانتفاضة الأولى تضاعف متوسط دخل الفرد الفلسطينى بالنسبة للإسرائيلى رغم أنه انخفض فى النهاية إلى النصف فى قمة فترة أوسلو – ومرة أخرى ليدل ذلك على القوة السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة المتبعة باعتبارها جزءًا أصيلاً من عملية أوسلو (كما سنرى فى الفصل التالي) حدث ذلك أيضًا فى نفس الوقت الذى تم فيه استبدال معظم الفلسطينيين بعمال أجانب وافدين لأسباب سياسية وأمنية.

(٤٤) متوسط دخل الفرد الحقيقى ازداد بمعدل سنوى وصل عند الإغلاق بنسبة ٢٠% فى ١٩٦٩ – ١٩٧٢ و٥% فى ١٩٧٣ – ١٩٨٠.

(٤٥) كان كثير من المتسللين فى البداية يحاولون العودة إلى ديارهم أو زراعة أراضيهم، ولكن فى النهاية كان معظمها عمليات إغارة عسكرية، لم يكن هناك أمل كبير فى العودة منها أحياء.

(٤٦) تكون ذروة هذه الآلية المذبحة التى حدثت عند قرية قبية الحدودية فى الضفة الغربية ١٩٥٣، حيث قتل جيش الدفاع ٦٠ فلسطينيًا كلهم تقريبًا من المدنيين ردًا على مقتل امرأة إسرائيلية وطفلين قبل ذلك بيومين فى تل أبيب.

(٤٧) من أعمق تحليلات أزمة السويس تلك التى قدمها:

David Tal (ed), The 1956 War: Collusion and Rivalry in Middle East (London Routledge, 2001).

(٤٨) *See Pappe, A History of Modern Palestine.*

(٤٩) أفضل تقييم لانتصار إسرائيل السريع أعطاه:

William B Quandt, Pence Procens: American Diplomacy and the Arab Israeli Conflict Since 1967 (Washington, DC, and Berkeley, CA: Brookings Institution and University of California Press, 1993).

(٥٠) مرة أخرى لابد أن نأخذ فى الاعتبار، أنه فى الأيام الأولى للحرب كان الوجود الإسرائيلى على المحك، ولم يكن ذلك فى حسبان القوات المصرية أو السورية عندما بدأت الهجوم، بل كان هدف المصريين محدودًا فى مجرد عبور قناة السويس ووضع إسرائيل فى موقف ضعيف، بحيث تكون مجبرة على قبول المفاوضات لاستعادة سيناء، التي، حتى ذلك الوقت، لم تكن إسرائيل مستعدة للتخلى عنها.

(٥١) القدس الكبرى، غرب السامرة، غرب بنيامين، وادى الأردن، صحراء جودين فى مجمع ريحان – دوتان، مجمع إيناز – سال إت ومجمع إيشكولوت – شيما.

(٥٢) بينما كانت هناك صراعات متعددة بين اليهود المدنيين واليهود العلمانيين فى فترة الانتداب، أعطى رئيس الوزراء بن جوريون اليهودية الأرثوذكسية السلطة المطلقة على الحياة اليهودية فى الدولة الجديدة، مما يعنى أن مبالغ طائلة من الأموال تم توجيهها لصالح اليشيفاس والعديد من المؤسسات الدينية الأخرى التى ساعدت على إحياء الصحوة الدينية بعد ١٩٦٧.

(٥٣) *Milton Edwards Islamic Politics in Palestine, p. 96 (full Citation, p. 213*

(٥٤) نشأة الحق الدينى فى الولايات المتحدة يعتبر نموذجًا لهذه الظاهرة، بينما نشأة ما يسمى "بالأصولية الإسلامية" عبر العالم الإسلامى يمكن إرجاعها جزئيًا إلى تضاؤل الهويات القومية العلمانية على إثر هزيمة ١٩٦٧، ونشأة الثقافة الاستهلاكية العالمية التى أصبحت مركزًا للنقد من قبل النشطاء المسلمين من الأجيال الأخيرة، انظر:

(Why They Don't Hate us, Chs, for a detailed discussion of Muslim Critiques of Consumerism).

٢ – من المصافحة إلى دولة الأمن:

(١) *Amon Raz – Krakotkin, A Peace without Arabs: The Discoure of peace and the limits of Israeli Consciousnes, in Giacamans and lonning, After Oslo, pp.59 – 76,p. 67.*

(٢) *Plo Peace Talks follow up Committee, Statements on ninth round of Arab Israeli Peace Talks, Tunis, May 17, 1993, reprinted in Journal of Palestinian Studies, 23 (1), 104 – 24.*

(٣) يوجد ملخص جيد لهذا الأسلوب من النقد منشور في:

New York Times, Editorial A Faltering Mideast Peace, January 15, 1998.

(٤) كلمة ألقيت فى ١٥ سبتمبر، ٢٠٠٠.

(٥) *Sara Roy, "The Seed of Chaos, and of night", The Gaza Strip after the agreement; Journal of Palestine Studies, 23 (3): 85 – 98.*

(٦) المرجع نفسه.

(٧) *Text of Camp David Accord, Sept. 17, 1978, Framework, Section A.*

(٨) جزئيًا كان هدف الليكود بالتحديد هو إضعاف قبضة حزب العمل الذى سيطر تاريخيًا على الشبكة الممتدة لمصالح الدولة، ولكن أيديولوجيًا كان من المهم لصناع سياسيات الليكود أن يوثقوا علاقاتهم برجال الاقتصاد الأمريكى، أمثال ميلتون فريدمان وآخرين من أعضاء مدرسة شيكاجو الذى رسموا سياسة تاتشر وريجان والعديد من دول العالم النامى (خاصة أمريكا اللاتينية) خلال ١٩٧٠ و١٩٨٠، وسوف نستعرض تفاصيل هذا التحول فى الفصل الذى يناقش اقتصادات أوسلو.

(٩) سرعان ما أصبح واضحًا أن أحد الدوافع وراء الاحتلال كان لضمان انتخاب الرئيس المسيحى الودود بشير الجميل الذى كان سيوقع على اتفاقية سلام مع إسرائيل.

(١٠) على الرغم من العنف والعدد المحدد للجنود الإسرائيليين الذين جرحوا أو قتلوا وأيضًا المظاهرات الجماعية ضد الحرب الدائرة (قاد المظاهرات أكثر من ٤٠٠٠٠٠ ألف فى تل أبيب مطالبين "بالسلام الآن" فى سبتمبر ١٩٨٢)، أصبح الاحتلال أمرًا عاديًا. وبعد ١٥ عامًا من احتلال الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، استطاعت إسرائيل أن تحتل أراضى أخرى بدون تأثير كبير على نواحى الحياة الوطنية.

(١١) هذه المقولة المعروفة نقلت عن جون كيفنر في:

New York Times, January 20, 1988, and by Gene Frankel in the Washington Post the next day.

(١٢) *Helena Londhom Schulz, The Reconstruction of Palestinian Nationalism (Manchester: Manchester University Press, 200), Especially Ch. 3.*

(١٣) *The Intifada, Middle East Report, Updated, Available at, www.merip. Org/Palestine – Israel – Primer – html.*

(١٤) *Yossi Sarid, Let them look for me, Ha'aretez, August, 17, 1990.*

(١٥) أفضل شرح لهذه الفترة منشور في:

Savir, The Process, and Mankovsky, Making Peace with the PLO.

(١٦) *Ahmed Qurei, Alriwatah al Filastiniyah al – Kamilah lil – mufawadat – min Oslo Ila Kharijat al tariq: 1 – mufawadat Oslo, 1993.*

The Complete Palestinian Account of the Negotiation – From Oslo to Road Map: 1- Oslo Negotiations, 1993 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 2006, pp. 211 – 24).

(١٧) *Edward Said, The Morning after, London Review of Books, October 21, 1993.*

(١٨) حدث أول هجوم انتحارى من قبل حماس فى السنة السابقة لذلك عندما وضعت قنبلة فى سيارة عند استراحة فى وصلة ميحولا، ولكن بسبب وجود السيارة بين حافلتين قتل قائد السيارة وأحد الفلسطينيين كان يعمل فى هذا الوصلة.

(١٩) *Helena Lindholm Schulz, one year into self – Government Perceptions of the Palestinian Political Elite (Jerusalem: PASSIA, 1995).*

(٢٠) *Ze'ev Schiff, What did Rabin Promise the Syrians Ha'aretz Agust 29, 1997.*

(٢١) *Bishare, Palestins, Israel, p. 66 (Full Citation, p. 211).*

(٢٢) حديث مع الأستاذ سليم تمارى يونيه ٢٠٠٧، انظر أيضا جميل هلال:

The effects of Oslo Agreement on the Palestinian Political System in Giacaman and Lonning, After Oslo, pp. 121 – 45; p. 127.

(٢٣) *Nils Butenschon "The Oslo Agreement: From the white House to Jabl Abu Ghneim, in Giacaman and Lonning, After Oslo, pp. 16 – 44; p. 16.*

(٢٤) *Fattah Central Committee member Muhammad Ghunaym, Interviewed in al Sharq al Awsat, September 24, 1997, In the Same Issue, Senior.*

(٢٥) *Rema Hammami and Jamil Hilal, An Uprising at a Crossroads, Middle East Report, 219, Summer, 2001*

تحليل المضمون للتليفزيون الفلسطينى تم بواسطة الكاتب من خلال رحلات للعمل فى الأراضى المحتلة عام ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩، لنقد الولايات المتحدة، انظر صحيفة القدس نوفمبر ٣ و٥/١٩٩٧، وكذلك صوت فلسطين، سبتمبر ١٩٩٧.

(٢٦) أثناء الاستفتاء الذى أجرى خلال هذه الفترة تبين أن نحو خمس السكان كانوا يؤيدون التفجيرات الانتحارية غير أن أغلبهم كانت لديهم أسباب أيديولوجية بدلاً من الشعور بأنه لا يوجد أى خيار آخر للضغط على إسرائيل من أجل تنفيذ اتفاقياتها.

(٢٧) *Arafat Quoted in Al – Ayam, Nov. 16, 1998; Mahmoud Abbad Quoted in Sha'ab, Sept. 14, 1998; Ahmed Qurei, Quoted in Al Ayyam, Sept 13, 1998. Also see al, Quds, OCT 20,1999.*

(٢٨) *Foundation for Middle East Peace, 'Extraordinary increase in settlement construction as diplomacy falters,'settlement report*

29-UNESCO, Program for Co – operation for the west Gaza, Sept 1997, Reprinted in the Journal of Palestine Studies, 27 (2): 137 – 64 ; 142.

(٢٩) *Human Rights Watch, Palestinian Self – Rule areas under the PA, New York, Sept, 1997.*

(٣٠) *Ha'Aretz Poll, Published Auguse 21, 1998, Hemrew Edition.*

(٣١) *Jordon Times, June 23, 1999; Jerusalem Times, June 25, 1999.*

(٣٢) *Robert Malley and Hussein Agha, Camp David: the Tragdy of errors, New York Review of Books, 48 (13) August 9, 2001.*

(٣٣) *Benny Morris Camp David and After: and exchange 11, An Interview with Ehud Barak; New York: Review of Books, June 13, 2002.*

(٣٤) *Yigal Carmon and Alumia Solnik Camp David and the Prospects for a Final Settlement, Part 1: Israeli, Palestinian, and American Positions, MEMRI Inquiry and Analysis, 35, August 4, 2000.*

(٣٥) شاركت الإدارة ككل، آراء عرفات وطبقًا لمالي وأغا قال كلينتون لباراك فى يونيو "أريد أن أفعل ذلك، ولكن ليس تحت ظروف من شأنها أن تجهض أوسلو" كما حث باراك على أن يضع نفسه فى مكان عرفات ليبدأ خطوات من شأنها أن تحرك المفاوضات.

(٣٦) *Swisher, The Truth about Camp David, p. 262.*

(٣٧) *Beilin, Touching Peace, p.187.*

(38) Ben – Ami, Scares of war, pp.206 – 226, 254, Beilin, Touching Peace, p.55.

(٣٩) قريع "الرواية الفلسطينية"، فصل ١٦ – ١٨ يناقش فيه الآليات التى أنتجت "الاعتراف المتبادل" وغير المتكافئ من وجهة النظر الفلسطينية.

(٤٠) المرجع نفسه، ص(٢١١ – ٢٢٤)، ص٣٤٦.

(٤١) *Munir Shafia, DSL 01 Waz, Al – Massar Wa Al Mal (London : 1997).*

(٤٢) *Azmi Shi'aybi, Kalil Shikaki, A Window on the Workings of the PA: an inside View, Journal of Palestine Studies, 30 (1): 88 – 97; 88 – 9, 91, 95.*

(٤٣) *Malley and Agha, Camp David The Tragedy of errors Also See Their The Palestinian – Israeli Camp David Negotiations and Beyond Journal of Palestine Studies 31 (1) : 62 – 83.*

(٤٤) فى اجتماع بواشنطن طلب فريق المفاوضين الفلسطينيين دينيس روس، أن يحث باراك على عدم السماح بالزيارة (واشنطن بوست، سبتمبر ٢٨).

Reported in Peace Monitor, Journal of Palestine Studies, 30 (2): 191 – 217.

(٤٥) *Al Ayyam, Nov. 25 – 28, 2000.*

(٤٦) *Press Release From Barak's Media Advisor, Israeli Ministry of Foreign Affarirs, Feb, 8, 2001.*

(٤٧) انظر حوارات مع أحمد قريع، نبيل شعث وآخرين من كبار المفاوضين فى الأيام والقدس، يناير ٢٨ – ٣٠ – ٢٠٠١.

(٤٨) *Palestine in Review – This was 2001 (Jerusalem: PASSIA, 2003).*

(٤٩) *Chronology: 16 Feb – 15 May, 2001, Journal of Palestine Studies, 30 (4): 172 – 93.*

(٥٠) *Documents and Source Material, Journal of Palestine Studies, 30 (4): 143 – 71; B'tselem, Statistics on deaths during the intifada updated regularly at <www.btselem.org/english/statistics/casualties.asp.>*

(٥١) *Hammami and Hilal, An uprising at a crossroads Helena Lindholm Sheulz The ual – Aqsa Intifada, as a result of politics of transition, Arab Studies Quarterly, Sept. 2002.*

(٥٢) تقرير مراقبة حقوق الإنسان موجود على:

<http://hrw.org/reports/2002/israels3/israel0502-01. htm#p49_1774.>

(٥٣) *Edward Cody, "unnoticed Nablus" may have taken West Bank's Worst hit Washington Post, May 21, 2002.*

(٥٤) أثنى الرئيس بوش على خطة رئيس الوزراء شارون، نص المؤتمر الصحفى مع الرئيس بوش وأرئل شارون، أبريل ١٤، ٢٠٠٤:

www,whitehouse.gov/new/releases/2004/04/20040414,40html

٣- لا أرض لا سلام:

(١) *Baruch Kimmerling, Zionist and Territory: The Socio – Territorial Dimension of Zionist Politics (Berkley: Univ. of California Press, 1983).*

(٢) جيدر بالذكر، رغم كل شيء، أنه فور حدوث معجزة ١٩٦٧، كانت حكومة حزب العمل ورئيس وزرائها ليفى أيشكول على استعداد لإعادة الأراضى المحتلة للأردن ومصر فى مقابل السلام والاعتراف الرسمى (مرتفعات الجولان المجاورة مثل القدس لإسرائيل)، كانت خارج نطاق المفاوضات حتى فترة أوسلو: رفض ناصر، بكلمة "لا" ثلاث مرات (لا مفاوضات، لا اعتراف، لا سلام) جعلهم على استعداد لطرح هذه الفرضية.

(٣) *Dror Etkes, Hagit ofran Peace Now Settlement Watch Team, Breaking The Law in The West Bank, Oct. 2006, p.15.*

شهدت قضية ألون مور ١٩٧٩ حظر مجلس القضاء الأعلى الإسرائيلى مصادرة الأراضى من أجل أغراض عسكرية، وذلك باعتباره أساسًا لمصادرة الأراضى المملوكة للفلسطينيين وإعطائها للمستوطنين.

(٤) نص القرار ٢٤٢ من أجل إقامة السلام الدائم القائم على العدل فى الشرق الأوسط، ويتحقق ذلك عن طريق تنفيذ المبادئ الآتية: انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى المحتلة فى الصراع الأخير، وإنهاء كل ادعاءات النزاع واحترام حقوق كل دولة فى العيش بسلام فى ظل حدود آمنة ومعترف بها.

(٥) *Graham Fuller, Is Shamir Irrelevant? Both Sides know that hand for peace is inevitable, Washington Post, Oct. 27, 1991.*

(٦) *Ze'ecschiff, Oslo may be dead but occupations is not the solution, Ha'aretz on line English edition, Nov. 24, 2000.*

(٧) *Geoffry Aronson Settlement Monitor Journal of Palestine Studies, 29 (2): 135 – 42.*

(٨) كان بن جوريون هو صاحب فكرة تحقيق السيادة على أى جزء من الأراضى الفلسطينية، ثم استخدام ذلك بوصفه مرحلة مصيرية لتنفيذ حلم الصهيونية الكبير عن طريق المعدل الكبير لمشروع بناء المستوطنات الذى بدأ بمجرد وصول الليكود للحكم فى ١٩٧٧.

(Qouted in Berr Ami Scars of War, p. 24).

(٩) *Jonathan Rynhold, Re conceptualizing Israeli Approaches to land for peace and the Palestinian question since 1967: Israel Studies, (6) (2) 33 – 52.*

(١٠) على خلاف القادة الإسرائيليين فى تلك الفترة، ولد ألون فى فلسطين، ولذلك كان إدراكه لجغرافية البلد غير محدود.

(١١) *See executive summary for land Grab, available at www.btselem.org, English/Publications/Summaries/200205_Land_Grab.asp.*

(١٢) *See Diaframl and Zin Bt Selem, Land Grab, p. 19.*

(١٣) *Jackson Diehl Jewish Settlement grow in occupied Territories: Israel allows communication to expand Washington Post, June 23, 1990, p. A 19.*

(١٤) والحق أن بن فينيستى فهم ذلك قبل عقد من الزمان. فى ١٩٧٩، عندما جادل بأن المستوطنات قد أخذت ظاهريًا صفة الدوام. وبدأت العملية بعد ١٩٦٧، تأخذ شكلاً أقوى يوضح بأن الإدماج قد تخطى نقطة اللاعودة. انظر بن فينيستي:

The West Bant, Data Base Project, p. 67.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) *Jackson Diehl, West Bank's hidden housing boom; government screen obscures Vast Jewish Settlement Program, Washington Post, January, 29, 1992, p A1.*

عدد قليل فقط من الصحفيين الفطنين هم الذين قالوا: إن عملية الاستيطان سوف تحكم على الشعبين بالصراع الدائم. انظر:

Deborah Horan, The Promised Land Grails: Israel Wast Bank, Washington Monthly, May 1993.

(١٧) *Fattah Higher Organization – al Committee Summary of Meeting, on Voice of Palestine, Sept. 27, 1993.*

(١٨) *Geoff Aronson, Israeli government Adopts Policy of Accommodating Settlers, Settlement Report, 6(1), Jah, 1996.*

(19) Maxsinger and Michael Eichenwald, Making Oslo Work, Mideast Security and Policy Studies, 30, Feb 1997.

(20) Roni Shaqed and Oron Me'iri, PPSS Denis Connection with Land Dealers Murder. Yediot Aharonot, May, 22, 97, PA Security Officials arrest three more land Settlers, AFA, May 24, 97, al Ayyam, Dec. 8, 1997.

(21) Israel Land Confiscations reportedly Continue Alquods, Nov. 11, 1997.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) *Clyde Habermann, Israel Orders Tough Measures against Militant Settles, Arafat dimisses Rabin's moves as Hollow, New York Times. Feb. 8, 1994, p. A1.*

(٢٤) معلومات الفقرات الثلاث الأخيرة نقلاً عن:

Voice of Palestine, March 25, 1997; Sa'ev Erakat, Interviewed on Koly Isra'el radio new April2, 1997. voice of the Arabs radio program, June 22, 1997, al Quds, Aug. 11, 1997 and Sept 23, 1997. Voice of Palestine Sept25, 1997: Koly Israel Radio Jaer 19, 1998; Abbas Zaki interviewed in as Shaaq al Awsat, Febs. 1998, Ol Quds, April 30, 1998

أما بخصوص مقاومة التوسع فى مستوطنة أفراطا جنوب بيت لحم انظر:

Faisal Husseini Quoted, Jordon T.V. Network, June 22, 1998.

Palestinian Cabinet Secretary General Ahmad Abd-al Rahman, Quoted on voice of Palestine Radio News, Voice of Palestine, June2, 1998 and on MENA news, Cairo, June 16, 1998.

(٢٥) قيلت هذه العبارة للمستوطنين فى نوفمبر ١٦، ١٩٩٨ ونقلها جيفرى ألون في:

Settlement Report 9(1) Jan/Feb, 1999.

(٢٦) يشمل ذلك ٢% من مساحة الضفة الغربية فى منطقة "جـ" والتى أصبحت جزءاً من المنطقة "ب" بعد ذلك و ٧,١ %من منطقة "ب" تم نقلهما إلى المنطقة "أ".

(٢٧) *Quotted in Aronson, Settlement monitor, pp. 128 – 38.*

تم توثيق الزيادة المطردة لنشاط الاستيطان فى تقرير خاص أصدره بيت الشرق (المقر غير الرسمى لحكومة فلسطين فى شرق القدس)، الذى كشف عن وجود ١٢ مستوطنة إسرائيلية جديدة، و٨ مستوطنات تم إنشاؤها فى المناطق الصناعية بالإضافة إلى إنشاء أربع طرق متقاطعة جديدة للمستوطنات. التى كما سوف نرى فيما بعد كيف كانت مهمة لتوطيد إحكام إسرائيل قبضتها

على تلك المناطق (انظر التقرير السنوى الصادر عن وسائل إعلام القدم ومركز الاتصالات، JMCC حول المستوطنات فى :

www.jmcc.org/media/reports/98/Jan/2b.htm

وذلك لمزيد من التفاصيل حول توسع المستوطنات فى تلك الفترة.

(٢٨) طبقاً لمكتب إسرائيل للإحصاءات فإن نسبة زيادة السكان منذ ١٩٥٥ حتى نهاية ١٩٩٨، كانت ٢٤,٨% بالمقارنة بنسبة ٦,٦% فى إسرائيل.

(٢٩) *Aronson, Settlement Monitor, pp. 135 – 42; p, 138.*

(٣٠) *Settlement timeline, Settlement Report, 9(6), November/ December 1999.*

(٣١) *Optical Illusion at Havat Ma'on (Ha'atetz, Nov 11, 1999.*

(٣٢) الدونم يعادل ثلاثة أرباع الفدان.

(٣٣) *See Bt Selem, Land Grails, p. 116.*

(٣٤) *Baruder Kra, Only the left can build Han Homa – and it is', Ha'aretz, February 6, 2000.*

(٣٥) *Barak's Record of Settlement expansion, Settlement Report, 10(2), March/April 2000.*

(٣٦) *Meron Rapoport, Har Joma neighborhood slated for absentee Palestinian Land, Ha' aretz, January 6 – 2008.*

(٣٧) *Salim Tamari, June 6: Jerusalem's Future: Sovereinty, administrationm and property claims, Information Bruf. 35, June 6, 2000.*

(٣٨) *Ibrahim Matar, Israeli Policy in Jerusalem: a Chronology of dispossession, Palestine – Israel Journal, 7 (3/4) 2000.*

(٣٩) *Us Believes Jerusalem Plan to Blur, Green Line Borders, Ha'aretz, June, 22, 1998.*

(٤٠) *Jeff Halper, The end of a viable Palestinian State, Catholic News Times, April 24, 2005.*

(٤١) *Sharon's West Bank Policy leaves little role for the PA, Settlement report, 15 (6), Nov./ Dec 2005.*

(٤٢) *Human Rights Watch, Israel Expanding Settlement in the Occupied Palestinian Territories, Dec 27, 2005: Peace Now, Summary – Peace Now, Settlement/ Outpost*

report 2006, Feb. 21, 2007; Tovah Lazaroff, Peace Now: Israel is building 3.000 new homes in west bank, Jerusalem Post, Feb 22, 2007.

(٤٣) *Settlers Force desertion of Yahun Village; Settlement Report, 12 (6), Nov./ Dec. 2002.*

(٤٤) *Geoffry Aronson, Sharon government Separation Plan defines Palestine's Provisional borders, Journal of Palestine Studies, 33(1): 139 – 47.*

(٤٥) *Fatah Centeral Committee member Sakhr Habash, Interviewed in al Sharq al Awsat, Oct 33, 1993.*

(٤٦) *Jeff Halper, The Matrix of Control, Media monitors, net, January 29, 2001.*

(٤٧) *Ahmed Queri, Interviewed in al – Quds – Al – Arabi, May 9, 1998, p. 6.*

(٤٨) *Jeff Halper, the 94 Percent Solution: a matrix of control, MER, 216, Fall 2000.*

(٤٩) *Eyal Weizman, the art of war: Deleuze, Guattari, Debord and the Israeli Defense Forces, Frieze 99, May, 2006.*

(٥٠) قدم جيف هالبر ملخصًا جيدًا لتلك الإستراتيجيات في– *The Key to peace: dismantling –the matrix of control.*

ICAHD Website,

<http://icad.org/eng/articles.asp?menu=68submenu=3>,2007

(٥١) للمزيد عن استخدام شارون المبكر لكلمة "كانتون" يمكن الرجوع إلى:

UZI Benziman. Sharon an Israeli Caesar (New York: Adama Books, 1985), p. 131.GF.Al-Ayyam,March26,1998.

(٥٢) *See discussions on the by pass roads in Al – Muntaqar al Faqri al – arabi/Arab thought Forum, Oct, 12, 2006.*

(٥٣) إن شبكة الطرق المتقاطعة والتى ربطت المستوطنات بالجدار ساعدت أيضًا فى حماية التحكم الإسرائيلى فى مصادر المياه التى تخص الفلسطينيين فى الضفة الغربية:

Jad Isac: Water and Palestinian – Israeli peace negotiations, Policy Brief, 4, August 19, 1999.

(٥٤) *Geoffr, Aronson "Mapping in the Future of Palestine, Journal of Palestine Studies, 30 (11) 136 – 43; See map. Onp. 138.*

(٥٥) *Jeff Halper, The Key to Peace: dismantling the matrix of control, Israeli Committee Against Home Demolitions, updated available at*

www.icalid.org/Eng/articles.asp.?menu=68submenu=37.

(٥٦) *See Peter Lager Quist : "Fencing the last sky: Excavating Palestine after Israeli's Separation Wall" Quds,spring 2005.*

International Court of Justice, Legal consequences of the contraction of a wall in the occupied Palestinian territory, July, 9, 2004, available at www.icj-cij.org/docket/files/13/1671.pdf

(٥٧) *PASSIA, Settlements and the wall: Preempting the two state Solution, Internet Version, Jerusalem, 2004 available at : www.Passia.org/publications/bulletins/settlements2004.*

(٥٨) *Salim Tamari, interviewed by Elizabeth Franswoth, the news hour with Jim Lehrer, Feb, 2004.*

(٥٩) *PASSIA, Settlements and the Wall.*

(٦٠) الوضع فى أبوديس يشبه تماما الوضع فى معظم القرى الصغيرة فى القدس ويعكس علاقة القدس الشرقية بباقى الضفة الغربية كما وصفه عمر كماري، الأردن: الفصل فى القدس العربي: المنفى الثلاثى للشعب الفلسطيني

(٦١) *The Separation wall in Arabs Jerusalem the Third Exited for the Palestinian People, Hawaliyat Al Quds, Spring, 2006.*

(٦٢) *Queri, al Riwayah al Filastinihah, al Kamila, Vol2, p. 358.*

(٦٣) *Benvenisti, The West Ban Data Base Project, p.70.*

(٦٤) *Ibid, pp. 70 – 7.*

(٦٥) *Pierre van den Berghe, Race and Racism (New York: John Wiley & Sons, 1967, p. 29.*

(٦٦) *Kenneth P. Civkery, Herren Volk, Democracy and egalitarianism in south Africa and US South, Comparative Studies in Society and History 16 (3): 309 – 28.*

(٦٧) بنفس درجة الأهمية لأن اضطهاد الفلسطينيين يستند فى جذوره إلى اعتبارات الأرض والقومية أكثر منه على التحامل العنصري. وفكرة تجنب أى اختلاط فعلى أو جسدى لا تعتبر ذات أهمية.

(٦٨) فعلاً، تعتبر إسرائيل حالة فريدة من حالات الاضطهاد العنصرى. ذلك لأنها تتبع أحد المبادئ الأساسية التى اتبعتها جنوب أفريقيا الأولى تجريد الفلسطينيين من حق المواطنة

وإجبارهم على العيش فى كانتونات محاطة بأرض بيضاء محكمة، ورغم ذلك فإن الاضطهاد يستند إلى القومية وملكية الأرض أكثر منه إلى الهوية العرقية التى كانت أساس التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا والعديد من قوانينها الشهيرة وأيديولوجياتها.

(٦٩) *Oren Yiftachel, Neither two states nor one: the disengagement and creeping Apartheid in Israel/Palestine Arabs World Geographer/ Le Geographe du monde arabe, 18(3): 126.*

(٧٠) المرجع نفسه، ص"١٢٥ – ١٢٩".

(٧١) المرجع نفسه، ص"١٢٥ – ١٢٩".

(٧٢) *Yiftachel, Ethocracy.*

٤ – اقتصاديات الفشل

(١) فى حوار أجره وليد العمرى مع شيمون بيريز على قناة الجزيرة أغسطس ٢٤، ٢٠٠٧، وقبل عام فى (*Jerusalem*) كان هناك حوار مع بيريز جيروزاليم بوست وطرح سؤال عما إذا كان يتعين على بيريز أن يتحدث مع حماس حول خطته الاقتصادية وكانت إجابته بسيطة وحاسمة: "لا"، وكان واضحًا أن هناك أصواتًا كان لا تحتاج منه إلى تورية.

Jerusalem Post interview May 6, 2006.

(٢) بالفعل، قبل عام نشر مركز بيريز للسلام تقريرًا يوضح بأنه على الرغم من الانتفاضة والحرب الدائرة، فإن رجال الأعمال من الطرفين ما زالوا يعتقدون بوجود مساحة للعمل معًا ووجود احتمالات هائلة للتعاون الاقتصادى وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية.

Peres Center For Peace, Press Release, Dated December 31, 2006.

(٣) أكثر من ٧٥% من واردات و٩٥% من صادرات الضفة وغزه كانت تتضمن التعامل مع إسرائيل، بينما لا توجد تجارة مستقلة بين الفلسطينيين وأى دولة أخرى.

(٤) *Bishara, Palestine/Israel,p.118.*

(٥) انظر عادل سماره، "الاقتصاد الفلسطينى وعملية السلام"

The Palestinian economy and the Peace Process, Kana'ah, 1999, 96 : 39 – 67.

(٦) *Female bomber, 68, wounds 31DF troops, Jerusalem Post, Nov 23, 2006.*

(٧) *Central Zionist Archives (CZA), S25/5936, minutes of may 16, 1940, meeting of representatives of Jaffa's Jewish neighborhoods with officials from Tel Aviv.*

اجتماع ممثلى يافا والأحياء اليهودية مع مسئولين من تل أبيب، المذكرة عنوانها:

الأحياء اليهودية داخل حدود "تل أبيب" ولكن ذلك يعتبر خطأ، لأن الموضوع هو الأحياء اليهودية المجاورة ليافا وعلاقتها بتل أبيب.

(٨) طبقًا لعساف رازين، وهو رجل اقتصاد عمل لمدة قصيرة مستشارًا اقتصاديًا لحكومة إسرائيل تحت حكم إيرليش فى ١٩٧٩ كما يصفه العنوان:

Biographical note on Corneille University's Website from Nov. 2006.

(٩) سرعان ما أصبحت إسرائيل حالة متطرفة لدولة مثقلة بأعباء كثيرة وعاجزة عن تخليص نفسها من حالة الركود والتضخم المستمر.

Contradiction of economic reform in Israel, Middle East Report, Summer 1998, pp.30 – 33, 41.

(١٠) *Stanley Fischer, The Israeli Stabilization Program, 1985 – 86, American Economic Review, 77(2): 275 – 8.*

(١١) *Michael W. Klein, Studying Text: a Gemara of the Israeli Economy, NBER, May 6, 2005, pp. 25 – 33.*

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) *Jonathan Nitzan From war profits to peace dividends the new political economy of Israel Capital and Class, Autumn 1996.*

(١٤) *Jonathan Nitzan and Shimshom Bichler Israel's roaring economy, unpublished paper, June 2007.*

(١٥) *Roni ben Efrat the first post Zionist war challenge, 99, sept/oct. 2006.*

(١٦) *Bisharer, Palestine/ Israel.*

(١٧) تصف سارة روى بدقة عملية تقويض التنمية بأنها مفتعلة ومنظمة، ضد اقتصاد أصيل تهيمن عليه قوى محتلة، وتميز بينه وبين الاقتصاد النامى السائد فى دول العالم الثالث، الذى تحدده نيّات القوى المحتلة، وكذلك تبعات سياساته.

Roy, The Gaza Strip.

(١٨) *Official of the Tel Aviv Labor exchange quoted in Aushalom Kaveh, The Histadrut and discrimination, Journal of Palestine Studies, 12(4): 185 – 7.*

(١٩) *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Israel OPT: House of demolitions cause Palestinians to leave Village, February 21, 2008; Samara, the Palestinian economy, pp.39-56.*

(٢٠) *World Bank, Long term policy options for the Palestinian economy.*

البنك الدولي: (خيارات سياسة طويلة المدى بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني):

(Washington, D.C: World Bank, 2002), p. 72.

صعوبة البيئة الاقتصادية وذلك بسبب انعدام الثقة، حقوق الملكية، التمويل والشفافية، كل ذلك أثر سلبًا على الاستثمار فى الأنشطة المتزايدة.

(٢١) *Pappe, A History of Modern Palestine, pp. 232 – 4.*

(٢٢) *Adel Samra, Globlization, The Palestinian economy and the peace process, Journal of Palestine Studies, 114: 20 – 39; 32.*

(٢٣) *Quoted in Guy Ben – Paut, Between Power and Hagemony: Business communities in peace processes, Review of International of studies, 2005 (31): 325 – 48.*

(٢٤) *Beilin, Touching Peace, p. 128.*

(٢٥) *Bishara, Palestine/ Israel.*

(٢٦) *Shimon Peres, The New Middle East (New York: Holt 1993), pp. 44 – 50.*

(٢٧) *Shimon Peres, Speech before the united Nation, Sept 29, 1994.*

(٢٨) رغم تبنى الجيش خطة سادان من أجل التحكم فى التنمية المحلية الفلسطينية عارض مجتمع رجال الأعمال ذلك ربما خشية أن يفقدوا سوقًا موقوفة عليهم.

(٢٩) *Salim Tamari, Who rules Palestine, journal of Palestine Studies, (4), 102 – 13, 104.*

(٣٠) *Beilin, Touching Peace, p. 166.*

(٣١) كما ورد فى تقرير لصحيفة ها آرتس، أدركت المخابرات أن العمل فى إسرائيل يعتبر أحد المكونات الأساسية بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى.

(٣٢) *Samara. Globalization, pp. 20 – 29, p.21.*

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) *World Bank Developing the occupied territories and investment in peace (Washington, DC: World Bank, 1993): See, Inter alia, pp.7, 58.*

(٣٥) *Jennifer Olmstead, Thwarting Palestinian development, Middle East Report, 201: 11 – 13, 18.*

(٣٦) *Brynen, A Very Political Economy.*

(٣٧) *Diwan and Shaban, Development Under Adversity.*

(٣٨) *Steven Baunett el al., The Economy of the west bank and Gaza Strip, Recent experience, prospects, and challenges to private sector development, Washington, DC: IMF, 1998.*

(٣٩) *Salem Ajluni Palestinian economy and the second Intifada, Journal of Palestine Studies, 32(3): 64 – 73.*

(٤٠) من بين أكثر التقارير تفصيلاً التغذية بين أطفال الضفة الغربية وقطاع غزة، فى السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى ذلك التقرير المقدم من قبل منظمة كير "*Care*" الدولية وجامعة جونز هوبكنز بالتعاون مع جامعة القدس تحت عنوان "التقييم الغذائى فى الضفة الغربية وقطاع غزة". والذى نشر فى سبتمبر ٢٠٠٢ وهو موجود على موقع:

<

.> *www.reliefwebint/rw/rwb.nsf/AllDocsByUNIP/6a58b2b4/de887e2c1256ca8003800d0*

(٤١) *Karen, Pfeifer, the mercurial economics of the phantom Palestinian State, Dollars and sense magazine, January/February 2002.*

(٤٢) *Adel Samara.*

(٤٣) *Globlization, p.20, Gamil Hilal, The Palestinian elite, la Rivista del Manifesto, 28, May, 2002.*

(٤٤) *Robinson, Building a Palestinian state.*

(٤٥) *Jamil Hilal, building problematizing democracy in Palestine, Comparative Studies of south Asia, Africa and the Middle East, 23(1/2): 163 – 72.*

(٤٦) *Minister of Finance Muhamed Al – Nashashibi, quoted in Al – Ayyam, April 17, 1998; PA, Formulating Plan to reduce dependence on Israel, Jourdan Times, August 19, 1997, p.13.*

(٤٧) *Rex Brynen, The Dynamics of Palestinian elite formation, Journal of Palestine Studies, 24(3): 31 – 43.*

(٤٨) *Hawartani, interviewed on Kol Israel Radio, June 22, 1995; Queri, interviewed in La Vanguardio (Barcelona), Nov. 13, 1996; Nabil Sha'ath interviewed on voice of Palestine, June 16, 1998.*

(٤٩) *Sai'b Bamiyah, director of Palestinian Economic Ministry, interviewed in al-Sharq al awsat June2, 1997, p.13.*

(٥٠) *Al – Ayyam, May 12, 1998, Peres quoted in Ha'artez April 3, 1996; al Hayah – al Jadidah, August 23, 1997.*

(٥١) *World Bank, Long Term Policy options for the Palestinian economy, July, 2002.*

(٥٢) *World Bank disengagement, the Palestinian economy and the settlements (Washington DC: World Bank, June 2004, p.11).*

(٥٣) *World Bank: Two Years of Intifada, Closures and Palestinian economic crisis, report, March 5, 2003.*

(٥٤) *World Bank: Investing in Palestinian economic reform and development, report for the pledging conference, Paris, December 17, 2007; World Bank, Disengagement, the Palestinian economy, and the settlements, pp. 4 – 9.*

(٥٥) أجبر الكثير من التلاميذ الصغار الذين لا يتعدون السبع سنوات على اتخاذ الطرق الجانبية، وكانوا يتعرضون بصفة مستمرة للتحرش وربما للاعتداءات الجسدية من قبل جنود ملثمين، مما تتسبب كذلك في إصابة عدد من المراقبين الدوليين (الأمم المتحدة – مكتب تنظيم العلاقات الإنسانية (*OCHA*):

Humanitarian update, Nov. 2004.

(٥٦) *World Bank; Long Term Policy options for the Palestinian economy, pp. XIII – XIV.*

(٥٧) كما وصفه أول اجتماع للسلطة الفلسطينية في تونس، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤.

(٥٨) *Usher Palestine in crisis.*

(٥٩) *World Bank, Long Term Policy options for the Palestinian economy, p.XII.*

(٦٠) *Sebastian Dessus, A Palestinian growth History, 1968 – 2000, unpublished research, paper, World Bank, pp.3,5–6.*

(٦١) *Samir Huleileh, Restructuring Palestinian Israel relations: an interview, Palestine – Israel Journal of Politics, Economics and Culture, VI (3), 1999.*

(٦٢) *Interviewed in al – Sharq Al Awsat, June2, 1997, p.13.*

(٦٣) المرجع نفسه.

(٦٤) *Burhan Dajani, The September 1993 Israeli – PLO documents: a textual analysis, Journal of Palestinian development, p.13, also points to this articles importance.*

(٦٥) *Olmstead, Thwarting Palestinian development, p.13, also points to this articles importance.*

(٦٦) *Sara Roy, Development revisited: Palestinian economy and society since Oslo, Journal of Palestine Studies, 28(3): 64 – 82.*

(٦٧) النسخة الإنجليزية من الخطة موجودة على موقع:

www.israelipaletinian.og/treaties/hamas2006Platform.html

(٦٨) أصدرت الأونروا دراسة تشير إلى أن عدد الفقراء قد ازداد بنسبة ٦٤% فقط في النصف الأول من عام ٢٠٠٦:

(UNRWA, Prolonged crisis in the Palestinian territory recent socio – economic impacts, November 24 – 2006.

(٦٩) *Sara Roy, Development revisited, pp. 64 – 82, p.69.*

(٧٠) *UN Office for Humanitarian Affairs, Israel – OPT: Israeli experts Propose radical changes to west Bank closure regime, February 14, 2008.*

(٧١) *UN News centre, UN humanitarian Chief assess impact of closures on West Bank residents, February 16, 2008.*

(٧٢) *Akiva Eldar, UN: despite Israel's promises, West Bank barriers have increases Ha'aretz, January 22, 2008.*

(٧٣) *Leila Farsakh, Palestinian Labor Flows to Israel's Economy: a finished Story?, Journal of Palestine Studies, 32(1), 13 – 27; 19.*

(٧٤) *World Bank, Two years after London: restarting Palestinian economic recovery, Economic Monitoring report to the Adhoc Liaison Committee, September 24, 2007.*

Also see E.Ben – Ari andy Bilu (eds) Grasping Land: Space and place in contemporary Israeli Discourse and Experience (Stony Brook, NY: Sunny press, 1997).

(٧٥) *Amir Peretz, interviewed on Israel Television Channel 1, News, Nov.10, 1996.*

(٧٦) *Leila Farsakh Economic viability of a Palestinian state in the West Bank and Gaza Strip: is it possible without territorial integrity and severity?, MIT Electronic Journal of Middle East Studies, 1, May 2001.*

(٧٧) المرجع نفسه، ص١٥.

(٧٨) اتفاقية التجارة الحرة (*FTA*) عبارة عن اتفاقية بين بلدين أو أكثر يسمح بموجبها بتداول السلع بسهولة التى تنتجها كل بلد محليًا بسهولة.

(٧٩) استقدم بيريز مصطلح "السوق المشتركة" فى كتابة الشرق الأوسط الجديد" (ص٩٩).

(٨٠) *World Bank Stagnation or revival: Israeli disengagement and Palestinian economic prospects, Dec. 2001.*

(٨١) قدمت بسمه موماني تحليلاً مفصلاً للـ *Qiz*، وبرنامج التجارة الحرة بمنطقة الشرق الأوسط في :

A Middle East Free Trade Area: Economic inter dependence and peace considerate, The world economy, un indexed online version of forth coming article, July 2007.

(٨٢) *Peter Lagaquist, Privatizing the occupation: the political economy of an Oslo development project, Journal of Palestine Studies, 32(2): 5 – 20.*

(٨٣) *Paltrade and Peres Center, The Untapped Potential: Palestinian Israeli economic relations Policy options and recommendations, p.22.*

(٨٤) *Yusuf Mansour, Lessons from the Qiz in Jordan, Bitter lemons, 20(5), May 24, 2007.*

(٨٥) للمزيد من المعلومات عن تزايد الفقر في إسرائيل بعد ٢٠٠٨، انظر:

Higher old age pensions fail to halt poverty: a large number of wage – earners has fallen, below the poverty line, Globes, February 14, 2008.

للمزيد من المعلومات عن بؤس أحوال المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل انظر:

Sharon Roffe – Ofir, Report: Most Arabs below poverty line, Yediot Aharonot, February 16, 2008.

(٨٦) *Adel Samara, Globalization the Palestinian economy, and the peace process, Journal of Palestine studies, 114, winter 2000.*

(٨٧) المرجع نفسه.

(٨٨) *Adel Samara, The Palestinian economy and the Tawsiya peace process, Kan'an, 96 : 39 – 67: 40.*

(٨٩) خليل نخلة "أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستدامة

The Myth of Palestinian development: Political aid and Sustainable deceit (Ramallah: Muwatan, 2004).

(٩٠) تصف سارة روى عملية تقويض التنمية بأنها مفتعلة ومنظمة ضد اقتصاد أصيل تهيمن عليه قوى محتلة وتميز بينه وبين الاقتصاد النامي في دول العالم الثالث الذي تحدده نيّات القوى المحتلة وتبعات سياساته:

Roy, The Gaza Strip.

٥- الدين، الثقافة والأرض

(١) هناك عملان من أهم الأعمال التى تستكشف دور الإسلام وظهور المجالات الشعبية الإسلامية العامة فى تشكيل بدايات الحركات القومية وذلك فى أواخر القرن التاسع عشر هما:

Armando Salvator's Islam and the political discourse of modernity (London: Ithaca Press, 1998) and Michael Gasper, Abdallah Nadim, Islamic Reform, and Ignorant peasants: state – building in Egypt? Muslim traditions and modern techniques of Power, in Armando Salvator (ed.) Yearbook of the sociology of Islam, Vol.3 (Hamburg/New York: Lit verlag and transactions books, 2001).

(٢) تأسست أول منظمة "أصيلة" للإخوان المسلمين فى القدس عام ١٩٤٣:

(Hroub, Hamas, p.14).

كان القسام فى الحقيقة سورى الموطن وتبنيه للقضية الفلسطينية شكل بداية تيمه متكررة وهي: الدور البطولى للعرب المسلمين غير الفلسطينيين فى القضية الفلسطينية.

(٣) *Haroub, Hamas, p. 27.*

(٤) *Ibrahim Maqadima, Ma'alim Fil Tariq Ila Tahrir Filastin (Gaza: Aleem Institute, 1994) pp. 254 – 5; cf. Hroub Hamas, p. 28.*

(٥) *Mishal and Shela, The Palestinian Hamas, Ch2.*

(٦) المرجع نفسه، فصل ٢.

(٧) للمزيد مناقشة حول دعم إسرائيل للحركة الإسلامية ١٩٧٠ و ١٩٨٠ انظر:

Robert Derfuss, Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam (New York: Metropolitan Books, 2005, pp. 195 – 200).

(٨) *Milton Edwards, Islamic Politics in Palestine, p. 104.*

(٩) المرجع نفسه، ص ١٣٤.

Shaykh Awwad of the Mujamma quoted in Ibid, p. 109.

(١٠) يمكننا تفسير ذلك بأنه يعلن بوضوح أن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية عديم الفائدة ويؤكد بأن استبدالها بحكومة مؤقتة حقيقية كان بديلاً مخلصاً لكل من المبادئ القومية الفلسطينية والمعتقدات والقيم الإسلامية.

(١١) *HAMAS – The Islamic Resistance Movement, IDF Spokesman Briefing, January 1993: available at: www.fas.org/irp/world/para docs/930100.htm.*

(١٢) *Associated Pressm Hamass Secretive military branch reveals its structure: details attacks in bid to get credits for Gaza pullout, September 4, 2005.*

(١٣) يرأس محمود الزهار حماس فى غزة، ويعتبر شديد التطرف، بينما يرأس حسن يوسف حماس فى الضفة الغربية، وكان يشغل من قبل منصب رئيس جناح الزكاة فى جامعة القدس، وتحدث علانية عن إقامة هدنة مع إسرائيل.

(١٤) *Bradley Burston Background/Hamas Vs. Abbas: The Lethal Wild car, a profile, Ha'aretz.com,undated.*

(١٥) *Council on foreign relations, Hamas, June 8, 2007.*

(١٦) وعلى الرغم من أننى عندما كنت أزور غزة، (قبل اغتيال الشيخ ياسين فى ٢٠٠٤). كنت أمر بمنزل الشيخ ياسين كأحد المعالم الرئيسية المحاطة بالمبانى المهدمة من جراء المحاولات المتكررة لاغتياله، وكنت أرى نجمة داود مرسومة على الأرض، لكى تكون بمثابة رمز لانتصار السائقين الذين يمرون فوقها.

(١٧) *Hamas Leaflet, undated Catalog Number HMSOL, Jean Francois legrain, Les Voix du Soulevment Palestinian, 1987 – 1988 (Cairo: CEDEJ, 1991), p.12.*

(١٨) *Lindholm Schulz, The Reconstruction of Palestinian Nationalism, p.151: CF Milton Edwards, Islamic Politics in Palestine, Interalia, pp. 185, 207.*

(١٩) *Ahmad Hamas, p.11 (Full Citation, p.213).*

(٢٠) *Musa K. Budeiri, The Nationalist dimension of Islamic movements in Palestinian Politics, Journal of Palestinian studies, Review essay, Spring 1995, 24(3): 93.*

Hamas Covenant, Clauses 6, 9 and 12. CF. Meir Litvak, The Islamization of Palestinian Identity: The Case of Hamas, Moshe Dayan Center, *www.dyan.org/d&a-hamas-litvak.htm.*

(٢٢) *Katrina Kinnvall, Globalization and religious nationalism: Self, identity, and the search for ontological security, Political Psychology, 25(5): 741 – 67.*

(٢٣) *Mishal and Shela, The Palestinian Hamas, Preface.*

(٢٤) *Islamic Jihad Pamphlet quoted in Milton Edwards, Islamic Politics in Palestine, p.118.*

(٢٥) *Hamas Leader, quoted by Hatina, Islam and Salvation in Palestine, p.19.*

(٢٦) *Hamas Leaflet, undated, catalog number HMS 18, in Legrain, Les Voix du Soulevement Palestinien, p.159. Also see the Hamas Charter, Article 28.*

(٢٧) *Sheikh Hamad Bitawi, interviewed by Ahmad, Hamas, p.109.*

(٢٨) *Hamas Leaflet dated 23 February, 1988, entitled Full Strike Against the new American Plot*

(إضراب شامل في وجه المؤامرة الأمريكية الجديدة).

(٢٩) *Former Head of the Hamas Political bureau Mussa Abu Marzouq, interviewed by Hroub, Hamas, pp. 44 – 5.*

(٣٠) *Sheikh Hamad Bitawi, interviewed by Ahmad, Hamas, p.109.*

(٣١) من أجل مناقشة مفصلة لتجربة الاختراق كجزء أصيل من تجربة الاستعمارية الأوربية انظر: ليفن، *Overthrowing Geography* ، الفصل ٢.

Levine, Overthrowing Geography, ch2' Timothy Mitchell, Colonizing Egypt (Berkeley: University of California Press, 1991), p. 126.

(٣٢) *Hamas, Leaflet nu. 82, dated 18 August, 1988.*

(٣٣) *Hamas Introductory memorandum, Contained as Appendix, doc.3, In Hroub, Hamas (Full Citation), p. 213.*

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) *Sheikh Ahmed Yassin, quoted in Hroub, Hamas, p. 62.*

(٣٦) *Hamas Introductory memorandum, undated, in Hroub, Hamas, p. 292.*

(٣٧) عند البحث فى شبكة المعلومات بهدف تغطية أى موضوع حول التفجيرات الانتحارية، ستجد أن القصة فى كل مرة لها نفس الشروط – المبررة والشرعية – أن حماس تستخدمها لكى تعلن مسئوليتها عن هذه الأفعال.

(٣٨) من أجل مناقشة جيدة لدراسة الجذور النفسية للتفجيرات الانتحارية المرتبطة بحماس، انظر إياد السراج وليندا بتلي:

Suicide bombers: dignity, despair, and the need for hope, Journal of Palestine Studies, 2002, 31(4): 71 – 6.

(٣٩) مقابلة أجراها الكاتب (مارك ليفين) مع أحد كبار النشطاء السياسيين لحماس فى سبتمبر ٢٠٠٣.

(٤٠) *Khaled Meshal, interviewed by Alex Van Buren, La Repubblica, April 27, 2006.*

(٤١) مقابلة أجرها الكاتب (مارك ليفين) مع غازى عابد فى مكتبه بغزة سبتمبر ٢٠٠٣، وكان يشغل وقتها منصب رئيس تحرير جريدة الرسالة.

(٤٢) أبو عمر البغدادي، قائد تنظيم القاعدة الإسلامية فى العراق (*ISI*) ١٤ فبراير، ٢٠٠٨ فيديو مرسل على شبكة الحسبة:

www.memri.org/binarticles.cgi?page=arhives&Area=sd6ID=sp184508.

(٤٣) معلومات عن العنف داخل الأقصى أثناء الانتفاضة انظر :

The battle within Ha'artez, January 18, 2007.

(٤٤) *Quoted in Mohamed Daraghmeh, Associated Press report on the clashes June 21, 2007.*

(٤٥) *Hamas and Fatah trade fire in power stuggle, Guardian – co. U.K, December 15, 2006.*

(٤٦) *Mahmoud Abbas quoted in El Hayat, November 26, 2002.*

(٤٧) *Ehud Spinzak, Gush Emunim the politics of Zionist Fundamentalism in Israel (Washington DC: The American Jewish Committee, 1986) Also see Robert Friedman Zealots for Zion (New York: Random House, 1992).*

(٤٨) *Samuel C. Heilman, the visions from the Madrases and Bes Medrash: Some Parrallels between Islam and Judaism. Bulletin of The American Academy of Arts and Sciences, 49 (4): 6 – 37.*

(٤٩) *Ian Lustick, For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel (New York: Council on Foreign Relations, 1988), introduction. Early analysis of Gush Emunim is Kevin A. Arruch, Traditionalizing Israel nationalism: The development of Gush Emunim, Political Psychology (1): 47 – 57. For the basic writings of cook, see A.Y.Cook, Orot (Lights) Jerusalem: NP, 1950).*

(٥٠) *Ehud Sprinzak, Gush Emunim: The Tip of iceberg, Jerusalem Quarterly, 21, Fall 1981, web archive.*

(٥١) يوجد ملخص جيد لتاريخ الحزب على:

<www.mafdal.org.il/default.asp.>

(٥٢) يوجد شرح مفصل لخطة مولدت باللغة الإنجليزية والعبرية على:

www.moledet.org.il/english/

(٥٣) *Israel Shahak and Norton Mezvinsky, Jewish Fundamentalism in Israel (London: Pluto Press, 1999) Ch.s, Online Version without pagination.*

(٥٤) أفضل تحليل باللغة الإنجليزية للحوارات الدينية حول مقتل رابين يوجد في:

Michael Karpin and Ina Friedman's Murder in the name of god: The plot to kill Yitzham Rabin (New York: Metropolitan Books, 1998).

(٥٥) للمزيد عن مناقشة المستوطن اليهودى انظر:

Michael Lerner, Jewish Renewal: Path to Healing and Transformation NY: Harper Collins, 1995).

(٥٦) *Yoavpeled (ed.), Shas: Etgar – hayisra'eliyut (Shas: The Challenge of Israeliness (Tel Aviv; Yediot Ahronot Publishing, 2001, editor's introduction, p. 11.*

(٥٧) *Yoav Peled, The Continuing electoral success of Shas: a cultural division of labor analysis, in Michael Shamir and Alan Arian (eds) The Elections in Israel. 1999, Albany, NY: Sunny Press, 2002).*

(٥٨) *Sara Helman and Andre Levy, on the Cultural assumptions of the Public Sphere: Shas representation in the Israeli Press, UCI, October, 2002.*

(٥٩) الوضع الطبقى فيما يخص امتزاج المزراخيم والأشكينازى فى الهوية السياسية للمجتمع اليهودى الإسرائيلى يعد من أهم العوامل المؤثرة فى تحديد مصير السياسة الإسرائيلية اليوم.

Michael Shalev et al., The Political Impact of inequality: Social Cleavages and Voting in the 1999 elections; Discussion paper 2 – 00 pinhas Sapir center for Development Tel Aviv University, January 2002.

(٦٠) هناك طلب باراك العفو من المهاجرين السفارديم نيابة عن حركة حزب العمل ووعد بأن يفعل كل ما فى وسعه لتحسين وضعهم السيئ فى المجتمع الإسرائيلى.

(٦١) فى دفاع إسحق ليفى (وزير التعليم الأسبق) عن قراره لتخصيص ميزانية لمنظمة شباب شاس العامة قال: "سوف تقسم الميزانيات الممنوحة بالتساوى حتى مع "حماس" إذا ما كرست نفسها لدعم القيم الديمقراطية.

Ha'areatz, Sept. 18, 1991.

(٦٢) مقابلة أجرها الكاتب (مارك ليفن) مع الشيخ عبد الله نمر درويش فى كفر قاسم *"Dec. 2000*.

(٦٣) *Peled, Shas.*

(٦٤) *Oren Yiftachel, Ethocracy, and its discontents: minorities, protest and the Israeli Polity, Critical Inquiry, 26 : 725 – 6.*

٦- العنف. الفوضى وتاريخ المستقبل

(١) قبل ذلك كان معظم حراس المستوطنات اليهودية من السكان العرب المحليين غير اليهود.

(٢) مقتطفات عن:

Max Weber, Politics as Vocation, Internet Edition.

(٣) نشأ فهم فوكو الأولى للقوة فى "النظام والعقاب" ثم استمر فى التطور فى اتجاهات متعددة حتى وصل إلى كتابه الأخير:

Volume 3, "The History of Sexuality".

وأنا مدين بفهم هذا الوصف الدقيق "لمفهوم القوة لدى فوكو" إلى:

Steven L Winter, The "Power" Thing, Virginia Law Review, 82 (5), 721 – 835; 728.

(٤) يتهم محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية حماس بأنها سهلت ظهور منظمة القاعدة فى غزة، وتتهمه المنظمات الأهلية بخلق دكتاتورية عسكرية، فقد دعى رئيس الوزراء فياض إلى "خلق تعاون فاعل ومكثف مع إسرائيل"، كما جرّم المقاومة ووصفها بأنها مدمرة وجادل بأن "حماس" وليس إسرائيل، هى التى دمرت مشروعنا القومى تمامًا".

(Bashir Abu – Manneh, Symptoms of Decay in Occupied Palestine, Znet.org. July 16, 2007).

(٥) *Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, Trans, Constance Farrington (New York: Penguin Books, 2001).*

(٦) شكك النقاد الإسرائيليون لهذه الأيديولوجية فى الحق المفترض للجنود الإسرائيليين، عندما أطلقوا النار على المدنيين الفلسطينيين أو على أطفال الحجارة وقالوا إنهم: "يصرخون ويطلقون النار".

(٧) *Hannah Arendt, on Violence (New York: Harcourt Brace, 1989)*

ولقد كتب بمعايير جيدة كرد فعل على ما كتبه فانون:

Fanon, Wretched of the earth

وإن كان أفضل تحليل لآراء المفكرين عن العنف هو ما كتبه كل من:

Kimberly Hutchings, on Politics and Violences: Arendt Contra Fanon Contemporary Political Theory, 7: 90 – 108.

(٨) *Isabel Kershner and Tagreed al Khodary, Gazan Protest at border fence, New York Times, February 26, 2008.*

(٩) حدث ذلك حينما أعطى هنرى فورد العاملين لديه أجوراً كبيرة ليتمكنوا من شراء سياراته. وشركة "وول مارت" تدفع للعاملين لديها أجوراً زهيدة لا تمكنهم من الشراء فى أى مكان سوى "وول مارت" وبعض متاجر التخفيضات.

(١٠) *Wal Mart Stores, report Higher profit, Associated Press, February 19, 2008.*

(١١) *Zvi Lavi, Defense Ministry: Israeli defense exports 10 – 12% of global total. Globes, July 6, 2004.*

(١٢) *Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, Israel's roaring economy, June 2007. posted on their website, Bn archives, York. Ca.*

(١٣) *Shimshon Bichler and Jonahan Nitzan, Cheap War Alternative information Center, November, 2006.*

(١٤) *Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan Israel's global Capitalism, June 2004, posted on their website, bn archives, York. Ca.*

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) *Avraham Burg, A Failed Israeli Society is Collapsing International Herald Tribune, Sept 6, 2002.*

(١٧) تجدر الإشارة بأن الجيش السعودى خفض نفقاته فى منتصف التسعينات بسبب انخفاض عائدات البترول، ثم زادت النفقات بعد ذلك واستقرت فى النصف الأخير من نفس العقد بنسبة ١٣، ١٥ بالمائة من إجمالى الناتج المحلي، وبنسبة ١٧ إلى ٢٠ بليون دولار فى السنة، انظر:

Anthony Cordesman, Saudi Arabia: the boarder factors driving the need for foreign investment and economic diversity, Center for Strategic and International Studies Paper, April 2002,

www.csis.org/bruke/saudi21saudi_boardernees.pdf.

(١٨) *Munir Shafik, Oslo 1 Was Al – Nasar Wa Al – Mal (London Falastin al – Muslima, 1997, p. 18 – 23),*

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) *Moussa Abou Marzouk, Hamas is ready to talk, Guardian, August 16, 2007.*

(٢١) *See Parker, Registration or Revolt, p. 9.*

(٢٢) لمزيد من المعلومات عن بنية السلطة الفلسطينية، انظر الجدول على:

www.pa.gov.ps/government/image/plo_pa.jpg.

(٢٣) *Nathan Brown, article in the USIP'S journal peace works, Dec. 2002.*

(٢٤) *Rema Hammami and Salim Tamari, Anatomy of another rebellion, Middle East Report, Winter 2000, p.14.*

(٢٥) تحديدًا، سمحت إسرائيل لعرفات بفتح حساب سرى فى تل أبيب مما ترك عشرات بل مئات الملايين من الدولارات من أموال السلطة الفلسطينية المخصصة للضرائب والمهام الأخرى تُحصل بواسطة إسرائيل وبموافقة من عرفات وفق ما يراه مناسبًا (كما ورد فى الاتفاقية المؤقتة)، وللحق، فإنه فى غضون عامين بعد انتخابات ١٩٩٦، عجز المجلس التشريعى عن استخدام سلطته للمراقبة والتحقيق أو حتى للفعل بناء على التقرير السيئ المقدم من هيئة الرقابة، التابعة للسلطة الفلسطينية والذى ذكر بالتفصيل عدم انتظام الحسابات المالية فى الوزارات أو الوكالات.

Nathan Brown, Palestinian Politics after the Oslo Accords: Resuming Arab Palestine, Berkeley: University of California Press, 2003, p. 108.

(٢٦) الرئيس له حق الفيتو (الرفض أو نقض التشريعات. يستطيع أن يسن القوانين بموجب قراراته. وأن يحدد مواعيد الخدمات المدنية والأمنية. أيضًا إنشاء وحل المؤسسات الحكومية. وأصبح الفساد فعليًا يستنزف الأموال العامة. وإلى جانب تحكم الرئيس فى الخدمات الأمنية المتعددة ومراوغة مجلس وزرائه وأصحاب المناصب الرفيعة المنتفعين أو المنافسين من الأحزاب الأخرى (تحديدًا بين التونسيين والنشطاء المحليين) كل ذلك سمح لعرفات بأن ينشئ نوعًا من النظام الأبوى الجديد *Neo -Patriarchal* والذى يشبه إلى حد كبير ذلك فى الدول العربية المجاورة وكان ذلك ضد أمانى معظم الفلسطينيين الذى كانوا يأملون فى تحول ديمقراطى حقيقى بوصفه جزءًا من الطريق نحو الاستقلال.

Helena Lindholm Schulz, The al aqsa Intifads as a result of politics of transition Arab Studies Quarterly, Fall 2000).

(٢٧) كُشف عن مدى الفساد فى السلطة الفلسطينية للعالم الخارجى فى أبريل ١٩٩٧. بواسطة جريدة ها آرتس الإسرائيلية. ذلك لأنها نشرت مبالغ التمويل التى أودعت فى حساب عرفات لدى البنك الإسرائيلي، والتى كانت تزيد على ٥٠٠ مليون دولار فى العام.

الحساب الثانى أو الصندوق الثانى الذى أنشأه عرفات والسلطة الفلسطينية لأكثر من اثنتى عشرة شركة احتكارية تحكمت فى كل أوجه الاقتصاد الفلسطيني، وكان عرفات يكافئ أسرته ومؤيديه الأساسيين (وليس المنتفعون الأساسيون – انظر الهامش السابق).

(٢٨) *Nathan Brown, Palestinian Politics after the Oslo accords (Berkeley: University of California Press, 2003), See Michael Rocard, Strengthening Palestinian Public institutions, Council on Foreign Relations, June 1999.*

(٢٩) *Quoted in Connell, Rethinking Revolution, p. 286.*

(٣٠) *Urgent Appeal to Stop Suicide bombing's al Quds, July 19, 2002.*

(٣١) *World Bank, The Palestinian NGO Project, Public Discussion Paper, July 1997.*

(٣٢) من أجل تحليل جيد للمنظمات الأهلية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عشية انتفاضة الأقصى انظر:

Sheila Carapico, NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO – NGOs: making sense of non governmental organization's, Middle East Report, 214, Spring 2000.

(٣٣) *Norton, Civil Society in the middle east. vol, p.7.*

(٣٤) *George Giacaman, in the throes of Oslo Palestinian Society, Civil Society and the Furutre, in Giacaman and Lonning, After Oslo, p. 1 - 15 .*

(٣٥) *Rema Hammami, Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to grass roots movement, Middle East Report, 214, Spring 2000.*

(٣٦) *Hadani Ditmarsm Critiquing NGOs, Assesting the Last decade, Middle East Report, 214 : 18 – 19.*

(٣٧) *Denis J. Sullivan, NGOs in Palestine: agents of development and foundation of civil society, Journal of Palestine Studies, 25, (3): 93 – 100.*

(٣٨) زودت القارئ بتحليل مطول عن ظاهرة الدول الضعيفة أو المجتمعات الضعيفة كما ظهرت فى العراق وفلسطين فى مقالي:

Chaos, Globlization, and the Public Sphere: Political Struggle in Iraq and Palestine, Middle East Journal, LX (3): 467 – 92.

(٣٩) بالفعل، بعد انتهاء السنة الثالثة للانتفاضة، كانت الإستراتيجية الإسرائيلية القاسية ضد العصيان التى اتبعتها، وركزت على اقتلاع وترحيل القادة الفاعلين للاحتجاج بدون عنف،

مثل جائزة مبارك لوقف العنف ضد المدنيين والجنود – والتى أثرت فى قمع انتفاضة جموع المدنيين تاركة إطارًا متزايدًا للعنف الذى اتبعه الشباب ضد المتواطئين المشكوك فيهم.

(٤٠) *Rema Hammami, Palestinian NSGO, The Oslo transition and the space of Development, Birzeit Univ., Feb, 2002.*

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) *Sara Roy, The Transformation of Islamic NSGOs in Palestine, Middle East Report, 214, Spring, 2000.*

(٤٤) لم تلتق المنظمتان عادة مما خلق شقاقا وعداء بينهما، فحماس و منظمة الأهالى لم تدعما قطاع منظمات العمل المدنى. وعلى الرغم من التأييد الرسمى لصحف حماس لمنظمات العمل المدنى العلمانية، فإن السلطة الفلسطينية اتخذت إجراءات صارمة ضد قطاع العمل المدنى.

(٤٥) *Joshua Mitnick, Palestinian Charities help Hamas endure, Christian Science Monitor, OCT. 16, 2006.*

(٤٦) *Penny Johnson and Eileen Kuttab, Where have all the women (and men) gone? Reflections on gender and the second Palestinian intifada, Feminist Review, 69 (1): 21 – 43.*

(٤٧) *Rita Giacaman and Penny Johnson, Searching for Strategies the Palestinian women's movement in the new era, in Suad Joseph and Susan Slymovics (eds), Women and Power in the middle east (Philadelphia: University of Pennysylvania Press, 2000, pp. 150 – 58.*

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) *Hanadi Houbani and Jennifer Plyer, Occupation, Patriarchy and the Palestinian Women's movement, Znet. Org, Nov. 2003*

انظر كذلك:

Nadera Shalhoub Kevorkian, House Demolition a Palestinian Feminist Perspective, Markaz al Quds lil-nisa, March 30, 2006, A good resource on continuing activities related to women's issues involving both Palestinian and Israeli Women is www.batshalom.org.

(٥٠) *Giacaman and Johnson, Searching for Strategies, p.151.*

(٥١) كان ذلك واضحا بعد جولة قامت بها المنظمات النسائية غير الحكومية والممولة من قبل منظمات خيرية للإغاثة فى غزة والضفة الغربية. التى شاركت فيها عام ١٩٩٧، زارت ستوديوهات التليفزيون التى تمولها المجموعة التى كانت تدار بواسطة نساء متدينات.

الخاتمة

وبالتالي، فإن الفكرة التى طرحها صناع السلام الإسرائيليون للحل الأمثل ستكون بتنازل كل طرف عن جزء من أحلامه، والحقيقة هي؛ أنه "لا يمكن تقسيم القدس"، كما أوضح بيلين: لا يمكن أن تقبل إسرائيل طلبهم بأن تكون هناك مدينة واحدة ولها "عاصمتان" لن يسمح للاجئين بالعودة لما قبل إسرائيل ١٩٦٧. (لا يمكن أن نؤيد فكرة اختيار اللاجئين بعد التعويض والعودة إلى يافا، حيفا أو أى مكان تحت سيادتنا) وأضاف قائلاً: "وفقط سنقوم بإزالة بعض المستوطنات وفق ما تراه إسرائيل مناسبًا (لن يؤيد الفلسطينيون نظامًا يعيش فيه المستوطنون اليهود تحت التشريع اليهودي، ولكنه لم يحدد كم مستوطنة ستبقى)

Beillin, Touching Peace, pp. 186 – 8.

مسرد الاختصارات

لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية *AIPAC*

شبكة الأخبار البرقية *CNN*

اتفاقية التجارة الحرة *FTA*

إجمالى الناتج المحلى *GDP*

إجمالى الناتج القومى *GNP*

مؤشر التنمية البشرية *HDI*

قوات الدفاع الإسرائيلية *IDF*

صندوق النقد الدولى *IMF*

منطقة الشرق الأوسط للتجارة الحرة *MEFTA*

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *MENA*

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية *NAFTA*

منظمة حلف شمال الأطلنطى *NATO*

الحزب الدينى القومى *NRP*

مكتب (الأمم المتحدة) لتنسيق العلاقات الإنسانية *OCHA (UN)*

السلطة الفلسطينية *PA*

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين *PFLP*

المجلس التشريعى الفلسطينى *PLC*

منظمة التحرير الفلسطينية *PLO*

المجلس الوطنى الفلسطينى *PNC*

منطقة التجارة المؤهلة *QIZ*

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة *UNESCO*

وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة *UNRWA*

وكالة الأمم المتحدة للتنمية العالمية *USAID*

معهد السلام التابع للأمم المتحدة *USIP*

جدول التسلسل الزمنى: *Chronology*

(١٨٣٠- ١٨٦٠) التصور المبدئى للصهيونية من قبل الكتاب اليهود كحل مقترح "لمشكلة اليهود فى أوربا.

(١٨٥٠- ١٨٨٠) الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى بدأتها الدولة العثمانية، وأدت إلى تدعيم نخبة جديدة غير يهودية فى فلسطين كانت نواة للقومية الفلسطينية.

(١٨٧٨) تأسيس "بتاح تيكفا: *Petah Tikva*" أول مستوطنة صهيونية فى فلسطين.

(١٨٩٤-١٩٠٦) قضية دريفوس، فى فرنسا تقنع الصحفى النمساوى الشاب، تيودور هرتزل بأن الحل الوحيد لمعاداة أوربا المستمرة للسامية هو؛ إقامة دولة يهودية. وفى ١٨٩٦و يؤلف كتاب "الدولة اليهودية" ثم يؤسس منظمة الصهيونية العالمية بعد ذلك بعام.

(١٩٠٩) تأسيس "دجانيا" الكيبوتز الأول، وتل أبيب أول مدينة يهودية.

(١٩١١) تأسيس "جريدة فلسطين" أهم جريدة باللغة العربية خلال فترة ما قبل ١٩٤٨.

(١٩١٧) الغزو البريطانى لفلسطين.

(١٩٢١) اندلاع وانتشار أول موجة عنف من قبل الفلسطينيين ضد الصهيونية فى ١مايو.

(١٩٢٢) الانتداب البريطانى على فلسطين الممنوح من عصبة الأمم.

(١٩٢٩) اندلاع موجة العنف الثانية ضد الصهيونية من قبل الفلسطينيين.

(١٩٣٦-٣٩) ثورة الفلسطينيين الكبرى ضد كل من الصهاينة والحكم البريطانى.

نوفمبر (١٩٤٧) موافقة الأمم المتحدة على خطة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود والتى أدت إلى نشوب حرب أهلية بين العرب الفلسطينيين واليهود واستمرت حتى مياو ١٩٤٨.

١٥مايو (١٩٤٨)- يوليو (١٩٤٩) إقامة دولة إسرائيل وبداية الحرب الشاملة للسيطرة على فلسطين والتى استمرت لمدة سنة (على الرغم من وجود ثلاث هدنات) لم تتوقف إلا عند ترسيم الحدود الدولية الحالية.

(١٩٥٦) حرب السويس، المعروفة أيضًا "بالعدوان الثلاثي" من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر.

(١٩٦٧) حرب الأيام السنة ونتج عنها احتلال إسرائيل لباقى فلسطين.

(١٩٧٣) حرب أكتوبر "يوم كيبور أو العاشر من رمضان" التى ستؤدى إلى المفاوضات المصرية الإسرائيلية.

(١٩٧٩) اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر.

(١٩٨٢) غزو إسرائيل للبنان وبداية احتلال استمر ١٩سنة.

ديسمبر (١٩٨٧) اندلاع الانتفاضة.

(١٩٩١) أول حرب أمريكية عراقية فى الخليج نتج عنها إطلاق صواريخ عراقية على الأراضى الإسرائيلية.

أكتوبر (١٩٩١) مؤتمر مدريد للسلام، ويعد أول مفاوضات مباشرة وعلنية بين إسرائيل يضم الدول العربية المجاورة ووفدًا فلسطينيًا.

ديسمبر(١٩٩٢) أغسطس (١٩٩٣) مفاوضات سرية بين إسرائيل ووفد فلسطينى فى أوسلو.

١٣ سبتمبر (١٩٩٣) توقيع أول اتفاقيات أوسلو. "إعلان المبادئ" فى البيت الأبيض.

٢٩ أبريل (١٩٩٤) توقيع اتفاقية باريس للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٤مايو (٩٤) توقيع اتفاقية غزة – أريحا.

٢٤ سبتمبر (٩٥) توقيع اتفاقية "طابا" المعروفة أيضا بـ"أوسلو-٢" والتى تعتبر بمثابة المرجع لمستقبل المفاوضات نحو التوصل لحل شامل.

نوفمبر (١٩٩٥) اغتيال إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل فى اجتماع جماهيرى من أجل السلام فى تل أبيب.

١٦يناير (١٩٩٦) الانتخابات الفلسطينية، وتعد الأكثر حرية فى العالم العربى، وانتخب ياسر عرفات رئيسًا للسلطة الفلسطينية و ٨٨ عضوًا لأول مجلس تشريعى فلسطينى.

٢٩ مايو (١٩٩٦) انتخاب بنيامين نتانياهو رئيسًا لوزراء إسرئيل فى أول انتخابات لهذا المنصب.

سبتمبر (١٩٩٦) اندلاع انتفاضة صغيرة كرد فعل على الحفائر الإسرائيلية فى الحائط الغربى.

سبتمبر (١٩٩٧)، "توقيع اتفاقية الخليل" من قبل نتانياهو وعرفات، ونادت بنقل ٨٠% من الخليل للحكم الفلسطينى.

٢٣ أكتوبر (١٩٩٨)، "مذكرة نهر الواي" والتى تم توقيعها من قبل نتانياهو، وعرفات ونادت بانسحاب إسرائيلى آخر من مناطق متعددة فى الضفة الغربية وغزة بموجب اتفاقية أوسلو.

١٧ مايو (١٩٩٩) انتخاب إيهود باراك رئيسًا لوزراء إسرائيل.

٤سبتمبر (١٩٩٩) توقيع مذكرة "شرم الشيخ" من قبل باراك وعرفات، بهدف تعطيل المفاوضات وتنفيذ بنود أوسلو.

يوليو (٢٠٠٠) فشل مفاوضات كامب ديفيد يؤدى إلى انهيار عملية السلام.

سبتمبر (٢٠٠٠) اندلاع انتفاضة الأقصى بعد الزيارة الاستفزازية التى قام بها أرئيل شارون لجبل الهيكل.

أبريل – سبتمبر(٢٠٠٠) حصار القوات الإسرائيلية لجنين ونابلس.

١١نوفمبر(٢٠٠٤) وفاة ياسر عرفات.

ديسمبر (٢٠٠٥) فوز "حماس" فى الانتخابات البلدية يعكس صعودًا غير مسبوق لقوة الحركة السياسية.

٢٥ يناير(٢٠٠٦) فوز حماس بالأغلبية الأصوب فى ثانى انتخابات تشريعية فى فلسطين.

صيف (٢٠٠٦) الحرب بين إسرائيل مع حزب اللــه.

المؤلف فى سطور:

مارك ليفين

- يشغل مارك ليفين، وظيفة أستاذ فى جامعة كاليفورنيا، وهو متخصص فى التاريخ الحديث للشرق الأوسط، الثقافية والدراسات الإسلامية.

- وليفين، ناشر مشارك لمجلة "تيكان: *Tikkan*" ومحرر بجريدة "لوس أنجلوس تايمز: *Los Anglos Times*"، ولوموند. *Le Monde*" وكريستيان ساينس: *Christian Science*". وله ستة مؤلفات منشورة من بينها:

- "معدن إسرائيل الثقيل (٢٠٠٨) *Heavy Metal Israel*".
- لماذا لا يكرهوننا (٢٠٠٥) *Why They Don't Hate us*"
- سقوط الجغرافية (٢٠٠٥) *Over throwing Geography*"
- الدين، الممارسات الاجتماعية ادعاءات الهيمنة *(Religion Social Practices and con tested Hegemonies)*
- "أفول الإمبراطورية: *Twilight of Empire*".

المترجمة فى سطور:

أنوار عبد الخالق إبراهيم عبد اللـــه

- أستاذ النقد الدرامى المشارك – كلية الآداب – جامعة حلوان.
- كاتبة بصحيفة الواشنطن تايمز الأمريكية.
- ليسانس آداب – جامعة عين شمس – قسم اللغة الإنجليزية وآدابها.
- ماجستير الأدب المسرحى– كلية البنات – جامعة عين شمس.
- دكتوراه فى الأدب الإنجليزى – كلية البنات – جامعة عين شمس.
- دبلوم الترجمة الفورية والتتبعية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- دبلوم التاريخ والآثار المصرية – جامعة حلوان.
- عضو اتحاد الكاتبات المصريات والعربيات.
- عضو جمعية هواة المسرح.
- عضو جمعية تحوتى الثقافية.
- نشر لها العديد من المقالات والترجمات بالصحف المصرية والأجنبية.

المراجع فى سطور:

طلعت الشايب

- كاتب ومترجم، صدر له نحو ثلاثين كتابًا مترجمًا من بينها:
- حدود حرية التعبير، تأليف: مارينا ستاج.
- صدام الحضارات، تأليف: صمويل هنتنجتون.
- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى، تأليف: آ. هيرمان.
- الحرب الباردة الثقافية، تأليف: ف.س. سوندرز.
- الفنون والآداب تحت ضغط العولمة، تأليف: س. لارسون.
- الاستشراق الأمريكى، تأليف: د.ليتل.

التصحيح اللغوى: وجيـــــه فاروق

الإشراف الفـــنى: حســـن كامـــــل